







بسم الله الرحمن الرحيم . الله انك وعلمك اوكلا .  
الحمد لله على جلال نعمته وسنته موهبته وصلى الله على خير مبعوث من  
سنة الخلق محمد لله على آله الطاهرين من عترته وسلم  
**سألت وفقت الله وآبائنا طاعته** لم يرض هذا الهب الشمن انهم يحيى  
والخيرة اولادهم عليهم السلام في ابواب الفقه ومشاكل الشرع مضافه  
الى الفروع التي تليها فوضوها وعللها تعليلها فاجتهدوا في ذلك فاجالبا  
حل كل من التفرقة ولحقنا من ابواب عليه معول على توفيق الله وسندينه  
يعلم ان جميع ما اطلقوا لفظه من المتشابه فهو من مباحين نصوص الفقه وحكى  
ابناء السلف وما عدا ذلك مما ذكر في بعضها ونظيرها ولا يخرج عن لسانها  
من نصوصها او ذكره اولادها فاستنبطنا من كلامهم وعللها  
نظيرها او حرجه ابو القاسم احمد بن ادهم الحنفي رحمه الله على اصولها  
اعمال اجتهاد للابن في نصوصها المشهورة وغيره وقد قدما في اكثر  
من اربعة عشر موقعا في الابواب التي فيها مسائلها عليها وترتيب  
من علمه في المسائل او المتخرج على وجهه ليشمل معه تصور المذهب وه  
في كتابه او يوجد شمله في كتب اصحابنا ونحو ان يشرح الله  
في كتابه ما تروى في الكتب من زياده واستيفاء فالتبعية صادقة في  
التي تروى في كتبهم في الفروع والاحكام في العلم بالحدود  
في الفروع والابواب في نيل الفقه اليه وهو في الاجابة  
**كتاب الطهارة** الطهارة شرعا هي طهارة المأخذ وهي  
التي تروى في كتبهم او يتردد اسمها في الفقه في المأخذ  
او في المأخذ

من غايه او بول لا يكشف عورته حتى يهوي للملوث وان يعوذ بالله من الشر  
الرجيم ولا يجوز له ان يستقبل قبله ولا يستدبرها ولا يشترط في بغير  
**قال القاسم عليه السلام** وذلك في النجاسة وكان ابو القاسم الحنفي يخرج من  
هذا اللفظ التفريق بين العزلة والنجاسة في ذلك **قال السيد ابو طالب**  
وهذا غير واضح عندى وطاهر عند مذهب يحيى بن فضال **الحسن**  
مع القدره عليه على الرجال النساء **قال ابو القاسم الحنفي**  
في استنجائه اذا وجد في شئ من النجاسة الفروج الاعلى والاسفل واليتيم  
الارض ضروره **قال ابو القاسم الحنفي** وان فعل اجزاه ومسح له اذا فرغ  
ان يخرج يد اليسرى بالزنا ثم يقيم الما باليد اليمنى عليها حتى يهتد بها **وقيل**  
**محمد بن يحيى عليه السلام** على وجوب الاستنجاء بالما من خروج النجس وقد روى في كتابه  
عن القاسم وذكره ايضا في كتاب الطهارة **وقال** مسح الموضع بالما بخبره  
حيث يرضون عنه انه ليس واجب وتقدير الاستنجاء بالما واجب والتقدير بالما  
شوا والمرد يقوم مقام الحذر وانما بعد ما يشق به على موجب المأخذ **وقال**  
**وقال ابو القاسم الحنفي** في النجاسة التي لا يراها ولم يجد في كتابه او اجهره **وقال**  
**وقال** لا يشترط غسله ولا روثه **قال ابو القاسم الحنفي** في النجاسة التي لا يراها ولم  
منه مدبوع او غير مدبوع ونحو البول قائما الا من عليه **قال ابو القاسم الحنفي** ايضا  
واحدة ان يلح بالبول الهواء وان ستر على شئ نهج جاز او على ثوبه ما لا يراه  
مقبوح ونحوه فمقتضى **قال السيد ابو طالب الحنفي** جميع الله الذي عثره في  
المواضع من غير الحنفي بن علي عليه السلام **باب الوضوء** واما الوضوء فواجب  
اليه والمقصود بالاستسقاء غسل الوجه وغسل اليدين اذا كان في وضوء  
اليدين اليمنى مع المأخذ وغسل اليدين اليسرى مع المأخذ ومع جميع المأخذ  
مدبوعه وجوانبه مع المأخذ اليسرى **قال ابو القاسم الحنفي** في غسل الرجل  
وغسل الرجل اليسرى

للتزيين المزين والتزيين بين المنيق المشوي من لبنين والرجلين واجب  
فان عيناها معا اعادة غسل المشوي على فيا سر فولي عليه السلام في التزيين  
عند النكاح فخرجها فانها نابل اجزاء **قال ابو العباس** فاذا نابل اجزاء  
ان يودي بذلك الوضوء فوضا ثانيا كما جاء في الاول قال فان ذلك في حال الوضوء  
فقط ان يضيء من اجابا سر عذرة فواضه الملة وقد ذكر ذلك ابو العباس  
الجني في سنته غسل الدين في اذ خالها الاناغل خلاف في ذلك قال ابن حجر  
في جوابه وقد ذكره القمي في كتاب الطهارة وكان ابو العباس الجني يذهب  
الى ذلك ويقول ان كلامي يقتضيه ولا يحد في صرح في المختار بأنه عتق غير  
واجب في العجوة من غير عذرة في ذلك عندنا كما ذكر في المختار ويظهر من عذرة  
من عذرة انما عذرة في ثالثة حتى نخل الطهارة ثلاثا وفتح الزقية وان  
بعضه في شقوق عذرة واجد في الشواك شلت في عند كل وضوء استبا  
لها واجب وغسل الطهارة لخل طهارة مشتبها ولا سيما اذا كان الموضي في الشواك  
والطهارة بالتشوف في المباحات من امور الدنيا وجد الوجه من مفاض الشعر  
والاخر من الخدين والذق والياض من بين الاذنين ومن الخية من الوجه والعيان  
والعقل والناحية في مفضل الشاوق من القدم والغسل هو ما نزل العنود الما حتى يخل  
كل من ذلك في المنيق هدد ذلك في يوميا منه الما حيث لا يسأل عنه في  
النيق شعره انه غير اذ في يوميا فولي في الما في الموضع ولا غير في القدمين  
في المنيق على الخية في المودين عن غسل الرجلين وفتح العمامة في الحذاء في المنيق  
**قال القمي** عليه السلام في الاقطع بعثا ما يفرغ العنود الى الجردود وقال في ذلك  
عليه السلام في مشا الى مشي اخرى في الموضع مع عذرة في رجل خرو **قال**  
**ابو العباس** فان يويى القدم عن الاطراف جاز في هذا في رجله النفا في رجل  
منه القدم وهذا صحيح على الاصل ان حكايته في رجله يويى عليه وعلى هذا  
ما انما ياد النقي طهارة في المنيق في ذلك **قال ابو العباس**  
ان عذرة منه اجبت في الموضع

اول خرو ومنه اجزاء ولا يلزم من استنجيها الى اخر الوضوء حتى الخوار في يومها  
كل الخوار ان يويى الخروج منه ولا يات في شقوق الوضوء والغسل في الطهارة والتشبه  
لا يطل انما يحدث من غير والحيث المشي لا يويى حكمه انما طهارة في مينة هندی كل  
العباس عن القمي عليه السلام في موضع شك في موضع عضو من اعضا الطهارة في  
عليه ان طهارة وما بعده حتى يمشي الى طهارة مينة سوا كان تشبه قبل الدنو  
في الموضع او بعد الفراغ منها فان في التزيين بعد ما صلى في مينة من عذرة وان  
الشر ترك التزيين اعادة الوضوء من حيث تركه سوا كان ذلك قبل الفراغ من الطهارة  
بعدها وان كان قد صلى اعادة الطهارة **قال الشيخ** رحمه الله في رجل يويى القمي اليه  
انما بعد الطهارة اذا انشرك التزيين ما هما ما دام في وقت ذلك الطهارة فان  
خرج وقتها فلا اعاد عليه وان تركه عاملا فقلبه الاعادة قبل الوقت ونحوه  
وعلى هذا قول ابو العباس المذهب **قال** وان قدم البسني على التيمم اعادة غسل البسني  
وكذلك ان غسله اعادة في غسله والحيض غسل واحد وعلا لا حلا في ذلك  
وضوء واحد ومن ضابه كسري في وقت من اجل الموضع عتق فانه يترك حله  
ولا يحد في خرو طهارة هذا قول في في في حكام وهو المملوك عليه **وقال**  
**رواه ابو الخطاب** يمشي على الجارية ومن ضابه جدي او اجتر او ثا في وضوء  
من ذلك عند الاغتسل في الما على يده ضابه ان خشي من ضرب الما اصابة  
فان كان في موضع من يده فزوج او اجتر او في موضع من في اعضا الطهارة  
فخصيل المذهب انه يغسل ما يمكن غسله ويترك الباقي ولا يويى في ذلك الا في  
ولا يويى فان كان ما ضابه ذلك في اعضا التيمم على وجوب ما في عليه في الاجزاء  
وعلى ما ذكره ابو العباس وجب في مخرج عليه الما فان كان في مخرج جواز  
فزوج ختم معها في استعمال الما وضوءه جهده في مخرج ختمه وفيه  
الوضوء مخرج من السيل من معاندا كان وغير معاندا من يويى في وضوءه  
د وودي ومدي في مخرج من سائر التيمم من يويى في غسله في  
وقد ان عذرة اذ يويى في مخرج من يويى في غسله في



[illegible][illegible]

[illegible]

لما زعم ظهري بيه ما نصيب منه اكل طوله وفي كل وقت ما يشي ان يدعه حتى  
 يصير خيرا فاجلسا وابقيته على حسب الامكان وقد عدي ذلك فقلت يا ابا عبد  
 وان وجدني بيا طاهرا بعزله اكله بيه عزلة فاذا فرغ من صلاته غسلا اصابه فيه ومن  
 وطى عزله بائنه قد ابعوث به منها واجبة ولم يظهر لها اثر لمحب عليه غسلا في حله  
 حال القسم عليه السلام فيما حكى عنه على العباء الحسن من منكرها جافا لمحب عليه غسلا  
 بيه ومن مشه رطبا فعليه غسلة او بولها لم ياكله طاهرا وعزلة ذيله وحقات  
 لبع العباء سرا لحسنه في كل القسم انما في شخصه بالتيقن في ذل الحاج والبطشة  
 تترك لك وقد اثار عليه السلام في مسيل الشربوسا ما يشي بولها لم ياكله الا ان  
 يشرب او يقرط او مراد به وما حكاه ابو العباس الشريفي في التيقن على الحقيقة عدي  
 كل الحلال مما لم ياكله فان ما خرج منها ان كان غسلا طاهرا بعزله التي اكلها كان  
 خبثا والخلاف انما في اجتمع والاشباع ودوات الابواب سواء الخبز والكلب وكلها  
 طاهرا بيا طاهرا اما في ما خرج متبوب وامطوب فمما في متبوب حراما وهو  
 عبا والشوب جميعا هو اما الشربة او عبا ابو العباس الحسن في ذلك الشربة  
 على وجه القرية فرضا او نفلا دون التبريد وخرجه من كلام عبي عليه السلام وهو  
 ان لا يشرب وكان يقول في ذلك في بعض اشبه وهو عبي عبي عبي والاشربة  
 على قياس اكله في المشوب عينا ضرا ما يشبه طاهرا وما يشبه خبثا وما يشبه  
 طاهرا ضرا ما يشبه طاهرا في مشه به حاله وجاهه طاهرا ولا يشي ان يار حة ان  
 طاهرا ضرا ما يشبه طاهرا لا يظهره على حاله وما لا يظهره على حاله طاهرا  
 فانه المانع والاشربة طاهرا لا يظهره على حاله وما لا يظهره على حاله طاهرا  
 لا يظهره على حاله اما زجده وما يشبه خبثا ما طهت الفاسدة فيه وما لا  
 يظهر الفاسدة فيه وما لا يظهر الفاسدة فيه فكله خبثا فالخراج هو الطاهر  
 الذي تترك الجذبة والفاسدة والمشوب جميعا هو ما ذكرناه وما يشبه طاهرا  
 يظهره على حاله هو المانع اليه يشبهه بين طيب وما جاوره هو طاهرا ولا يشي  
 بما زجده خا يمانح المانع هو الذي سقط فيه عود او قطعة من كافر او غير كافر  
 في الغند وما يشبه طاهرا لا يظهره وخاله خا طاهرا اما زجده فاما زجده  
 يصير المانع مستطاعا فيه كذا الوارد وشبهه لولا غلبه واخر يعبر عن  
 او ذاب عنه كذا في السير او زحف في ذاب وقعا فيه في حاله









الجيف جيف وفي غير ايام الجيف يستأجره وال **المسح** أي ما كان فيها من  
د فاقب الدم وأوقات الجيف وهو من الجيف وكان بالعباءة تحل في الجيف  
عليه السلام فدل ذلك على موافقه قول القاصم ويقول لنا المرأة إذا كان من وقت  
الدم وهذا بعد ما قال النبي خاف ظاهره ما قاله القاصم والجيف من قول الجيف  
أن كان منها في وقت الجيف فهو جيف وقت الجيف على مذهب القاصم وعلى  
ما خرج به أبو العباس من الجيف وقت لا مكان له لثنته أجوالا لا استدلالا  
لثنته وكما لا وجود للدم عقب مهر صحيحه فما حال الاستدلال فان شذى الدم  
بالماء وطرحناه من فيه فما واجب عليه ان يتحضر وترك الصلوة والصوم  
وقبض ما تحب الحائض في الاستدلالا علمت أنه كان حضا وان لم تقطع دونه فانه  
لأنه من الجيف ونقص ما تركت من الصلوة والصوم وإن استوفى العشر وانقطع  
عده علمت الصلوة جيف وإن زاد على العشر كانها تغير عاده لثنتها من قبلها  
أخاها عما تها فخص ذلك القدر ونقص الصلوة والصوم فيما زاد عليها وتغير  
أخره عاده وإن تعرف عاده من غير ترك العشر فهو عشر فخصه شبرا  
في حال العادة وفي المدة التي حرت عاده المرأة بالجيف فها في العادة ضربان عاده  
من ترك أو حشر أو شرب أو سفع أو جلوده وعاده وقت من أول الشهر عاده  
في طهر أو آخره وكما جود الدم عقب مهر صحيحه بان تقطع دم جيفها  
د شواها عشرين أو يومها من ثلاث فما فوقها ولو لم يقطعه صحيحه ثم قوا الدم  
وذا في العادة فالواجب عليها إذا رأت الدم في أيام عادتها ان تجلس في ذلك الدم  
على مده عاده تترك الصلوة والعشر قال تقطع الدم والكافر والدم كله جيف  
والعادة قد تغيرت وإن لم يثبت لها عاده أخرى لها ثبتت بقاها من غير عاده  
وإذا على العشر قال الربيع العادة لا تكون حضا ولا تكون في حصة العادة يعني  
عليها ما تركت من الصلوة وفي الدماء على عاده وكذا ان تقطع  
الدم من قبله مهر صحيحه فحشا لم تقطع فاما من رأت الدم عقب مهر صحيحه  
فما واجب عليها ان تجلس في طهر فالاستمر الدم من قبل الجيف واكثره فهو  
والل تقطع من قبله لم يجز حضا وإن زاد على كثرته لم يجز الزيادة حضا  
في ثوب العادة عند تغيره بقاها من غير مهر صحيحه قول الجيف عليه السلام والجيف

عادتها حضا فإن رأت الدم شيئا آخر منه سقيا فقد صارت عادتها شيئا  
وان رأت يوما دما وسبعة بقاها يوما أو اياما متوالية دما أو يوما دما ويوما  
نقا أو يوما بغيره دما أو شيئا من ذلك فانه ان كانت متوالية رجعت في الجيف إلى  
عاده شيئا بغيره ولم يبق الا من لا يميز وان كانت ذات عاده رجعت إلى عادتها  
على موجب اصل جيفه اليك لا بالثبوت الذي أنه إذا لم يكن عاده رجعت إلى عادتها  
وبعقبه دم كان عتق له الجيف ولم يكن له جكر على موجب المذهب وانتفاضة  
العادة على ثلثه أو وجهه انتفاضة العادة الوقت وانتقال الوقت وهو العدم و  
انتقال العدم وذلك الوقت فإذا حاضت المرأة في أول الشهر أربعين وطهرت إحدى  
عشرين حاضت أربعين وطهرت إحدى عشرين فقد ثبت لها الوقت والعدة الجيف  
والجهر لا يها ذات عدا أو حاضت من قبلها انتقضت واستمر من الشهر الثاني  
نظمت الاستحاضة شهر أو عادت في الجيف والظهر على أن تزد من عادتها فكونت  
جيفها أربعين وطهرت إحدى عشرين ولو لها الجيف في الشهر الثاني أو آخرها طهرت  
شيئا وحاضت شيئا وطهرت عشرين أو طهرت عشرين أو طهرت عشرين  
بها فصارت جيفها شيئا وطهرت عشرين أو طهرت عشرين أو طهرت عشرين  
وإذا حاضت من أول الشهر حضا وطهرت عشرين حاضت شيئا وطهرت  
أحدى عشرين أو استحيضت كان حضاها في كل شهر حضا وطهرت شيئا أو طهرت  
جمع الحشر والأحدى عشرين فحشا عشرين فقل كما حاضت الحشر أو طهرت عشرين  
كذلك وإن لم تحض بعد طهرت هذا أو آخرها طهرت بعد حضا وخاضت عشرين  
وطهرت ثلاث عشرين وحاضت شيئا وطهرت حشر عشرين أو استحيضت شيئا  
كان حضاها في استحيضتها هه من حبل شذى الجيف بعد ذلك الشهر شيئا  
طهرت من حبل شذى الشهر ثلاثه عشرين يوما فقد انتقض طهرت من العشرة  
لا في عشرين الوقت والعدد وانتقل حضاها وقتا وعدا إلى الشهر  
الاحتضاضة شرت الصلوة أيام حضاها العادة فإذا انقضت أيام حضاها  
عشرت وحلت وصيامه **قال أبو العباس الحسي** وإن شئت لاف  
عاده عادتها واطبق عليها الدم شهيدا وحقق عليها الاستدلالا  
معها في حضاها وطهرت وعلمت أنها لا تلطش شهرين فهاها الجيف  
شراحتي إذا قطعت الاستحاضة بعد احتضت تمام الشهر لصلوة

هذا هو الجيف  
في الجيف

وقفت صلاة العشاء ثم في تشهد الثاني فوضت **قَالَ** دمهيا كل  
وقفت صلاة العشاء ثم في تشهد الثاني فوضت **قَالَ** دمهيا كل  
صلاه وضعت فادأ انقض اولها المني غلثت وضعت تمام الشها  
عرا غلثت وربع تمام الشها اكل صلاه لا مكان كرا وقت من وقتها فقا  
لظنهما ولم يلقنصر صيام احدى عشر يوما لا مكان ان يكون مثلا جيبها غير  
يعرف اليوم فحينئذ اكله عرا جيبا عشر وقتها صومها احدى عشر يوما  
لوم بعد توسط الشها عشره ايام مثله بعض الحادى عشر وقتها احر ايام الله  
والعشر ففقد عشره ايام مثله بعض الحادى عشر وقتها صومها احدى عشر يوما  
وكون فاضها اجمع مع غروب الشمس من ربه واربعين يوما من ربه وقتها وضعت  
ولم يمتصها ان جمع بين الاثني عشر وضوءا واحدا كالمطهر والعصر والمغرب والله  
القاسى في اول وقتها فاضلها وضوءا واحدا كالمطهر والعصر والمغرب والله  
العشاء ثم وضعت اكل صلاه كان فاضلها وضوءا واحدا كالمطهر والعصر والمغرب والله  
لخر وجوه عليا ترجمه اوالعاشرة حه الله من قوليه عليه **قَالَ** الله  
**الْعَاشِرَةَ** الله على هذا لو وضعت صلاة الفجر جازيها انضلى وضوءا كاما شات  
من قوايت اونها اول صلاه جازيها او طواف ما حبيت وقت اليها فاذا وضعت  
وقت الظهر فعليها جازيها وضوءا ولو وضعت بعد طواف الشمس ضعت اياها  
بذلك الموضعا شات من الوافاق القوايت فاذا زالت الشمس لمخر ان  
تؤدى الظهر بذلك وضوءا كجاء ما كادت من سائر الصلوات التي يكونها  
هذه الاصلك ولو وضعت وكملت فكللتها ولم يفرغ منها حتى دخل وقت  
لرأى فعليها ان جدد الوضوء ونسأ نف الصلاه كالمواجرت وهي  
معدونه فاولا عشرتها ما يقع الدم وهي وضوءها فعليها جازيها ثم قال  
جد والعيان اذا زال العذر وهو في الصلاه وعليها جازيها ثم قال  
العذر الذي هو سبيل الدم الى بفرغ من الصلاه عذرا بعد فلا اعاده  
كالا عاذر على سائر من ذكرناه من العذرات اذا زال عذرهم بعد الفجر وهو  
المعتبر فيها بقطع وما لا يقطع من دم لم يمتصها في حوال المني على الصلاه  
وجوب استينافها ان الدم اذا كان يقطع قد ما كملت نفوض المراه  
به تجديد الوضوء واجب وان كان انقطاعه دون ذلك لم يجب فان وقع  
الطهره الدم سائل وسال في في الصلاه ولم يفرغ منها حتى

وقت العصر فعليها ان جدد الوضوء ونسأ نف الصلاه فان وضعت والدم  
منقطع وكملت في الصلاه وكمل عليها وقت الصلاه الثانية ولما يقع من  
الاولى والدم على نقطه غير الوضوء والصلوه فان سالك الدم وهذه الصلاه عاذرت  
الوضوء والصلوه ويجوز لزوح المتعاطيه ان ياتها اذا انقضت ايام جيبها وغلثت  
وحكمه في شمس البول سبيل الجور وحكم المتعاطيه في الوضوء وفي جميع ما ذكرنا  
من احكام الطهاره والمجاوزه لشر القربان ولا يدخل المني ولا غسل المني ولا شمس  
ويستحب لها ان تعبد نفسها بالظهور والتنظيف ومشط الشعر وان تقهر وان  
قالت الصلاه خصوصا في تنفيل ليله وذكر الله وشيخه في ليله ولا يجوز  
لزوجها ان ياتها في فرجها حتى تنقض جيبها وتطهر منه **قَالَ** القسم عليه السلام  
في امساك اذا ظهرت الحايض من جيبها ولم يجد الما جازيها ان يغسلها اذا ظهرت  
وكذلك الفاس على قياس قوله فانها في الفرج في حال جيبها او قبل الظهور  
اجزائه النوبه ولا كفارة عليه سواها ويجوز ان ياتها في مادون الفرج ولا  
يجمع الجيب والحايض ووقت الاياس للمرأة من الحيض بلوغ سنين مثله ويحكم  
الحايض قضا ما تركت من الصيام في كل حال جيبها دون الصلاه **قَالَ** الله عز وجل  
**باب التماس** اكل الفاس ان يعوف يوما او قبله لاجله ولم يعاثر  
من **باب الحيض** الفاس ولو ساعه واجده فذكر حه الله والنسوة ان المرأة  
اذا مر الدم بعد الولاده لم يضر نفسا فان ظهرت قبل مرهين في عاودها الدم قبل  
انقضاء بها فان كان ما توسط بين المرين من الفاس طهرها حتى كان الدم الثاني  
حيضا او امتصا صاعدا على ما ذكر عليه العاقد ولا يعرفه من كان لم يطمع في  
حيضا لم يمتد به وكان المرهون كلها نفاسا وان زاد الدم على المرهين كان نفاسا  
استباحه وطهرها انقضت نفاسها فاعملها المتعاطيه ولو رجعا ان  
بانها اذا غلثت **قَالَ** جازيها الفاس اذا جاوز دمها الا ربع حبل  
الحايض في انها ترجع القاعه لسانها او الى اكله الحيض لم يعرفه عاذرت  
كذلك اذا كانت نفسا ترجع القاعه لسانها في الفاس ان عرفت عاذرت  
فان لم تعرفها وجعت الاحتوا لثا في قد كذا القسم في المسائل التي لثا  
اذا جاوز دمها المرهين وكانت لها عاود في نفاسا لو اداه منقذ مع  
ففا سها نلظ لا ايام المعتاده وما زاد عليها يكون شيئا منه ويعتبر





[illegible][illegible]



[illegible][illegible]

[illegible][illegible]



[illegible][illegible]

لأنه في الفقرة أو التحية حوته فحدثت له قوله وتذكر أن فعله جواباً لما ذكره  
والإله العلي بن محمد الله المأواه المندوب إليها وقد ذكرنا المأواه المندوب إليها  
التي كانت في حوزة أبيه من صنوب القلوب وكان الله قائم بقائه فأما قوله  
بعد قراءة فاتحة الكتاب بمكياً فإن ضل في حله ما هنا فليكن ذلك  
والله أعلم وأحكم في شأنه من قضاة وطلبة في حله ما هنا فليكن ذلك  
وكانت ضل في حله ما هنا فليكن ذلك  
لم يطل في الشهود ليرى أحب عدوه من الغفران وهو مبيت له في حله ما هنا  
يعتبر من الله عنه وأخذه له جسد الغفارة وفيه حبه فليكن ذلك  
التي جابه فيها من حله ما هنا فليكن ذلك  
الله هذا في غير المجد قائم في حله ما هنا فليكن ذلك  
والله أعلم وأحكم في شأنه من قضاة وطلبة في حله ما هنا فليكن ذلك  
التي جابه فيها من حله ما هنا فليكن ذلك  
الله هذا في غير المجد قائم في حله ما هنا فليكن ذلك  
والله أعلم وأحكم في شأنه من قضاة وطلبة في حله ما هنا فليكن ذلك

أن عزهم في الوقت أمية فعلمهم برعايته شاعراً على الله عليه السلام  
المتين إذا شئتم وجدنا ما في قبيل الوقت وفيه بيان له الخطأ في حله ما هنا فليكن ذلك  
**فصل السيد الوطاب رحمه الله** واليه الاستيناف من زوال العذر في قبيل  
من له وقت وجوب الاستيناف أو زوال العذر وهو في القبيل أو الحجاز أو في القبيل أو  
الكل أو في القبيل أو في حله ما هنا فليكن ذلك  
والله أعلم وأحكم في شأنه من قضاة وطلبة في حله ما هنا فليكن ذلك  
التي جابه فيها من حله ما هنا فليكن ذلك  
الله هذا في غير المجد قائم في حله ما هنا فليكن ذلك  
والله أعلم وأحكم في شأنه من قضاة وطلبة في حله ما هنا فليكن ذلك



[illegible]





استشهد فلا شك عليه **قال** القسم عليه ان يار فيما حياه عند العيان من حياه  
من شها عن حياه حيا **قال** اقبل دفعه الى اليهود في حياه وان لم يبقوا فقلت  
الزبده وفتاها ايضا فيما حياه فنه على العيان من حياه لو شئ في حياه ولو يدبر  
ذكره قبل السلام نام فقلت دفعه بوجه عفا وشهدوا وشهدوا وسام حياه عند  
الشهود **قال** بركه وذكروا به يتقدمون في عفا بركه وان لم يبقوا فقلت من اعاد  
تا سلك فيه سلمه وجب المذهب **قال** **والمراد** حيا في حياه ان يبقوا حيا حياه واحده  
يتقدمون بعد المملوك اذ اجماعه والمزاجيه انما هو مثل غالب الظن ان شئ في حياه فانه  
الضباب وسوره حياه اذ لا يات الى حياه ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهد  
فان حياه الضباب وشهدوا فقلت ايات فيها يشهدوا **قال** **والمراد** حيا حياه واحده  
جب المذهب **قال** **والقسم** عليه الم فيما حياه عند حياه العيان شها فقلت عن شها  
فان حياه فلا شك عليه **قال** **والقسم** عليه الم فيما حياه عند حياه العيان شها فقلت عن شها  
صلاته وطره السوره التي تراها فلا شك عليه **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ  
الامام **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا **قال** **والمراد** حيا حياه واحده  
حياه ان يكون او اذ به اذا شئ في حياه فانه يشهدوا **قال** **والمراد** حيا حياه واحده  
حياه من ترك الفراه **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
حياه عليه السبله فقلت حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
حياه وجوب المملوك وحيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
القسم عليه السلم سلعوا بالاثبات او الاطلاق او بوجه حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
من ان او اذ لا يصح به انه اذا امكنه فلفهاه فقلت **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
حياه العيان من حياه الله وامانا ذكها **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
عليه السلم عن احمد بن حنبل في الله حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
الاستصحاب حياه يكون لانه اجماع على وجوب المذهب وذكر ان الصيام فقلت  
حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
حياه مستعمل في حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
الزبده فيها **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
بذلك بالفايه ما لم يبقوا حياه واحده **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
المراد حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا

فان كان الله الفاهم في حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
عند حياه السبله فقلت حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
يتقدمون في حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
فانما انما اخبروا به في حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
وجه الله في حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
فمن يرك في حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
وهذا يعزله اذ اعزله الشك في حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
تكون حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
يتقدمون في حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
الاستصحاب حياه يكون لانه اجماع على وجوب المذهب وذكر ان الصيام فقلت  
حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
حياه مستعمل في حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
الزبده فيها **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
بذلك بالفايه ما لم يبقوا حياه واحده **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا  
المراد حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا **قال** **والمراد** حيا حياه واحده ولو لا ان شئ في حياه فانه يشهدوا

[illegible][illegible]



[illegible]

على ارضي عليه السلام وان اشد كى الحطبة قبل الزوال ثم غلبت اناء الحطبة  
والصلوة فحبته الى ان يفرغ عير وجهه حان الا جازوا لخصوة ابو ذر عن حضور الجمعة  
الا لمام فانه يحضرها على وجه فوج عليه السلام ولو ان جلاى وانما على  
احكام المسلمين خالدا انهم الجوده اذ كان يدعو الى طاعته على قدر له مكان ويغفوا  
له في شدة معصيته او معصيا وان احضر الامام ولم يكن ذلك وان خرج وقت العورة والامام  
في ثيوبة الجمعة انما على فاجر فوج عليه السلام والمساقر حجب عليه الجمعة فاجتمع  
والخولة الى مثل صلواته الجمعة وهي ساير الامام **فيما روي عن ابى الواسع** روي عنه  
انما العترة جماعة بحيث حجب الجمعة فابعد لها ولا تمام فاذ ابو العباس ومن  
ابى زيد عنه ان الجمعة عترة فضلى فيها الطين في الحجة والامام اجزاء وان تربى على  
التي في راسه عليه وعلى راسه فاجزه وانه على راسه عليه السلام يدل عليه فانه على  
على التام قبل التمام الحطبة به فاذ رجه الله ولا يجوز ان يخط وهو على راسه  
واذا حجب فاجزه متعز او مضوقا راسه من اجزائه فضلوته عليه السلام  
فان جده الله واستحب ان يكون اذ حطته على صيف او عكاز او قوس فانه يستحب  
ان يكون الغلبة ملائمة او يجره ان يكون ميفعا او ياربها مضاعفا مبرعا الاطراف  
جاء ان يضل فيه الجمعة ويغير بدل فلانة على وجه فوج روي عنه عليه السلام في اجتماع  
في يوم واحد صلواته الجمعة والصلوة والاستسنة او اجنانه وجب ان يرد صلوة  
الجمعة ان خشى فتوقا على قاتل فذله على اليك وقد يحدن حتى يله عنه فان  
اجتمع صلوة الجمعة والاستسنة او العبد اشد بصله العيد ان خشى فتوقا وان  
اجتمع الاستسنة او استسنة قبل البدن الخوف ان خشى قوت وقته بالاخلاق فاجب  
صلوة التماس الفرض ملوه العترة لاعتزال الا المغرب سواك واشرف طاعته  
او مهيبة في كماله ونحوه وقال السمرقاني يجب فيه القصر بريد. والاقصم  
عنه السلام فما روي عنه في عليه السلام هي اجزائه فاجزائا عشرت ملا بالمل الاول  
ويقصر المسافر اذا لم ينجت يتوارى عن عيوب اوله والامراء بركت فاصل السوء  
دوق علامها وقد فيه على عليه السلام ملا او جوه فان روي المسافر مقام  
عشره ايام في بلد او قرية او منزل او مستوطنة للبرية والجزيرة او كان  
في النخلة فاستحب مكان روي الا فاسه عشره ايام انما صلواته وانما صلواته  
والاقامه وكان عليه السلام في كل يوم فانه يعمد شهره ثم يبعد راسه في



[illegible][illegible]



[illegible][illegible]







[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

الجداد، هاتين السنتين لم يولد عن المصاد

[illegible]

و زينة الذهب والفضة في العترة و تصاب الذهب عشرون شقالا  
الفضة مائة درهم فاذا بلغ الذهب عشرون عترة و حب فيها ثمانية  
و اربع مبرح مما جعله حب و زاد و حب في الزيادة ربع العترة شوكانا  
قلنا لو حببت و اذا بلغت العترة مائة درهم قلنا و حببت فيها حب  
و اربعة منها حب و اربعة حب و ازيد عليها قليل و عشرون و حب  
بها على حساب ربع العترة و اربعة عترة في الفضة الذهب (الخ) الف في  
العترة الخالخامسة من الدرهم و افضل من ان يكون احد اربعة

[illegible]

ارسلت المتقايين



[illegible][illegible]

وبها نبع وجو لي ونبعوه ولاش فيما دون ذلك فاذا رايت وبلغت  
 بعين فيها مشرو ومثله فاذا راقت وبلغت شين فيها شيعان فاذا راقت  
 بعين فيها سبعين ومثله وعلى هذا الحساب في كل شين سبع وفي كل  
 اربعين مئة واذا انتهى القدر الجرد اخرجت احد التبع والمسان منه خوار سبع مائة  
 عشرون خذ منها المسان لما في ذلك من زيادة البع للمساكين **قال العسمر** عليه  
 السلام فمما حكاه ابو العباس الخوامين كتاب البقر في حوب الركوة  
 فيها واوقار البقر في شرايح فيها سبع واربعة وبنات في مئة مئة  
 مائة **باب نحوه العسمر** اذا بلغت الاغنام اربعين وهي سائمة فيها مائة  
 و اجد ولاش فيما دون ذلك وما زاد على اربعين فلا شي فيه العسمر في مائة  
 فاذا راقت على ذلك وبلغت احدى عشرين ومائة فيها شاتان مائة وا  
 راقت وبلغت احدى مائتين فيها ثلاث شياه الثلاث مائة فاذا راقت  
 اتم في كل مائة شاه واجده **قال ابو العباس** وان قرع الاغنام في  
 الظبا كانت اولادها مائة على كل جدي واولاد المصوي خباء الغنم  
 شواذ فاذا بدا خد من ثاجها ما لا يعبر فيه ولو خذ من الحيا اذا اشدت شغل  
 و جده على موجب نص عليه اثم وكذلك لجونا خذ الجزعه من ذمه الغنم  
 وجوز النسب وجوز خذ الاكوز منها **قال ابو العباس** رحمه الله  
 اذا كانت عنده اربعون شاة قتلت منها عشرون قبل الخواك العتزون والوا  
 ولان قيم عند مضي الحول البعوض جبت فيها شاه في الاربعة الله  
 وهذا معنى قول الخبي في المختار ان كانت الغنم عشرين فولدت عشرين حيث  
 ان كوه يعني اذا نزل اربعين في اول الحول وبلغت عشرون بقيت عشرون في  
 كلهن فاما اذا نزل عشرون في اول الحول عت اربعين في اخره فان الركوة اشد  
 فيها وبغيره وجوزها استئناف الواح جبت منها اربعين وعلى هذا حديث  
 في الذهب اذا كانت بعد عشره ذنايم ثم اسفاد قبل الحول عشرة اخوة  
 منها واشع والافاض من الابن والكنه والغم وهو القدر الذي من امر الصبي  
 ما من خمس من الابل الى عشرة بين خمس وعشر البشت وتلين وسبعة  
 من البقر الى اربعين وسبعة وعشرين من الغنم الى احدى وعشرين ومائة

ذلك الى ما يشاء بادب الشريعة والمواثيق وجنبه وجوب  
الزكوة فيها الاغشاد في كونه الموائع المخصصة بالملك لا با  
جماعها في الموعود اما فاذا جمعها الملك على وجه لو ان فرد نصيب  
كل واحد من السبعة في الموزنة فيه الزكوة وجب ان يؤخذ منها  
المصدق وان لم يفرق في المال او عافا في الوقت والملك على وجه لا يحمل فيه  
نصيبه لو اخرج منها لم يجب الزكوة وان جمعت في المال والموعود لا يفرق بين  
جميع في الملك والصدقة ولا جمع بين مفترق فيه فاذا كان عشر من المال او ستون  
بقوة او ثمانون من شاهدين يجب على كل واحد اخرج منها في الملك الغنم شاه واحد  
وعلى كل واحد اخرج منها في الفوتبع وان كان زواها لا يحمل في دعائها هل يجب فان  
كان خمس من الابل او ثلث من البقر او اربع من الغنم من حديق لم يجب الزكوة فيها على  
واحد منها وان كان في المال المتماجد لا وكذلك القول في الغنم الشبهه اذا كانت  
اجزاء اخرج عند جماعه من الابل في المصدق لجمعها واخرج منها الصدقة واذ  
كنت هذه الاعيان لجماعه في نصيب كل واحد منهم دون الاربعين فعليها زاعوا  
لم يؤخذ منها شيء وعلى كل واحد حمل في قول النبي صلى الله عليه وسلم وعلى  
جميع من مفترق ولا يفرق بين جميعه واذا كانت اجزاء اخرج ثلاث ما به شاه  
لها ثلاثه من عام احد عشر مائة مع الاثني عشر وفي ما يدوم مع الاثني عشر  
خذ المصدق منها ثلاث شياه وكذا ان كان اربعين اخرج من اجزال اخرج عليها  
عياض كل واحد منها عشر من جمع المصدق اخرج منها شاه واحد وان كانت  
اثنا عشر لشبهه اخرج من اجزال اخرج منهم دون الاربعين وعليها زاعوا واحد لم يؤخذ  
منها شيء وقد كانت اربعة البقر لو كانت مائتين او اربعين بقرة بين جليلين وجب  
فيها هبت مائة على كل واحد اخرج منها ثلاث مائة ولو كانت بين جليلين شعوب  
شاه واحد او اربعة اشباهها واخرج ثلاثه اشباه اخرج المصدق منها شاه واحد  
وفيها جب الزكوة وشاه واحد على صاحب الابل في السباع في ثلثه ثلاثه اشباه  
شاه واحد المصدق عليه في حصته فان كانت بينهما مائة شاه اخرج منها ثلاثه  
شاه واحد والاخر حشاهما اخرج المصدق منها شابين وربع صاحب الاقل  
على صاحب الاكثر قيمه من شاه وكذا ان كانت بينهما مائة شاه واحد





[illegible]

خمسة أو شق وكذلك القرفانة جنس واحد وكذلك زروق من زحل  
 جميع ذلك في وقت واحد أو يقدم جداره منه على بعض ما من الحزام  
 الأرضي وخرابها وبقيته اخذه من الأرض ستة أنواع فاد  
 من فيها المسلمون غنوا وافتسحوا فيما بينهم فهي ملك لهم يتوارثونها وحب  
 بلهم فيها القنطرة أرض جزير التي قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 المستنق بين عاملي عليها بالنصف وتركه لأبناؤها وأرض أسلم عليها  
 أهلها طوعا فهي لهم ولزعمهم فيها القنطرة أرض الجزار واليمن وأرض حمير  
 ما من جازم فيها ولا رتبة من بعده ولزمه فيها العشرة وأرض جلي عليها  
 أهلها قبلان به حب عليهم بخيل أو كتاب أو بقا نوا مثل أرض من فرت ففروا  
 المسلمين ينفقونها على نفسه وأسبابه وأصعب ما ارتفع حيث نشأ كما كانت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرض أفتحها المسلمون تركوها وأبناؤها على حدة  
 بواحدة نه وهي أرض خراج كموارد الصوفية ومصر والشام وخراسان وجمها  
 منقلت إلى المسلمين منهم فيها الخراج مع عشر المزدك لا من سنت ملك لم وإنما  
 في أبيهم كان كقولنا من السنة اجرة فيلا الجير فخرج عليه أخرج العرب  
 رب الأرض وأخرجها من مخرج منها فخذ لك هذا من الخراج جري بخير  
 في الأرض وأخرجها من مخرجها عليها أهلها وهو في منعه فهو خير منهم لبيت المال  
 فهو جوا عليه كما هو خزانة في هذا من أخرجها من مخرجها  
 عت شي من الجنة من عن جود عليهم البذل من بلاد العرب من العديم  
 قضا اليمن ومن عاينها وأخرجها من جود أهل الشام كما لها عشرة أرض  
 تقع أكثر الجبال وخرابها من الخراج وما يخرج من هذه  
 من سوا العشرة من الخراج وما لا أطلع وما عومل عليها أهلها من  
 الله في بيت الخراج له الصدقة من الرسول للفقهاء عليم الحكم  
 من عندهم هو كذلك الإمام له استأوا منه فأبناؤها بعد ذلك  
 منقلت إلى المسلمين لزمهم فيها العشرة مع الخراج في الملق خير من الخراج  
 من مخرج أرض فيها له ولزعمهم فيها العشرة في الحزام

وقال **المختص** امر الازمنه ان اقام اذا كانت الارض مباحة  
لها ولا يجوز لغيرها الموت على اقله عليه السلام ومن يخرجها او ضرب  
عليها اعلاما فهو او كنهها ما لم يعطها بعت سبب فان عطلها هذه المدة كان امر  
قال الامام ويدفعها الى من يعرضها ان ذلك فاشتبك هو من عاها **وقال**  
عليه السلام وزعم كل امير المؤمنين عليه السلام امر عامه ان يضع  
كل حبيب زرع على طردها نصفه على كل حرب من الخلع عشرة ذراع  
كل حبيب زرع ورق بلوط ثم وامره ان يضع على كل حرب سبب ان الذي وضع الخلع اليه  
على كل حرب من القصب عشرة ذراع وعلى كل طرقة الطريق **وقال ابو العباس**  
عشرة ذراع وامره ان يلق كل طرقة شاة على كل طرقة شاة على كل طرقة شاة  
مرجعه ما ذواه بجوز امير المؤمنين عليه السلام من وصف الخراج على قدر الزرع  
ان الارض التي لا تملك لا يجوز ان توضع عليها الخراج **وقال** الحسن عليه السلام  
وما حكمة على من العباس ان يملك زراعته اخرجهم بوجدها خراج فان  
عطلها ضاجها اخر منه **وقال** الحسن عليه السلام في سببته بوجدها خراج  
الارض والجزية وكسبته مئة واجره ولا يباع من اهل الذمة الا في المغلة  
بملكها المسلمون ولا يواجز منهم الا بطل اعشارها **وقال** الحسن عليه السلام  
بملكها الله في الذي اذا اشترى من مسلم ارضا لها يهود خراجها فان عادت  
ملكها لم يملك عاقبت عاقبته وان وهب مسلم من ماله ضاع عاقبته عاقبت  
الخراج فان رجع في عاقبته عاقبت عاقبته وان اشترى بغيره ارضا عاقبته  
في اعشار فان اشترى اقامته في ضرب عليها الخراج فان عادت الى  
فعلية عاقبته وان عاقبت ان مسلم عليه عشرة **وقال** الحسن عليه السلام  
العشور ما يوزن من ارض المسلمين **باب** زكوة اموال المسلمين **وقال** الحسن عليه السلام  
في جميعها كل صنف من اصناف الاموال يكون للفقراء من العز من اموالهم  
بغير عزم ذلك في قيمته اذا بلغت النصاب الزكوة وكذلك العبيد  
والغاريق الجوز اذا عرفها والعوام من اهل البيت والمعلوثة من عبيد  
للخزائن في قيمتها ربع العشر فاما اذا كانت للفقراء فقط من عبيد  
الزكوة فلا زكوة فيها على ما جملة ابو العباس الحسن

من الذهب **وذكر** ان ما في المختص من خبر النجاشي فانما زاده اذا كانت  
للخزائن بان تصرف في ولادها ما يبلغ مائة كذا قال في النجاشي اذا كانت الارض  
والروز والجوانيت والعبيد والخيول والغنم والجمهر لا يستغل فاما العبيد الذين  
يشبهون للزكوة ما تصرف في النجاشي فلا زكوة عليهم **وقال** الحسن عليه السلام  
انت التي يكون صاحبها او متاجرا **وقال** الحسن عليه السلام في النجاشي ان يكون للزكوة  
الزكوة في قيمتها وانما تقع عدة حل من ماله عامه واصوافه عامه **وقال**  
الشيخ عليه السلام في قيمة النصاب لم يجب عليه الزكوة فيها وان عارضها شل عدد من  
السنة للنجاشي وخال عليها الجواب **باب** الزكوة في قيمتها **وقال** الحسن عليه السلام  
مسكنه كونه ثم بطله في عمله لسكانه لم يجب في قيمتها الزكوة **وقال** الحسن عليه السلام  
من رزقه الله **وقال** الحسن عليه السلام في النجاشي ان لا او غيرهما من الموش للنجاشي **وقال**  
في السنة اية وان اشترى النجاشي يعزب الزكوة في قيمتها لا في قيمتها كما  
الشيخ عليه السلام في النجاشي **باب** النجاشي في النجاشي **وقال** الحسن عليه السلام  
للزكوة في عمله من النجاشي ما يجب في قيمته الزكوة **وقال** الحسن عليه السلام  
بجولته ورجلها ولو لم يبق من احوال الاماعة واجره **وقال** الحسن عليه السلام  
ذهب او قيمته وكتاب **وقال** الحسن عليه السلام في النجاشي **وقال** الحسن عليه السلام  
مقيم قيمته من اصحاب **وقال** الحسن عليه السلام في النجاشي **وقال** الحسن عليه السلام  
**باب** زكوة الله **وقال** الحسن عليه السلام في النجاشي **وقال** الحسن عليه السلام  
فانشر فانما زكوة الله **وقال** الحسن عليه السلام في النجاشي **وقال** الحسن عليه السلام  
الزكوة في النجاشي **وقال** الحسن عليه السلام في النجاشي **وقال** الحسن عليه السلام  
كان ضامنا لئلا تقام على ارضها زكوة **وقال** الحسن عليه السلام في النجاشي  
لشاه **وقال** الحسن عليه السلام في النجاشي **وقال** الحسن عليه السلام  
بغير طلب **وقال** الحسن عليه السلام في النجاشي **وقال** الحسن عليه السلام  
لم الزكوة **وقال** الحسن عليه السلام في النجاشي **وقال** الحسن عليه السلام  
بوجده من زكوتهم **وقال** الحسن عليه السلام في النجاشي **وقال** الحسن عليه السلام  
به **وقال** الحسن عليه السلام في النجاشي **وقال** الحسن عليه السلام

منها قسم واغنياهم على كل اثر شانه واذا عوز رها وميزد نعم في الش  
را بعه وعشرون رها ومن قبالهم انا عشر وذهبا وبو خذ ذلك من بقا  
منهم وبقا الى اربع الخزيه دون غيرهم من لينا والخبان والمالك  
والابو العباس السجقه وانه من اللذان ينبغي ان يعطيا حقهما حكم الله  
والتيان في سقوط الخزيه عنها على اعتلاي عليهما لا بل وحي ذلك عن  
عبد الله وخذ لك المصدق اماما يخدم اموالهم فهو نصف عشر ثمان  
به كاز من ولد الربيه قال ابو العباس ما كرهت ان يعطى عليه الا من ذلك  
لو خدمت انا من ولد يضاع ليرتداده لانه شرط فيما لو خدمته واما الا  
عنا فان خلوا اجازتهم من ولد الربيه وقد يترد ذلك واخبركم الله في سريته فهو خير  
حوالي عنه لخدمتهم قال محمد بن عبد الله في سريته فهو خير  
من الخزيه ليشان من العترة قال ابو العباس ما لو خدمته ذلك لخدمت  
لكن فتنه قد رقت النصاب فاذا رجع الله وهاكم به الذي في الخزيه  
روسته لو خدمت لو خدمته شيء قال الشافعي عليه السلام  
نينا حكمه على ان يشار لو خدمتهم نصف العترة في السنة قلتموه واحدا  
من قبالهم مرادنا واما لشاري في نيل فاقم فاعطوا الخزيه من ماله على  
مؤخره واما ماله ضعف ان كره الماخوذ من ماله المسلمين وخدمتهم من الذي  
والفقه ادا بلغت ثلثين نعان ومن الفقه ادا بلغت اربعين شيئا فان مؤخره  
ومن الفقه ادا بلغت ثلثين نعان ومن الفقه ادا بلغت اربعين شيئا فان مؤخره  
جهلهم ادا بلغت خمسة وستين نعان ومن الفقه ادا بلغت اربعين شيئا فان مؤخره  
من قبالهم ولنا بهم قال ابو العباس نصف كماله حتى عليه السلام  
ان الذي في الشكره او السنه ما اخذها سقطت حزينه ملك الش  
وان الذي ادا مات سقطت اجزاه التي كانت واجبه عليه ولم يطالب بها  
وتنه وانها اذا ناسبتا وهاهنا لقيه لو غيرت لم يطالب بها  
واما يطالب بخراج شتمه باب تقدم الرق  
فان الفقه عليه السلام في سائر العترة الذين جعل الله فيهم السنه  
قال ابو العباس بخزيه عليه السلام تقدمها في الجوز ابانه اياها  
قال الشافعي عليه السلام فما جاز عنه ابانها فان اخرج من

خمسه اهل الجوز وليس غزاه غيرا فيهم مكرها اخذ من العترة  
الاجال ولبس غزاه ما يناديهم وان حقه الله وخذ ذلك من العترة  
دعوه وخمسه دهم قال الله حقه الله وخذ ذلك من العترة  
المصدق وقد رقت النصاب بعد الجوز فاجعلها في فضه وان نلت فهي على الصدق  
والذين منع الرجوع فحسب بها من كونه وان كان اخوها الى المساجين قد  
نطق بها عليهم فلا يرجع فيها وليس جهم حرا الصدق لانه وكذا في فضه  
فان الله وعل هذا ان كان من يقره بعد الصدق وان كان في فضه  
بعد الجوز فهو من كونه وان استهلك كان مضبوذا على الصدق وفي بيت المال  
ان كان دفعه الى امانه لانه لو لم يفسد فلا اضاف الى لقره من غير حقه  
حاله بضاف الى حقه وان دفعها الى الفاسك كان مضبوذا  
فان الله وان نلت البسعه غلاما ناقا من بعد الجوز فاجعلها في  
وان نقص من البسعه بعد الجوز فاجعلها في فضه واجدا اخر اهل حتى يتم البسعه  
الجوز فاذا استهلكه الصدق ضمنه وخذ الله وسوا الصدق  
والموال شري تقدم زوتها قل وان عمل ركة ما ملكه وما املكه مع الجوز  
عن احد منها وان عمل عشر ما اخرج من الارض قبل خروجه اجزه حلال الخ  
زوت ما املكه من امواله وكذلك ان اخذ ركة الهاميه وما يملكها  
ويان الله حقه الله وان قدم الذي يعز به الفرض او يبه الطوع لم جزمه  
ما د وكذا في الفقه ان اهل الصدقات ثمانية اصناف فهم الفقرا  
وفهم الذين لا يملكون الا القدر الذي لا يستغني عنه كالمرء في باب الايداء والخدم  
وقال ابو العباس وسوا هذه مائة فتمه قد النصاب اما كان  
دونه واما المساجين وهم رافقه والعز الذي يتصور حاله عن حال الفقرا  
والعلماء قد والذين ذكروا في العالمين عليها وهم النعا وحياتها  
جميعا وان كان فيهم فيما حكمه عنه ابو العباس هو خروجه الاجرا وان  
لم يرد ذلك اجازته بجمه ليز ما بخزيه ليس على عمل معلوم وقال الله  
وايشوى في ذلك حال الفقرا نعم يا خروجه منها على العمل الامر  
بإزالة الصدقة من راسه صلى الله عليه وآله فانهم لا يكون منها على



الجلود من غير الفسخ عن رسول الله صلى الله عليه وآله متع بغيره من ثوبه  
لها وما قيل في ذلك فقال لها غسله أو ساج النسيح في الغلظة فلو يعلم وهم  
أهل الدنيا لقلوب بها الذين لا يتولون غير الله على ما يعطون منها ولا يستعملون  
منهم أما انصا بهم وأما حبلا لهم معاودة براعدا فتألفهم حاكيا فكلوا  
البدن في التسليط والله يتألفهم في الدواب وهم المكا تبولون عوا  
إذا الصابة من مال الصدقة في قدرها خبزهم وضعفتم إذا كانوا أهل الدين  
قد يكونوا ضافا وعلى هذا حمل حتى الحش في الآية من كذا الاستاء والغاي  
ويعم الناس من الدين من غير سرقه لا اتفاق في معصية ومن يعطي في شيا  
الله فهم الجاهلون يعطون منها ما تفرقت السائر مصالح المسلمين المقربة إلى الله تعالى  
ونفقاتهم ونصرتهم أيضا هذا التسم السائر في النفقات لهم وتخص مواتهم إذا  
لجوا صلاح طرقتهم وبناصهم وجفرا بابا والنفقات لهم وتخص مواتهم إذا  
فعل عما ذكرناه من التسم السائر في النفقات لهم وتخص مواتهم إذا  
تعدوا ما وصلهم إلى أهاليهم فعمدوا ناهيهم استغنى عنهم وهذا من هذه الامور  
وان كان لهم إمام في أهله طاعة به وكلما استغنى عنهم هذا من هذه الامور  
يعرف شهية الرعية من سائر الاصناف انما حينئذ ما يراه الإمام وأد  
يعرف جميع الصفات الصنف واحد من هذه الاصناف في كذا ذلك  
والله اعلم بما جاءه ابوابا في بعض تيام هذه الصفات يعرف  
في موافق الرعايا ما الخاف فلا يجوز في رعايا الله ومن دفع إلى الله  
من رعايا من راعاه منه خلاف اعطى على طاعة بسلام ومن دفع إلى الله  
يعرف ماله وهو فقير في رعايا الله او غيرهما قبل الجواز بعده فقد نفقت  
تدفعه واجرت لهم محمد بن يحيى ما حكاها عنه ابو الحسن طرقتهم  
الصدقة إلى النبي لم ينفقها عليه هذا إذا كان مؤثرا على ما ذكره ابو الحسن  
محمد بن الله ما ذكره في حرمه الجواز في الصدقة الذي راعى لهم الصدقة  
فما في رخصته من تعليم السائر وصف حرم تعليم الجوانم في قوله  
يؤولهم الرسول لله صلى الله عليه وآله وهو العا في الصدقة  
عقل والعتاش عليهم السلام وكثير الخوف من الصدقات

لأنهم جردون عن العبادات في الاستجاب إلى نهيهم وإنما انصرفوا إلى  
ذلك الدين الذي لا يجرى في شئ جهودهم فم هو لا قد ينسب إليهم  
علمهم بركه منهم فهو لا لاجل العلم الصدقة على وجهه والوجه اختصاصهم  
بهذا الشئ ومن اضطر منهم إلى ما ولها وكان قنوا للمنية نصرة فانه يتناول  
منها على سبيل الشفاعة وبعد ذلك من امكته وقد روى ابي جابر ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال لا يرفع لاجل الصدقة الا محمد وموالاتهم منهم ما  
ما الصنف الاخر هو الذين لا لاجل الصدقة هم كجواهرهم من  
لا لاجلهم حال هو عليها فإذا كان فيها حلت له الجواز يكون على درياط  
او ضيق او يكون مالا للقد الذي يجب فيه الزوجه ومنهم من حله حال هو  
عليها من جهده لاجل له من جهة اخرى هو سائر العير لفقته فان ركب  
العير بالمال اخراج زكوة الله ولا يجوز له اخذها منه وحله اخر الزكوة  
من غيره قال القسمة ما التزوا شرا يجوز ان يعطى الزكوة مشرك وامر  
لنبيه الله بغيره قال محمد بن يحيى في الايضاح لا يعطى العير فاسق ولا ذو  
حسنة وان كان ومعا و قال في مشاييل العرفي من كان يعطى زكوة المنافقين  
واسلمها في ذناب فانه يكون ضامنا له والله اعلم بالصواب  
كل يجوز ان يعطى الزكوة لاهل ذناب ولا لاهل ذناب ولا لاهل ذناب ولا لاهل ذناب  
اقاربته الذين يطمع نفقتهم فاما ذوو ارحامه واقاربته الذين لا يطمع  
نفقتهم فانه يعطيهم في حقها من ارحامه والله اعلم بالصواب  
والاحكام فان كان اقاربته في النفقة في الدين والارباب عن المومنين احوالها قال  
محمد بن القسمة فما حكاها عنه ابو العباس الجواز ان يعطى الارباب وجها من كونها  
ولا يجوز ان يعطى الرجل زكوة مملوكة وامرؤ ولا والله الا ان يكون بيت  
عقها والفقير الذي لا يملك من الصواب لا يوقل ان يكون قواما في دينه متمسكا  
بالشئ ومن ان يكون يعطى في جواز دفع الزكوة لله ولا يجوز دفعه  
في الاخر من افقر الادون الصواب ولا يجوز ان يعطى الزكوة من غيره  
من اى صنف الاموال كان يوجب فيه الزكوة قال محمد بن يحيى

رضي الله عنه فمن ذلك ما كان على فقير لم يجد له ان يحسب به من صدقته حتى  
 ينفقه منه وروى الشيخان في ذلك في جواز دفع الزكاة الى عبده مولا فقير  
 على قياس قول الشيخ عليه السلام ما باب كيفية استيفاء الزكاة واخراجها الى  
 اذا احتاج في الزمان امام جعفر عليه السلام استيفاء الزكاة كلها  
 من اضاف الاموال الظاهرة والباطنة الى الزكاة من قبله قال انه اخذها وب  
 على حوال الزكاة اليه وان يتصرف من ثمنه بما يحسنها فان اخذها وب  
 المال مع علمه عطائه فزاد امام جعفر في ابطال المصدق على ارباب الاموال فاحتر  
 حوله الى مستحقها اجاز المصدق لهم بعد ان علم انهم اربابا والمصلحة لم يفر  
 ادعوا اليه اخذوها ولم يتر المصدق حقوق ذلك عليهم السيد وكنت عر الخا  
 فان صح ما ادعوا وبها طالعهم بها واخرجها منهم فان رضى في الوقت امام جعفر  
 على ارباب الاموال ان يفر قوما من مستحقها وايضا في خروج زكاة مال الاعداء  
 الى بلد سواء دينهم فغير مستحق فان رضى منهم مستحق جاز ذلك وهو حرس ان  
 رأى الامام اخراجها الى مكان اخر وجب ان يعلى ما يراه ولو كان في  
 الى عز زكاة ماله فهلك لزمه الضمان وحسب ان اخراجها الى بلد  
 الى الامام فمعدت في الطريق منها ولو سلمها الى الامام او وعده فله  
 لزمها فذلك ذلك لو قال له وكيل الامام ادع زكاة ماله ففعلت ففعلت  
 منها وان سلمها من الامام او من وكيله فذلك لو سلمها لهما  
 م او وعده من كسب المال بعد ذلك او جعلها في يد غيره عليه حقه فله  
 في ثمنها وسعى المصدق اذا ورد المناهل ان يسمى بالواشي الزكاة اخذها  
 فتميز بغير ما فيها فيها فترك ان يسمي الذي يتنازه وماخذ المصدق من الزكاة  
 اخرى كذلك يفعله في لعب ففعله على غيره اجزا خمسة منها على  
 وخمسة على حدة وخمسة ما فيها فترك الخمسة البحتة وماخذ المصدق  
 المصدق من الخمسة الباقية وكذلك يفعله في التمر اذا ادا ما اخذ المصدق  
 منه بالخزير على قياس قول الشيخ عليه السلام وبعد في جمع ذلك بين الحديث  
 والقياس واذا حال المصدق الى صاحب القلعة في حقه فبأن غلته في  
 اعتمده في يد المصلحة اخذ المصدق من عينها وروى الشيخ

على البائع بقية ما أخذته وان كان المشتري قد استهلكها أخذه كلها أو فريتها  
من البائع أو من المشتري على ما ختاره أو أن أخذ ذلك من المشتري رجع على البائع  
بجميعه أو أطلق جوار الفلز فإنه يأخذ الصدقة من البائع ان كان المشتري قد استهلك  
العلم المزدب انه يأخذه من البائع ان احتاد ذلك حتى لا يحتاج المشتري الى ان  
يرجع على البائع به لا الجوز له اخذها من المشتري وهذا فيه في سائر المعصوم  
اذا استهلك بعض ذلك ولو لم يأخذ الجوز لمشتري على الصدقة واخوه فيه من الصدقة  
ولا ينبغي للمصدق ان ينزاع على من اخذ منه الصدقة وان قبله هو فيه وان اخذ  
ذلك كان مزدود الى بنت المال الا ان يكون امام قرائن ذلك لبعض عاه  
لمصلحة تراها فيه باب صدقة الفطر صدقة الفطر واجبه على  
كل مسلم عاقل رشيد وعقل عاقل له من المسلمين من صغير وكبير ذكر  
وانثى حراً ومملوك وفي لازم من كان ملك يوم الفطر فوقت عشره امام نفسه  
وعليه ان يملكه من هذا القدر لم يملكه وان كان ملك هذا القدر لنفسه  
وجدوا عليه ان يملكه ويجب عليه ان يخرجها عن نفسه فقط وكذلك ان  
كان مفرقاً او ملك هذا القدر وجبت عليه على ما حصله ابو العباس الحلي  
ووقت وجوبها او اساعه من ثياب يوم الفطر وهو اول يوم من شوال  
وجوبها طلوع النجم من هذا اليوم وهي صاع من بر أو صاع من خرد أو صاع من  
شعير أو صاع من زبد أو صاع من اقط أو صاع من ساقط أو صاع من زبد أو غير  
ذلك مما يشتهقه المذكون به ولا يجوز ان تحت في صدقة التطوع  
الطعام من وجوبه وان لم يوجد وتعد السبل  
اليه جارات الخواص قيمته ولا يجوز ان يفرق صدقة  
الفطر عن واحد في جماعة من الفقهاء مع شدة الحاجة اليها كمن الفقهاء  
او لصيق الطعام واداء اشتد الحاجة فامسحح ان تدفع صدقة  
كل واحد الى واحد الواحد من الفقهاء والجوز ان يخرج صدقة  
الفطر من ثياب ما دار به الانسان من غير وقت بله والمستحب  
ان يخرجها منها ما دار به وبقائه الا لا يعزل عنه الا ما هو اعلى

[illegible][illegible]



انما قصد به ان ما سأل عنه السائل من صفه من كان له اخا جها وازكان  
 دكر في سواله من يجوز له اخذها ولا كنهه فقم من كلامه ان مقصوده  
 بالسؤال من يجب عليه ذلك فقامت من اهلك قوت عيشه ايام ولا  
 يعا اعباد الوزن في حقه الصاع او وزنه وانما يعبر فيه الكيل فقم وهو  
 الصاع المجهود بالبره في ذكر احوال العباد وزنه بقوتها اسماءه وسته و  
 شوب ستا وضفه الفطر شيئا تسيل سائر الصدقات فان استقام فلو قدر  
 فيها الى الامام اذا كان في الزمان ما هو على وجه قول القس عليه السلام  
**كتاب الخبز** باب ما يجب فيه الخبز  
 الخبز واجب في كل ما يغني من الاموال قبله وصدقه ولا يعتبر فيه النصاب  
 في الجوز والغنيمه اصناف كثيرة منها ما يغني من اموال أهل الحرب وأهل الفرو  
 ما يؤخذ من الارض المملوكة عن الكفار في الشكر ومن اموال الدنيا والخراج وما يها  
 من اهل الدرع من الخبز وغيره وفي السلب الذي لا يشق القتل اذا جعله امامها  
 في العبدية ومنها ما يخرج من المعادن كالذهب والفضة والياقوت والدر  
 والاراق والزمرد والفضوض والنفاس والارض من الحطب ومنها ما يضاد في  
 السكن والعشر والربح والربح والحيوان والركاز وهو كونه الجاهل  
 ورجل كان يركب في الطيور وفيها ما يؤخذ من الركاز ويعد في حوزة الخبز  
 وان كان ما يؤخذ منها من ضرب الاموال في القبطه ويعد في حوزة الخبز  
 من النعم على ما جده ابو القاسم في الزمان الاسلام او خارجا عنها فممن وجب  
 فيه الخبز ثمانية ايمان المجرب من ان الاسلام او خارجا عنها فممن وجب  
 ما كسب فيه الخبز من الركاز وعليه الخبز والناقل في شوا وجهه الانسان في ملكه  
 ايد خارجا عنه والنجار وغيره القدر تساوي وجوب الخبز في بعض احوال  
 المملوك اذا اخرجت ما كان في حوزة كذا في قوله نعم عليه السلام في ملكه  
 الخبز او نعمه على فداء قول الحق عليه السلام فان النعم عليه السلام في ملكه  
 اذا اخرج من الشكر فوجد فيها الطعام والعلف ان ذلك ما يشاء  
 في قوله تعالى ما يؤخذ من غيرها اخراج الخبز باب ما يجب فيه الخبز في حوزة  
 في حوزة او استخرج او اطاق ما يجب فيه الخبز

حرمه الامام ان كان في الزمان امام جواد فان لم يكن فقرة مستحقة وقيل  
 ما يجب فيه الخبز وجب اخذ من غيره واجزى في حقه الا ان يكون مضافا  
 يمكن خروجه او يسلم ذلك من فقهه على قيات قول الحق عليه السلام ومنع  
 ما يجب فيه الخبز وجب على المشتري اخراج الخبز منه ورجعه على البائع  
 بقدره على قيات قول الحق عليه السلام ومن اتفق على حيل ما يجب فيه  
 الخبز وجب عليه اخراجه من جميعه قليلا كان ذلك او كثيرا واخروا ان  
 يحتجب شي مما اتفق عليه ولا يجوز وجوب الخبز في شي من تلك  
 فيه في ارباب العباد فمن استخرج معناه ثمانية قيات حله بوزنه  
 في جميعه ثمانية الموزن في ذلك لو استهلكه اخذ فقهه المستهلك  
 باب ذكر اهل الخبز وكيف فيهم وفيهم  
 اهل الخبز هو اخراجه من الفرو ضيق لله عز وجل في الدنيا عليه وان  
 ذوي قيات سوا الله على السلب وهو اولاد على اولاد جعفر واوا دعقل  
 واوا داعية في سائر من يقر من عبد المطلب ليو ولا الحوت او عبد المطلب  
 واليها وما سوا من سوا السلب فيفسر الخبز على سبعة اشياء فهو منها  
 يكون لله تعالى فالواجب حوزة الامارة الامام من الاموال القريبة الى الله  
 في اخراجه لحوال طوق المسلمين ما يحتاجون في حوزة ما في حوزة  
 فيهم منها سوا الله تعالى الله على الله عليه والله فهو مدبر بعد ان اما والخبز  
 لبقائه مقامه بقوته عليه في عياله وحراجه وحريمه وعلى سائر  
 في المسلمين في شهر لذي قباد سوا الله تعالى الله عليه والله وهو مدبر  
 الى الربط الا ربعه الا في زمانها في شهر الباني وشهر المسكين وشهر  
 السيل في شهر ذي القعدة يقسم بينهم بالسوية افضل كونه على  
 نحو ويشرك فيدين بينهم وفقير وانما يتحقق منهم مركز في شكا  
 لوجاب الامام المسلمين وامان الخوف عنه وقال اهل البع ولا جولة فيه  
 وان سوا الله تعالى الله عليه والله من الاضناف الثلاثة اول بعنه الشام  
 في حوزة في حوزة او اطاق ما يجب فيه الخبز



[illegible][illegible]



[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

فيخرج ولفظ فيه وفعل نحو وواستعاضا بما اقرب منه من الماء  
التي تسعها عنها وان كانت مباحة وان سوي على العادات وقراء العرب  
والوعاء الاستعاضة قال ابو العباس وسوا شرط المعتض  
الخروج من المعتض او السقوط وان اخروج لعني ما ذكرنا مفسدة ولمع في اعتكاف  
في ما يجر في التوبة في نفسه ما يفسد الصوم وانما زاده حله لما شره طاول ولا  
زال في القله والاشفاق ما يفسد الصوم من ذات نفسه في الاعتكاف في البيت  
اجبر ان يدخل الانسان فيه بيته وانما في جبه على نفسه وانما وجب اجاب  
الاعتكاف على نفسه فانه يجب ان يسلطه وقوله على انما في البيت يوم او ايام  
وبغير ذلك اذ يجب ان وجب اعتكاف يوم او ايام وانما ذلك النهار ذوق  
الليل فانه يدخل في ذلك طلع النجوى يكون ظل طلع حائله من غير ان يعتكف  
وقت الشمس وانما يجب اعتكاف شهر او سنة لانه يدخل في شهر من غير  
الاعتكاف ويخرج منه اخر الشهر يعتكف ويها على فاشرف في الاعتكاف انما اذا اختلف  
ذلك قلنا يعتكف كل يوم او ايام اذا اذله اعتكاف فله ان يعتكف في ذلك اليوم  
بعينه او في ذلك الايام ما لم يكن اليوم ولا الايام مما لا يقع فيه الصوم فانما يعتكف  
لزمه فاما ما وجه على نفسه فانما اعتكاف ذلك اليوم بعينه اعتكاف  
يوما اخر بعد اذ يعتكف ودر ذلك الفوا في ايام الطهارة وانما وجب على نفسه اعتكاف  
في جمعه بعينه فاعليه ان يعتكف فيها وانما ذلك اعتكاف في جمعه اخرى  
وانما لم يجمع بعينه اعتكاف في جمعه كانت له وجب اعتكاف في شهر رمضان  
بعينه ففاته انما يعتكف شهر اخر في شهر رمضان على قياس قول الحق  
عليه السلام في احوال العباد ان اختلف الايام في اجاب الاعتكاف في طهارة  
النبي في جبال على قول الحق عليه السلام وانما وجب اتمامه على نفسه اعتكاف  
اوام عكاف قبل مقتضى ذلك اتمام حرج من مشيها الى طهره ونفسه الى  
فانما اعتكاف عاودت الى المسجد ووجب على اعتكاف فيها في طهارة اجاب  
دخولها من على نفسه في شهر اعتكاف فله ان يخرج المسجد في ذلك ان  
الزوم المخرج انما في شهر اخره ومن على اعتكاف في ذلك ان اخرج  
المادة كلها ونحوها في قياس قول الحق عليه السلام ومن جعل على  
نفسه ان ينام احدا في اعتكافه في شهر اذا عارضه ما يجب ان



تغير به فوجد المذنب قد عثر ذلك ان دخل وجب عن السلم وتفرغ عنه فليكن  
حاضر فان قال للمذنب ان عثرته شهرا فليكن فلا باضا له لزمه ذلك  
وان قال للمذنب ان عثرته اربعين يوما فليكن الجعة فليكن ان عثرته كل  
واحد العيا من قال للمذنب ان عثرته اربعين يوما فليكن الجعة فليكن ان عثرته كل  
جمعة لزمه عثرته اربعين يوما فليكن الجعة فليكن ان عثرته كل  
باللفظ جمعه فليكن ان عثرته اربعين يوما فليكن الجعة فليكن ان عثرته كل  
فقد به جمعه فليكن ان عثرته اربعين يوما فليكن الجعة فليكن ان عثرته كل  
والعبد الامان او خفا على نفسه اربعة ايام فليكن الجعة فليكن ان عثرته كل  
منه وقد كذا المدر وام الاول ولا يشك له نعم فاما المذنب فليكن الجعة فليكن ان عثرته كل  
ولان جاد او خب على نفسه اعتكاف ايام وجوزته الوفاة فليكن الجعة فليكن ان عثرته كل  
عنه وحب ان يخرج من ملك ماله فليكن الجعة فليكن ان عثرته كل  
اجاز ذلك ويضرب لثنا الاعتكاف الى اللواتي اذ عنه لرجال في عثرته فليكن الجعة فليكن ان عثرته كل  
عليه السلام باب ذكر ليله القدر قال القسري ليله اليك ليله القدر  
من اولها الى اخرها فليكن القدر تسوا وفي ليله ثلاث وعشرين راسا وعشرين من  
مضان فان عليه السلام في قولنا نعلنا انزلنا في ليله القدر وما اذ ما ليله  
القدر ليله القدر خير من الف شهرا وان ذلك لما لا عار فيها من ايام والبركات  
وما عرفت فيها من بركاته من التمام **كتاب الحج**  
**باب وجوب الحج وكيفية وجوب الحج** وجوب الحج يتعلق بمن كان عاقلا مسلما  
حرا وشرطا وجوبه على من اتى دياره من مكة الزاد والراحلة فاما الفري  
وتحج البرز حتى يترك معهما من الاستسكان على الراحلة فانه اذا لم يكن حرك  
لزمه الحج نفسه وحياتي اياها من الحسنة حجه الله عز محمد بن النبي  
فيما جمعه عز عليه عثرته ان الحق على المني ثوب عز وجود الراحلة  
كوالقن حوته في القن بجزء القن فليكن ذلك على ابو العلاء عن احمد بن محمد  
شرطه وهذا على وجوبه على هذا الزاد والراحلة او القن على المني  
والحمد لله **باب وجوب الحج** وجوبه على من اتى دياره من مكة الزاد والراحلة  
له من بعد ذلك بشرطه اربعة شرط نفسه ان يملكه

بعد سعة الحاج به ما يفي بوجبه وولاه فيجب عليه الحج وانه رايه فليكن  
له مال لشيء ان حجه لا يكون معينه ان كان هذا الرجل حرة وليس له مال  
هذا المال بغيره فليكن الجعة فليكن ان عثرته كل  
وضبان في جوات في كالجواب فيما تم **باب وجوب الحج** وجوبه على من اتى دياره من مكة الزاد والراحلة  
مع شريطة وجوبه ولا حرج له اذا خضع لثوب نفسه والوقوف في  
المعصية حارة ذلك وهو ما حوز غير ما زور وبشرط ان يعقب فعله وان لا  
العتار والخروج كغيره يعني في المشي الى مكة للزاد والحج فليكن الجعة فليكن ان عثرته كل  
حجاج في ذلك يقول الله تعالى هو الذي يبين في الضرر والحر والحر والحر والحر  
التي هي النحر من ثياب والحج على الراحلة شرطا وجوب الحج على الراحلة  
نفسه فاما فروم ان حج عنه غيره فانه ان كان وجب عليه الحج فليكن الجعة فليكن ان عثرته كل  
هذا العثرته في الاشتغاع فانه يجب عليه ان حج عنه غيره وان لم يكن يجب لفقد  
الاشتغاع في جداره والراحلة وقد حجه البذل على الحلال ذكره فليكن الجعة فليكن ان عثرته كل  
الحج عنه ساقطه قال القسري عليه السلام فرض الحج زيار على التبر  
والجود الذي لا يشان على الراحلة ولا يفرغ على ساقطه فليكن الجعة فليكن ان عثرته كل  
انفسها او حجه ما غيرها كان حشا والاعمال لزمه الجواز واجد اذ ومن  
يعفيه مؤنه الشف في حوته وهما على قنار قول القسري في عثرته على السبل  
واجبا قد حجه هذه اتمله عن حني ما وجب اليها مذكوره في سبل الحج  
زادهم وما في القسري عليه السلام في بيت على الراحلة انه يلزمه فرض الحج  
فهو الذي لم يمه من قبل وجوده اشتغاعه فان كان لزمه ذلك فانه يلزمه  
ان حج عن نفسه على قنار فليكن الجعة فليكن ان عثرته كل  
كانا من عثرته على من خوف او غيره وكذا المراه اذا لم يكن لها حرم الله  
تج عنها وقد صواب العتار وكذا حوته عن محمد بن عثمة عليه السلام واما المراه  
من شريرة وجوبه عليها مع الزاد والراحلة حرم تخ بها والحمد لله من حرم عليه  
بنا حيا فليكن الجعة فليكن ان عثرته كل  
او حله فليكن الجعة فليكن ان عثرته كل

مع ثلثات له غير من فنانة القس عليه السلام والماء اذا اجتمعت بغير  
ادنو وجفافا كان اجرامها نجسة الاسلام لرخصه و جهازا متعاقبة وان يقصر  
عليها اجرامها الا بعد بلوغها بغير نجاسة بها او منعه من الخروج  
منها او لم يكن ذلك وان كان اجرامها نجسة تنوع فله ان ينعها منه وان يقصر عليها  
اجرامها فادنى نجس عليها اجرامها فانه ينعها منه بغير نجاسة او ما استمر  
من العدى وبقائها الى اليوم الذي يخرجها منه وعليها قضا تلك النجاسة اذا مكنت  
مرفقا بها من خطا الا من وجها او يسونه منه وقاعد واما اذا اجرامها  
بغير ادنى نجاسة فله ان ينعها اجرامها ولا يلزمه ان ينعها من اجرامها والماء اذا  
عليها ان ينعها من اجرامها او ينعها على نفسها وان ينعها من اجرامها او ينعها  
كانت متسببة اليها ولها اجرامها بها وجب عليها ان يخرج حبة الاسلام اذ لها  
جها في ذلك اول ما يلزمه ان ينعها من ذلك ولا يجوز له الوضع وان كانت  
معتدلة لم يخرجها حتى تنقض عنها ولو انصبا بلغ او بعد اعتق او كافا  
انما يلزمه عرفة وكان بعض المواقيت واهضه اذا اجرم منه انما هو الوقوف  
عزفه وحب عليه ان يخرج من هناك وان كان ينعها احرم من ينعها وان كان  
منها او ينعها من مكانه اذا جازع اليه فله ان ينعها وجب عليه ان يخرج  
زجها اليها واجرم منها وان كان لا ينعها الوقوف اذا جازع اليها وجب عليه ان يخرج  
من مكانه وكذلك الوقوف اذا كان ذلك يوم عرفة ووليته النجاسة فانه اذا جازع الوقوف  
نقوصه قبل طلوع الفجر من يوم النحر فقد ارتكبت الحجة والى المواقيت  
في الصلابة والبلوغ والادنى اذا سلمه فدا جرم من قبل عليهما احدا الا احراما  
مهما من قبله من اجرامها جازعا اذا احدا احرامها ووقفا اجرامها ذلك من غير  
الاسم فالاجرام القديمة لا ترفع من حجة بل اجرامها لا ترفع اجرامها وقفا  
ولا حجة ذلك عن حجة الاسلام ومن جازع في مونه غيره وقد يلزم له نقضه او في حجب  
وقفا جازع اجزاء ذلك عن حجة الاسلام على قاس قول حجة عليه السلام  
اجزاء الامور واجد حكي ذلك ابو العباس عن القس وان حجب على الفوز والى المواقيت  
عند دخول التشرية وزوال الحائض وقد مر للقس ذلك ما يدرك على التمسك

والحج عليه السلام من حج ودينه دين القامة وفي مخالفته اعتقاد  
التوحيد عز وجل ووجه الدين واعتقاد التوحيد القدر واجب عليه ان  
يخرج في الحج من غير ركنه عنه في يسأل مهدي اذا كانت امواه فادنه على  
نقطة جرمها وافتح الحرم من ان يخرج بها الا بان ينعها عليه وجب عليه ان  
يخرج من حجة لنقضه باب الواقيت وما يلزم من اجرامها او كان بها  
او دونها او اذ جعل منعه المواقيت التي وقفها رسول الله صلى  
الله عليه واله من اجرامها وقال انها مواقيت لا عليها ولم يرد عليها من  
غيرها احراما منعه وقت لا من الميمنة والجليلة ولا من التمام الحنفية ولا من  
الخريفين قون المنار ولا من اليمن بل هو لا من العزات فاقب عزق ومن كان من  
له اقرب اليه من هذه المواقيت اجرم من منزله فاذ ابو العباس من حجب  
الحج او الوقوف يرد هذه المواقيت فانه اذا جازع اجرامها اجرم منه فان  
التشرية عليه حراما من حيث انما هي في الحج اجرم وللحج الحرام وان  
ابو العباس يرد حجة يرد دخول مكة من هذه المواقيت متحاشيا  
وقد اخرج عنها حواشي هذه المواقيت رابعا او كان من اجرامها انما  
فقدما انما حجب عليه ان يحرم سجدة اخرى ولا يدخل مكة الا هو ما لا يخرج  
الحجاء والخطباء اذا كانوا نجسا وبها يعني المواقيت الزمكة اياما لا يجوز  
اجتيازهم ذرا وقد استثنوا فان كانوا اجناسا ونها ذرا فعليه ان يحرموا  
وقفا حجة الله اذا دخلها مجرما وعليه ان يخرج او يعترف ان ينعها  
لحجرام احراما فعليه ما ينعها وان كان من غير فله ان ينعها في المواقيت او ينعها  
المبهمات ومكة فانه اذا دخلها غير عاقل بالمبهمات حاشيا من اجرامها فلا  
اجرام له لولاها فاذ ابو العباس فمن يلزمه الاجرام لخواصه انه ان حج عاقل  
منها واجبا او ذرا او غيره اجزاء ذلك عن اجرام الذي لزمه للوجوب فان  
حج من العام القابل بحجزة وموزد المبهمات جازعا او معتبرا لخواصه  
من غير ان يحرم فعليه ان يخرج اليه ويحرم منه فان لم يكن الزجر لخواصه

او ابقى وقت وخشب العوات فانه يحرقه من ورايه قلان ينهي الى الحرم  
 قالوا ينحرف لان ثقبهما وجكوا العتاش في كتاب  
 لما نه لم يمه غاوزه المقات من غيران خذم جكوا النضو عن عكاز خذم في  
 الخشب من اقليم مشيب وقوى هذا القول باب العوات فروض الخ الحرم  
 ليدل لها ولا يجر حرمها فروض الخ الحرم لان احوان لها الاجرام والو  
 خوف بعزفه وكوف الزهراء وروى على العتاش عن الفقه عليه السلام والوف  
 ف بالمعروف وقد كوا العتاش ان لا يروى به جزي عتاش فوجب عنه ولا  
 جزام والوقوف مرفوع بعوت الخ بوانهم وكوف الزهراء اليوم فما هو اذا  
 ولا يفتوا الخ بوانهم باب ذكر شهر الخ وما تصدق به ليش  
 انها الخ الزمالة ترك وتعلم الا هلاله فيها ونرى عن الاجرام فيها  
 هو سواء وقد الفقه والعقار الا باليمن والنجح وفي الامام العوات علما  
 في سواء وقد الفقه والعقار الا باليمن والنجح وفي الامام العوات علما  
 فوى ابو العتاش الحسن عن امير المؤمنين عليه السلام في اهل البيت  
 في ايام التشريق من اجرام الخ فيها فقد اشأوا بعد في اهل البيت  
 اجرامه وشوخته عليه كاهمه ومن اهل البيت قبل اشهاد الخ ومنه في  
 لشمس عتاش اجرام الخ لركن متعاو لم يرمه دم المتع ويكون سبه  
 شيئا اوصفه فانه يهزم الخ لركب عليه الدم وكذلك ان اعني بعد ذلك  
 اخبر في هذا معنى قول الخ في الاجرام والعقار تكون للشهاد ان حقت فيه  
 لا بد لك لان هذا اعني في شهر رمضان في اجرامه وشوخته في اهل البيت  
 من في وقت من عتاش في ايام اجرامه فيها وفيما بعد من الخ لا بد  
 من في الاجرام لركب في ايام اجرامه فيها وفيما بعد من الخ لا بد  
 بالوقت الذي علم منها فيه وانما اعني ان يعقد هاهنا ان يكون ذلك في ايام  
 الخ و ابو العتاش رحمه الله وعلم هذا لركب ان يكون فيها ان اذا اراد اجرامها  
 في اوجزه ميثاق اهل بيته كاله ان مع له فان اذا الخ الحرم وان اذا  
 الخ في اوجز الخ وفان في هذا الرجل من عتاش وجر من خراسه في حرم من  
 عتاش وجر من عتاش بل عتاش عتاش بالعمه في ايام اجرامها  
 بها من معك ادعيا بل المقات ومعه ان اجرامها يكون متمعاو عليه

باب انواع الخ وذكر الدخول فيه الخ ثلاثة انواع افراد  
 وقت ف قران هو الاجرام بالله والركب عليه من الخ في وقت وهو الذي  
 حمله ابو العتاش من المذهب فيه وخوجه ان الاجرام يعقد بالشيء مع العتاش  
 او تقليد الهدي في ايام عتاش الهدي مع الشبه والخرد فلا يكون الا كافي  
 محوما حتى ينطق به بعد الهدي شاذ مع العرب او قدمه فان اولا اجراما ترك  
 يعقد الاجرام بغير الملبس من خيول الله سبحانه او بيحه او عظمه كما يعقد  
 اجرام القلوة بغير لفظ لتباعد على ما نص عليه احدث حتى في الله عنه وان  
 نوى الخ فغلط في ايام عتاش ما لفظ به من العتاش وحب ان يعود ولي  
 بالاجل وان اذا اتمعت بالعمرة الى الخ فغلط ولي بالاجل لزمه ما يعقد عليه بيش من  
 العتاش و ابو العتاش شاذ نوى في ايام عتاش في ايام اجرامها من ايام  
 ما نوى منها وان لم يوسد لزمه في ايام اجرامها من ايام اجرامها من ايام  
 على ما شاذ من ايام عتاش ولا جزيه من عتاش الا سلام في قال وكذلك ان نوى  
 يركب الخ ولم يوانه من فحمه لجزه عن الفرض كما لو نوى الصوم في يوم من ايام  
 رمضان لجزه عنه ما لم يوانه منه وان نوى في اجرامه انه لم يخط لجزه عن  
 الفرض على قياس قول كشي عليه السلام في علم ما قرره ابو العتاش من المذهب  
 و ابو العتاش رحمه الله فان اجراما نفي ما نواه واجرام له طاف وشي  
 فاما ما اجرام له في استقبال الاجرام بالاجل عليه دلت في حقه الفقه والجمهور  
 الفقه و دم القران وان حرم تجنيس قاصد الذات فاما ما اجراما جميعا وجنابا عليه  
 ولزمه ان يمتنع في اجرامها وركب الخ عليه لرفض هادم ونقض التمسك  
 في السنة الاخر وكذلك ان اجرام يعزى من ايام اجرامها وعليه لرفضها دم  
 وممن في ايام يرفض الخ قضاها ومن ايام يعزى هو حرم في حقه فادخل  
 العمرة على الخ فقد اشأوا ويعقد اجرامها بها وعليها ان يرفض تلك العمرة و  
 من في حقه فادع فرغ منها فتم تلك العمرة بعد خروج ايام التمسك بق  
 وعليه ان رفضها دم ولوان خا يترك الخ مفزدا وفان الوتمتع



وبعد بغيره يوم اقيم بقلبه في يوم بعينه وناخه ووزمه الاجرام في  
ذلك اليوم الذي اعزجه فيه بقلبه وهديه في وقت لم اذا اجرام اف  
يعقل والعقل للاجرام سنة وليس يعرض بقلبه في اجرامه واما ثوبان  
جسدان وعشبان قد اوارا فيقود واحد منهما فيقود الاخر ويؤذرا يكون  
اجرامه في وقت صلوته فيبصره حتى يخدم غيبها فان طفق ذلك ضل في  
فادفع من صلوته نوى الاجرام له من افراد الحج او منع العز في الحج او افان  
يدل العز في الحج ويقول اللهم اني اريد الحج او العز او افان من العز في الحج فيبصر  
ذلك ويملك ما اجزله في يدعوا اما احب لم يور يشبع في طريقته وبهلا  
واستقر وبها فيستغفر الله فاذا استوفى ظهور الابد ابتد التلبسه  
وقال اللهم علي السهمي كذا سريان يستبدل الجرم ثوب في اجرامه وقا  
ابو العلام ما راذا الجرم من الارض فلا بأس بذلك في وقت الاحمد تجلي  
في جرمه معه كما لبسته في حال اجرامه لجوده ان لبسه وهو في يوم  
و المراه اذا اذات الاجرام فانها يعقل في كل حال فيظهر القدر  
فما طمعه واستراويل فان طمعه من بد الاجرام ما تيمر كان غيرناو  
حسنا وكزبه ييم واجرن حبه وجانبه لظونه في باب الامر فاد  
اذا اجرم المفرد بالحج على الوجه الذي كرهنا واستحضر له لبته في حال  
الله ان اريد الحج فيستره في قلبه مني على حيث حسنتي اخدم في حق  
الحج شعري وستر في لي ودي وما اقلت الا ان من قرئ قوله في اللهم يا  
لمسترك لك لبك ان اجرو الله لك والملا لا شريك لك لبك في العز  
لك لبك في حبه لم يور في طريقته وبهلا وكبر ويقر او يستغفر له  
فاذا استوفى ظهور الابد ابتد التلبسه برفع بها ثوبه في قعما متوسطا و  
ساعى لسوا من الارض حتى يذبح في الحوربا ولا يعقل التلبسه الفيه بعد ان  
ويلين كتابا وما تميز وفي ادب الصلوات وعند الاما حياء كثر الله  
المناسك فاذا انتهى الى الجرم اغتسل ذلك سنة فيقول

اللهم هذا جرمك وامنك الذي اختونه لبك وقوانينك را حن فاذا  
دخل حقه كان خيرا ليتقدي الطواف والسعي ويناخزهما الى يوم  
مننا واذا نظر الشعبه قال اللهم علي السهمي كذا سريان يستبدل الجرم ثوب في اجرامه وقا  
ابو العلام ما راذا الجرم من الارض فلا بأس بذلك في وقت الاحمد تجلي  
في جرمه معه كما لبسته في حال اجرامه لجوده ان لبسه وهو في يوم  
و المراه اذا اذات الاجرام فانها يعقل في كل حال فيظهر القدر  
فما طمعه واستراويل فان طمعه من بد الاجرام ما تيمر كان غيرناو  
حسنا وكزبه ييم واجرن حبه وجانبه لظونه في باب الامر فاد  
اذا اجرم المفرد بالحج على الوجه الذي كرهنا واستحضر له لبته في حال  
الله ان اريد الحج فيستره في قلبه مني على حيث حسنتي اخدم في حق  
الحج شعري وستر في لي ودي وما اقلت الا ان من قرئ قوله في اللهم يا  
لمسترك لك لبك ان اجرو الله لك والملا لا شريك لك لبك في العز  
لك لبك في حبه لم يور في طريقته وبهلا وكبر ويقر او يستغفر له  
فاذا استوفى ظهور الابد ابتد التلبسه برفع بها ثوبه في قعما متوسطا و  
ساعى لسوا من الارض حتى يذبح في الحوربا ولا يعقل التلبسه الفيه بعد ان  
ويلين كتابا وما تميز وفي ادب الصلوات وعند الاما حياء كثر الله  
المناسك فاذا انتهى الى الجرم اغتسل ذلك سنة فيقول

المختار دون البخر المائي يقلد بسط في الشوك السابع على الميت بدم  
والعقبه بطنه وحده في قل الله الميت بسطة العبد عبد وهذا  
مقام العابد يكمن من الناء واما المراه فانها لا تهزول في وقتها وشبه  
ولا تراحم الرجال في السلام في الرحمة وان لم تكن لها ذلك المراه من  
حال الساتر وحده صحتها عند التلبس والوقوف واسما ولا صفا وا  
لمزوة او كمالها فاذا فرغ من الطواف صلى كعتين واما مقام التبريم  
يقول في الاو منها بفتح الحاء وقل اياها الكفرون في الثاني بفتح  
الحاء وقل الله احد وان قال في الاو بفتح الحاء وقل هو الله  
احد وفي الثانية بفتح الباء الكفرون جاز وان قرأ بغير هذا من المفسر جاز  
فهو يستقبل الكعبة ويدعو بما يريده لنفسه وليفتر ثم يدخل زموا واحده  
وتشرب من ما بها ويطلبه فيها ثم يخرج الى الضامن من الاسطفا تشرب  
فيها فاذا استوى عليه استقبل الكعبة بوجهه ويدعو بما جرت عليه  
الله وبالله ويصلي النبي صلى الله عليه واله قال صلى الله عليه  
سرا الجدة قل هو الله احد والموعدتين رواية الشريفة احزابا لغيرها  
له الله ولا الله وحده كشركه له نصيبه في نعم الاجاز وحده  
شركه له واشهاد الله لا الله وحده كشركه له في شهدان بعد عباده  
سوله صلى الله عليه واله اليهم اعفوا ذنبي وخاور عنى خبيثه وتذنبها  
كسوم الاكثمين واجعلني في الاحر من الفانين في عز من عز الضفا ومن  
اذا حاذر ليل الاخذ المعلق في هذا المجره ولحقى خاد اهل المنسوب  
في او المراجين وعش حتى ينهم الى المزه ويدعوا في خان عبيده ونصفا  
وه ويواجه الكعبة ويدعوا عند رعايه على انصاف فتكون ذلك شوه  
واحد في وجود الضفا ويشرب بينهما كذلك شعبه اسواض في  
المنع عليه في ما شكه من الضفا وتختتم بالمزوه في قال رواية  
اذا لم يله المزه كان توطا واذا لم يله الضفا كان توطا وكذا في  
فاذا فعل ذلك فقد فرغ من المصطف واشعر ما في فعله فانه

يوم التوبه ساد مليا الى منا وسحب لمان صلى الظهر والعصر بها وا  
لمحرب والعشا الاخره ليله عزفه وبنت بها فاذا اجمع يوم عزفه صلى  
بما ملوه الفجر وانما في خذ ليله عزفه استحب لمان عزفه بها ساعه  
فاذا اجمع صلى بقا لمزوه الصبح وتبرم منها عزفه فليص هذا اليوم  
ثامنا الى شيطان فاذا انهم اليها نزل بها حتى يلقى الظهر والعصر ثم جاز الموه  
قف فان احب ان ياتيه بعد الظهر فعلى عريف في الموقف وعزفه كلها موقف  
فا خلاص عزفه وينسخ له ان يجتهد في اليوم موقف النبي صلى الله عليه واله  
فيما نزل الحيا فاذا وقف ذكر الله تعالى وسبحه وهله واستغفر ودعي  
لنفسه في الموه من الموصاف الى ان يحب التمس والمشتب في الوقوف  
هو الحجة بين جوار من الهاء وجوز من قبل على اصل حتى عليه السلام فاذا غر  
بت التمس افاض مليا في الموه لفته بالسبحه والوقار وبكر من الاكرم في  
الاستغفار في اصل المغرب والعشا الاخره حتى يصل بها في جمع وهما  
بينهما فاذا طلع الفجر صلى بها صلوه الفجر في الموضع الجرام وقف به  
عند دعوا الله ويذكر الله تعالى ساعة وسبحه وبالله ويصلي على النبي صلى  
الله عليه واله وتبرم عابدا الى منا ويصلي ويدعوا به في بقا على حال  
الخشوع والوقار حتى اذا انتهى الى اذن مشرك هو مملين المزدلفه ومن  
استحب لمان لسره السحر حتى جاز وان جمع بين المغرب والعشا افرق  
بينهما في الطريف في ان زان المزدلفه لم يزه على قيام قول حتى عليه السلام  
فاذا انتهى الى المنا خط بها حله وتاتي حمره العقبه في منها بسع حضات  
او يقطع التلبس في او ارجاءه في منها ولا يقطعها قبل ذلك ولزم  
الحضات السبع منشرقه واجره بعد واجره فان في بها دفعه واجره  
اغاده ولتكن الحضات في يد البشري وبز  
فيما يديه اليسرى واليمين في من المزدلفه في عشره اذ في او حمره عشر  
دعا ويصبر مع كل حياه في منها وباخر الحضا من مزدلفه

وان اخذها من بعض جبال منا واديتها كان وسنت ارضها وشجر  
له ان يرمي وهو على كهذه وكان زمان يوم احبهم فتال ابو العباس  
كل حضاة قد اتملته من اجله فيم ان اذنت ما شئ من يدينه او يقره  
سأه وليس عليه دم وان حيا من حبيبه والحر منها من شئها وفوقها  
على المساكين فاول المساكين يملك من قرب من حيله شئها ثم اوفى  
فاذا اعد ذلك حله كل حرم عليه بالا حرام الا اول النساء فان ذلك لاجله المبرر  
مما لا يجوز ليشه واسبق عليه مما منع الاحرام الا اول النساء فان ذلك لاجله المبرر  
طواف الزيادة في نكاح مكة في يومه ذلك وهو يوم النحر واجب او في  
م اداء من ايام مناه لان ايام بعد يوم النحر فاذا عدا اليها طواف الزيادة  
ولا يملك في شئ من شواظها وهو الطواف الفرض الذي لا يملك الا في ايامه فاذا عدا  
كله النساء ووقته من يوم الاربعاء وهو يوم النحر الى اخره وهو الذي  
ابامه فان كان احدا تاجرا طواف فاسع عند قدمه سبعة طوافات  
وسبعة حجات اذا عدا اليها من مناه يطوف طواف الزيادة واذا كان في يوم النحر  
اخا جرو عشرين حضاة بعد ذلك السبعة في الحرة التي في وسط مناه وهو  
شهر في زمها تسع حفيات في كبر وبهلا عند في كل حضاة ثمانية  
الحرة التي فيها فيرمي كل سبع حفيات ثمانية حجرة العقبة في مناه في كل  
سبع حفيات فيرمي في كل حلة فاذا كان يوم الثاني هو يوم الثالث  
من يوم النحر اخرا بضاة اجري عشرين حضاة بعد ذلك السبعة في اولها  
الحزاف فيم اخرا بضاة تسع حفيات كما فعل في اليوم الاول طوافا  
ونقف عند الحرة الاولى والثانية ويدعوا ولا يقف عند حرة العقبة وان  
اجت ان يقف في هذا اليوم ويدعوا الى مكة فعلا فافعل في النحر الاول  
قال النعماني في هذا امر فيترك باقي الحضاة وهو اجري عشرين  
حضاة في جميع سبع حضاة وان احب ان يترك في النحر الثاني في  
الرغد فاذا اتم النحر اتم هذه الحزاف بيا في الحضاة

الا ولين وان شئ اقام النحر لروال فزما وقد رالت الشهر  
فقه في حجب في ذلك فاذا عدا اليه فقد رجت ولم يبق عليه الا  
طواف الوداع فاذا اذاد الا حيل طاف بالبيت طواف الوداع  
طواف البيت الممتع بالحق هو من يتبع بالعمدة الى الحج فينتدي  
بالعمدة فاذا طاف لها وشي وقرب من ذلك فصر وحل من اجزائه  
في يندى بالاجزاء الى صحت قد منع فيما بين اجزاء العمدة والحج  
لجود الفزد والقار في منع به من مانع منه الاحرام من الطيب  
وليس الشاي والوطر وغير ذلك والممتع هو الاستماع والصحة التي هي بالعمدة  
فالح شرو صحتها ان يكون الحجاج الممتع من اهل مكة ولا من اهل الموا  
قت ولا من ارضه من المشرك ومنعه على اصل حجي عليه السلام ومقتضى  
كل ما وسلا خجته ابو العباس وحصل المذهب فيه ان من يكون مقاه  
داه استكون متمتع ومنها ان يكون حرامه بالعمدة في شهر الحجة والسن  
عند رده المقاتل معتمرا عمدة قد اجزم لها قبل اشهر الحج ومنها ان  
لنكون عمته في هذه الاشهر قد اجزم لها قبل رده المقاتل او قبله  
ومنها ان يكون العمدة في شهر واحد ولو ان حله ورد مكة معتمرا في  
غير اشهر الحجة واما ما اعترض بها في اشهر الحج لم يرض متمتع او  
كانت حجة مكنته ولو ان حله اعتمر في اشهر الحجة واما ما اعترض به  
السنة الثانية فاعترض ايضا في اشهر الحج واما ما اعترض به متمتع على مقتضى  
قول الحنفي عليه السلام ولو ان حله اجزم بالعمدة في اشهر الحج فيمقات له  
او قبله وورد مكة وقضى حجه في اعتمرها عمدة اخرى حج في  
لست السنة كان متمتع بالعمدة الاولى على ما مضى في حجه عليه السلام  
وقد ذكره ابو القاسم ولو ان حله اجزم بالعمدة في مقات بلد او  
قبله في اشهر الحج وورد مكة فاعتمر وحل مهاجر عكاذ الى اهله



وورد ناسا و تلك السنة و حج لم يكن متعاً على قياس قعوده عليه  
التكليف و المتع اذا انتهى الى الحجاب اقدم لعزته كادته و نوراً لرحم  
للعزته متعاً بها الى الحج و ينطق بذلك فهو لا لله ان يرد العزته فيسقط  
ويذكر ذلك و ليس به و يعقل احرامه و مسيرته و عندئذ يهمل الخدم  
دخولان المفرد بفعله اذ الله يقطع انفسه عند نظره الى تكفبه و ابتداءه باله  
اذا فرط و يعقل العزته كما يتبين ان المفرد بفعله في هذا النوع من حقيرة  
سعرته و قال ابو القبايع باخذ من مقدرة الله و موحدة و كانه و وفتها  
و حربه ان اخذ فداً عليه و قال القسماً ما خدما وقع عليه اسمي انفسه  
و سقط ليس فيه تقصير و لا اقواط و دور عن القسماً عليه لا يملك يقصر و لا  
يعلق و اذا كان يوم الترويه اقدم الى واهله من المني و هو من حيث شام من مكة  
خرج الى المنا و بفعل حجه حجة ما و كثرناه ان المفرد بفعله اذ الله يحكي عليه اله  
فلجزمه ان يذبح لفره او شاه اما مفرداً بالهدى و يكون شريكاً به و ين  
غوزه على ما يشاء في باب الهدى في ثياب اعمال الحج و اذا ساد الله من مناف  
و نعا حجة فطوف طواف الترويه و طواف الوداع كما ذكرناه و اتممت  
اذا فرغ من العزته فله ان يتخلل في الهدي و لم يشتر على مقتضى قول حكي عليه  
السلام باب القربان القران هو اجمع باجماع و اجد من العز و الحج  
ولا يفصل بينهما و لا خا من احرامه بعد الفراغ من العز و يصل ذلك باعمال الحج و له  
منه من موضع جزمه الى مناف القربان يكون لا يشوق بدنه فاذا جزم الحجاج  
المقبات و اراد القربان اناح بدنه فاذا اغتسل و لبس ثوباً اجمل منه جازى  
نه فتسبحها تسبيحاً شامها الا من حتى يلبسها و يقبلها فزاد نعل خلائها  
حلياً كان و جزمه كما ذكرناه و سوي في احرامه القربان من العز و الحج و  
ينطق بذلك فيقول القربان اذ يدا الحج و العز فيسويهما الى و يذكر ذلك و ليس به  
يعقل مسيرته و عندئذ يهمل الخدم و الى مكة و عند دخول الجحيم  
طوف شعباً كما بيناه و نعا من احرامه و الترويه و سوي ذلك

بقصد شيئاً من شعوره اذ افرغ من ذلك و ثبت على احرامه و طوف و سعياناً  
فيما لحجه ان احب بعد ذلك و خرج الى يوم الترويه و باي سائر اعمال حجه كما  
تقينا فان فرغ من غير شوق بدنه جاهد بذلك و عليه بدنه حتى ما يهتد  
حكي ابو القبايع عن محمد بن حنفية عليه السلام و قال حكي على اصل القسماً و حكي انه  
يكون بدنه فاذا ان اذ المني الهدي و يستحب له ان يلبس بدنه اما في الخ  
بفعلها ما ذكرنا و يعقله ليس في الاما و ان خطب الناس في حجه قبل الترويه و  
يعلمهم فيها ما يتك الحج و ما يجزونه فيه و فلا كان يوم الترويه خرج عند  
انقضاء التهاد الى منافق في الناس فيها الطهارة القصرة و بقي ما حتى  
يصل الى المعزب و العشا احراره و يبيت فاذا اتممت صلى صلاه الجمع و توجه الى  
عرفه فخطب هناك كما خطب مكة و فضل من خلا مو بالانفسه و يعود الى  
الخطبة و يفعل ذلك ثلاثاً و اوصى و حكي ابو القبايع عن محمد بن حنفية انه خطب  
يوم الجحيم العبد و انه صلى صلاه العبد و خطب في باب واحبات المساكين  
لحر يومها بالدم و بالسحب و قاله منها و ما من من شئ اشد من القضا و الحزن  
حتى خرج من مكة فعليه ان يرجع و يسعا فان و مكنه الرجوع و عليه  
دور يرفقه في موضع كانه من حيث حال مكة قضاء هو من طواف  
القوم و فانه يطوف فادام مكة فان خرج من حوزان يطوفه فعليه دم على قارب  
قول حكي عليه السلام و قال القسماً ما خدما وقع عليه اسمي انفسه  
فلا تاس و يسعا في حوزة ما و غيره فان كثر انام استحب له ان يذبح  
و من دخل الحرج في طوافه فلا يذبحه فلا معله و ان خله مع العبد بذلك  
فمعه دم و هدي في طواف الواجب اذ المعز قال عاده و لم يره مع قال  
ابو القبايع ان من دخل الطواف كله حجه عاده و ان كثر الشئ فلا يذبح  
به و القارب و المتع اذا اتممت حجه ما حتى خرجت ايام الحج فعليه ان يذبح  
ما رهما من العبد و ان يذبحاً دماً لاجل حجه و قد و لهما ان يذبح







على العذبة عطا في الخبز خازار ميعه و يشهد لثمنه هديا اخوته كان  
منه فاحرا من قبله و حب عليه انهم من عده وان كان ايدا استروا الزايد  
هديا اخوة لو شاد فان روسع فيه شاه اشترى به ماعا ما تصدق به و وطهر  
ساق الخبز فهو مضمون عند صاحبه ان يبلغ الخبز الجرم فان عطب دونه ضمنه  
بلغ الخبز و خشي عصبه فيخذه اجزاء و كل هديا فانهم مضمون عليه الى ارباب  
من فان تلف دونه ضمنه ما حبه و ملكه على المعتمر من حاما على الخبز و الهدي  
اذا ركب الهدية في يوم قبل الزوية يوم و يوم النوبة و يوم عرفة فان خشي قبل ان  
يه الى مكة الا يجد الفديا لا تحضر من حياء هذه الالة خازار يوصو ماعا اذا  
بالعز و يوصو شععا اذا خرج الى مكة و قال القس عليه السلام  
فان كانها في طريقه في المنصرف اجزاء وان ضاها عند اهله وصلصا منها و  
يعرفه و هذا على الشهاب عند صاحبها قال علي بن ابي طالب و يسبحه بالغانى  
الحمد و قال القس عليه السلام فيمن فاته صيام ايام الثلاثة قبل يوم الترويه  
و يوم الترويه و يوم عرفة صامها في ايام منافاة رخصها و صام ايام منافاة  
دم فان ضاها و جاز الشهد الى الهدي فان وجده و ايام الخبز فعليه الهدي و  
بعد لصيامه شوا و جده قبل الخلال و جده على موجب ما هو المذموم فان وجده  
ايام الخبز فلا تنى عليه و على هذا ان جده و قد دخل في الصوم و ما يقع منه و قال  
اومر بن ابي حفص الى الهدي و اعتدما صام و كل هديا من عرفة ما روى  
او فقه فانه لا يجوز لصاحبه ان ياكله و ان يشفع به و لا يرضى من جزئه او يهديه  
منه جلد او لبا و البدنه اذا سقطت و هو هدي لا يجوز ان ياكل عليها شي الا ان  
يقبل عليها و ولد لها و لا يجوز ان يضيها فهو امن يصل به من خدمه و عماره  
صوته فيركب ردبا خفيفا لا يعمها ولا يعبرها فان اوصا حبه و جلد من  
الخنزير قد مذحه الشجر و لم ينزحبه اياها في الوقت بعد الوقت و البلبلة  
الله باب كوالاج اذا و رد الميثاق عليه و المراه اذا و رد جلد  
اذا كانت بعد الحاج اذا و رد الميثاق و هو على علة لا يستطيع بها

الحاج و الدخول في الحج و لا يقبل فانه يؤخر امره الى اخر الوقت و يؤخر من  
تيا به و يعتدل و يجب عليه الما صا ان يرضه ذلك فان كان العبد من اقباب  
يضره فانه يلبي ما يحتاج اليه من الثياب و عليه الفدية و يهدى الى عهده كان  
نار من حج او عزمه و يعول من موت عنه و الله هذا عليك من عيبك خرج  
قاصدا الى الحج و قد اجمع لك نعمه و ينشر وجهه و دمه و يلبس عنه وجهه  
ما يجب على حوزة اجابه و سوب عنه و ذلك ففاه و من اختبه من عبيته  
واهله او ذليله فاذا افاق عند انهابه الى مكة قضى اعمالها مسكنا لم يبق فاته  
بكافه به و شعاعين الصفاة المذوبة و تحمل الى مكة و وقف هناك  
و لما حبه الى مكة لم يبق هناك و خرج في اليوم الثاني و هو يوم النحر الى المشعر  
الجمام ثم رده الى مكة و يرمي عنه و يحيا و يذبح الى الله الهدي و يلقا الله و يلقا  
و يرمي عنه في سائر ايام من اورد الى مكة و يها فيه خوف الزايد في طواف  
الوداع و قد يخرج في اخيه الى مكة و انه يرضاه طب او ان يلبس ما لا يجوز  
للحرم و يلبسه فذلك و لم يرضه الفدية فان مات قبل ان يلبس حرمه لم يرضه  
راسه و لم يرضه خطوط فنه شي من الطبيب هو ان كانت امه لم يرضه و جده  
ذكره محمد بن حماد اما المراه فانها اذا قفت الميثاق و هي كايض فانها على  
في حوزة حرمه فانها لا تلبس و تفعل جميع ما رانا الحاج يفعل  
فاذا انتهت الى مكة فان قهر ظهرت اغسلت و طافت و سعت و اف  
لم تنظرت فانها لا تدخل المشعر و لا تطوف و لا تسعا فان كانت حاضة بعد الطواف  
كان لها ان يساعو كايض فان لم تنظف المايح التي بها فانها لا بد من المشعر  
فمن يوم الترويه الى قضي اعمالها مسكنا فهو الى مكة فاذا اظهرت اغتسل  
و طافت لحجها و سعت و طافت طواف الزيارة فان كانت متمتع فاهاء  
ترضى الهدي اذا و دعت مكة و لم ينظر و قد قضى لها ان تنزلها و قد قضى  
عق اعمال الحج و عليها دم لرضها العزم و يعتدل و يخرج الى مكة جميع  
من مكها فاذا عادت الى مكة طافت لحجها و سعت و طافت و قال في

طافلة في الزيادة. فاحضنت لغيرها الرقصة ما اذا ما اوقيت مكره  
 من مجرد عيشة وامر الخمر وامر الجودنة. **ف** تطوف وتشتغل لغيرها  
 انفس من شغلها فتكون قد افضت عزها الى غير حقها. **ب** باب ما يجب على  
 المحرم لجنه وما يجوز له قوله. **ج** ثبت على المحرم ان يخطب ما يشاء ان يسمع  
 من ما ومن الزيف والفسوق الجذال الوقت هو الجاء واللفظ الجنب المكنى  
 والفسوق هو انواع الفسوق يدخل فيها الظلم والنقض والجذال هو الجدال بلا  
 بالحلا ولا حور ولا ينسب قميصا فان لبسها ساء او حاد نسف وخروج منه وان  
 تعمد ذلك فعليه دم ولا ينسب حمامه ولا قلنسوة ولا الحنف ولا السراويل فان لم يجد  
 ارا او ابيض نكس السراويل واخر به وقلع الخنزير من شغل الكعبين وليسهما فان  
 لم يجدوا اذن في القميص او جانيه معقضا فان لم يكنه ان حرم ما سوا البضيفة  
 ففقه فان مكنته ذلك مع فقه لمسه لبسه وعليه الزينة على س فو رضى عليه  
 لبسه ولا يجوز للرجل الجمر ولا للمرأة المحرمة ان تلبس ثوبا مضووعا بن عفران او  
 شروا لفيما يكون مشعا كالقار الزينة وكذلك ان كان مضووعا بالصف على قاتر  
 فو لضى عليه لبسه ولا تنقب المرأة وتستر فيه لان احرامها في وجهها واجزاء  
 الحرة ناسه وناسان ونحو الثوب على وجهها ارضا وطيب الى التوسيب  
 عليها ان يخطب ما اراد صرا الى المحرم لجنه او القميص غير من الخيط والمنشدة  
 والسراويل او يطيب المحرم ولا يدور ابد واقه طيب ولا يمس. **ف** قال القس  
 عليه السلام لا يخطب المحرم ولا يخطب له داخعه اليه ولا يطيب عدا حرامه ولا يمس  
 ولا يمس ولا يمس الزاجين ولا يمس ان يمس الفواكه ويبرمه ولا يمس عدا حرامه وهو  
 جلال فقد نزل القس عليه السلام. **ف** قال محمد بن حمر لاسان بن من باريه ولا يمس  
 ثمن نفسه ولا يمس ان يمس شعرا ولا يمس عليه القس عليه السلام. **ف** قال القس  
 فلهما صدق ليس من اللعامة فان اذ تحوا قل من ميان الى محال اخر من يدو جان  
 يعقل ذلك ولا يزوج ولا يزوج من فعل خان الشكج بطلا ولا يزوج على قاتر قول  
 طيبا ان لم يكون الزوج واهله جميعا يجر منهن والزوج حلالا للمرأة

او الهزاة جلاؤه الزوج مجرم او وكل الزوج مجرم وكل يجوز له ان يقتل  
بشتره والرسكه وعليه او اساله سوا عن في يداها مجرم او كان في منزله على مقيص  
فلا يجرى عليه الخ والعزونه اكله شوا الضماد هو او مجرم غير او جلاؤه  
اشيدله او لغيره وجوز للمجرم ان يصل الجنايات والغراب والفاضة والحية  
والقرب وكلما اختارته في البيع اذا عا عليه او الكلب العقوق اذا  
ختي عقوه وجوز البرعوث والبق والبراذن اذا اكلها او باران بعصر الامل اذا اكله  
وعنها وان خرج من جله الشوك فان احتاج لاحراج او قطع جلده حتى يسهه عليه  
دم وان دما لاخرجه من عنق قطع فلا شر عليه ولا يجوز ان يخرق حلقه من اسنود  
لاجله او حره وان شرب او فعله لشيء صدقه فان كان ما بينه وبينه القذية وان  
صرب عليه شراؤه جائز ان يباعها ويؤمدم قال القس عليه السلام ولا يخلو  
بش من غير الجرم **والخبي في المنيب** يجوز للمجرم ان يخنق نفسه وان  
يخنق لها قتل وان يقطع لنفسه شرا وان كان في ذلك من اثم او غيره فاما قوله  
في الاجسام ولا يقطع النقيض لاجزاء لان يكون شيئا اكله او بعلغه واجله فليس  
امراد عندنا ما منه المجرم من فعله الجنتن وهو مجرم في شرا الجرم وقوله الاش  
ياكله او بعلغه را حله مجرم على ما يترده الناس في الجرم **والخبي في**  
**المنقب** في القنار والمجاردة بقلهما فان قلها ما صدق بشي من بصلها  
او اقل او اكثر في التله والعوضه ان قلها ما صدق ولا شر عليه  
وان قلها لغيره صدق بشي من القنار **قال القس عليه السلام**  
**في** باس مجرم ان يعصب جبينه خرقه وباران صدر عليه الهميان الذي فيه نفقته  
ومعصيته **قال** المجرم ان يشاك ويعمل جنته وراثته وقبضه  
في الماقل باس ان يعمل ثيابه وان يراها وادب قد بلغت لفتته فما صدق  
بعد ما نكث منها **قال القس عليه السلام** وله ان يخنق نفسه ولا يفسد

ففيه جهاد كذا في غير الكتاب فان خضعت اضعافا مضاعفا فاعلمها  
ان تصدق نصف ثمنه من طعامه وان طرقت امله فاعلمها نصف مدوا صيرفت  
جميع اناملها فاعلمها ان تصدق كل غله بنصف مدو ما رأت او نقص  
كان بقدر الطعام على حابه فان قصر المحرم فظروا من اطافيه فاعلمها ان تصرف  
بنصف صاع من الطعام فان قصر حبه اضا فريد به وزجبه كالجم والموم الفريه  
له ماد كثر من الطعام في الخصاب ونقصه من كمال الجمع والموم ما سبعا عشرة  
في ذلك على فان قول حبي عليه لست ههنا ذكرنا بالعباد في قول حبي والاجتماع في الحرم  
اذا قصر فظروا ان تصدق بنصف صاع من طعام ليس الخاديه ان تصدقه  
من تحتة غير واجبه واما انقصود نكحه الاستحباب العبد الذي طرقة الام  
جهاد في الحديث عليه السلام في الجهاد اذا غطرت امة باسماعليه  
دم مينا او صيام ثلاثة ايامه وكذا قال به العبد في الجهاد اذا اصابه بواب  
يقطى وجهها اهلها منها الدماء فان كففت عا بدت فاعلمها احكام اخرى  
ولو ان جرحا قبل اكله فاقطع فاعلمه بدنه فان امدى فاعلمه بدنه فان كان مع  
الفله ههنا فستشوهه وجزه لاه فقط فاعلمه شاه وان حملها من مكان  
الى مكان فكان منه شيء حكمه في الزحف المدي وحرك الشهوه مزدون حرم  
ش ما لا كثره وان نظر الشهوه كان عليه حرم فاعلمه حبه بدت على فاعلمه  
حبي عليه ههنا فاعلمه الاخر شهوه لم يكن منه ما ذكرناه فلاش عليه و من  
نصب ناسبا لا حرامه له منه الفدية على قاتلها بغير اذن حبي عليه السلام والحرم  
او اعطى امة ناسبا والوطي لفسد الاجرام على اكل او شهوا على موجب اطلاق  
حرمه والحرم اذا تعدد فليصد اكثر الاجزاء او ناسبا له فاعلمه الحرام فان  
فله خطا فلاش عليه نص عليه القسم وكذا عليه كلام حبي في الاجام والاشهر  
والاشهر يقول الضيق والعابد فيه توبة ووجوب الجزاء على ما في فقه كلام حبي  
وقلص عليه جرح حبي و اجزا اما ان توفى من الضيق المفقود الملقه او ما عانا  
عول ذلك المثل او صيا ما عور الطعام والماله من الجزا والقتل المقتول

لحي ايقع من ذكرا بقتل المراه ولا ميتها الا من ضره ههنا وجوز له ان  
يضر بحدل العتبات والجامع والماله المالك المانول وحب ان تصدق شاة  
ذبح زاهه والتشبه هو المستحب ان امكن على ما نص عليه القسم وكذا قال حبي  
الشاة واسنوه ابله الطيور والاطه وكذلك ان فوجس شي منها ذكرا لم يضره  
جده فاما ما كان موجهنا في الاكل مثل حمار الوحش والهي والوع والعا  
معدوا شيها فلا جوده ان تعرف لها وان اشتهت ههنا قال القسم عليه السلام  
ولو ان الحمار من الحلي ههنا احضر حليه الحمار لم يجد نعليه كان يقع الحيز من  
حب العبد ويطلبها ههنا باب ذكر ما يجب على المحرم فاعلمه من الحمار  
اذا احتاج الحرم الى لباس جوده لثوبها او الى الشداوي يدو فبه صلب لواله  
واسه من اذاجاله ان يفتلك فاعلمه الفدية اذا فعله سوا كان ذلك من ضره او  
من غير ضره والفدية صيام ثلاثة ايام او اطعام ستة مساكين لكل اثنين  
ايكف ضاع من الطعام ودم يريه واقله شاه ولا عبثه وجوب الفدية لاه  
دماي كحرمه وما عيب على البس فقط وان احتاج الى لباس حبي بدنه من عامه و  
فبني وجبه وخف وما جرى مجرا ذلك فليسه اجمع فاعلمه فيه واجبه لاه  
بغير كف عن شئ منه فليسا بالاني من بعد فان عليه اذا فعل بدنه ما يدع قال  
ابو العاتق فليس حرم حبي من اكله عنه فان احتاج الى امر ذلك في اوقات  
من غرقه عليه لباس الزن فدية واللباس البس فدية واللباس النجس فدية فان  
لبس شي من ذلك فزاد في البس النجس فليس منه عمامه من عمامه او لبس  
ميتا حرمه وقاه فوا وان لبس حرمه ما زحفا فحرمه ذلك فانه حرمه فدية  
واحدة وان لبس ذلك لعله من القلح بان يراوم لبسه الى ان وقع عليه وجب  
فدية واحدة اذا لم يتغير بعض ذلك قبل عامه ههنا اذا خضب المراه وههنا  
بدنها وذلها في وقت واحد فاعلمها فدية واحدة اذا لم يتغير بعض ذلك  
قبل عامه فان خضعت لبعض خضعت من بعد عضو اخر فاعلمها عتاة  
وان طرقت ذلك فاعلمها الخصاب البدين فدية والخصاب الخليل



[illegible]

والحق هو الصحيح في العطنة شي من الطعام كما في قوله قار وفي  
 في الخ الطائر ان عليا عليه السلام ذكر عنه ان كل فرخ شاة وفيه انعام اذا  
 كثر الخوا او طعموا جلسته في كل يوم شياء وفيه انعام اذا  
 الجوز شي من الصيد ما اخرجوا عليه الجزا وفيه الصيد ما اخرجوا عليه وفيه  
 فاعليه القيمة وان في الصيد لانه اذا شاذم لو اخذه لما شاذم عليه  
 ان يصدق بشي يكون كثرته وقلته على حسب ما شاذم من فرعه وهو القار  
 فاذا قيل ضيا في غير الخوم فعليه جازاؤه وكذلك ان فعل ما يمنع الجواز منه  
 من البشر الخلق وجوز ذلك فعليه فريضة ولو ان هفوا وقاوا وحلوا اشت  
 كما في قول الصيد في الخوم فعلى المفرد الجزاؤه والتمه وعلى الفريضة جزاؤه  
 منه وعلى الجملة القيمة ولو ان عموما جعل في يد ضير من الضحايا داو  
 في الخوم لكان فامسته ولو شذمه حرمات فعليه الجزا فان اخذ ضيا داو  
 له البرية فعليه ان يذه الى مكانه الذي اخرج منه ويؤكله هناك وان  
 من قتل لا فاعله وحده وقد يخفى فيه من من الطعام قد انشأ  
 له عليه وال فان مات فيه قبل ان يذمه فعليه الجزاؤه وان اضطرر دسبه في  
 قتل او اوجدا فوجب عليه دسبها وادها الى مكانها فان ماتت  
 مات او دها كان عليه لعل واجرم منها جزا ولو انه اخذ شذمه اشت  
 قصه فعليه عليه وشعره حتى يلبس جناحه ثم شذمه وعليه  
 فعلى اخذ دسبه وان فاعله ولو انه اخذ شذمه فاعله منه فلا فاعله  
 على الخوم حوا ولا على الخوم صاوي على الخوم ان يصدق انه اخذ انما  
 في اذا كل الخوم من صيد فعليه الفريضة وادكان ذلك والخوم فعليه  
 والفريضة على قياس الخوم في كان هو الذي يذمه فعليه الجزا ايضا وان  
 عليه في عوا الخوم واداه غيره فعليه الفريضة ولو ان نحو هذا في صيد  
 الجملة فاما به هذا اذا اخرجت فاما به فعليه الجزا ومن القيمة

[illegible]

يعت ما يستقيم من الهدى والهدى من قبله شاه وواعد سوله بوم ايام  
التي هي وقت وقتا فاذ كان ذلك اليوم وذلك الوقت حاضرا  
من بعد ذلك الوقت احيا طاجون يكون قد وافقه عارجه واولها  
فوق الحلق النصفه او نصفه فتوجه الى اخيه فان كان معتمرا فانه  
بعد ايام اذا كان هدي المعتمرون قد حله في كل وقت واصل  
دون الخدم حالان هدي الحيا لا يذهب دون ساقان فاص  
الوقوف يعرفه فليعلم الخدم من يوم الحز فقد ادرك الحز  
الذي انقضى وضع به ما شام من غيره وليس عليه دية هو  
فانه قد فاتته الحز وبنح هديه وبهله يهذه يكون في حله  
الهدى كما تلاثة ايام قبل الحز تسعة ايام او التسع  
لاجنه لا طعام على صلي على ايام لا فاسه على المنه  
فيه وامله على الصيد فان حاضرا وحده مركبا قد رانه  
ان يلقى الحز اذا ركه وارتد اعلاه او اسفله لحظ  
او لتزبه وان خاف ذلك ولومه وان كان حج معه  
جهرات باحضاره وعليه من ايراد الهدى عليه وان كان  
عليه الحز حج معه وان كان حاضرا لم يكن له حجه  
لغيره معه من غير من بقي على حاضره اذا كان  
وامر على شواها وحضر عليه التائب اذا لم يكن عليه  
العرب فقه الحج عنه على ما جرى العرف عليه  
كان ما احضر عنه من فوضا او نطوعا او غيره  
سماح له به الحج الى البيت اذا اوصى به فان لم يوصى به  
فانه لم يحج واذا اوصى به فحج ذلك من التائب فاذا اوصى به

كان ذلك يخرج من تلك تركته وحب ان يحسنه وان لم يدره له  
 خرج ذلك ولما ولد له ان حواء عنه ولما لا يستحق على الحية واذا اوصى  
 و لم يدكر ما يتولد فانه يحسنه من يده الا ان لم يلبث تلك تركته ذلك فهو من  
 حيث يلبث التي تتركه محمد يحيى عليه السلام قال ابو العباس فان اخرج من حرم  
 فوالله ان كان قد قال الله ما لم يسمع منه قال نعم الله يشق ان يشترط  
 على من يستأجره حاكمه او امانا او تمنا او حمرة فاقرب مكان فان شرط الحية من سلا  
 فقامه الا ان كان لم يسمع له ان لا يخدم منه في حيث يستأجره في قال نعم  
 الله فانما نسي الخوف فخرج عنه من المدينة لم يجره ولا شيء على من حرمه لثاوية  
 ما امر به فان امانا من تخلف في الخوف فخرج من المدينة او اخرج من دوله لوضع  
 البر او كان حرمه فعملهم رد جميع ما اخذوه والحق من الحسنى صلوات الله  
 والصلوات اذا مخرج من شيا جرح في بعض الطريق فاصرف لم يستحق شيئا من ذلك  
 و قال ابو العباس في النصوص ما كنت في بعض الطريق استحق من امره فاستطاع  
 ثوبه من حيث بلغ والاول ما قاله جرح وهو ما اجتمع على الامور ويجوز ان يجر  
 العبر من حيث تنفسه اذا كان من كرامة الحية لفرقة وكان حرمه اعلى به ما لم يجر  
 منه اذا ملكه **سأل محمد بن علي** السلام عن رجل من اخيه جرحه اذا علم  
 الحية وادعاه به وخرج من الامارة عن الرجل على ما دل عليه كلام الشريفة  
 السلام فاذا جرح امره عن الرجل في الرجل عن امره او له **باب** ذكر فضل  
 الحية **الحية** وفضل الحية افراد حكامه حتى في الحكام وقدره  
 فيما يجمل يكون القيان فضلا وان ابو العباس يقول ان القيان افضل من الحية والفرق  
 افضل من الحية على قول القمى وحكى تعلقا بلفظه وقدمت الحية في الغنم وفي  
 في ما عداها وما عداها في شرح هذا الحديث ولا شبهه على المذهب في الامور  
 افضل من الغنم وقد نسي القسم وحكى على هذا ما حب الحية

العمة نفقة في سنة واحدة و ليست بواجبة على دار عليه كل الشئ عليه  
 وعلى دار في عهده في دفعها في كل سنة من السنة كلها غير انها نفقة في  
 نفقة الحية الا الممنوع الذي يدان نفقته ان لم يكن له نفقة في الفمور  
 فعلها وانما التثنية منى عنه قصدا لعمدة نفقته وانما **قال القسم**  
**عليه السلام** في مشايخي الحية العفيفي وفضل العمة ما كان في  
 وجب او مضار ولا حرة في كل بعد الحية اذا انقضت ايام التثنية في مقابلة  
 لم يكون عمة من الحية خوم بها من اقرب محانية الى محنة ان شيا من محنة عمة  
 ام من النجوة والنجوة به في من يكون خارج محنة من اهل البوادي وسائر المدن  
 في مقامها لها الجدا في المحنة من يد العمة فانه يهمل واجرامه لها من العمل  
 ويجوز والله في هذا ما اخرج به في التلبية وقلعها عندائها به الى التلبية  
 والوفاء **والاسماء** ذكرنا ان الممنوع يبعه ثم يفتق او يخلق **باب** التوبة  
 ما جرح وما نسي به من اوجب على نفسه المني اذيت الله الحرام لانه المخرج  
 من حرمه اليه فان كان من يبيك شيئا وجب عليه ان يخرجه وان كان نوى العمة في  
 حب ان يعترف ان لم يجره ولا عمة اخبره العمة فمضى ما طاقه تركه ان  
 يطق عليه دبره كونه وان كان شتيه اكثر من كونه فغلبه شاه وان  
 كان كونه اكثر من شتيه فالمستحب له ان يتوب بدنه وان استور كونه به  
 ومشيته فالمستحب له ان يهدي يفره فان لم يفره فليدركه ولا يفره اجزته شاه  
 فلو ان جرحا قال الله على ان اهدي ان او دلواه اخي او اخي او جرحا حبسا  
 الى بيت الله فحب عليه ان يخرجه من محنة ويغرم عنه نفقته ويرده الى طهر  
 او طاهر ان طارعه فان لم يجره فلا يلزمه شئ من ذلك الصم **باب** فان قال  
 لله على ان اهدي عبيدي وامر او فرسي وحب عليه ان يبعه ولا يهدي نفقة هذا  
 يا مفضل قد به بمكة او مينا على ما نواه وان قال لله على ان ابيع نفسي





البتة و تزوجت ثم عاد الا و كان الحق بها من زوجها ثانياً و غلب  
 الهن ما شغل من زوجها و لا يقر بها الا و حتى يستدرك من الاخرى و ان  
 كانت كاملاً حتى يقع ما في نفسها و ان ظن بها الا و في كامل انقضت بنفسها  
 حتى تقع ما في نفسها بغير من نفسها و تغتفر من الاول سلات جيز مستقبلة و  
 فلا و ان جعلها قدامت في العفة فاذا خرجت من عدها تزوجت عرساً  
 منها او مرغى هو ما باب اللوطي في النكاح  
 و ما لا يؤثر في النكاح الحيض والحكمه و ما لا يخرج من اللوطي الحلال و لا يبر  
 حجه و لو ان رجلاً و في امراه جراً ما او لبشبه الحزم عليه امها و لا ينهها  
 و الحزم عليه و لا الهان في و اعلى له و حركت لوطاً و طرأه لم حزم عليه  
 استها و لو و في استها لم حزم عليه امها و لو و طرأه امه لم حزم على زوجها و  
 كذلك اللوطي يشبه اذا كانت الشبهه و وقع لوطي غلب في اللوطي و على فائز  
 فلو حتى عليه السلام و قال التمس عليه السلام اباً سرّاً نكاح  
 لا يفسد النكاح و لا انسا و كان الزوج لرسد او امراه لثا او فانت الزوجه لا  
 منه و الزوج لثا و جود للرجل الجمع بين امراه و ابنه و زوج كان لها  
 و لا محمد حتى عليه السلام كما يفسد تزوج الرجل امراه ابنه و جنب قاله  
 العباس و لا يفسد على هذا نكاح ابى امراه الزوجه و امراه ابام الزوجه و لوط  
 ان تزوج الرجل امراه ابنه و ان تزوج الابن امراه اميه و ان تزوج الاب  
 البنت و ان تزوج الابن امه و قال ابو العباس و جود ان جمع من امراه رجل  
 بختامه له اخوة مرغى هو و قال القسّم عليه السلام  
 يجوز اخيه ابنتي العبد و ابنتي العبد و ابنتي الخائنه و ما يزوج ما يبر  
 ما يزوج النكاح و ما يعتد به كالحج النكاح الاول و في شهود فان  
 يشهد مزدون و لي اهل و لي مزدون يشهدون كالي النكاح باطلا و نكاح الشقاق  
 باطل حرام و هو ان تزوج رجلاً و رجلاً و احدهما اسمه من الاخر على ان يكون

يقع خلاف اجرة منها هذا الاخرى و نكاح المنعه باطلاً هو ان يزوجه والد  
 حرامه الا ان يعلم قدر تقع النكاح مضيه و لا يفسد نكاح المعركة فان تزو  
 كها رجل كاملاً بذلك كان النكاح باطلاً فان دخل بها كان المراه عليه المهر  
 اشغل من زوجها فان جات بولد لا كثر من سنة اشهر او لبشبه امه مدرك  
 بها الزوج الثاني فانه له و ان جات به في سنة اشهر فهو لوط و لو نكاح  
 المزدوم باطلاً و كذلك انكاحه و لا يفسد نكاح الجارية لا يشترط ان لا يجد السبيل  
 الى الزوج و يبره و ان حتى العتق من ترك النكاح فان تزوجها ثم جرد السبيل  
 الى الزوج و لم يجزها استحق له فراقها فان طردت ذلك لم يفسد نكاح امه و لم  
 لجو على تخليه بها و يبر نكاح العبد للحره اذا ضيقت عليه و رضيت الحره هو  
 ليس نكاح الحرة اذا ضيقت امراه به و يبر نكاح الحره على الامه اذا ضيقت الحره  
 و افسد نكاح امه على الحره و تلوح للمراه ان تزوج بغير كفوا اذا كانت  
 و رضيت الاوليا و يقضي في الكفو و السب و الذين جميعا و اذا ضيحت اجلا  
 ليا بغير نكاح المراه من غير كفوا كان لها ثم ان يعرضوا في ذلك اذا كانوا في نكاح  
 واجره و يقسمه النكاح على ما تفرق حتى عليه السلام و اذا تزوج رجل امراه  
 كان له ان تزوجه و جها و جود ان تزوج المسلم ما شغل في كفوا ابوا اقامه  
 و او في اخرجه من كلام القاسم عليه السلام اذا المسلم فسقها الكفو و اذا  
 امراه لم حزم على زوجها على ما يبر فلو حتى عليه السلام و لو ان يوشا تزوج  
 عشر نسوة في عهده و اجده قاسم و افسد فان فقه و يكون المقدّم  
 طلاقاً كان النكاح وقع في كل فاسد نكاحه و هذا نكاح جديد  
 ان احب و يشترج بغير تزوجاً فاسداً فان كل تزوج عده مهن و ف  
 حرم في عهده و مهنه اخرى في عهده في العقد الذي يتصل على دون الحرس و طر  
 الوعد المستعمل عليها و ما به يخل الخامسه و ما راد عليها في العهده فلو تزوج  
 امرأته في عهده و لا تاف في عهده نكاح النكاح و بطل نكاح التلاوة



سبها ما تزوه فيمن ان يكون مادونا له في البيع والشرا فاما ان كان مطوق  
الجنون فلا يصح عقده ووجوب البلوغ الا بامات او الا بخلع او بلوغ جنس عشر سنه  
وقد اقره الجيني والامانات او بلوغ جنس عشر سنه وفي المهره الجيني واقف  
وقد اقره الجيني والامانات او بلوغ جنس عشر سنه وفي المهره الجيني واقف  
العقد التي تحت معها انتقاء الولي او انتقاء امه ان يكون على مشيئه شهز فار  
كان على مشيئه اكثر من سبعة فذلك غيبه منقطعه لا ينظر معها في منتظر الولي  
الى غيره وحدثت ان كان في بلد يبال قربا او بعيدا فاذ لم يكن المهره في اوط  
غايبا عنه منقطعه ولا وليا غيره او عطلها الولي كانت وزيه بانكحها اولا  
المشايير او من يكر من قبله فان لم يكن في الزمان امام وليت امها او الحاكم من قبله او  
لم يزوجها واعقل من الولي ثبت بان ثبت عند الامام او الحاكم من قبله او  
نقف عليه المشكوك ان لم يكن في الزمان امام نقر عليه محمد بن يحيى وحكامه  
العبار في قال ابو العباس رحمه الله والعالم لا يكره على التزوج وانما  
زوج لثاكر ولو ان امراه غيبه اذ عت اولى لها حدث عن مكرها ومواف  
المعرف لها ولي وجه الى قولها وزوجت قائم الى الخادم على ما غدا في ذلك  
فأخبرها ولا يكون الكافر وليا للمسلمه كافر الانكاح ولا في الشفوه والماله  
لا يكون وليا للكافر وقد ابا العباس ان كان للمسلمه امه دميته واذا ثبت  
الانكاح فان كان لها امه اباء ميمون وزوجها افرحهم اليها فان لم يكونوا في  
حها السلطان فان لم يشر وليت امها فكل من الميمون ولا يكره في النكاح لا  
ولا للمكاتب ولا للمدبر ولا لولي الا حكام ولا من يفرج بالذامعه وهو  
توزر وليا في الميمون ويستحب تقديم ذوي البرجره على الاجنبين في توكيله  
بالنكاح ولا يكره للوصي في النكاح والمراه لا وزيه لها في النكاح واذا ملك  
عقه النكاح لملك او ولو كانت حلالا بعقد غيرها ويستحب ان تستأجر  
في تزويج ابنته وان لم يكن لها العقد وجوز للمعتقات تزويج المعتقه  
من نفسها اذا وضعت وجوز للولي ان تزوج المراه التي هو ولها وفا

له نكاحها من نفسه اذا وضعت بذلك على قياس قول يحيى والوجه في النكاح  
كباره قال ابو العباس رحمه الله ولو كانت المراه حلالا من زوجها من نفسه  
بان ذلك على شرط عليه ان لم قال وعلى هذا قال في النكاح من زوجها من نفسه  
الف فقار زوجت على الف لختا في المهره لان يور زوجت وصح النكاح في  
لوفار زوجت على الف فقار زوجت لختا في النكاح لان يور زوجت وصح النكاح في  
جتي صح النكاح في قال فلو وكلته بالتزوج مطلقا لكان الظاهر منه انه لو  
كل تزويجها من غيره وجوز للولي المراه ان تزوج المصغره كما لا بد ولا يكون  
لها خيار فيه ولا للولي الذي يكون عقده هو فاعلم ان المراه زارتها بوجع من  
يروج عنه على قياس قول يحيى عليه السلام ولا يكره له ولا سألته يقوم بها ثم رجع  
قول العاقد وانما على قياس قول يحيى عليه السلام فقد نكح على الاب زوج ابنته  
بأذن بنتها وتزوج عليه في ولان وليت زوجها وكان لغيرها اقرب البها من  
الاخر صح عقده فزويج دون من هو بعد منه فان شوبها في القرب صح العقد  
المستداه فان كانا عقدا معا والنسب الحاد ولقد اجماعا على الاخذ به في  
المراه ويستداه العقد مع مرضاه في قال ابو العباس رحمه الله في  
هذا اذا كانا جميعا وزوجا لها رضاها فان كانا زوجا لها بعقد رضاها ثبت  
نكاح من نكحها امراه ولا يحتاج الى شيفاف العقود فان كانت المراه قد وضعت  
قبل العقد باجدها او وضعت بعد بان يدخل بها اجدها او فرت باجدها ثبت  
النكاح معه والنكاح الموقوف كباين واذا زوج الولي المراه بانفعه بغير  
مها كان لها الخيار اذا علمت وان كان الزوج لها اوها لا فرق في ذلك مع  
البلوغ بين الاب ومن يباين المراه لا يرضى بغيره وان كانت  
عقب بانفعه وكان الزوج لها اوها لرضي لها الخيار اذا بلغت كما كانت ابنتها  
قال ابو العباس رحمه الله لان المراه زوجها من نفسها اذا بلغت وانما  
لمجنون والاجزم والمجنونه فانها تكون لها الخيار اذا بلغت واذا زوج

الرب ابته وهو غير صحيح النكاح فلا جناح للان اذا بلغه قال صلى الله عليه وسلم  
وعلى الاب المهر وهو محمول على ان المهر به انه ملزمه اذا ضمنه على ما يرد عليه  
احوله فقال ابو العباس ان زوج الصغرى اخوه العبد او غيره من النكاح حلال  
له الخياط اذا بلغ كما نص عليه في الصغيره قال وانه في النكاح حلال  
فثبت حمله من ذلك اجابه لزوجها على صلح على ائيم قال ابو العباس  
الحكم بقوم مقام الاب في زوج ابنته الصغرى وغيره من اسباب الاولاد في  
الحكم بقوم مقام الاب في زوج ابنته الصغرى وغيره من اسباب الاولاد في  
انما اذا وقع جهات لها الخياط اذا بلغت الاب في ذلك قال وفي الخياط حلاله في  
اجتماعه من جهات الاب في الجوز له الاب في ذلك قال وفي الخياط حلاله في  
زوج الصغرى ما بالاولاد كالاخ واما الاخ والعمة والعمة والعمة  
الخياط اذا بلغت وعلمت ان لها المهر فان لم يفرق بين النكاح بعد علمها بان لها المهر  
فلا جناح لها بعد ذلك وكذلك الصغرى اذا زوج والفقهاء يجب لها من يوم العقد  
زوج ان يدخل بها قبل البلوغ اذا صلت للزوج والفقهاء يجب لها من يوم العقد  
وتتوارثان بعد العقد ولها المهر اذا دخل بها والربوا لعامة الصغرى  
الصغرى اذا كانت بكرًا تكون رضاها بملكوتها والقبول يكون رضاها بالمال  
والصغرى المدخول بها فان رضاها يكون الكلام لها شيب فيما تكون بالرضا  
القبول الموهوم بالرضا حكمها حكم البكر في الرضا وسند ذلك من حيث  
نها بالوثبة والجزء وغيره حكمها حكم البكر في قبيل احكامها في  
وموضع اخر ما يرد على ان حكم الموهوم بالرضا حكم البكر في قبيل احكامها في  
رحمه الله واذا بلغت فلم يزوج النكاح التمسح ولا جناح فيه الى فسخ  
صحت ختانه على قولنا صلى الله عليه وسلم قال وانا فميت المراه النكاح حلال  
فرقه على وجه التلاقع فيجب لولي المراه اذا اكملت بالغه المراه  
عليها اربابها واذ زوج الخاطم الصغيره لا يفسخ العقد ويكفي  
الخياط اذا بلغت ما يرد ما يعقد به النكاح وذكر الشهاده عليه

الذي يعقد به النكاح حضوره والى سوا عقد او وكيله او امام المسلمين  
او من يليه من قبله اذ يرضون او جازا المسلمين فوكيله المراه اذ امام من وامر  
حضور شاهدين عدلين شهدا على ذلك او جازا وامر اثنين على نقص من رضى وقبول  
الزوج او وكيله اذا كان بالغًا وقبول الاب ان كان صغيرًا النكاح انحطبه  
وشاهدا النكاح يجب ان يكونا عدلين في كافا فانهم يعقد النكاح بشهادتهما  
من جود شهادته في شايء الحقوق فانه يجوز ان يشهد في النكاح كالوالد  
والوزير او القدر ولا يعقد النكاح بشهادة النساء وحدهن ولا يعقد بلفه اليه  
كما يعقد بلفه الزوج او امره نكاح واذا قل في المراه لرجل وبعث فانه  
او ملكك بضعها وفي الرجل قد قبلت صح النكاح في عقدك ان قلت ان  
ذلك لرجل اجاز اولي فان اجاز لهما الولي انعقد على نفسها فعقد لم يجر  
وكل فقط لا يعقد به الملك فانه لا يعقد به النكاح لغيره فاجاب  
لك بضعها او احدث لك او عرتك او ملكك ذلك ولا لرجل ان يستلج بضعها  
بشيء من هذه المراه على فانه في قولنا صلى الله عليه وسلم في المراه  
ذلك ملحقها بالزوج وبه في قولنا صلى الله عليه وسلم في المراه  
ايضا في قولنا صلى الله عليه وسلم في قولنا صلى الله عليه وسلم في قولنا صلى الله عليه وسلم  
في قولنا صلى الله عليه وسلم في قولنا صلى الله عليه وسلم في قولنا صلى الله عليه وسلم  
او النكاح لم يدر نكاحك وفميت قد انعقدت بقول ووهبت لك نفسي  
لم يدر نكاحا الا بالبر والرجل عند القول انه قد به خطتها بما قاله  
واوان رجلا وانراه قرا بالزوج حبيبته منها حرة صفة نكاحها فان  
اقر مانه وفيه من غير ذلك فهو كمن يامة قال ابي امامت الشهود  
او قسمتم ضد فاعلى دلت وانما يماجت عن امرها اجابا هذا اذا لم يكن  
شهودا من اجل امرها ودعوا لهما في قولنا صلى الله عليه وسلم في قولنا صلى الله عليه وسلم  
بما حبه الزوج وانظر الامر كانت اليه على المدعي واليمين على المنيك  
والا فثبت امره على زوجها الزوج وانظر وجهه ذلك كانت اليه ملك



[illegible]

يكون المشتق هو الحذف المستحق كان لها قيمته في فان قلت هذا العهد في ذلك  
هو جزاء على هذا الحذف انما هو جزاء بوجه المشتق وكان لها عهد لها على قياس قول  
عبد المولى المشتق الصحيح اما ان يكون عينا او مضافا كان عينا فاما ان يكون قيدا او في  
معناه او جونا او اعراضا من العود فمستوفاه فان كان جونا فاما ان يكون مضافا  
هذا او موصوفا كان لقدا او مضافا معه فهو المشتق تسليمه وحذف اكان  
جونا او عرضا عينا فان كان موصوفا فالمشتق هو الموصوف فذلك للمنه  
فان خلفا في ذلك توسط بينهما مثل بصره به في وان شئنا وجهها على في عودا كما  
فيه تركبها او عودا في فان وجهها على ذلك ولم يصفه بصفه كان لها  
الوسط منه في في حال محمد بن علي في فان التثبت الحذف في الموصوف  
ولم يتكشف وشا جأجه الى هذا المبدأ وان كان في المشتق ذلك والذوق كان  
ما في الزوج وعنده ديون اخر كانت المأواه اشبه بها فانه سمي بان يكون  
اجهاله فيه اكثر من مهر المثل لخواص لشي افدا وانما يختلف في ذلك على حكمة  
او حكم او على ما يشبه في العام او انما او استغله وحكم مهر المثل  
على قياس ما حقيقته في محرم في واذا كان لها جونا او عرضا لخواص يكون  
وجهها على حاديه بعينها او دابة او حمارا فانه او ارض في بها فان  
قبل الفرض كانت لها قيمتها عند النكاح في قال في يكون لها  
تكون لها قيمتها يوم وفي النكاح ان كان الايام بالنكاح قبل الزوج فان  
كان الابطاق قبل الزوج فلهما قيمتها يوم ماتت الزا بالابا بها الامتاع  
بالسليم والسليم فان سخط ذلك كان له في قيمته يوم عقد النكاح  
وان زيد وجهها على حاديه قولت او على له او في فثبت قبل ان يقبضها  
فالولد لها من المم فان مات الولد فاختارت ان تأخذ الام فقبضتها كان  
لها ذلك وان لم تأخذ فلهما قيمتها يوم عقد النكاح والمهر المستحق  
جميعه بعقد النكاح على ما ذكره ابو القاسم في هو موقوف على لنا



[illegible]

نصفه فان قلت هـ غير كزوجها ترك كان الزوج نصف قبضه ولو  
 ان جلا وكل زحلابا يزوجها مؤهرا على الف ودرهم مهرافرو جهاتها  
 على الفين فان رضي المهر بثلث النكاح وان طرئ بطل وان قالوا ضا  
 العقد ولا اثر في النكاح ولا المهر الا بالاف عرض ذلك على المهره فان رضي بذلك  
 ثبت النكاح وان طرئ انقضه هـ ولو ان ولي امره وكل زوجا بان زوجهها  
 فزوجها باقل من مهر مثلها كما سعار الناس قبله جائز ذلك وان تضرع مهر  
 مثلها القدر الذي يتعارف الناس قبله كان لمهره مهر المثل اذا اقرضت ذلك والمهر  
 قال جـ الزوج وفاهما ذلك ولو حب فاقرضها ولها نصف المسمى وان  
 زوجها باكثر من مهر مثلها جائز ذلك والمهر بذلك ان الزوج ان احراز  
 الطلاق طلقها فقلنا يتنازله امره الفسخ كان لها نصف المهر المسمى وان احازت  
 الفسخ قبل ان يحاز الزوج الطلاق لم يفسخ قبل ان يفسخ وان زوجت ماء  
 لم يفسخ من المهر الا ان كان لها ذلك فانها اذا احتازت الفسخ لم يفسخ  
 وجوز للزوج ان يحل عقد امره مهرها ويعقها على هذا الشرط ويتر  
 جهما واذا انزلت ففسخ له ان ياقضها عليه فاذا رضيت بذلك قالها  
 قد جعلت عقدك مهرى فانت حره لوجه الله تعالى على ان يكون العقد  
 مهر فاذا قل ذلك عدت المأزبه وان زوجته صح النكاح والمأزبه ان  
 يقول لها من بعد قدره جئت على ذلك وقول قد رضيت وان اضعت منه  
 مهرا لم يفسخ في مهرها وان قال لها لا اولا اعطيتك ثم قال قد جعلت  
 مهرى عقدت ولا يلزم مهر ان اضعت الزوج به ان تسعاه قال ابو  
 العباس اما لمز مهره الوجه الاول ان تسعاه في قيمتها اذا هلت العقد  
 وقد لست قد قبلته فان لم يقبله لم يعق وانما قبلت ذلك فلا بد من قدر الثا  
 لاها فداوت جرته هـ قال رحمه الله فان قلت المأزبه

أو من نحو عليه السلام قال اختلف بعد الملاءة قبل الدخول حين يكون النكاح  
فول الزوج على فتيانتي فوالخي إذا انقض النكاح بين الزوج والمهر لم يملك  
كان يوجب ذلك فإن كان الزوج قد دخل بها فلها المهر كاملاً سواء كانت  
العزفة من قبل الزوج أو من قبلها وإن طرقت الزوج ودخل بها فمقتضى  
الحق وأصوله أن كانت العزفة بجانب من قبل الزوج فلها نصف المهر وإن  
كانت من قبل المهر فلا شيء لها وهكذا في ثواب العتامة وجعله من المذهب  
فإذا سلمت من ذلك سلم امرأته المهر كان لها عليه المهر كاملاً وإن كان دخل  
بها وإن طرقت دخل بها فلها نصف المهر وإن سلمت المهر ولم يسلم الزوج  
ولم يجزء دخل بها فلا شيء لها وإن أئذ الزوج على المهر فللمهر عليه المهر كاملاً  
وإن كان دخل بها وكره أن تزنت المهر بعد الدخول كان لها كامل المهر وإن  
يكن دخل بها فمقتضى ما كان الزوج هو المهر وإن دخلها عليه نصف المهر وإن  
كانت هي التي أئذت فلا شيء لها على فتيانتي فوالخي عليه المهر هذا إذا لم يدخل  
بها وهو لو أن تزنت الزوج أمراه على طلاق آخر كان للمهر مهر المثل وطلاق  
الرجعة وإن قال تزنت زوجك على أن يطلق فلا نكاح لم يطلق ويكون الخياد أن شاطو  
أنسا لم يطلقه والابو العباس رحمه الله وجهه لهما كان المهر مسمواً وجب  
عليه أن يبلغ به مهر المثل إذا لم يفد بالشيء ثم قال محمد بن يحيى فمما جاز  
عنه أبو العباس للمهر أن ينقض من غير أن يدخل بها حتى وفيها  
مهرها فإذا أوفاهما فليس لها أن يرضى من غير أن يرضى لها فإن  
ولقد سمعنا من مهرها وليس لها أن يرضى نفسها بعد ذلك ولها أن  
تطلب بالمهر فأما ما قال القاسم في مسائل رخصتها من أن يرضى بها  
للمهر أن تزنت قد أحبت من زوجها شيئاً من صداقها قبل أن يدخل على  
جها فإنه يرضى ليس بواجب في ذلك قالوا نعمان فمقتضى  
لها مهرها ولو أن يرضى تزوجاً أمراه في حاله فإنه على آخره ومهر



فمنها مائة كان الميراث ثانيا فان كان فعل ذاك بوليها كان الرب على ميراث  
المثل صه خرج من النسب ومعنى النونج هو الحجاب فكانه قد انجبها  
فكانت الزيادة وهذا المعنى انما يصح اذا كان الزوج يمتدح من وجهها بغيرها  
فقدما فاما اذا لم يمتدح فلهذا كانت الزيادة في معنى الولي لا يصح في فعله  
فقدما فاما اذا لم يمتدح فلهذا كانت الزيادة في معنى الولي لا يصح في فعله  
لما هو مستحق جميعه ومنعصب بغيرها على نفسها واستدحها على الزناط عليه  
حد قبله ونصف العهر عوضا عن ثباته عليها باداها به بكنها **قال**  
ابو العباس رحمه الله وان استخذه نيبا لم يكن عليه شيء وعليه الحد فان  
انقضها ما صيغه كان عليه الهك كذا في العدة خبرها **قال** وان قضت  
فرضاها ما صيغه النون فبعض العهر ونلت اليه مع الحد وان لم يمتدح  
البول فالنوبه كالمه مع نصف العهر والحد **قال** فان قضت باصبعها  
بالحجر فالمهر كالمه مع النوبه او ثلثها ولا يدخل احدها في الآخر زاد عليه او بغير  
فيه او ما نله **قال** فان طلقته البكر الزنا لم يجر بها فعلا الحد ولا عقولها  
في الدوا لغيره لانه وان افاضها لم يكن لها من الدية شيء فخرجها وادان  
الحد في جنبه انما امراته بان قتله غلطا فوطئها فلهذا المهر فان ولى  
الحق سب الولد بالوا على قياش قول الحق عليه السلام **قال** او اعلم ان الزنا  
المثاء زوجها بالمهر فلا زوج له عليه في ذلك خرجها **قال** وان كان الميراث  
منها او فاضلا فانها المراه زوجها من وجهها قبل النكاح ولو ان اب الفهر  
ابن زوجها المهر لم يحد ذلك على قياش قول الحق في النكاح عند النكاح  
هو الزوج دون الولي فان طلقها قبل الدخول افسا عن شفاه نصف المراه  
فاما جميعه كان مستأما **قال ابو العباس** سببه قلت المراه ثلثها  
دعوى زوجها بها لم يسل مهرها وكذلك لو دوح رجل امرته فوطئها  
قبل الدخول او قبل ان يفسخها لم يسل مهرها ولا عتبار في مهر المهر  
نشاؤها من قبلها احوالها وعماتها **قال** ابو العباس رحمه الله

و يعتبر ايضا مثلها في سبها و حالها وبكارتها ونوبتها **قال** و  
يعتبر ايضا عهر مثلها في بلادها لان المهر يختلف في البلدان بام القعبد  
لما حوز من المهر ومعاشرته انما والى المهر من اصله في النكاح ليؤا  
حب ولو لم يباح ومن خشي هتتا من وجهه انجب من ان يزوج خرجها  
ولا يجوز للاجل ان يخطب على وجهه اجرة المهر **قال** سبب ذلك ان يكون الميراث  
خطب المراه وذاها فاحطتها مع تقدم ذلك قبله ونوبتها في نفسه ما  
يرعب مثله من زياده امهرو غير ذلك فاما ان خطبها فاحطتها اجرة منها ابتداء  
فذلك جازم **قال** احمد بن حنبل ولا يجوز ان خطبها وهي عنده مصرا  
وحيوان بعضتها اذا كانت العدة من طلاق او زنا وكوفي عن بعض الفقهاء ان يقول  
لها انك من تحت فذلك لا حوال لك اليه وان المهر ان زوجة موافقه  
جود امهرو من المهر عند النكاح في يمين ان يكون نفعه مالا يكون محسورا منها  
عنه من اخاد انوم وغيره وكنه ضرب الدف عنده **قال** الحسن عليه  
السلام **قال** ابو العباس انما في النكاح في العرسات كراهه ونكح  
على الزوج ان تساوي نساياه في قيمته الماه واللبا وهذا اذا صرح الزوجان  
من حواي واما لم يحب النشوبه يمين على فمضى نكاحه على ذلك **قال**  
**قال** ابو العباس رحمه الله زوج يحب ان يخطب على نكاح الله عليه عنه انه نكح  
الحوبه مفرق الامو يوما واجد **قال** فان كان ما فتعوبه يمين واجبة اذا  
لم يرض مائة النشوبه في الفسح ما دام متهما فان سافر فله ان  
يستحب من ثلث مائة وخمسة مائة على قياش قول الحق عليه السلام وهذا  
ذكر ابو العباس ما يحب النشوبه يمينه في القوم وانما لم يره التعديل  
وامليت يمين فقطصا نص عليه الفسح عليه السلام ولو وطئ فله من  
الفسح غيرها جاز ديت ويستحب ان يكون سواهما لاختار على ثمان  
قول الفسح وحيث علمها للعلم وانما امراته وهبت ليلها بعقر نثاره

[illegible]

ولحقوا لقلد بالو الد ه فواش الحمة سكاخ فحج او كاج  
فاسدلو شبهه نكاح بشبهه المهد فاذا ثبت الفرائض اولادها له و  
لشبهه لا يجوز شت له الفرائض فاما امه فليس لها فواش الحمة واما  
شت لها الفرائض او لم اذا حملت ملك او بشبهه ملكه او عا لولد  
فتثبت لشيبه منه بالذمعة على فواش الحية ووال ابو العيا من  
واذا صارت الجاوية امرؤا ثبت بعد ذلك شت وادقا منه  
اذا جازبه لموضع الفرائض ضعف الرق و العتق و شوت  
الفرش و لحق و الشب لثا حه امكا الو لم بعد عقد النكاح دون العقد  
ومضى سنة اشهر فقط على منضى تحريجي عليه العلم ووافق فواش  
او ما جرى مجرى الفرائض فان احدهما مقدم على الآخر جازت بالاولى  
فذلك فان امكان الحق فيهما دون الآخر فبان و امكان الحق فيهما  
لحق وان امكان الحق فيهما جميعا الحق الثاني دون الاول و انما يضرب الحق  
فيهم دون الاخوة اذا جازت بولدهم اليوم الذي ثبت فيه الفرائض فان  
شبه اشهر وكونه عند انقطع الفرائض الاول انما مضى منه اكثر الحمل  
او دونه و هذا يقتضي الحاقه بالاول و لا يحاله و منع من الحاقه بالثاني و اما  
مضى الحق بواحد منهما اذا جازت بالاول فلا و شبهه اشهر و شت الفرائض  
الثاني و اكثر من فقامه الحمل عند انقطع الفرائض الاول و تكون فقامت  
بعد انقطاع الفرائض الاولى و لم يت جفوا و اما من الحق بها جميعا اذا جازت  
لسته اشهر او اكثر من يوم ثبت الفرائض الثاني فلا يقتضي منه الحمل او دونها  
من انقطع الفرائض الاولى و لو ان حمل زوج امرأه في عدة من ذوة  
جها جهلا بذكره و جازت المراه بولده لسته اشهر من يوم دخل بها الثاني  
و لا في شينين و اقل من يوم فاقها المول الحق به دون الاول و ان جازت  
بها اقل من سنة اشهر من يوم دخوله بها و لا في شينين او دونها عند  
فان فها الاول كان للاول و وان زوجت امرأه المفقود لظالم

بني عونه وجات بولد لسته شهاده او اكثر جازا اول الحق الولد الثاني  
فان كان قد مضى شهاده او اكثر فمضى عنه الحق الاول وولد  
او ولد عليها بعد الاستبراء والاشهر انما ثبت جعفر على قاض كونه ابواهي  
يرو حمله من المذهب وعليه ذلك كلام الفقيه عليه السلام الذي رواه جعفر  
قال جعفر في المسمى فيمن طلق امرأته فحاضت بعد الطلاق ثلاث  
جيش ومكث سنة فزوجه وجات بولد لا يربعه اشهر الا حمله اول يوم  
منها وان خلا في جانيه واما غيرها فليد شربها واشترها اخر يومها  
من غير اشهر وانما اشترها ثالث فوطئها من غير اشهر فولدت فان جات بولد  
لها قل من سنة لسته من مملكتها الاول الحق الولد او احد منهم وهو مملكتها  
فليهر والجانيه تمام ولده وولد له ورجع بينهما عليه وجات به لسته اشهر فضا  
عد من مملكتها الاول منها والى الثاني وولد له ورجع عليه بينهما وان جات به  
قل الثاني الحق الاول والجانيه او ولد له ورجع عليه لسته من مملكتها الاول  
لسته اشهر فضا عد من مملكتها الثاني وولد له ورجع عليه من مملكتها  
او جات به الجانيه او ولد له وعليه اراد على الثالث ما خدمته من مملكتها  
او جات به لسته اشهر فضا عد من مملكتها الثالث فالولد لبق به والمال  
ربه ام ولده فان كانوا ثانيا يعوها فيظهر واحد بعد وبيهم لها جات به لسته  
اشهر فضا عد الى مقام الحق فالولد لمن ادعاه فان ادعوه كليم فهو  
لهم كليم وبقعه واجبه عليهم ورجع الثالث على الاول وسقط ولده  
سقط على الاول يسقط لسته واعد الجلسه رسته واكثره اثني عشر  
واذا كانت امه من رجلين فوطئها جميعا وجات بولد فادعاه  
جميعا وكانا حزينين من الحق الولد بينهما ويترنهما ويترنانه وان كانت  
احدهما كاتلبي في مملكتها على معانها فبواؤان فان ادعاه احدهما وتك  
فته الاخر فمضى عنه الحق من ادعاه فان كان احدهما مسلما والاخر ذميا  
او كانا ذميا جازا والاخر عدل الحق الولد ما لم يعلم دون الاخر بالحدود

العبد ولا يبيع الذموي الى قولنا لفاقه في ما انساب على اصل  
عليه السلام في الله تعالى في حبس الولد لصوم حرمه ما لم يرضه من النكاح  
وما لا يرضه من النكاح باذنه من العيوب الخوف والجنام  
والضرر والقرن والرق في معنى الفقيه على قياس قول جعفر وكذلك الزوج  
ان كان به احد هذه العيوب الثلاثه ردت المرأة النكاح ان اوجبت له عليه فراجح  
من خلقه فان كانت قد دخل بها فلها المهر وان لم يدخل بها فلا مهر لها من  
الشيء من قبلها واما ان زوج الاجل بائنا عكس ان بها احد هذه العيوب  
كان له الخيار ان يشاذ من هذا العيب وان شافخ النكاح فان كان وطئها كان  
للمهر المهر وان لم يطئ وطئها فلا مهر لها وان كان خلاها فله مهر فوجبت المهر  
اذا كانت سليمة فلها المهر وعليها العدة اذا وطئها وان كان قد دخل  
بها على علم بالعيب فلا خيار له ورجع الزوج بما رزقه من المهر بالادب  
اذا كان الزوج لم يعلم بالعيب قبل الدخول وعليها ان كان علم بعيبها  
في نفسها اذا كان الزوج لم يعلم بالعيب قبل الدخول فالولد العيب من مملكتها  
والولي لا يرجع عليها بما رزقه كما يرجع الوكيل على الموكل وكذلك الزوج  
رجع الزوج عليها ان كانت به الهلسه واذ ادعاه الزوج والمهر النكاح  
وهما سلمات فوجبت العيب كالخوف والجنام والضرر كان رجل واحد  
منها الخفاء في الفقيه على قياس قول جعفر وعليه السلام واما كان الزوج غيبا  
فلا خيار للمرأة ولا نفق بينهما وكذلك المهر العا جعفر نفقه  
امراته لا نفق بينه وبينها قال احمد بن حنبل في رجل له عتقه  
من زوج امرأته على ما كوفف جدها ثبت لم يرض له الخيار ولا تنقص  
من مهرها لم يضره يذهب بالخوف والحرف والوثبة قال ابو العباس  
رحمه الله وتروى انه قال في رجل كان قد يد عليه شرط البقاء ولو ان  
امه دعت نفسها على حر فاولهته انها جوزه واستولدها كان





الملك حبه الزقية أوجز وامنهما فاذنزوج العبد بزوج الملكته المهر أو  
بعضه من النكاح وافتتح فلم يجد نكاحا فان اعتقته جاز له ان  
يشتريها النكاح قال ابو العباس ان زوجك الزوج دخل  
بها فلا مهر لها على فباشر قوله وقال وان اشتريته مهرها من الزوج  
كان له دينيا وبغزو فبمنه ان اشتريته قبل الدخول كان عينا او قبله ان  
كان دينيا سوا كان مولا ما لم يهر او لم يهره واذ انزوج المهرامه والشر  
قال قبل الدخول افسد الملك النكاح وكان له ان يطها بالمهر ويوفى فدا  
انفسا حال خلافا ولم يكره له قال البيهقي لها ان يطها بنصف صدا فقيل ان  
نزوجها عليه وان حب هذا الذي اشتراها ان نزوجها او يبيعها او  
يعفها كان له ذلك فان كان جبري وجها دخل بها ففسد النكاح ايضا  
ان يبيعها او يزوجها المهر له ذلك حتى تشتري بها بثلاث جبري  
والابو العباس ويطها من غير اشتري فان كان لزوج طلقها عاشر  
كان له ان يطها وهي معتدة منه و لو امرها كان نكاح امة قبل  
عنته باذن شديدا عاشرها في كراكتها به لم يفسد النكاح  
ولو امرها بالنكاح من ادما لسانه وعين سر سكاك وكان شرها بالنكاح  
فان لم يفسد النكاح او استبرأ من طها  
او نزوجها او يعفها فان عتقها كان العتق نفقا على قاش قوله  
يجزي عليه المهر ولو ان خلا كان خننه امة فطلقها ثلاث تطلقات  
ملكها لم يخرله ان يطها حتى يزوجها غيره ويخل بها فوكد لك  
ان كان شديدا ويطها بعد نطقه لها ثلاثا لم يخرله ولا يجوز له ان  
ان يجمع بين الاثنين الملوكتين ووطي و خور ان يجمع بينهما في الملك ويخبر  
له ان يطها ولا واجبه منها على الاقرار من دون نكاحيتها فاذا وطئها  
فما لخرله ان يطها الاخرى حتى يخرج الموطوء عن ملكه يبيع او يهب

لا يجوز له ان يزوجها او يعتقها فزوج جهل لم يملك الاخرى سوا زوجها  
من عبد له او جبري اجتمع قال ابو العباس ان طلق احد الزوجين  
المملوكين ووطئها وعقد على الاخرى نكاحا كان النكاح باطلا وان  
لم يزوج وطئها كان النكاح صحيحا ويطا جدا ولو طئها لآخرى فزواني  
زوج ما حباها اولاد ووطئها عاشرى الاخرى لم يخرله ووطئها حتى  
يطلق الاولي فطلقها باينا لا رجعه له فيه واذ ان المولى لعبد في النكاح  
فزوج نكاحا فاشد او دخل بها لم يلزم شديدا فهو المثل على قاش  
قوله اجي عليه لا يلزم ما دام اجماع الاما او اشتري او اسناحه المولى لم يملك  
استبرأ الامه واجب على البائع والمشتري جميعا فري كانت عتق  
حاذيه واذ ادبرها وجب عليه ان يشتريها قبل البيع بخيصة وكتب  
المشتري وجب عليه ان يشتريها قبل فراقها بخيصة ولو خور ان يطها  
فلا يملك فان كانت ايمه من اخيرها يكون صغيره او كبيره اشتري  
قبل البيع شديدا عاشره بعد البيع شديدا قال ابو العباس ووطئ  
عزلي من الحسنة بعد البيع بترك الاستبراء قال ابو العباس  
وشوا ان البائع لها جدا او امرأه باعت او اباعت وشوا ان المبيع  
يملك او يكره في وجوب الاستبراء ان اشتريها وهي حاضره لم يملك  
يقتد بملك الخبيصة ولا اشتريا ووجب عليها ان تشتريها خبيصة مستأجرة  
فلم يملك قال اشتريها ففازت حين حصلت في ملكه اعتدت بملك الخبيصة  
ولو اشتريها وهي امل فوضعت عنه كان ذلك اشتريا ووطئها  
عند انقضاء نفاسها واذ اشريت الامه لم يزوجها عند انقضاء نفاسها  
حتى تشتريها بخيصة ان كانت حلالا او بضع ان كانت حراما و ما اشتري  
امه واعفها وخرزوج بها لم يخرله ان يطها قال ابو العباس واذ قال  
د جلاوه امرأه لم يخرله ان يزوجها فلو كان جازي شديدا او اجنبا او اعرب  
لم يرد ووطئها بهذا القول فزوجها علم بالاعتق لم يرد المهر وان لم  
يخرها لم يخره ووطئها المهر السببه ولم يرد المهر فاعلم

انه فنكاح الاذيع جائز بكل حال وبطل نكاح انتبهن سدا واذيع مهود  
 بكون ينهز سدا تمام فان خلفت مهود من هذه السدا فكل  
 واجده ينهز نصف ما سمي لها من مهرها الا في النكاح كذا اخبرنا اذيع  
 مهود بكون ينهز سدا سدا فكل واحد واجده منهن سدا سمي لها فان  
 دخل مهر في النكاح فيخرج لنكاح من دخل بها فان مات لم يرد من الدخول  
 بها اول فكل واحد واجده نصف المهر او نصف الاقل من المهر او مهر المثل  
 وقال في ميراثه اذا كان تزوج اذيعا وثلاثا فنصفه من الاذيع  
 اذيعا او نصفه بين الثلاث اذيعا فان كانت اذيعا اذيعا اذيعا اذيعا  
 الثلاث اذيعا فكانه زوج بثلث ميراث اذيعا او اذيعا اذيعا  
 نصف الميراث بين الثلاث او اذيعا الا في الامه اذيعا اذيعا او نصفه بين  
 الثلاث او اذيعا اذيعا ان كانت ثلثه الثلاث او نصفه بين الاذيع  
 اذيعا او نصفه بين الاذيع ان كانت ثلثه الثلاث فان زوج استن  
 في عقده وثلاثا في عقده او استن اخرين في عقده فالميراث نصفه بين  
 الثلاث اذيعا او نصفه بين الاذيع اذيعا فان كانت مع اخرى استن  
 اذيعا ثبت نكاح اخوه بكل حال فلها مهرها كاملا وسدس الميراث  
 في وجهه ومنه في وجهه واما الثلاث فلهن ثلثه اذيعا او الميراث فان  
 ثبت نكاح جهز فلهن نصفها في التثنية ثلث الميراث ان صح نكاح جهز  
 فلهن نصف ذلك وفيه ينهز من اذيعا وعشرون في اذيعا او ثلثه  
 الثلاث فنكاح الاذيع جائز بكل حال وبطل نكاح استن فالميراث

ينهز سدا سدا **كتاب الطلاق**  
 انواع الطلاق يقسم الى ستة وعبر عنه ويقسم ايضا  
 الى جوي وبائنه فطلاق الشبه وهو طلاق القهر اطلاقا منه وفي  
 طاهر قد غشيت من حبسها ولا يكون قد جاء معها في ذلك الطهر  
 فاذا مضت ثلثه اذيعا ولجهز من القهر الثالث واعلم

النكاح المثل وانما اذيعا كانت محوثة كمالا لكون اذيعا زوج بها  
 كانت جزء وعلى هذا النسخ في جميع الذميات في بعض المصنفين  
 بكون من اذيعا المنيسه وولها في حال الفسخ على السليم  
 اذ كان المثل كذا في النكاح في حال الفسخ اذ كان صغيرا واذ كان  
 زحان في اذيعا اذيعا في طهرها فان وطئها اذيعا اذيعا اذيعا  
 للشبه وكما في النكاح عليه نصف عفتها فان سئلها حزن لاجب مع  
 نصف العقر نصف قيمتها ونصف قيمه نصف عفتها ونصف قيمتها ونصف  
 بلك فيها او اذيعا او جده او ابنته لزمه نصف عفتها ونصف قيمتها ونصف  
 عفة نصف قيمه الولد وكذلك القول اذا كانت بغير نكاح  
 من اذيعا وطئها جبراً فكل ولد فالعقر بغير قضاء ولا من مهرها وار  
 ولدت فاذيعا لزم مهرها سدا لاجب جبرها على صاحبها لاجب  
 عليه ما مال احوال نكاح المستركات ويهود هن

قال ابو العباس في المسترك اذا سلمت عات وقدر زوج باذيعا في عقده  
 وثلاث في عقده كان الاذيع على اصل حريم مهرها ينهز اذيعا عا وولها  
 مهر ونصف ينهز ثلاثا فان كانت اذيعا احدى الثلاث اذيعا  
 نكاح الاذيع باطلا وبطلان لا يقتضي بطلان نكاح من سدا كنهها في العقد  
 على اصله فكان تزوج بثلاث وثلاث اذيعا او باذيعا ثلثه الثلاث او اخرى  
 الا ان الامه رايعت مهره ونصف ينهز عند ثلثه الثلاث او اخرى  
 ونصف ينهز ان كانت الامه ثلثه الثلاث فبذل الاذيع مهرها من اذيعا  
 الثلثين من المهر اذيعا واحد وعلى هذا الفاسيرون والمهران دوزل ونصف  
 فان تزوج استن في عقده وثلاثا في عقده او استن في عقده اخرى في  
 ونصف بين الثلاث ومهرها من الميراث اذيعا فان كانت اخرى  
 لم ينهز اذيعا ثبت نكاح الجزء دون الامه وبكاهها مات بكل حال  
 لم نها اذيعا ثلثه استن اذيعا الثلاث فلها مهرها كاملا وبطلان  
 مهره نصفه للاثنتين مهر واحد بينهما وان كانت ثلثه الثلاث



على هذا العقد أو هذه الإمارة أو هذه ما كان له أو كسبهما على أن لا  
يخلى عليه السلم \* لا يملك أو عوضه ما يستيفر وإن تخلفا على عبد عبد  
معين أو خالها عليه كان له ما نفع عليه التسمية وإن خالها على ذم  
أو دنا براه عرض عليه جائز على موجب تقرير في المراهة من هذا كان  
مطلوبها المسمى أو أقل منه أو المتعلقه بالحق في المراهة ما بطل المراهة  
على موجب جمع أو للغير بطلانها كما يعلق الجرح ما بطل المراهة  
وذكر حديث من أمة لفظ الطلاق صريح وقام به فالصوت ما كان معلقا  
لفظ الطلاق في قوله أنت كائن أو أنت الطلاق \* والكتاب به في قوله  
أنت خلية أو ذمها أو بطلان أو به إذا استبرأ والحق به عليك أو كنت أمة  
أو جعلك على غلامك أو أمة أو أمة من عقد النكاح أو سببه أو أنت جرح  
أو جرح \* قال القسمة عليه السلم في قول الرجل يهشم بالها  
وشبهه إن أنوى به الطلاق كان طلاقا وأجرى هذا اللفظ محال الصابان  
وما كان منه صريحا فانه لا يحتاج إلى التسمية وتعلق الجرح باللفظ ويؤيد  
الفرقة على مقصدي كلامي في هذا كان يهشم بالها أو التسمية عليه السلم على  
بقول الكتابات من التي تحتاج إلى التسمية وحكي ذلك عن القسمة عليه السلم على  
عالم الطلاق الكتابات كلها مفتقدة إلى التسمية وإن دعا الرجل إلى  
بها غير الطلاق في القضاء فيما بينه وبين الله تعالى وإن لم يهرس  
أجنبيا وإن اقترن باللفظ ما لم يهرس بها لا يهرس جوار أو جوار  
سواء لم يهرس في القضاء خجاءه وأجرى مجرى التبرج \* قال القسمة عليه  
السلم \* إذا كان القول غير محتمل كونه إمارة أو كونه إمارة أو كونه إمارة  
ويؤخذ بالتسمية وهي كلها جارية إمارة فيها الإخلال وقالوا القسمة  
في قول الرجل إمارة أنت علي جرح أنوى الطلاق يكون عدا في حاق  
عليه القسمة وإن لم يهرس به الطلاق لم يهرس كقادة كميز على قسمة

القسمة عليه السلم قال رحمه الله \* فإن قال لها أنا عاتك  
جرح أو نوى الطلاق طلق \* ولو قال لها أنا عاتك طلق لم يهرس سببا  
فإن قال لها أنت علي صهر أو كان صهر في الظاهر وعليه حمل في  
الكتاب فإن نوى الطلاق كان طلاقا فيما بينه وبين الله تعالى هذا خصص  
المذهب في هذه المسئلة على موجب تقرير في السلم \* فإن قال أنت  
عاني كمي فهو كتابه عن المراهة وقد يجوز أن يكون كتابه عن الطلاق في  
جمع في ذلك التسمية في القضاء فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لها جرح  
أو أنت اليك فاختار في فقلت قد اخترت نفسي وقعت نطفة وأجرى  
في حقه \* قال أبو العباس رحمه الله هذا إذا كان الزوج قد نوى  
الطلاق فيما قاله فإن قالت اخترت لم يهرس سببا وعذلت أن قال لها  
به اخترتني أو أمة أو كسبهما لها الحياض ما دامت في الحياض فإن اختارت نفسها بعد  
من أن فيه لم يهرس سببا \* قال أبو العباس رحمه الله ولو قال لأجل قد  
جعلت أمرا في يدك كان له الحياض فقط بعين على قسمة في قول الحق عليه  
السلم \* وكذا لو شمر إليه أن يهرس أو فادخل أمرا في يده ولو قال  
طلق أمرا في يده فقط فله الحياض وغيره فإن ادان به عن ذلك في الجملة وقال  
لا حياض لك لم يهرس ذلك على موجب تقرير في الله فإن قال لها الحياض ما  
كنت في الحياض لم يهرس فيه جرح الزوج \* قال أبو العباس  
فإن قالت اخترت ولم تقل نفسي لم يهرس طلاقا وإن كان الزوج نوى به  
الطلاق فإن قال لها اختارني نفسك فقلت اخترت نفسي وقعت  
الطلاق رجعيًا وعذلت لو قال لها اختارني نفسك فقلت قد اخترت  
قادة جرحه الله فإن قال لها طلق نفسك فقلت طلقك لم يهرس سببا ولو  
قال لها يهرس وقعت نطفة وأجرى \* قال القسمة عليه السلم  
في رجل قال ما أجرا الله لم يهرس فهو جرح على حد فيه الطلاق  
أن يهرس \* وقال في رجل قيل له الدائم قال له إمارة لم يهرس







الوقت ولم يجر عليه قلمه في ذلك اذا قال الله عز وجل  
والا بوالعاشرة الله وان قال انت مائة او اذ  
قوله في بعض قولك اذا طلع الفجر وكذا ان قال في عيدان نور  
فهم من ربيعه او اخذه عليه نية في الحيرة فيها بيتة ومن الله تعالى  
والحمد لله في قوله ان قال له انت كالتواخيلا ومن نورها  
بعينه فقلت وان يقول اذ كانت قد قبلت الحيرة انك قال قلت  
فيما جئ فيما جئاه عنه ابو العباس قال قلت في الطلاق يوم كنت  
لمرفع سعي في لوان خلا كته الامانة انت طالق وقع الطلاق اذ اؤصل  
الحجاب فان كنت اليها اذا انك كاتي فانت طالق وقع الطلاق اذ اؤصل  
اليها الكتاب فان احسنت الكتاب اؤصل وقع الطلاق وقع ذكره ابو العباس  
في ذلك انها في محو الكتاب فان نوى الطلاق وقع ذكره ابو العباس  
في النذور فان احسنت الكتاب به يابسه او يعود او على نحو او ما في  
ليد لك في حقه في ذلك ان الاشياء اذا فسر بها معنى الزم في نوى بها  
الطلاق كان مطلقا خارجا على تحريمي عليه السلام في **قال محمد بن يحيى**  
فان كتب اليها جعلت طلاقك اليك ساعة بعد كتابك في كل طلاق  
ساعة ووصول الكتاب واحببه ليضربها ان يطرق نفسها بعد ذلك في ولا  
ان خلا فتد ان مائة ان طالق ان الله في فان كان محسنا لها ما يعرف  
محسنا اليها لم يقع الطلاق وان كان غير محسنا لها ما يعرف محسنا اليها  
طلقت ولان جلا جلت بالطلاق ليقولن فعلا في فعلا لم يفعله فان  
كان فيه بوقت وقع الطلاق اذ جاز ذلك الوقت ولم يفعله ولا جلت  
فيله وان كان اظنه جنت في اليوم الذي فيه وقع الطلاق ونية  
ال مائة ان كان الطلاق جعيا وان كان ما نائم نومه ولا جنت عليه قبل موته  
قال ابو العباس رحمه الله فان كان موصيا ومات بعد الوقت في  
لم يفعله طلق المراه حين خرج الوقت فان خرجت من عدها قبل موته  
او كانت بتطبيقه ما به او ثلثه لم يرضه فان قال له انت طالق

الطلاق او يوم لما طلقك او من ما اطلقك او ما اطلقك فان كانت  
له فيه في وقت بعينه مستقبل في الطلاق اذ جاز ذلك الوقت وان  
لم يكن له فيه دفع حرامك على قائم قولك في عليه السلام في و لو ان رجلا  
جلف بالطلاق قوله لا يبرح من مكانه حتى يشق شقوة او طلاقا وسخرا والتمه  
فوجد فيه بعد ان جرح من مكانه طلاقا جرحا من الشدة جنت وكتب لو جلف  
ان لا يبرح من مكانه حتى يستلحق عشر يزد رهاها واستلحقها ووجد  
فيها بعد ان جرح من مكانه ووجد في جرح جنت ووقع الطلاق في قال  
ابو العباس رحمه الله في فان كان في طلاقه الطلاق فان كان  
وهبت له هذه الرأى جنت قال ابو العباس ان قال له انت طالق  
ان دخلت الدار مطلقا فبدا ان يخرجها ورا جعيا فدخلت وقع الطلاق  
هكذا في تحريمي عليه السلام في المولى اذ اطلق وتزوج بها بعد ان اطلق  
قال فان دخلت قبل ان اجمع لم تنلق في **قال رحمه الله** في  
وان قال له ان علفت بطلاقك فانت طالق وقعت تطلقه واحده  
عند ذكره اللفظ ايضا فان عاد اللفظ ثالثة بعد الاوجه وقعت  
تطلقه ثالثة وان عاد ما قبل ان اجمع لم يقع شر الا طلاقا لم يقع عليها  
الطلاق وان قال ان جلت بطلاقك فعزها طالق وان كان اطلق عزمه  
فانت طالق طلقنا جميعا قال ابو العباس قد جلف في الثاني  
بطلاقها فطلق عزمه وشروط طلاقها بطلاق عزمه وطلق ايضا في  
قال محمد بن يحيى ان قال لها وهي حامل ان كان في بطنك علما  
فانت طالق وان كانت حائضه فانت بطلاق قولك علما وجاهد به  
طلقت لان يكون نوى علما وجاهد فلا تطلقه وان كان نوى يقول  
وان كانت حائضه فانت بطلاق انها ان كانت حائضه وجاهد لم تنلق  
وقع الطلاق عليها لانها لم يكن في طهرها جازيه مفردة وان كان  
نوى انها ان كان في طهرها حائضه فانت بطلاق طهره عليها

والوان مراه اذ عت على وجها بعد طلوعه لفاشهر انها قد  
جاءت ثلاث مجزء انقطعت عدها اوله المراه باليه على ما دعت  
ونسل في ذلك شهاده امراه واجده اذا كانت عدله وخلف المراه  
اجتظام قال ابو العزا بن حجه الله البنيه نسج على المدة  
التي خفي فيها ثلاث جبر فمكت فيها انقضا عدتها دون وابه  
المحيط فان لم يكن لها بنيه لم يمتها ان تنزل بالزوج حتى تم انقضا عدتها  
ولو وجهها را حجه في هذه المدة على قيام قول حتى عليه السلام واذا  
ادعى الزوجه على المراه التي طلعتا الله را حجهها قبل انقضا العدة وانكحت  
المراه ذلك فعلى الزوج البنيه وعلى المراه البنيه على قيام قول حتى عليه  
السلام **فصل في المراه اذا مات زوجها** والمراه اذا ماتت  
من يوم الطلاق ومن من انقضا العدة فيها والمراه لم تقربا بقضاءها  
را حجه الزوج را دعت انقضاها كان القول قول الزوج مع بنيه  
وان كانت اقرب بانقضا العدة عزها حجهها قال قول قولها مع حلفها  
لها مقدمه على ذلك فيما امكن من مداها قال السيد ابو اس  
رحمه الله وعلى هذا اذا ادعى في حال العدة الله را حجهها فمهر جعبه  
به فبني الرجعه قال رحمه الله فان را حجهها الزوج بعد انقضا  
العدة بالوطي وقار طبت ان العدة لم تقضى حسب عليه المهر قال  
ولو وطبها مرارا حجب كله بمهر واحد محالدم في الزنا على وطى من  
حد واحد فان في المهر اوله فاذا او قضا به حجب عليه وعليه  
بالله من الوطى مهر اخر كما يقول الرجل اذا زوجته وطى ثانيا  
نقض العدة يتبين اذا عرف يوم الطلاق وانقضا شهود العدة وانكحت  
العد ما لا شهرا وبما اوضح ان كانت جاملا فاما الجبر فلا يلزم الامر  
جهتها ولا فرق في الرجعه من الجبر والعبد ولا بين الجبر والامه  
ولا بين وقوع الطلاق في المهر والجبر او وطى جاملا فانه على

الطلاق فان كانت طالقوا واخذ هذا الطلاق اليوم او اخر اوله وقع  
الطلاق عند انقضا فاشهر على ما حجه ابو العزا من كلام القس عليه  
السلام فان طالقها ان طالق يوم ادخلت في زواج فمهر مبدف في دخلها  
نهارا اوله وقع الطلاق وكذلك ان قدم نهارا اوله وقع الطلاق  
تكون في المراه ورا قبل على قيام قول حتى عليه السلام فان قال المراه  
طالق انا شهر حتى او عده شهر كذا او عند دخول شهر كذا وقع  
الطلاق اذ ادى ملاقاة ذلك الشهر فان عند اصلاح شهر حتى ومضى  
وقع الطلاق عند ذلك وبه الهال للشهر الذي عليه والقس عليه السلام  
فان قال اذا حدثت طالق حتى على بنيه فان ادعى الله انه اذا عجل  
فيها فهي طالق لم تطلق حتى على بنيه فان ادعى الله انها متى كانت حلاله  
لم يبعدها ان يطبها وتطبت الا مراه واجده ويتبين بها بحضه فاذا  
قال لها اذا جئت طالق وقع الطلاق اذ انك دم الجبر فاذا  
فان اذا جئت حجب طالق وقع الطلاق حتى ظهر على قيام قول حتى  
فان اذا جئت حجب طالق طلق حتى ظهر على قيام قول حتى  
للمسلم ولوان حلا نارا طارا ففان كان هذا غيرا فان طالق طار  
الطاهر لم يعرف انه كان غيرا او غير لم يرفع الطلاق على قيام قول  
حتى عليه السلام فاما ما قاله محمد بن يحيى في مسائل القوي من ان لا يوه  
ان يطلها ثم را حجهها فانه يجوز على ما شئت ما في الرجعه  
من طلاق امراته طلاقا غير بان قلنا ان را حجهها فاما ما في العدة من غير  
ها ونضا وبقائها ولا خلاف ان را حجهها على سيد المراه لها وذلك ان  
حجهها قبل انقضا عدتها وحس بقرب انقضا عدتها بالقول ونسج ايضا ما  
يقعها من الزواج ولا رجعه في العدة والرجعه بالقول ونسج ايضا ما  
لوي على مقتضى نص حتى ولا خلاف ان لو انقضا الرجعه خرجها ونسجت  
الشهد في الرجعه فليست بواجبه على مقتضى نص القس عليه السلام  
والسنة من شهوه غير له الوطى على مقتضى نص محمد بن يحيى عليه السلام



وعنه ذات الحيض اذا كانت حاملا ثلاثه اقدار فواحدة من الحيض  
تفقد عنها وتصل حصصها لزوجها لهما ما كان يقتل من الحيض  
الثالثه واذا كانت حاملا فقدتها منه اطلاقا نفصا وبها يكون مالو  
مع وسطه وجعه الزوج عنه ولا خلاف في ذلك حتى يقتل من نفاسها  
عنه الوفاة بعده الشهرة وعشرا كانت حاملا فوكانت حاملا فاحد  
الاجلين من الوفاة الشهرة والمطلقة قبل الدخول لا عنه عليها والمطلقة  
بها على سبيل الخلوة التي يوجب كمال المهر عليها العدة وان رجا مع  
اذا كانت تصل للحجاء فان كانت لا تصل للحجاء استحب ان يقعد وليزوجها  
جب عليها وعدها المتخلعة عنه سائر المطلقات والمواضع  
زوجها عليها العدة سواء كانت مدخولا بها او غير مدخول عليه  
كانت او صغيره من تصل للحجاء ولا تصلح له وكذلك لا فرق بين  
تكون الزوج كبيرا او صغيرا ولا عده في فكاك فاشد الا يكونان جلد  
فروطها فلهذا ان يقعد بالحيض الشهرة كانت اية او نفيه  
جل ان كانت حاملا مواكبات الزوج من موت او غير موتها واذا  
طلق مائة وهي حاضرا بعد تلك الحيض فعدتها كما وان كانت  
المطلقة حبله وفي غيرها ولا زاد او اكثر فانفصا عنها بان نفع اخر  
من فطما له واماطة الجلا ان سقطت ما بان فيه الخلقة فقد  
انقضت عدتها عا قيس قول حتى عليه السلام وان كانت المطلقة متحيا  
منه فانها تعد بالحيض ونحوه او قنه كما تحرى في ترك الخلوة  
والقيام ولو ان صبيها طلق بعد الاخرى فاعترف بلا شهرة  
كانت وقد بقي من عدتها ايام فانها ستانف العدة بالحيض  
والجسب ما بقي من عدتها بلا شهرة فان كانت بعد مضي ثلثه  
اشهر فقد مضت عدتها ولو ان ذاك الحيض انقطع عنها  
فرض طهر لها ان بعد بلا شهرة وعليها ان ترضى الا رباعا وما

[illegible]

الحجر عندئذ او يبلغ جدارا يابسا وهو متون شبه فعد حينئذ  
لشهر واحد لها ارتفع في قال ابو العباس كلون من يرد اعند  
فان كانت بعد الانا تراها وظهر بها جلا فيك تكون من يرد اعند  
ما لجبر او ما لجبره قال وان كانت خبثه فقط ما اعند اذها بالجبر  
للانسان كانت خبثه من شدة وقطره وحبف عليها القدر بعد  
قال وان بلغت صفة من شدة فعد بالشهر الذي على الشهر  
قال وان بلغ حد الماشي فعد بالشهر المتوفى عنها زوجها  
الصبا او الاستاء الا النواج الذي طمس في وقت وفاته قبل ذلك  
من يوم يلعبها فيه والحبيب ما مضى من وقت وفاته قبل ذلك  
ابو العباس في المظنة فعد هذا وهو لها بعد من يوم  
فها من يوم وقوعه فعد له من العدة ما على ناسي الشواك  
اذا اسلمت او طلقها زوجها عليها من السلام والها زوج في ذلك  
والخبره اذا اسلمت ولحققت بالانكاح والها زوج في ذلك  
فعلها ان شئني بها ثلاث خبيره في جوارح زوج قبل فعد  
واذا مات احد الزوجين فعد من طلاق جوارحه الزوجين  
رأى به شواطرها في حال الرجعة او المخرج فعد المدة وهي من طلاق  
طال فيها طين لا يكون مملعة او غير مدخول بها او مطلقه فعد  
فلا تقاد في سببها شواطرها في حال المدة او الرجعة وسواء في  
الطلاق في حال المدة فعد ما خبثه او اسلمت على كماله اطلاق  
يجي عليه لانهم في هكذي في ابو العباس فعد ما خبثه او اسلمت على كماله اطلاق  
لا رت تابت بينهما ما دامت المدة في العدة فان اثنى الزوج في  
او لحق بذلك الجواب فان المدة توت ما دامت في العدة في ابو العباس  
في ذلك ما اذا فعدت على المدة او لحقت بذلك الجواب في ذلك  
فان اثنى الزوج ولم يقد او لم يلحق بذلك الجواب في ذلك  
ما في جبره في فعد من شدة في وانا بلغت الضمة

حجر عندئذ شبهه في الحجر ليعقد حتى يخبر او يبلغ شين شدة  
فعد بالشهر على قياس قول الخبي عليه السلام والمعدة من الوداة  
حب عاها الاحياء فلا يجوز لها الخضب ويطيب وان طهرت وامضوا  
فا والمواذبه صبح الزينة ولا تلبس حلي الزينة ولا تلبس سرا ولا تلبس  
الاعند الضرورة ولا مشط مشطاً جسيماً فان ابو العباس في  
ولا يلبس فيما ظهره فيها خفي الامور في وقت حيث شاف من منزل  
زوجها او من لها سار ولها الخروج بالها ولا يلبس الا من لها  
فالمعدة من الطلاق في حالها جبراً في وقتها فعد في ذلك الزينة  
وتعرض لها دعوا زوجها الرضا جبراً في وقتها فعد في ذلك الزينة  
زوجها ان يفوز من النظر اشعرها او جسدتها او شئ من عورتها وان  
يؤذيها عند دخولها بالخير ليجبره ولجميع ثيابها فعد في ذلك الزينة  
الحبيب رحمه الله لا اذا المرد على حبيب واجمع على ما فيها قائما  
الموت في اثنى الاثنى في حبه الله كان يعقب الى ثيابها من الزينة  
فعد المدة في حبه الله ما اطلق في الاجتداء ان المظنة لا يرميها في  
به عتب ذلك ما كان في يد الزينة ترعيلوا حبة في ملبسها  
فانقضى ذلك انه حيث اطلق الفوت بها لترك الزينة فعد المدة  
الرجعة في قال ابو العباس في الصغيره في الزينة لاجلها  
والعد والمعدة عن الطلاق الرجعي بعد في مزارعها حيث طلق في  
ابو العباس في حبه الله في المدة عن المدة والرجعي في مزارعها  
لا ولا بها في ثيابها في المدة في المدة كان عليها من المدة في  
الجواب المدة اليه ما كان عليها في الاورق وقال في المدة لاسفل  
من البيت الذي اعندت فيه الا لا يكون بيت زوجها فعد في ذلك  
ولها الاثقال لعد من يوم طهرت فيه سقطه او اخرجها  
جبراً ماها لا تقضا من الاجزاء او بعض الاجزاء او بعض وجهها في

عنه النبي الاول وتعد الشهرة في الاخوة عالمي بلاقه وقدره  
ام الاولاد اعنفها مولاها فمات عنها حصتا في الثلاث  
ونخبة في الوفا فان كان مولاها اعنفها ثم تزوجها ومات عنها  
فعدتها حقة عليها من لسوانه والمطافه طلاقا ومات اذ مات  
عنها زوجها وفي القدر وانقضت عدتها العدة الوفا فعدتها بعده  
السر وعشرا وان كانت ماسا كانت عدتها عا اطلقه على قبا سر فوالا حتى  
عليه لا يملك فارتكبه او تارن فدخل بها فخطب احداها فلا قاما او  
مات ولم تعلم المطلقة منهما وجب على كل واحد منهما ان يقتل بعده  
انتهى وعشرا فيها ثلاث جيز من دم طلقها على قبا سر في يميني على اتم  
وانقضت فيها ثلاث جيز من الشهرة اجلت اليهود قال الله في  
الشهرة قبل ثلاث جيز استخلفها والمطافه عا زوجها استحق النفقة  
ما دامت في العدة من جمع النكح والمطافه لها النفقة ولا سبها لها  
والابو العباس والمطافه والمطافه طلاقا وجيزا اعل على  
انقضتها بالجيز جاز بولد لسته أشهر بعد ذلك فان عدتها تكرر  
بمنه بالفراد وفي وضع الحلال الولد لا يزمه على مقتصر يرضى في المراء  
اذ تزوجت في عدتها جاز بولد لسته أشهر ان سبه بالحي الزوج  
الاول فان وضعه لاه نسته أشهر انقضت عدتها الا ما سبه بالحي  
بالحمل في الاصل ولزمه الولد ولا طرفة الولد وان سب بالحي  
انقضت عدتها ولم يكن الولد مالا لزوجته وانقضت العدة  
وانكحه له الله وان طلقها ثانيا ولم يعمل على انقض العدة لزمه  
الولد من يجم الطلاق الا اذ به شين وتبقى العدة بالوضع بجمه لادع الشين  
فان ولدته لا شين من اذ به شين بل لزمه ماب بالروح في اتباع  
وانقضت بذا اثب كل نكاح بشفقة من غير طلاق وموت فهو فسخ  
شكاح المعتدة ونكاح الصغيرة اذا بلغت ولم ترض بالعقد ونكاح  
المعيرة اذا علم بها الزوج ولم ترض بذلك فحرم ود الملك على

عنه النبي الاول وتعد الشهرة في الاخوة عالمي بلاقه وقدره  
ام الاولاد اعنفها مولاها فمات عنها حصتا في الثلاث  
ونخبة في الوفا فان كان مولاها اعنفها ثم تزوجها ومات عنها  
فعدتها حقة عليها من لسوانه والمطافه طلاقا ومات اذ مات  
عنها زوجها وفي القدر وانقضت عدتها العدة الوفا فعدتها بعده  
السر وعشرا وان كانت ماسا كانت عدتها عا اطلقه على قبا سر فوالا حتى  
عليه لا يملك فارتكبه او تارن فدخل بها فخطب احداها فلا قاما او  
مات ولم تعلم المطلقة منهما وجب على كل واحد منهما ان يقتل بعده  
انتهى وعشرا فيها ثلاث جيز من دم طلقها على قبا سر في يميني على اتم  
وانقضت فيها ثلاث جيز من الشهرة اجلت اليهود قال الله في  
الشهرة قبل ثلاث جيز استخلفها والمطافه عا زوجها استحق النفقة  
ما دامت في العدة من جمع النكح والمطافه لها النفقة ولا سبها لها  
والابو العباس والمطافه والمطافه طلاقا وجيزا اعل على  
انقضتها بالجيز جاز بولد لسته أشهر بعد ذلك فان عدتها تكرر  
بمنه بالفراد وفي وضع الحلال الولد لا يزمه على مقتصر يرضى في المراء  
اذ تزوجت في عدتها جاز بولد لسته أشهر ان سبه بالحي الزوج  
الاول فان وضعه لاه نسته أشهر انقضت عدتها الا ما سبه بالحي  
بالحمل في الاصل ولزمه الولد ولا طرفة الولد وان سب بالحي  
انقضت عدتها ولم يكن الولد مالا لزوجته وانقضت العدة  
وانكحه له الله وان طلقها ثانيا ولم يعمل على انقض العدة لزمه  
الولد من يجم الطلاق الا اذ به شين وتبقى العدة بالوضع بجمه لادع الشين  
فان ولدته لا شين من اذ به شين بل لزمه ماب بالروح في اتباع  
وانقضت بذا اثب كل نكاح بشفقة من غير طلاق وموت فهو فسخ  
شكاح المعتدة ونكاح الصغيرة اذا بلغت ولم ترض بالعقد ونكاح  
المعيرة اذا علم بها الزوج ولم ترض بذلك فحرم ود الملك على





عند الجرح كفايته الا الصيام وشواكاته الزوجه صفوه  
عنه جرحه او امه **قال ابو العباس** رحمه الله  
وقد كان المظاهر مستطعا للمسلمين وكانوا عنه اذا طلته اثار  
زوجه الجرحه ولا يصح طهارة العود في الطهارة الموحدة  
او ان كان من كل وجه عليه السكون والعود في الطهارة الموحدة  
للصلاة وان شئ ما شئها على ما خرج به ابو العباس من نكح على طهارة  
والصلاة فيجب على المظاهر من امراته اذا اذ وطئها ولا يجب له  
**قال ابو العباس** رحمه الله في المراه وان طاله من وقع الجرح فاز  
اشبه جرحه كما عرفت في سائر جرحها وان طلقها سقطت الزناه  
ما لم يشبهها نكاحا وانما شئها ولا يجوز له بعد الطهارة ان يشددها  
بما سوا الجرح من نكاح او من غير شهوة قبل التحنن على مفسد فمفسد  
الجماع ولا طهارة قبل الباطح سواء طاهر من واحد او من اثنين **قال ابو العباس**  
فانت على طهارة المراه اذا طلق فقال ابو العباس انما هو الزوج بها فمفسد  
على طهارة المراه ولو ان جرحا قال المراه ان فعلت ذاك او كذا فانت  
على طهارة المراه في فعلت وقع الطهارة وان قال ان فعلت ذاك او كذا فانت  
على طهارة المراه في فعلت فذلك الوقت وقع الطهارة وان  
وقعه في وقع الطهارة ما دام جمعا على وجهه **قال ابو العباس**  
رحمه الله قال الطهارة في هذا الموضع كالإيمان وان دخله نيك الوفاة  
به الطهارة فانت عليه الصلوة ويصح التمسك بموعدتها ونكاحها  
للقسم عليه السلام في المحلوف عليه الموت باله او بالطلاق او القذف  
ولا يصح طهارة المحنوف ولا النكاح عليه ولا التصبر على قسم نكح عليه  
للم وطهارة السران جرحه كالملاقاة وقد فصلنا فيه فيما تقدم  
**قال ابو العباس** ان لو طاهر الرجل من امراته فلقها في  
جرحه الطهارة باقيا ولم يزلها من نكاحها حتى يكمل على طهارة  
ولو ان نكح بعد طهارة منها لم يحكم بعد معاودة نكاحها ولو طلقها

فقد دنا منها بعد القوة أو ما كانت تبد بالثالثة فتعاهدت بها بعد ما به  
زوج غيره وكذا لولا بلعها بعد ضعف الظهار وباعها واشترها  
لوجزله وطها ما لم يكثره **فإن حرم الله** هو ولو قال تزوجت المرأة  
أو فقلت كذا فانت علي فمعهن أم فما باعها أو ما بعها فمعهن أم  
دعبله **حكم الظهار** إذا ما لوطاها بها فملكها وباعها ونكحها زمة الظهار  
**فإن حرم الله** فإن قال لها أنت علي فمعهن أم أن دخلت المرأة  
طلتها فدخلت المرأة من مظاهرها أو إذا ظهر الرجل من عه نسوة ثلاث  
أو أربع فملكه لكل واحد منهن كفارة فإن لم يجد من يقرب عن كلهن عتق  
عن بعضهن وصام عن بعضهن وإن رطب الصيام عن بعضهن أكره عن من رطب  
الصيام عنه وهو من كل أمر من أمراء وأجد ما قرب عنه وحجب عليه  
كفارة واحدة فإن نكحها بعد كفارة الظهار وجب عليه كفارة أخرى  
كلما غادر الظهار بعد الكفارة لزومه الجفارة فإن قال لها أنت  
علي فمعهن أم **شكر الله** شئت فسميت ذلك فاجلس لزومه الظهار  
على قسار قول آخر عليه السلام فإن قال لها أنت علي فمعهن أم **شكر الله**  
لأنه الظهار أشبه بنكاح فلو نكحها عليه السلام هو ولو أن رجلا قال لأخته  
إذا طهرت من فله يعني من امرأة له أخرى فانت علي فمعهن أم  
ظاهر الأول كان مظاهرها منها فإن طهرها ما يظهره إجماله لم يكن  
مظاهرها على قسار قول آخر ولا ينعكس الظاهر المراه على مقصود آخر هو  
الظهار عتق فيه أو جدها فإن لم يجد لها فصيام شهر من متابعين فإن  
لم يستطع فالصيام شهرين متتابعين والرقبة الكافرة لا تجزى في كفارة  
هذه الظهار وجب أن يكون لرقبة مؤمنة بالغة أو غير بالغة لخوان  
يكون طفلا أو موصوفاً وإن كان مكفوفاً أو أسيراً أخرج أول آخر إن جاز  
والأصل أن يكون مسلماً بالغاً **وأما** أحمد بن حنبل رضي الله عنه  
يعني أن يكون للصغير من كفارة أن يقوم بنفسه وإن اعتقد  
من كفارة القيام بنفسه وإن اعتق أجزاء قال أبو العباس رحمه الله

لوا عنق فحفظه الطهارة عبد الله فسن غيرة أخرجه ان كان مؤسرا على  
اصل حتى عليه السلام وان كان معسرا لم يجزه فقال فان ضربه اجزاء  
فقال ابو العباس لو اعتقل المظاهر نصف فبذوق من اجزائه لم يغن  
فقال ابو العباس ان بيتا نف اشتراف الصيام فان المجرى من بيتا من  
النصف الاخر لم يجز وعليه ان بيتا نف اشتراف الصيام فان المجرى من بيتا من  
بعض الصيام فمساها عظام البيا في اشتراف بيتا نف اشتراف الصيام فان المجرى من بيتا من  
ومنها في اصل الاطعام اجزاء فلم يشتراف بيتا نف اشتراف الصيام فان المجرى من بيتا من  
فانصام على انما حب ان ينفق ما على الكسبي وهذا العنق والعتق  
ليس بواجب عندنا والاولى على اصله ان يشتراف في فاما ما قاله في الصيام فما  
له ظاهره بل هو عندنا في كفارة الطهارة والعتق والعتق على انما حب  
المقاسب بفتح السين ويزيد شبه ما اخذ منه من مال الكفارة  
كان عتقه في الطهارة **قال ابو العباس** ولو اجوز عتق مال الولد  
قال الجرحي وان شتر اياه او ابنة فاعتقه وكفارة الطهارة لم يجزه  
فقال ابو العباس وان عتق ما في بطنها ذبته عن كفارة الطهارة لم يجزه  
صحيح على اصل حتى عليه السلام **قال رحمه الله** وموذا اخرج بعد ذلك  
حبا او ملح وجوز ومن لم يجد الا ذبته و **قال رحمه الله** وفيه او مسكن فانه  
يجزه ان يصفى الا ان يصفى سوا كان حبا او ملح او مسكنا او عتق  
واجوز له العود الى الصيام والاطعام على ما خرج به ابو العباس في  
الله من نص حتى عليه السلام وان اعتق نصف عبد وصام ثلاثين يوما  
عن الكفارة او صام ثلثين يوما فاعطى مسكنا لم يجزه على قياسه  
يحيى عليه السلام وكذلك ان اعتق عبد عن كفارة ثلثين **قال ابو العباس**  
في المظاهر اذا جامع قبل استكمال صورة شهرين متتابعين لا اولا  
ثا عليه استيفاء الصيام خرجا على نص حتى عليه السلام **قال رحمه الله** في كفارة  
اذا وجد في وقت قبل استعمال الصوم لزمه الذبته واذا قد على الصيام  
فقال تمام الاطعام لزمه الصيام **قال ابو العباس** في حب ان يوز  
المكفر ارضه من عن الطهارة ولا يجوز له ان يفرق صومه بيلة

الا انه يدفع منها فان قطعته لاوله خشا على نفسه منها وكف عليه  
استيفاءه **قال ابو العباس** في كفارة الله سوا كان في شهر او خارج  
الله ان صام المظاهر شته اشهر عتقت كفارة في الطهارة ثلث شهور  
جاء وان لم يبعث الله انها في واجره فيها وكفارت ان صام اربعة اشهر على شهرين  
او اعطى عن غيرها **قال رحمه الله** وان صام اربعة اشهر عن كفارة  
طهارة وكفارة قتل لم يجزه حتى يعطى الله في شهرين عن احدها بعينها  
والشهرين الاخرين عن الاخر وكذا ان اعتق عبد عن غيرها من غير تعين  
الله عنها في كل واحد منها بعينها لم يجزه **قال رحمه الله** في كفارة  
الطهارة وصام ما اخرج به فان يقد رعى العتق ولم يعط الله اجزاء له ولو  
اعتق عبد عنها لم يجزه فان اعتق عبد بموى في كل واحد منها ان يمس  
واحد اجزاء وان يوز او يوز واحد عن كل واحد منها لم يجزه **قال**  
**رحمه الله** وان صام شهر من الطهارة او الفلانة اجزاء شهرين مضاف  
بيلة الكفارة ان لم يقبل يوم شهرين لان مضاف فيها يقضى تمام شهرين  
مضاف وكذا ان وقع في صيامه يوم ثلاثة ربيع ثلثها مضاف  
الشهرين استعمل الصيام **قال رحمه الله** فان علم ان عليه صورة شهرين  
او عتق فيه ولم يرد ان يفي طهارة قتل كان موى في صيامه او عتقه  
انه عاوى جب عليه والاطعام في كفارة الطهارة مثل كل مسكن  
**قال ابو العباس رحمه الله** انما حب مزايا كان ذلك من  
البر على اصل حتى انه لالم يكون خطا او ذنبا فان كان ذنبا او  
معسرا او غيرهما فهو صائم ولا يجوز في الاطعام الا اسما  
عند شتره مسكنا ولا يجوز اذا لم يجد الا مسكنا واجدا ابطيه  
شهرين وما وجد اكثر من شهرين اذ من السنين يجوز ان يزد عليه  
فان لم يجد تمام السنين اذ جرت حجة واربعه الى ان يلعن يلو  
اذ لم يجد فيها اجزاء **قال ابو العباس** وان اجمع الاطعام

عن ابيها ومن عده نشأه لم يدر في جمعه ان يفتن شيئا دفعه واجهه الا ان بعد  
عنهم فيزداد عليهم فاقا وقت مبلغة يطعم كل يوم عركفاوه حنان عليه  
عنهم فيزداد عليهم فاقا وقت مبلغة يطعم كل يوم عركفاوه حنان عليه  
يعني خشي عليه اليتم في الامان وان دفعه كغدا بين من يقين الى عدد من مخصوص  
فدفع في كل واحد منها حقه الى الضيق من اجل لثمة وغريه فصار ابو  
منهم مضطربا في حوزة دفعها الى العبد وما ان مضى ولا ان مضى ولا ان مضى  
العبا من لثمة الجوزان يدفعها الى عبيده فجايز دفعها اليه اذا كان  
يلزمه بقمه من قاذبه قاذبا عديده فجايز دفعها الى عبيده لو غداهم وعلم  
المولى فقهر اولين من شوط الاطعام فملك انما يحجز الطعام لو غداهم وعلم  
المولى فقهر اولين من شوط الاطعام فملك انما يحجز الطعام لو غداهم وعلم  
اجزاء على قباير فاولي خشي عليه العلم بالاجزاء او بعد اشهر فضا عدا وان خلة  
اليلا ان خلف الى خلة الله الا لاجماع امراته او بعد اشهر فضا عدا وان خلة  
على كادون اربعة اشهر لم يرض موليا وان خلف بغير الله من طلاق او عدا  
او لحلم بكر موليا في كل يوم لم يرض امته التي لاجماع معها فيها كان  
موليا على موجب ما اطلقه القدر ورواه يعني عليها السلام في الاجماع ورواه  
في الخطب انه لا يجوز مولا اذا اطلق اليمن ولم يقيد بها باربعة اشهر فانه  
فيها قال هذا كان يذهب ابو العباس رحمه الله وملك يقع به اليمن والاس  
الله تعالى وضافه لانه يقع به الا على قباير فوات خشي عليه العلم بخوان  
تقولوا اليدين الخبز او يقول بطنه الله او جلالة او قدرته او عزته ورواه  
دكا ابو العباس في ذلك وقد كنت لوقي واي الله ورواه الله او ورواه الله  
او به وبالله او وخالق او مالك كذا في قال ابو العباس في ذلك  
ان قال في الله لا يوثق اربعة اشهر تكون فيها اذا عني به الجاع في الله  
او ان يوثق في الله كان على ما توفى بها فقدر للفهم في عدا الله  
بالفاظ الطلاق في الله انه مضى واد الاجتماعه اللط فم وكذا لوقي الله  
الا فمكك وموليا و يوفى المولى بعد انقضاء اربعة اشهر اذا دفع الله  
و يوفى قبل مضىها واما في الامام ما يوفى بغيره عنه او يوفى  
فولنا انه يامره بان يفي ويكفر اذا كان لا يدا اكثر من اربعة

اشهر فان كان لا يوفى فلا يحتاج الى التفتيش لانقضاء هذه اليمن ولا مانع  
للمنفذ ووجه ب الطهارة فان لم يشرع المولى عند الوقف من اجل الامور  
من حيث وصي عليه حتى يفي او يطلق ولا يوفى قبل مضى اربعة اشهر وان  
مضى ما ن طول بعد مضى اربعة اشهر لم يرض الا امام دققة الامام من دفع اليه  
والتي هو ان يجمعها اذا خسر عليه او يوفى لثمة قدر قيمته ورجعت عن  
غير ان يسطعه لم يرضه وسقط المولى اذا اذ ان يفي قبل مضى منه الا لا  
ولم يرض على الجاع قباير لثمة فان قدر بعد الجاع لم يرض ساعة  
وان اذ ان يفي بعد مضى الا لا وهو مضى اربعة اشهر او اكثر وقد على  
الجماع بعد العز عنه لارض عليه فاجبه بعد القدرة يوما او يومين ولو ان  
مضى ثم طلقها قبل انقضاء اربعة اشهر لم يقع عليها تطليقة ثالثة  
ياقضا اربعة اشهر يسوا انقضت عدتها فيها او بعدتها والمولى ارض  
قال ان زوجته قبل انقضاء امته التي خلف عليها من اربعة اشهر فاقا  
فوقها وجب عليه تكفير بغيره فاد اطلق المولى مائة في مائة لا يدا  
وذا جعها قبل انقضاء بقا وجب اربعة قفا اما ان يفي او اما ان  
يطلق تطليقة ثالثة فتكون قد نقت له تطليقة واحدة ولو ارجعها ثم  
طلقها تطليقة ثالثة ثم ارجعها في تطليقة فمده الا لا وجب اربعة قفا  
قال لو اعراس رجة الله ان كانت اربعة مولى فهو في معنى له  
خبر الخشنة وذا جعها و لفي المأذبه اذا كانت الا رجعة بالمولى  
دول لوقي قال رحمه الله وانما نقض عدتها قبل الفات  
مده و لفي مولا فان رجعت وجها يوفى شهودا عليها الا لا  
في مده الا لا فان رجعت لثمة ولو طلقها ثلاثا ثم رجعت  
فمده الا لا رضى مولا و قال في بعض اصحابنا فيما جعته عن  
المسئلة لاجل ان الجوز القيد سواء في مده الا لا جعته كانت  
الرجعة او اومه فزارو على هذا الملاحول بها في غير المدونة

[illegible]

بلطابيد مفناه كان موليا على قيار قول القسوس وحيث عليها السلام ولو  
 قالت امواها المولى قد عوفت عن مطالبته بالوقف فطائفة بذلك تحت  
 المطالبة على قيار قول الخ على اسم باب العباس  
 العازيشت بين الزوج والمراة اذا كان الزوج من حجب عليه حد القاذ  
 في يكون المراة من يستحق قاذ فيها الحد على مقتضى خصوصي حد من  
 هذا العظام من شذوذ العباس بينهما ان يكونا جميعا بالغزاة قليل من  
 حين او تكون الزوجه حرة فان كانا متصغيرين او احدهما صغيرا فلا راعا  
 وكانا متجنسين او احدهما عبقرا او احدهما كافرا او مولى فحدت فان  
 كان الزوج مولى والمراة حرة فالحاق بينهما وان كانت المراة مولى والزوج حرا  
 او حرا فلا راعا قال ابو العباس رحمه الله وان كان الزوج حرة في العتق  
 في تعاقبه قبل التوبة فعدت حرة وان كان المراة ذرنا فلا راعا وان كان العباس من رجل  
 ومن امه له وبنين او مومنه وذو جهات قد قضى في التوبة تحت ثوبان  
 فاعفها لمراعها الا ما يتبعه من حجب العباس اذا قدف الزوج اخرته وزمها  
 بالراة او في غيرها وان كان بائنه شهيدون عاذا ما به من الرنا حينئذ  
 بها الخاص ووعظها حرة فعدت بائنه من اقدم على العباس وجنبا  
 على الصادق والتوبة فان كان الزوج حرا فلا راعا في ثوبان او في الولد  
 تحت المراة حلت حقتهما قال ابو العباس ان كان الزوج عبدا  
 حرا لا يزوج وصراة نكاح المراة حجاب الزوجات عزاف حتى يسو حجاب  
 وسو الزوج بحق موه وان لم يكن للمراة كالا فزاد على نفسها بالزنا وقد  
 بالرجل فمات ماها به فلا قرابة بالزنا لا ثبت به الحد كالا الا في عزاف  
 ويكون الرجل حقيق للحد في اقراره وان قرأ بالحد منه في حد  
 فيه الحد وادان العباس احصاها الحجاب وتكون الولد في حرام المراة  
 ان كان في الله او زوجه في قول الجاحل للزوج صغيرا الى المراة والله اعلم  
 فادق ضار ميتة به الزنا ونفي لوليت وامره بان يكون ذلك اذنه ترات  
 فاد اكرهه يقول الحامسة انه الله لا اكره من الحاد بين قماره  
 في الزنا ونفي لوليت فاد اكره في الزنا نفي المراة والله العظيم



قال فلو فعل هذا الوجه انهم مضاف حيد واذا جاف امراه بوليد ففاه الز  
وج عن نفسه وعنها فعلى امراه اليه انما دلته على فراشه فان قامت  
اليه ففاه الزوجه احدت وحجب اللعان في قال ابو العباس في  
ولو قدف الرجل امراه في حال النجسه فحجب لا عنها اذ اصاب عليها وطلبت  
وهو قال السيد ابو طالع رحمه الله وكذا لو قدفها في حال الجنون  
فهي الرابا اليها في حال النجسه على قمار فو احصى عليه الكفو واذا طلق الرجل امراه  
وقرر ولها وفي عده منه ما عنها سواء كانت عدتها عن طلاق رجعي او صبر او  
طليعي او مطلق **قال ابو العباس** وان قدفها وطلتها بعد دفقها  
ففاشبه باللعان بعد انقضاء العلق جدلها ولم يرض منها لعان فاذا طالت به قيل  
هي العلق وعنها **قال ابو الزبير** لا يلامر فاحارة او سك حيد بوليد على فراشه  
او سبويه فزناه بعد ابرار لم يرضه وكان شبه ثابتا منه **قال ابو العباس**  
فحجب على احل حيد انه ان ولد ولم يعلم بولادته يكون له نفسه اذا علم بذلك ولو  
كفر به ولم يرضه لم يرضه نفسه الا ان يعلم بولادته نفسه فان لم يعلم ذلك كان له متى علم  
القول قوله في ذلك مع منه **قال ابو حنيفة** والله فاذا نكحها واعلم بالان  
من التي منه فلا عا ابر من عا ولا حيل شفي لم يلغنا ولا سطره ترك الا ان  
شهدوا وعاب استعجمه الساطع ام لان لمطالبة اليها فان اقعته الخايم  
فما لم يسطر نفسه وذلك لو اجتهه فلم يلق حتى حيد باباه الا ان كان فبطط حيد  
ورمه الولد على موجب نكحي عليه الا نكح **قال ابو حنيفة** والله  
الولد شفي نكح الخايم حان المرقه يقع به نكح الخايم عنه وان نكح الولد  
نكح الخايم اي به ما بعد من طوبى له في الولاد **وحجب اللعان** ونسب الولد  
نكح النكاح او لم يلغنا على قمار فو احصى عليه الكفو فان مات اجدتها بعد ان  
قبل الا عنه ونسبه الاخر **قال السيد ابو ماب** رحمه الله ولو انكحها ولم  
يقرب الخايم بينهما ثوارنا ايضا على موجب نكحي ولو ان امراه تزوجت في  
سفره من وجهها فان بولدا فل من منه اشهر من ذنابها الا ان

[illegible]

ولما رجع منه عند طلوعها الاول وهو الاول فاني فاهما عنها وهو  
حتى بلغنا وجدنا في طريقنا نواديه من حرمه اشبه من دخل بها الآخر  
فهو الآخر وكذلك انضاف به اقل من منه اشبه من طلعت الادره اقلت  
بالفعل العاديه وهو الاول وان نجت بعد العله فانته به لوف منه  
لمصر لو اخرج منها وحيت وانصر منها يوم فهو الثاني من الشهر وقد يلهن  
وعثر يوما ولوقا له ابا وابنه فقالته زنت بك اوزيت به فلا حرج  
على واحد منهما هذا ابو العباس ولا لاني بينهما ولوقا لها واحد  
عزرا فلا لاني من العززه قد ذهب بعير الولي ولوقا زنت وان  
يهودي به او مملوكه ويجزونه اوصيه وقد كانت على الهوك والوقا  
فلا لاني فانكجه الله ولوقا لها هذا الذي ولدت من قبله  
كنت شبه باقره وفجلها مكذوب نسته فان قال لها عيت ما  
ليس من اهل المله فلا حرج وان كان فانك جامه عدله نستهها ولين  
شبه منه الا شبيهه بالانثى قاله لوقا ولين وانك نعت  
النعن كما لو ناه كبره اوتيت السب من ولدك به حملك اجد فاه  
اللعان احوله وانما الجاهل اقره جرد ولمع الولد له حملك اجد فاه  
نص على معده وباب العده يعني لاني فانها الله واكثر في اللعان لوقا  
ملا عنها ارجاء قال السيد ابو طالب رحمه الله وعلى هذا ولدت توابع  
فقر لغيره كان نافي الاخوان اقر ما جدها كانه من نهم قال ابو العباس  
وانت به بعد اللعان لرجع شين او شته اشبه فهو جاني ولين  
لوضع الفرس بجاني ولا يفرق فاه لان النفر يكون باللعان وكما له  
لنا بد الخو والعزقه باللعان الاول قد جمل وانك محمد بن حنفه  
قال اخر انه انت انا الناس شمل عا اذ هذا القول فانك لاديت انا في  
لا عنها وانك اذنت الاستفهام لمصر فاني قال ما اظنك اذنت  
وليس يفاد فانه لم يقطع بالغير فاه لو قال لها ومعها اجبت ابد  
كما وابه فانه لم يرم بالزنا واخره معها فلا يكون فاه فاني قال

فلانهم كان قايماً ولو قال لامرأته خديجة بن بك وقت لا زمتها  
بجمله من لا عنها ان قائداً ذلك جوازاً ولو قال لبي بعد مئة او اقله  
لبي له نفسه مجرداً يعني ان يلا عنها في حال لا في الله عنه في حال  
في بيان وقت قائداً ما عبت وحلوا عنها لانه من حطاب التدبير في الجواز  
فقالوا قد كان قائداً وموجب المحرم قال ابو العباس رحمه الله  
اذ اني الجواز ولد وجبت فبات الولد قبل اللعان فمعه لومة الولد وكذلك  
لو كان ولدت قائداً او ماتت لبعان لومه وثمة ما في حال وجه الله  
وان عبت المرأة عز وجهها في الدف لها عند الجواز لم يقط اللعان بعونها  
عنه عند الفسخ كما كسقط عقوبته في الجواز فاذ به بعد الرفع ومن  
قال لا يلا عنه لست بانزاع يعني الملا عن امره جازاً لا عنه ان يلا به  
قال ابو العباس في هذا اذا اعني يعني الولد وانما لا عنه ان يلا فانه يعرف  
ان اسمها الى الناحية طالبت به والاعني العاصم من جهة  
عليه البلم لما جاءه عن طريق اللعان من الاخوة وبين اخواتها وهذا يقتضي ان العاصم  
لا يخرج من منزله شيء اكانت سليمة او حرساً وانما الاعز الجواز منه  
والفارسية من اللعان على قياس قول الفرس عليه السلام ولو قد فاته بقوة  
بكمه واجره وجب عليه اللعان لعلوا وجهه من على قياس قول اخي عليه  
السلام ولو قد ف رجل امرأة فزوج بها فاقطعه لم يجب اللعان بينهما لومة  
الجواز على قياس قول اخي عليه السلام فان قد فها في حال الزوجية من قائمها لومه  
اللعان على قياس قول اخي عليه السلام قال ابو العباس رحمه الله  
فتكون الزوجية من اللعان فتعاقبوا هذا يقتضي ان الزوج اذا قد ف امرأته  
تزوجت قبل ان يلا عنها لم يقط اللعان وجب على هذا ان يلا الرجل كصا  
فمنه عظمه من المقدوف لانه زنا بعد المقدوف كسقط المحرمه

~~باب الحضانة~~ باب الحضانة

الأم أولاً بولها) التبرع إلى ربه وتصدق به عن غيره ما لم يتزوج فأما

[illegible]

تزوجت بثلث جهاتها شو اطلقها الزوج أو اطلقها فان اضر لها أو فاض  
لجها أو اؤتيه لا سائر الخراف من قبل الام على ما ذكره ابو العباس رحمه  
من كلام جدي عليه السلام فاذا اضره ولا خلاف من قبل الام فالأب أو أمه فاذا اضر  
بغيره فالخالة أو أمه وفلان في ذم أبيه وكذلك الخراف من قبله وان علون فاذا اضر  
بغيره فالجد أو أمه أو أمه فان لم يكن فالأخت من الام على ما ذكره  
الشافعي فالأخت من الأب أو أمه أو أمه فان لم يكن فالأخت من الام على ما ذكره  
كراه ابو العباس رحمه الله فان لم يكن فالأخت من الام على ما ذكره  
إذا انقطع جهاؤه النساء بعد مهره فاذن الخراف والأخت من الام على ما ذكره  
الأخت من الأب أو أمه أو أمه فان لم يكن فالأخت من الام على ما ذكره  
كانت البر والخالة من الخاله والعمه ولا بد له في الجاهل ومكانه من الام  
غيره أو يها في السفر ولعمري العلام من الام على ما ذكره  
الرجل كاه الام والخاله والعمه أو أمه أو أمه فان لم يكن فالأخت من الام على ما ذكره  
الام أو أمه أو أمه أو أمه فان لم يكن فالأخت من الام على ما ذكره  
ب أو أمه أو أمه أو أمه فان لم يكن فالأخت من الام على ما ذكره  
من أمه وعصمته **فالأبوالعباس** رحمه الله فحدثنا استقلال المولود بغير  
وانقطاع جهاؤه الا عنه هو ان يضر ان يضر بغيره ويشرب بنفسه وانما  
الرجل مراه ولها ولد من غيره فليس له امره بها حرب ترسته الا ان يضره فانه امر  
يجعله ويقوم مقامها في حضنته ولا تخفى استنواها بالسائر الا الضره فلا  
الخوف عند قولك منه كانت الام أو أمه أو أمه فان لم يكن فالأخت من الام على ما ذكره  
بنفسه واطاف الادب فان عاينك أو أمه أو أمه فان لم يكن فالأخت من الام على ما ذكره  
جزو القميص أو عصية أبيه فاحضاً أجدما اختار الام أو أمه فان لم يكن فالأخت من الام على ما ذكره  
على فانه في أبيه عليه السلام **كتاب الفقهاء**  
باب الفقه للزوج **كتاب** نفقه الزوج وحده واجب على زوجها وأب  
عليه نفقهها على قدر بساكنة أو عساکة على حسب الثبايه وهو كانه للزوجه  
إذا كانت مدحه لها أو غيره مدخل من راض للزوجه أو الصلح وهو

منه وادخله في بيت بعه اراقاد عليه مولا جانيه الاراضطها على الر  
وج فلوهم في وادعه اذ اوج بها عذبات تقفها على شيد العبد اذا سلم  
اربعه الى وجهها قال ابو العباس في كتابات اسمه مسعوله فخره مؤا  
ما فلا تقف لها ارباها من خدمه وبيعهها الذي ما لها هم وان اذجد  
الله ولو اعطى الزوج نفقهها للشهود فان او كانت قبل ان يبا زوجها  
ح او تزسه عليها او على ذنها بالاولا بها كالنصف قالوا اذا كانت اقراه  
فيها لم يرب ما يبا انه نفقه من الشا فارت الزوج وادعت الزناه انه لم  
ويت زوجها او عدل في القسم عليه لان على الزوج النصف الا في حق الزناه  
سقط عليها وفيها النصف في غير القسم عليه لان على الزوج النصف الا في حق الزناه  
ما في وجهه امكنه من ماله او غيرهما وسند من اذ من احسب ان يكون في الله اواه  
فيها بثلث بل او احدى منها فان توانا فرق بينه وبين ما فيها قال  
ابو العباس في هذا النسخه انه نفق على امرائه انه يستأن بها فان جاءها في قبله  
من سندن غيره فيمن نفق على امرائه او ملأها بها كان السيد او طالبها  
او يكتنوا الا فرق بينه وبين وطبها وملتأها بها كان السيد او طالبها  
الله وعلما قاله القسم عليه السلام من نال الزوج ماله من التول لقا  
عذر زوجته حب ارادته النخب لسق عليه في حبه ان امكنه ذلك في وكر  
حتى في القنوب ان المراه اذا سكنت قسم الزوج عليها في النصف عدلت عنده  
من النسا وتوخذ من الزوج لها ما استحقته اذا كانت واجد له ما في حقه بد  
النصفه قال ابو العباس في حقه الله ورسوله بعن اجاب القسم عليه  
لا يلزم عنه انه كان يقول لغيره لها نفقه في حقه وما يوجب لها طيبا وسراها  
ومن كسوه الستا والضيف ما يخلجها وما اجتا في حقه لمسط او دهن وان  
دات خادم في نفقه نفقه خادم واحد ومن سائر خدمتها وان طيب لها خادم  
وكانت لخدمه نفسها اخدمتها في الخدمه والكسوة والمستن وسائر ما  
يخدمها قالوا في طيب يخدم من الخدمه والكسوة والمستن وسائر ما  
فيها من لخدمه اخدمها معلوما ولا رتا نفقها وانما كان يخدمها في ادم  
الامام او ابي من نصيب من الخدمه في النسخه اخدمه

الرجال بالحقيقين فالأول شاذ والآخر  
 حوثي على نقي القسم ويدين علمهما السلم والجب أو قل الفهم في مواضع الجب  
 على ما دل عليه كلامي وجب عليه من عنونهما حرب الحادة متصلة على قدر  
 حالها وجبال الزحف وما جرد العرف به في البلد والتأخير وما إذا عطف حصة  
 المدة فلم يلحسها بها التام بلت المدة لم يجب عليه أن يكتسبها عنوة أخرى  
 حتى تنقض المدة التي تبلى في مقابلة تنقض كسوة أخيه وراحه فثقل أو  
 انقضت قبل المدة لم يجب عليه بلها على قيام قول القس عليه إن لم ياب  
 نفقه ١٧١ فادب يجب على الموصي نفقه قومه المعشوقين وتوطئ أحدهم  
 أن يكون وإذا لم يأت بغير يجب عليه نفقه على قدر رأيه منه إذا لم يره  
 وأثبت أخوه والثاني يكون الغيب المعسر مستلما فلا يجوز لأبيون  
 من الأقاليم فأما الأيون فنفقتهما واجبة على الولد إذا كان معسرا مستلما  
 كانا أو كافين شيئا كما في الموضع المعسر صغير أو كبير أو نسي وجب  
 على أبي نفقة ندر المعسر شيئا كان الولد موسرا أو معسرا أما إذا مضى  
 فإن كان للأب نصيب ما والاب معسرا فله أن يقول نفقه وعلى الولد أن يماله  
 بالمعروف وفي قولنا العباس محمد الله إذا كان الأب معسرا فله ولد  
 معسر أو الأم موسر تدعو الأم بالانفاق عليه ويكون ذلك دينا على الأب  
 فإن لم يكن له أب وقال له مال انفق عليه من ماله فإن لم يكن له مال كانت نفقته على  
 من ربه من ماله على قدر موارثه في نفسه وإذا كان لأب قابض للمعسر الوارث  
 فهو موسر ومعسرا نفقته كلها تنقل إلى الموسر فإذا كان للمعسر  
 أخوان أب وأم معسرتان وأختان أب ومورتان وأم موسر قال نفقه  
 على الأم وكذلك إن كان له أم موسر أو جد معسر وأم موسر وقال  
 والمختار لفتي أنها لم تلزم الموسر على قدر حخته من الأرب فإنه ذكر فيه أن  
 الموسر إذا كان له ابن معسر أو جد موسر فعلى الجد دفع النفقة وأما النفقة  
 على المعسر فله في الزوج حصة أبو القاسم من المذهب هو ما قاله والأحكام  
 وكان رحمه الله يقول فيها ذكره المختار أنه لو توفت فيه وأما



المختون لام واخت اب موسران قام وعز اب معسرات فالنقه على من هو  
 من موته على قدر الاخت فعلى الاخ للاخت بها وعلى الاخت تله ان باعها وهو  
 الاخ على الام وسبق الاخت للاب على العرفا كانت له اخت اب وام معسرات  
 واخت اب موسران وام موشوه كانت النقه على الام ووجدوا فبطلوا  
 له اخ لام وام موسران وحده معسرات فالنقه على الام ووجدت لولاء فام  
 معسرة بنت معسرة وثلاث اخوات متفرقات موسرات وكانت النقه على  
 اختها ايها وامها والنقه البنت المعسرة على اخاتها اذا وثقها بدو  
 اختها ايها واختها فكلوا جده منهن فكلوا ثلثه النقه على اخاتها  
 جده على قدر اذنت كل واحد منهن فكلوا ثلثه النقه على اخاتها  
 لا بد او جدها على الخالة لا بد جدها على الخالة لا بد جدها على الخالة  
 ابن معسرات موسر فلا نقه له على احد منهن وان كان له ثلثه اخوه من  
 ابن معسرات النقه على الاخ لام والاب على الاخ اب وام ووجدت لولاء  
 من سدر النقه على الاخ لام موسرات كان على الاخت اب وام نشأ  
 له ثلاث اخوات متفرقات موسرات النقه على الاخت لام السدر فاذ  
 النقه على الاخت اب سدر النقه وعلى الاخت اب سدر النقه كلها على الاخ  
 النقه على الاخت اب سدر النقه وعلى الاخت اب سدر النقه كلها على الاخ  
 كان للمعسرات اخوات اخيه معسرات واخوه موسر واخوه  
 الموسر كما نرى عليه يحيى في الاجكام فاذ كان له ابا من اخيه موسر واخوه  
 كانت نقه على الام الموسر على قوله في الاجكام فاذ كان له ابا من اخيه موسر  
 والاب العباس الحسن الحسنى فافان نقه الموسر على العسر  
 ال فاذ اب العباس من جده عليه ولدا كان وعنه ولدا كان وعنه ولدا كان  
 الموسر من الاتفاق هو الاطفا والعشوة التثنية والحادى اركان العسر  
 لا بد من خدمه نقه لصغر وكبر او مرض ونقه الايراد على الاب اذ ان  
 له اب دون لام على فاش قول يحيى عليه السلام قال لو ان العسر من جده  
 حلالا كان هو الوجود على معارف الناس وقابليهم فوالحي في العسر  
 او من ولد ما به من ابا والاب سدر موسر حتى سلك من سلك من سلك من سلك  
 اذ لم يكن يكون ما دونه يناداه باب نقه امه نقه النقه والنقه وسائر  
 الحيوان ٥  
 يجب على الوالدين ابنا جدهم من نفع ولده اذ ولد  
 بعد ان وضعه الله اليهم يوم ايلته ايام ولدهم فالا سدر على  
 الاب وان نفع ادم في نفعه بعد ولدهم فالا سدر على الاب ان نفعها

اذ انبت ما حقه المتناو حكم عليه بذلك بعد فزافه له الوقت الفضل  
 هو جلاله قال ابو العباس بن محمد الله على رب الملوكة ان يطعمه من جود  
 ما باعه مما سدر به جودته من عز او دعه او شجر او فواول فوالحي ان  
 وشول الله على الله عليه واله امين يا بطلع الممالك ما باعها ثانيا على هذا المعنى  
 في الدعاء قال الله تعالى في هذا في موضعها فقال الله عليه السلام  
 فاجبه باطل الفائق فاما عليه سدر جودته قال وعلى الجاح اخوه بنقته  
 وتكونه او نخلته نخلت بنقته فان لم يفعل جده عليه او سدر ان اخوه ولد له  
 فكلوا من بيت الامم بناع على مواء او مواء له علم ما به ٥ فاذ كان جده الله  
 وكانت لولاء من سدر جدهم وشركا القوط على القدر جدهم ٥ فاذ كان امواحد  
 النقر النقه كانا من الجاح جدهم على الاخر من خصم عند يحيى عليه السلام  
 والارجاء والحيوانات على هذا والشواقي وشركا على هذا جدهم فافلاح دار  
 استمر منه من نفع على شركا به بخصم فاذ كان ذلك ان لم يتام فافلاح دار  
 اجود جده على الله بناته فعل امر ما لو كان اقام كان جفا نامة ووجه علمه  
 كما قد نفعني يحيى بنه (الحي) في احدا به ضاله الله جده على جده اذ اجا  
 عافق عيشا اذ لم يتام فدا من له ان كان القدر لا يحكه الاختلاف  
 بان يكون يحيى او سدر زما او اعني فاش سدر يلومه ان نفع عليه ولدا  
 على فاش قول يحيى بنه السلام قال ابو العباس رحمه الله في صاحب الحيوان  
 ماشه او دابة له من خدمتها او نيسها نعى وبيعه بها

**كتاب الرضاع باب يوم الرضاع ٥**

نحر من الرضا عما يترو من الشرب والنفث المجدد العز عليه وعلى الام  
 الرضا شوا وهما شوا من لده الاحرم ونحوه الله ولدا من الرضا  
 على هذا حتى عليه السلام قال ابو العباس ٥ وكذلك الجمع بين العسر وبين  
 احبها والخالة وبنت اختها فاقام ادويه في كتاب الرضا من الفو  
 وشوا الجمع بينهما من ان يكونا من الشرب او لولا من الرضا فاذ اب العباس رحمه  
 الله كان يقول انه فز في العله لاي الفتواه قال ابو العباس رحمه الله



مثلها لا خاوزه المسمى وان طلقها قبل خوله بقاؤه لم يقدّر على شيء من  
 ولا مهر لها ان اصررت على ذلك لانها نكته وان جعت الرصد بقه فلها نفقة  
 قال ولو اذبح الزوج اذنا عينا او احدى المراه فما قرأه بالنيقته جاز  
 ولا صدق على امان مهرها ما لم يصدقه فسطر يصدقها اذا لم يدخل بها  
 ولو كان مدعيا بها فصدقه فلها مهر مثلها الا خاوزه النسيه وان كثرته  
 ولو كان مدعيا بها فلو جوب الخوف على قاتل قوله على غيره  
 فلها المهر دليل الهمة ولو جوب الخوف والبرد كما هو اجماع  
 والجنو والافاق من كسب الخوف والبرد كما هو اجماع  
 ومن حقه وتلاوات على جوفه من خلفه تيدالته والاطلاق  
 ولا خلاف على ما جرت له

يتلوه الجزء الثاني من كتاب  
 التجريد في تاليف الإمام الشافعي  
 أبي طالب محمد بن الحسين بن هرون بن أبي عيسى  
 بن الحسين بن محمد بن هرون بن محمد الشافعي بن القاسم  
 بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عبد الله  
 بن أبيه الطاهر بن أبيه الطاهر بن أبيه الطاهر  
 كتاب السوء

بسم الله الرحمن الرحيم ما جاب النبوة الفصحى والفاصلة  
 التي يقع بين مناسبتين جابوا الخوف فيما يضر في فيه وكان مناسبا  
 والبول على سبيل الزام في الخواص والاضطرار فهو بيع صحيح فخالفت  
 هذه الجمل في ما زامنا ما وجدناها غير رشيد او كان البيع مما لا  
 يفي به او كان التبرع غير صحيح او مجهولا او قاذنه بشرط يفسده او في غير  
 سبيل الاضطرار فهو غير صحيح وما كان غير صحيح فانه يفسد اما ان يفسد  
 يكون التبرع فيه او دما فمستوجب الخوف في بيعه وسبب الله وجواب  
 في الموقوف مما يملك ما ليس بالبيع الصحيح بل هو يؤول لمن فاشد له ذلك  
 لمواضعه بوجوه شروط فاشد بوقوعها البيع ومنع من فسخه  
 فوقف بانه فاشد ولا يوقف بانه باطل وتقصيد ذلك سركه  
 في موضعهم والبيع الموقوف والتمس الموقوف حايثا ما التزم  
 الموقوف لخصوصه عليه الحق عليه التمس واما البيع الموقوف فبما قوله  
 لغيره جواره واليه ذهب ابو العباس في ذلك ثور في الاستان  
 ما يملكه وما لا يملكه على ما ذكر في عليه التمس ومن يرد على ما  
 طالما فباع شيئا مضمونه على بيعه جاز البيع ولم يسل الا كراه  
 في غيره وهو من مباحه الموقوف او ما عا ملاحا او حواجا  
 ولا يسل بغيره من بعضه وبيع ستر او غيره بغيره ولا يجوز  
 مع الشك او في مضمونه اذا كان يملكه فابا العباس اذا قال  
 بملكه هذا العبد بالبيع درهم او جعله لك بالبيع درهم  
 كان سباعا وان في المستوى لها بيع اشترى منك هذا  
 التلعه عا ما سعه من غيري من التلعه لم يرد ذلك وكان

معافا شدان و قال في المتيقن استوى كذا حقه متفان مع الناس  
جاءه ان جاء على عزوا جرد و غف المشتري بيب و اذ لم يسمع منه شيئا اخره  
قال ابو العباس لو قال المشتري لبايع اقلت قد رزقك الله خازن ولو قال بعت  
و لم يرد المشتري خيره و لم يرد خذ اخذ من خذها ما او غيره بجلا و رد و  
عدد لم يردك بها قال جده بدنا في معلومة كان يعساها اخذت في دفعه  
او في دفعين قال ابو العباس اذا كان المشتري ما يوزن فقال لبايع اسع مني بجلا  
بنا بخل فقال المشتري في وها في كان يعساها مني بخل و مني بخل و مني بخل  
بخل و وزن معلوم بخله اسبعه فار قبض حتى بخله او بخره و كذا المشتري  
حب ان يبيع كذا او بخره اذا اشتراه و الا قاله و التولية و البيع و في ذلك شوان قال  
ابو العباس فان كان يوزن و غا او معدودا فاستواه بالذرة او بالقدح او بغيره  
وان لو يوزن دعه و لم يرد فان استوى فاقا جاز بيبه كيف شاء جازا قال  
كنا في و من استوى بجلا او موزن او معدودا استوفاه و وعده  
و ايد على التقدير المبيع و حب عليه و ان يردا دعه على صاحبه و قال  
ابو العباس ان لا يكون التواضع قدرا لا يعتد به لوفيق بخله في البخل و الموزن  
قال ابو العباس ان اذ اخذ المشتري شيئا على الشئ من المبيع  
افترق و استوفى المبيع ابيعك بكذا فاحذ عن ان يرد المبيع او يرد  
منه فقلت عيكة و ضمان عليه خذها على ثمن و عليه السلام و هو الما  
ضرب لها و جاز و يوجد استقبال الخلو به الخارج المصير و لا يخذ الاجاز  
للطعام اذا كان على المسلم ضرر فيه و قد شرط فيه تحريم عليه السلام  
او يكون الطعام الذي يشهه فاضلا في قوته و يوجب عياله في و عليه السلام  
شد عنت به المبيع اذا اضربه المني عن ما دل عليه كلام يحيى عليه السلام  
و من اع سببا موجلا و خزانة تشتريه باق من المني الماعه به قبل ان يرد  
مبيعه و كذا لو اشتراه فمجللا و لا كنه انظر المشتري بيبه المبيع  
اللعنه قد نقصت قيمتها فحببها في و قال ابو العباس

فان نقصت القيمة لا يردك جازت فيها و خزانة تشتريها باقل من  
قيمتها و على هذا كلام يحيى عليه السلام و قال ابو العباس فان  
كان المشتري قد اشترى مما اشتراه بلبا و غيره و كان قد رزق الخطة خازن  
بخطه قال ابو العباس اقاله في غير خزانة على ان يرد في المشتري  
عليها السلام و من اشترى شيئا عيكة فاشترى المبيع فيه الجوز  
ان يبله بان يخط من المني الذي عيكة شيئا او يرد عليه المشتري شيئا الا ان  
يوزن على وجه السرعة و لا يجوز له شيئا من شئ بيبه موجلا و ان لم  
ينطق بذلك فكانا مضمونا له بخله ايضا على قياس قول يحيى عليه السلام و ان  
باع بخله من شئ بيبه بغيره فجاز على قياس قوله و لا تعين الزاوية و الزاوية  
في القدر على قياس قوله لحي عليه السلام وهكذا ذكر ابو العباس رحمه الله  
قال ابو العباس رحمه الله يجوز شراء الاعمال على ما يخطى عليه اثناء  
شاه على وجه شئ اما لو اشتريه يوم اشترى في و قال يحيى في المبيع  
من المشتري حيا فحب و عيدها و تدوير بعضها و طالب اليه ما ياتي  
فيها و لا يرد عيكة فقال اخذ مني قيمة الباقي يكون للمشتري قيمته من المني يوم  
اشترى اجماله الباقي و قال ابو العباس افسله بجولة على المشتري  
من المبيع كان موجودا له لان يعدل لو كان معدوما كان المبيع باطلا  
لثوبه على ما عيكة و على ما ليس عيكة و تبيعه ما فرضه فوجب عليه  
رد قيمته بالاشترى من و لا يجوز للاب ان يبيع بلك اربعة المبيع لخصه  
او يبيع الا ان يرد في ضرره قد رعت اليه فان مضت الحاجة اليه ذلك بان  
يكون المني محتاجا اليه لثمنه و ما يرد موشه و اماله غيره جاز ان يبيعه  
و كذا في الوضو له ان يبيعه في و قال ابو العباس و كذا في الجوز و كذا  
في قال الضعيف لغير الاب و الجوز و ضايب دون سائر الاغذية  
قال ابو العباس و كذا في الجوز و كذا في المني الذي يرد له اذا رزق



له ولية في ذلك وقعه المغانف في البيع لا يفصل على اصل الحق عليه السلام  
ولا يجوز بيع القيد وسأوه المبادي بمواة والعبد ملك سبأ ومواة  
المالك له ولما فيه وما اشترى رعيه شيئا فالبيع كله في اوعاله و  
به في ذلك فاذا فعله البائع فلف كان مزايا المستوي به قال ابو  
العباس يصح عقود من حرم كلها اذا اشأ ما شاء في بيعه لها فراه وكذا  
من اعتل لسانه فاته يصح منه افراة ووصايه وسأوه فراه اذا اشأ فيه  
ما يقع منها فراه في قال رحمه الله يجوز شراء الخافق لعبد المسلم وفيه  
على بيعه من جاع على فرضي عليه السلام ولا يجوز شراؤه في بيعه ولا يجوز شراؤه  
وبه وأبيع الملامسة وطرح الحفاة وزاد ما لم ينه قال ابو العباس  
ولا يفتان في بيعه وجكر محمد بن خنيس عليه السلام في ابيع في الفتوة  
ولو اشترى جازبه فوجد معناه ناير وفي المبيع فان قال البائع لست بك  
ولا اشترى جازبه فاهال لبت المالك قال ابو العباس رحمه الله اشأ  
ولا ادرى لمش فاهال لبت المالك قال ابو العباس رحمه الله اشأ  
قال رحمه الله وبيع جازبه خلا التملك فانه لا يجوز ان يملك ما في الرصة في بيعه  
بيع التملك وانا انزاده في المبيع جازبه في ان يملك على اصل الحق عليه السلام

[illegible]

البيع فاستدان فحوز به بيع احيوان واشتد الولد الذي بطنه  
 وجب للبايع على المشتري اذ باع ناقه واشترى ما بطنها اخر من امان  
 وضع الناقه فصلها ربيعة او ثلاث رضعات ولو ان رجلا وشت  
 مئصرا مريضها وجاوبت فباع ذلك من جارية سميه فارمض الباه  
 فاعلم ان بائع ناقه وكذلك المشتري طرعا ما يتا عنه كان البيع باطلا فان  
 كان الباه قد علم ما باعه وكذلك المشتري فالبيع جائز فيه وقال  
 الشافعي لو طالب رحمه الله فعليه هذا ارض القصد بشدة في المانع فان  
 الشئ معلوما للبايع والمشتري صح البيع وان رخصه وخوض به ارضه  
 شتا وبيعها والحل واستأجرها وبيع ثماره واستأجرها وبيعها  
 زبه وبيع ما في بطنها ولو باع ثماره واستأجر حبلها صح اليه وان  
 اوال العباس مراد به حبله المذرا وعليه ذلك لا يخفى عليه ولا بائع  
 يتوقف على الحبل والمزاد به اذا كان على حبل المذرك دون بقى وجود  
 سواء المبيع دعي ام لم يدعي من ثم معلوم وان كان دعي  
 مما ساقوت في الكنية والصغر كالبيع والقنا والمهول في الزمان  
 فانه بيع اذا كان اسرايتها وجميعه وان كان المشتري بعنه فانه جناح  
 ان يقول له ثوبا بكذا بالتمسك الى ان يقا عليه وكذا في  
 وز وان كان في صرف قد عرف وزنه وقطره قدره حاز والمشتري  
 يجب ان يكون كالمعبر على التمسك عليه اقليم وهو شرا اذا  
 او عهده على باع مضافا من معلوم وقال اوال عباس رحمه الله  
 وكذلك لو قال بعثتك على انما هذا كذا او اعطاك ذبا بكذا فان  
 راد عليه ان عليه شيئا الزايد من الثمن وان تقوبطه فوق من هذا وتبين  
 ان اسعها على كذا وكذا او اعطاك فوجدها رابدا فان يكون كذا الله  
 في طرده القسط الزايد من ثمنه جعلنا على انما عودا يحذر طرده  
 فان باع اذا علم ان باع مضافا او دخل الثمن في المبيع

[illegible]

فان قلت عينة من علمي فليكن لها ذوات فقلت قد علمت ان  
ابو القاسم يقول علمي هو نفس حب ان يكون بالمرء الاغنى دون النقص في  
علمه لا شيء من البيع ثم يجوز بيع المملوك بالانكسار وانه يحتاجه داعية  
اليه ولا يجوز بيع الختان في الاجام ولا الهام في الضبط وان سلبت  
فما قيل من ان احدهما منه لا على سبيل الاصطلاح كما قيل بالعراق فان  
يعلم نفس عليه زيد بن علي عليه السلام ولا يجوز بيع الله في الضرع ولا  
في ما في بطون النعام ولا بيع ما على ظهورهما من جلد او صوف او زوا  
نهم ولا حلق عصب الخنازير ولا يجوز بيع الفرسه والاشبهه ولا الحر ولا جوار  
هم الكتاب المعلوم والمفتن لزره اوصيه اوضح ولا يبيع النور  
جوز بيع الفهرج في قياس قول القس في قوله عليه السلام ولا يجوز بيع  
من الرطاب الذي خرج من الجبال في الجواهر والنفث والصبغ والماء  
دخان حتى يظهر فيه جسد ولا يجوز بيع ما يظهر منها ولا يجوز بيع ما  
قل ان يروا حيا او يموت فبئس ما ولا يجوز بيعها للثمن وقد قيل  
التمني عليه السلام في ذوق النور اربعة للثمن كل لجوز ولا يجوز بيعها في  
كافا في الاثر كما يجوز في جوهه والابو القاسم في لواء جند على ثاره  
فما على جاتوا ما جوده حاز البيع على قياس قول حتى عليه السلام  
في الفهرج له شيء من ثمنه وبين غيره يجوز له اربعة نصيبه ان كان  
المال الزرع قد استخرج من الارض قبل تسوية فلا يجوز بيعه لما قيل من ان  
المرء قد اقر الله الله ومع مسيل لما قيل على تعليل القسم عليه السلام  
في ان اذ خلوص المصيله ابناء الدار كما غزا سالها ثراء الدار واستسلم  
المصيل ولا يجوز بيع الفدا الا في وجه المعصوب في  
وجه الله المراد بذلك ان العقد لا ينجز ولا ينتقض لحيف نحو والمتمم في  
انصرف فيه شيء ولا يجوز له احبائه فيه من شيء العقد وبين  
الاضايفه اذ يوفى المتمم من تسليم المبيع وان ارباع الاثني عشر

اليه فاني حاز فستوم وسع المتنا حازين فان كان البيع مقطوعا الى يده  
انه تحت الا حازه واراد بيعه وما كانت الاجازة بطلت وخوذه  
الجزاف اذا لم يعلم انما يعان في يده فان علمه اجدها جوف الاخر كان البيع  
ويجوز بيعه الا ان يثبت من ثبوتها خيرا فانما كان البيع جائزا ولو اجازته  
اشترى كوا في جلاله او انما اوفيت له كوا في يده فانه حازه  
عن شريكه قبل الفسحة والفسحة اليه والفلسه فان يظن اليه وقبله جاز  
بيعها من شريكه ولا يجوز بيعها من غير شريكه واذا اقتضى جازها  
من الشريك وعنه الشريك فان كان البيع لهما اوصاياه كونه  
ودها وفيها اشياء دخلت الاشياء في اليه لانها اوصاياه كونه  
الارض فهي كائنا ولو كان فيها ثمار او زرع لم يدخل فيه وكان للبايع اليه  
داجت ارضها وما حث ويقطع قال وعنه هذا احد لواجرها بعد  
دعا وفيها اشياء ولو استثنى منها فرب الاجازة لم يدخل ما يجوز اجازته  
فيها وفيه الاشياء لان الغرض باستجارها ثمارها وقد نهى ثواب الله على  
الله عليه وسلم من بيع التمرد قبله فبطلت اجازتها وبيع الشريك وقاله  
الله وقوله للمودع ان يبيع ما هو وديعه عينه فبطلت اجازتها  
ليس عينه ولا يجوز بيع الوديعة والقانون في بيعه فبطلت اجازتها  
في المثلثي لهما بعد البيع وهي من مال البايع وبيع الشريك اليه ولو باعها  
عن المودع والمعار جاز البيع فانما استثنى اليه في بيعه  
ان رجل ما استثنى به فاشترى به او اشترى به عمو الشريك قبله  
الشريك له او غيره فانما لم يشد العبد لبيته جعه من الشريك في بيعه  
عليه والعق جاز به وقال ابو القاسم ان يبيعه من يده جاز له الجوز  
لن الادميا تب واوه في يده اجازته عتق وانما يجب ان يكون هذا العتق  
دون قولها وجوز بيع المتاجف قال القسمة عليه السلام يجوز  
لها اذا كان محجور معلوما كالجوز فتمه وقال الشريك او قال  
هذا الجوز ان يكون المراد به جواز الماء والبيع تنبأ له جواز الماء

وهو الا ولا قال ابو القاسم وجه الله اذا كان الماء في يده او واد  
فليس اجز مع اجز منه لغيره ولله ابو ووضو واما تبيعه ما كاله اذا  
اشترى فاجز به وكذلك الجوز لغيره لغيره واما يكون احد  
اولاه من احد الابان خشنة وخوذه وشوا كان الجوز في ملكه الا انما  
في غير ملكه من الجوز في ملكه الا انما خشنة والناس فيه شريك  
الابان خشنة فبطلت في ملكه كماله اذا اشترى له وقال محمد بن  
يحيى رضي الله عنه يبيعه ود القز لجوز بيعه والجوز اداء نقشه ما اليه  
مالا ولم يشد عليه الرق فانما يباع ادب والمشتري اذا كان عاملا بانه  
حزاد ايضا وان كان لبايع له غيره وجه بالتمن عليه وان كان مولدا بانه  
لشدة وكان شيئا او غير شيئا ولو يبيع شيئا هو شريكه او اباه  
ان كان وهو المشتري اليه مملوك وان مولد وقطعه ببيعة لم يرد المشتري انما  
ديف قال واذا كان من جاز عليه بيع نقشه جاز به ما جاز  
بيع الاجناس في المذهب المعتمد في المذهب المعتمد وفي المذهب  
ان كان شريك في المذهب اذا اتفق في الجنسية والصلوة والوزن  
لغيره اجدها بالاجازة امثلا مثل ما يبيد ولا يجوز لشدة كذلك ان اتفق  
في الجنس ولم يكونا مصلين ولا موزينين جاز اليه مالا يبيد وجم الشفقا  
واحل في الجنسية وفي الصلوة والوزن وان يكون اجدها مع اختلافهما في  
الجنس مصلين او اخوموز وانما جاز اليه مالا يبيد وكنك والاشياء  
في الجنس ولم يكونا مصلين ولا موزينين فاما الامان التي والذهب والفضة  
فانما ان كانا موزينين فبما جاز بها من هذا الاعتبار انما يجوز بيع شاربو  
وانما يبيعهما مالا يبيد ونسا فاما الذهب بالذهب والفضة بالفضة  
ولا يجوز بيعهما الا مالا يبيد والذهب بالفضة والفضة بالذهب يجوز  
مسا مالا ولا يجوز الا يبيد وعنه الرافعي قد قيل مع الجنين والورث  
مع الجنس في غير الامان الاشياء كالذهب والفضة فان بيع الورث انما

بها فتح شفاهها ومشاها وتقداً ونفاً والخنطه مع توجعها حشرها  
جد وكنت احمى التعير والتمز والغب وكنت سائر الفواحه كما زعم  
والسفر حلق غدها ولا اعتبار في الحيك الورق بقاكة البلاد واليوم واليوم  
مجانسه الاجناس في كل ابل جنس واحد وجم الفجر جنس واحد والجوامير  
ومعناها والوجن والاهلي جنس واحد وجم الفجر جنس واحد والاضاد  
ميت والمعد الطبا في معناها والابلح الضمير اعتباراً باليوم والفجر  
خلاف هو والجوز مع كل جنطه بجزى جنطه وان خففت الوانها وضيا  
تفها في الجوده والذات وانما جود مع كل واحد منها بجز واحد يدركها  
القول في التعير والادب وسائر الجوب وكنت التمر والغب لا يجوز  
مع مكتوب مديحهم وانما في اجوده والذات وكنت سائر المقده  
والفوز وانما في جود مع الخنطه بالتميز والتميز بالزبد مع  
ضلا يابيد ولا يجوز سائر وكنت لك القولة سائر المقده والتميز  
والجود مع كل ابل جنس واحد وجم الفجر جنس واحد والجوامير  
والتميز والجوز مع كل ابل جنس واحد وجم الفجر جنس واحد والجوامير  
جم الفجر جنس واحد وجم الفجر جنس واحد وجم الفجر جنس واحد  
الماء والتميز بجز الفجر والتميز بجز الفجر والتميز بجز الفجر  
والتميز بجز الفجر والتميز بجز الفجر والتميز بجز الفجر  
ونسا وكنت القولة التمر ولا يجوز مع زمانه بزمانه وكنت سائر المقده  
اذا كانت في جنس واحد ولا يضيح بضمير ابل يبيد ولا يجوز سائر المقده  
مع موزه بضمير على مقصداً في حيزه عليه السلم والجوز مع الحيوان  
ببعض مثلاً في مقصداً يابيد وجم الفجر جنس واحد وجم الفجر جنس واحد  
جنس واحد ومثلها في حيزه بضمير على السلم والجوز مع الحيوان  
وبقره بضمير في شاه بزمانه وضمير بزمانه ولا يضيح بزمانه  
الجوز وجم الفجر جنس واحد وجم الفجر جنس واحد وجم الفجر جنس واحد

[illegible]



[illegible]

فكيف كان فعله الباي على قيامه فوق الخيل عليه العلم ه فان زادت الشبهة  
في وجه المشتري في الحياء للباي كان على خياره وان نعمت صا لمشتري فيها  
المبايع وان كان الحياء للباي في المشتري جمعاً فأت اجبرها وبقي الاختيار  
لخياره الباي وكان له على خياره وان كانا جميعاً بطل خيارهما وبقي الاختيار  
لخياره وان كان الوقت الذي هو امد الخيار فيسكن بطل الخيار ه فان كان الحياء للمشتري  
وقام قبل انقضاء مده بطل الخيار وان مات الباي كان المشتري على  
خياره وان كان الخدم للباي وقام قبل مده الخيار بطل الخيار وان مات  
المشتري كان للباي على خياره واذا زال العقل من الماخيأ فماتت اليه عقله  
كان على خياره فان رتب نائب عنه موزنه مكانه وباليه فان ائد  
من الخيار او لم يلق وان اجتمع كان الخيار لوزنه فان عاد الى الاستلام قبل  
مده كان على خياره ه وان رتب بعد انقضاء المده الخيار فلا خيار له وان ملك  
الباي ورتب لغيره لم ينفذ بطل الخيار ه ومن استثنى حيوانه بغير  
نفسه الخيار او استثنى الباي او هما جميعاً فاختار من لهما خياره حتى اسع  
كان لغيره المملوك وفيه الخيار للباي وكذلك علفه وفيه المده بل هو الباي  
هو وكذلك ان كان ما استعمل من حيوان او غيره كان لغيره الباي فان  
ابو القاسم رحمه الله لو استثنى في جملته او اذخر حرمه على ان الباي  
كان له بل هو عليه واذا كان الخيار في البيع للمشتري جيب به حجب وهو  
في وجه فله وجه بالخيار اذا كان قد سطه قبل حرق البيع فان كان  
جدونه قبل سطه لم يده ه قالوا العباس في الشرح لو اف  
رجل ائتمار عايشاً فنفقه واحده وجعلنا انفسهما الخيار فمده منهما  
خا وده وان لم يده احد وكان المبيع مدي دوداً فان كانا عايشين  
لا يكون ذلك اجبراً او اجازة زدام الاختار واجازة نائب شروص  
اله ودرر احصا مهمل حكم الشروط التي تدعى في  
المبيع فقلت فشرط يمشي عقد اليه وشرط يبيت مع العقد و  
شرط يمل و يبيت العقد دونه فالشرط الذي يفسد البيع ه





[illegible]

المع على فضله غيره وهو فريده ان له ان اخذ من الفان فتمته معها  
انما اخذت وجه على الباه نقصا القيب ولو اخذت المشتري كان له الزرع  
ع نقصا القيب وهو لو كان معافا فله او اكل بعضه كان له الزرع  
بالتصان له واذا ادعى المشتري عيبا في السلعة وانكره الباه فالبينة على  
المشتري والميزن على الباه فان قال الباه بالبيع والميزن له عند وادعى  
المشتري انه جاد جحد فالبينة على المشتري والميزن على الباه  
وقسم في المشتري اذا ظهر في الميزن عيب فريده المشتري على الباه  
واذا انما ان القيب جحد عنه فالبينة على الباه والميزن على المشتري ولو ان  
فريده المشتري من جحد اعلى انه يرد البطل فبنت وهو كذا في المشتري  
على الباه فضل ما بين الميزن والبيع لم تعد ذلك فان كان يجرده فهو اول ما  
يبنت والمشتري عليه يرد البطل واخره عليه وان كان اشتراه على  
انه يرد الكراش فان بنت البطل فعلى المشتري للبايه فاما ما بين الميزن  
من الباه لم تعد ذلك وان كان يجرده فهو منصرف وان لم يشتري شيئا  
من جلا المشتري شيئا لا يوفى على عيبه الا بعد جحد من فاحجه او  
توقفا فوجده عيبا فانه يرجع على الباه نقصا القيب وله ان يشا  
يؤخذ ويؤيد نقصا المشتري على قياس قول اخي عليه السلام وان كان متالفا  
ففيه له بعد المشتري كالبيض وشبهه فانه يجرده ويؤخذ عليه جميع الثمن  
من اشتري شيئا فحله الى ملاح أو فوجده عيبا ووجد الباه هناك كان  
البيضة عليه فيرد عليه ولم يرض للبايه ان يطالبه بجرده الى البلد الذي ائتمنه  
وهو لو انه فوجده عيبا واشهد على ذلك ووجه - الى البلد الذي فيه  
هو بجرده فطلب في الطريق خان لانه يرجع على الباه نقصا القيب واما  
بنت في المشتري من انه يجرده بالخراب ان يكون مراد به اثر المقتضى من الثمن  
عنه عن خراش المقتضى من الثمن الى ان يؤوله نقصا ما ذكرناه فان  
شئنا ثوبا في طبعه ليس له فوجده عيبا فانه يرجع على



ابنه بنقضان لعيب وان لم يكن فمعه فليس له ولد بالعب وبه بالعب وبه  
 ابنه جيب النوب عليه بنقضان ماله وبه وكذلك لو اشترى ثوباً  
 فبنته او خطبه ففيمها فانه يشجع بنقضان لعيب على ما فيه ما نص عليه في  
 عليه السلام وقال ابو العباس رحمه الله من اشترى عباً فاستغله وورثه  
 به عباً فزاده بالعب كانت القوله وكذلك لو اشترى ارضا فزاد عليها او  
 زرعها او وقف على ائمتها معيه كانت القوله الا ان يكون لراعه وقد نصت  
 الاية ويكون له الخياط من ان يذمه او يذره نقضاً ما جرت عند فمين ان  
 منكم او يشجع بنقضان لعيب الا قوله قال فان اشترى عباً فوالت عباً  
 فاختار ذمه او الولد معها وكذب البرق وقال في الفقه لو اشترى  
 عساً وكذلك البول في الفرائض فجال الفقه وقال لو اشترى عباً بالعب  
 اشترى المستتر في ذمه عليه لا باق الا ان كان فيه عند باعه حتى باق عند  
 المستتر ولو جن عند المالك لم يكن المستتر في ذمه عليه ان لم يجرى عند قال  
 ابو ابي عند المالك معبواً من ابو عند المستتر كغيره من ذمه ولو جن مع  
 عند انما هو حتى كبر عند المستتر كان له ذمه قال رحمه الله وانما  
 ايجز عب والقطاع الجمل في بني آدم عب و الجمل في الجارية عب وفي النكاح  
 اسير عب اذا كان له امة ج كان عباً فان كانت مطلقه طلاق  
 كان عساً وان كان مائلاً لم يكن عباً وان كانت محرمة لم يكن عباً والولود  
 فوجه الجوازي في الميراث عب في العبد والسرق عب في الخير والزنا عب  
 في الجارية والخم عب في العبد والجور عب في الجارية وليس لعيب  
 في الجارية والنجس عب في العبد والسرق عب في الجارية وليس لعيب  
 في العبد الا ان يكون عرباً وكذلك السرق عب في الجارية وليس لعيب  
 في الجارية و كذا الجرام والفروج والحواشي والسرق عب في  
 العن عب وقد لك الميراث والحرر فيهما والعواجر والحران وقيل الا ان  
 عزل الحمام وبالملاء وضع الحمام عب في الذلله في ذمه الله  
 وان ذمه عب والعبد والامه واذا كان ممنوعاً عن عبه الفحل او الفها  
 كان غريباً واذا كان عليه دين فاعضاها اليه عفا له العن

منه قال رحمه الله ولو اشتري رجل نبيزا و فسرعه كانا  
معيصا فاجلها فكم مطالبه البايع بنقصا و ما مكنته منهما دون  
دفعه بخصمه من الثمن قال و لو اراد المشتري البايع من عيوب سماها  
مخيف و البايع عيب و قد البايع قبل التسليم فلم يشتريه منه في قال  
و انهما فقالوا عيب كذا فلا يدخل احد من ذب النوع قال و ان  
شترط الزناه ما جبت فسد العقد فقال و اذا كان المشتري لم يعيب  
على البايع بالعيب و هو جوارى قال القلف الذي علفه قبل الزنا لم يلزم الثمن  
في باب المزاخه بيع المزاخه جائز و صورته  
ان يكون البايع للشيء قد اشتراه بعينه و زاد في قوله المشتري قد بعته  
فيما الذي اشترى في هو بعينه و زاد فيه و زاد او يكون فاشترى ما يايه  
دوم فيقول قد بعته منك ثرا في قال و زاد في قوله في كل عينه فان  
قال في اشترى ما يايه و زاد في قوله قد كنت سله و اشترى ما يايه فاشترى  
في ثمنه في اشترى عليه لاشتم و من اشترى شيئا و باعه و اشتراه  
فيما ياكتم منه الا و اراد فيه دعيه فيه لم يجز معه مزاخه على  
في الثاني و اما يجوز بيعه مسامحه او مزاخه على الثمن الاول قال  
العباس و ان اشترى شيئا ياكتم من فيه دعيه فيه لم يجز بيعه مزا  
على اصل الحق عليه لاشتم و لو ان حليلا اشترى شيئا و اشترى  
شبهه و اشترى فاشترى خصما و قد قالوا ما بينهما ليسين و اشترى  
فما مضى الا فلا يشترى و اشترى او بيعهما مزاخه على ستر و اما  
ان يبيعها على نفسه و يضمن دينها و لو ان رجلا اشترى بقره فباعها  
لغيره مثل قيمتها جاز له ان يبيعها مزاخه ان علم المشتري ان ثمنها  
يب و على هذا ان اشترى ارضا فاشتعلها او اشترى ارضا فاشترى  
ان حصلت فيه جاز له ان يبيع ذلك مزاخه و ان اشترى



[illegible]

فاما لزوم الباعين ان يدعى المستوي حصة دانا ثم قل دانا ثم و ان جاء  
الشئ به او بغيره دنا او اخر مضمونا الى الحصة التي اخذها منه علان  
بشرافه فاقنا بياهم واذا كان لاجل على جلد دنا ثم جازله انما اخذ  
منه فها دانا ثم و كذلك اذا كان له عليه دنا ثم جازله انما اخذ منه  
دنا ثم هذا اذا لم يكن الذي في الزم من الصرف فاقنا من من الصرف  
لا يجوز عند حكي عليه لا علم ولا يجوز لسوء جلد دانا ثم بدنا ثم يستوي  
فيه بلك الدنا ثم التي في دنا ثم جازله او لو كان جازله على  
الاخذ دانا ثم و لا يجوز عليه دنا ثم جازله انما اخذ دنا ثم و الزم من  
الدنا ثم بالزاد او من الدنا ثم بالزاد او فكل واحد منهما صاحب ما  
يجب عليه قبل ان يفرق فاقنا لم يترك من من الصرف على قيار قول  
يحيى عليه السلام و لا يجوز بيع الذهب مع الفضة بالذهب و بيع الفضة  
مع الذهب بالفضة متفاد و كذلك اذا كان مع الذهب او الفضة  
غيرهما من فلوس او عدن على قيار قول يحيى عليه السلام و لا يجوز بيع  
بالدينار المسلم و الاخر في ذاك الجواب و اني علمها و لا ينظر الى الذي  
نرى عليه احدين يحيى عليه السلام بالفساد و لا  
لو ان جلد استقرض من جلد دنا ثم و لا يجوز على عشرين دنا ثم دنا ثم  
بغير الدنا ثم و انما فخر و كان على كاله كان عليه دنا ثم قل دنا ثم و  
بغيرها ثم و كذلك القول في استقراض الهام او غيره ما يقال ابو ذر  
على قيار ما نرى عليه يحيى عليه السلام فان رد المستقرض عليه اضع  
منما اخذ منه شرطا لم يجوز ذلك و ان اعطاه من غير شرط جائز قال  
ابو العباس اذا طالب بمن عليه الحق صاحبه بغير ماله عليه من حقه ليدرك  
دفعه لزمه ان يستوفيه فان امتنع اخبره الحاكم عليه و كتب اذا كان  
الحق موجبا فعليه ان يستوفيه لزمه ان يستوفيه و لا يجوز قرض الجواهر  
و يجوز قرض الخشب و الحطب و الرابحين و انقول و لا يجوز قرض





[illegible][illegible]

[illegible]

الثاني السنه كان حمله النبي التريدها لالا ولشهر من السنه وهو هلال  
 الحرام وجوز المسلم اليه ان يغلب المسلم قبل حمله على ان يقصه صاحب السلم شيئا  
 والجوز ان ينه على ان لا يجوز الاتباع في الاجل وجوز لخلو واحد من المسلمين السلم  
 اليه ان يطرح عرضا فيه بعض حقه الذي وجب له عليه وتركه له قبل القبض  
 بغيره واذا غلب المسلم اليه عن ايفا السلم كان لما يجب التسليم من عرض راس  
 المال كان ما دفعه اليه ما قبضه عنه او مثله ان كان من ذات المال او  
 قيمته وانما انظره في وقت امكانه ولا يجوز ان اخذ قيمه ما سلم فيه فان  
 قرر المسلم اليه على ايفا بعض المسلم فيه او بعض اخيه ما قدر عليه وكان  
 الحق في المجوز عنه ما سنة وكذا في اقسا المسلم ان يقصر على  
 اخذ بعض حقه واذا خاف ان المال كان ذلك والا قاله والمسلم جائز ومن  
 سلم في قس فاخذ حقه لم يلزمه او اخذ اما سلم فيه والجوز ان يكون من  
 مال المسلم ما يجوز ان يكون مثله في الاوقات كلها على اصله ولو ان  
 سلم الزكاه او في غيره فله ان يترك غيره في سلمه واخذ منه  
 قيمه من مال كان ذلك فاما سوا الشئ تركه فيه فلا يبعد للمسلم اليه  
 ان المال ابعده ولو ان المسلم اليه اشرك دخله وما سوا عليه من السلم  
 الى ان اخذ منه فثبت لا سلم وزده على المسلم حتى يكون الدين يلزمه من السلم  
 سلم يصفه كما قال المصنف ولو ان ذلك المسلم استوفى حقه من المسلم اليه في  
 ترك غيره فيه جاز ذلك ويكون بيعا جديدا ولو ان المسلم اليه اسلم  
 خذ من المسلم ان دخل اخذ منه ما يجب عليه المسلم كان ذلك جائزا  
 والاختلاف المسلم والمسلم اليه في حسم ما سلم فيه او قد اذنه او كما  
 واذا غلب المسلم اليه اسلم في قس واذا غلب المسلم اليه اسلم في قس او سوا  
 في انه اسلم في عشرة اقفوه واذا غلب المسلم اليه اسلم في خمسة  
 في او اذ غلب المسلم اليه حجب عليه ايفا حقه في البلد فاذا غلب المسلم  
 اليه لم يلزمه ايفاء في الشواذ ولم يكن لواجده من ماله حجب ذلك  
 منها على دخول صاحبه وبطل السلم بينهما وانما اوجبنا



أخذه بالشفعة كان له ذلك فان كان المالك الذي اشتراه يساوي الفأ او دونه  
كانت الشفعة فيه لأب المالك والمضارب فان كانت المضاربة فا  
سنة فالشفعة يكون لأب المالك والمضارب على الوجوه كلها على أصل  
يحق عليه السلام ما كان حصة أخذ الشفع ما استحقه الشفعة وقد  
موله شفعة في لا يجوز له أخذها من يد المشتري إلا بصفاء أو حكم حاكم  
إذا امتنع من تسليمه وإذا جرحه الحاكم فإياه أخذ من يد من حقه فيه وبها  
حازل المشتري ما لم يلق الشفع من ليدك فحججه وكتب الطلابة  
به على من أخذ المبيع منه ووافقا التمر عليه من المالك والمشتري والشفعة  
إذا أراد أخذ المبيع من يد المشتري فحضر البائع اجبا كما لا يضر البائع  
وإذا اشتري في حياضه لغيره فيه شفعة بشرط أن يطلب الشفع بالشفعة  
لزمه منه مغلقة فإلا في الفتوى عليه منه مغلقة وعقب على  
الشفعة التمر الذي اشتريه المشتري ماله فيه شفعة فان كان من غير  
المضارب فالزاد هو الذي اشتري وما كان من يوزن فيه عقب عليه ان يوزن مثله  
وليس من ذوات الأمثال ويجب عليه أن يوزن فيه ولو كان جلاضيا  
وإذا ما به دينارا أو أقل أو أكثر أخذ من أياها ما يساويها فاقبته حشيرة  
دينارا أو أقل أو أكثر أو اشتري لغيره فتمدوا خذ منه مرة أو ستا فاقبته ما  
أو ادنا فيها ذرة فأخذ الثمن أو لزمه في حياض الشفع وعليه أن يوزن ما  
من المبيع بعد خط عن ما استهلكه المشتري بينه فإذا كان من أطعم ما  
دينارا ومن المشتري حشيرة دينار فحقا أن يبيع حشيرة دينار فأردا  
ذلك من أطعم شي من غير نصف المشتري بعد أو حيا به منه بخلاف الملك  
أو الزرع أو السيل فالشفعة يكون للمشتري إذا أخذ حصة المزارع  
شفعة فان كان له أسهمات ذلك المستهلك على المشتري فغاصب أو  
كان حكمه حكم ما لطف بآفه وإن الشفع يأخذه جميع التمر إن شاء أحده غرقا  
أو يبيع عليه إن لم يوافق ذلك وأخذ ذلك من أخذ المشتري من المستهلك فبه ما

استهلكه أخذه الشفع حصته من الثمن على أصله عليه السلام وما  
ذكره في التماس والذرع فهو على الأصل بشرط دخولها في المبيع واشترى  
المولوع بها وإن كان المبيع لأكثر من حصة المشتري في المبيع بعد ذلك أو  
لزمه فيه فحلت الزرع فاستهلكه المشتري في حياض الشفع أو اطلب  
الشفعة أخذ جميع الثمن فإن حاز الشفع والمالك فاقبته ذلك الزرع والشفعة  
تكونا بالمزور والزرع ويعلم المشتري ما عزم من ذلك فإن اشتري لبيتان أو عرس  
ففيه عرسا وناسا سنة وعلم أنه شفعها مطالبه حكم للشفعة به وحكم  
عليه أن يلقه عرسه وناسه فإن لم يعلم ذلك حكم للشفعة به وحكم عليه بقية  
الزرع في البيت المشتري يوم استحق المبيع بالشفعة وإن علم أنه شفعها  
وكان لم يعلم أنه يملك بالشفعة وعلم الشفع بالمبيع بعد أن عزم  
فقطاها حينئذ فالأمر على المشتري عليه أن يعلم أن الشفع لزمه قيمته  
وإن أبوا لعالم المشتري حقه لله في قول الحاكم عليه السلام أن المشتري  
إذا لم يعلم أن فيها شفعة فحمله بغيره البائع إلى المشتري فإن جاعلا حله  
المشتري بغيره في استحقاق المبيع بالشفعة فإن كان المشتري يبيع ما لا يبيع  
ه ولو كان الشفع قيمته على وجه من الوجوه ولو كان حياض المشتري  
بالب ذرهم وباعها بالرب وبما به ما عزم المشتري بالثمن وما يبيع  
فباعها بالثمن بالرب وتلك ثمانية ثرجا الشفع فانه حله بالدار وعليه  
أن يخرج إلى المشتري ما وقع عليه الثمن الأول هو الف درهم وربع  
المشتري الأخير هو الواجب على الثالث ثمانية درهم وربع الثالث على  
الدار فالثاني وربعه الثاني على الآه اياه وهذا كذا لو يبيع ذلك  
وكم المشتري فإن كان له ثلثه أو باع ذلك وفيه مرفا استهلكه  
بأن كان الشفع خط عن ثمن المشتري الذي خرج إلى المشتري الأخير حصته من ثمن  
المستهلك ويخرج المشتري على ما به أن اشتراه بذلك



استواء مبتدأ استواء ١٧١ وقد كنت انباغ منه بعضا واذا باغ  
 انبا او انا فم لغت من المشتري عنها وبا التفع فطلب الشفعة لم  
 نحو المشتري بل رفع من وقع من استواء على البايع وكذا التمر كما لم  
 والبايو عا ١٨٠ اذا كان البايع قد قبض من المبيع من المشتري لم  
 فيسلم المبيع منه وهو فيه فان التفع ياخذ مزيد البايع ولو وقع عليه  
 التمر في وجه المشتري على البايع التمر الذي قبضه من التفع فان البايع  
 مع ان قبضه التمر فهو للبايع فان وجه الله وللبايع ان يرفع من تسليم  
 المبيع من التفع اذ المبيع قبضه حتى يقبضه وقال للتفع من خيار  
 المروية فيما اخذ من الرد بالعيب مبتدأ المشتري في وقت السلم  
 الفاسد لا يثنى فيه الشفعة ما عا بطر ١٨٢ وما لا يطلها  
 اذا حصر التفع عند المبيع بين البايع والمشتري وعرف ذلك ولم يطلها  
 الشفعة بطلت شفعته وان عرض على البايع الخوف فطلما لا يامنه لم يجز له  
 شفعته فان جهل ان ترك طلبها بطلت شفعته لم يطلها هذا محمول على من  
 يعلم ان حق الشفعة مشروع والاشك ما يكون في وجه العهدة فان كان البيع  
 غايبا لم يوضع الذي وقع فيه البيع اشهد على ما لا يثبت بالشفعة وسقط  
 من يطلب الشفعة ١٨٣ قال ابو عبيد الله في الشفعة لا يشترط ان يكون  
 الشفعة حتى لو كان من ثوب عنه فوكت في ان رحمه الله اذا وقع التمر  
 في الحمار موزه ثبت شفعته ولم يطلها ما ترك المرفوعه من بعد وان ثبت على  
 الحمار اعلم الشفعه وان لا يراه فاعينه بغير المبيع ولو لم يسهل بالشفعة وبطلت  
 بالتمسك الى ثلاث ايام او زياده على قيد ما ١٨٤ من المبيع فان وقع في التفع التمر  
 اجل بطلت شفعته واذا طالب الشفعة المشتري بالشفعة قبل ان يبيع المشتري  
 كخسر التمر اشكر اليك المبيع وعاف ولم يخل التمر كان على شفعته وقد  
 في التمر اذا فوكت في حصار التمر بطلت شفعته ولم يخل

وقال ابو العباس اذا كان التفع قد طالب المشتري بالشفعة  
 فترك الاشهاد على ان لا يطلها واعلم ان ح الا اشهاد لطلب  
 الطلب ان يتركه المشتري فيقال واذا ادعى المشتري عليه انه ترك الطلب  
 فقد علم به وجبت له خليفه ولا يجب ان يخلو حتى يروم المشتري كذا  
 والشفعة اذا جاز لطلب الشفعة فعليه ان يطلب المشتري دون البايع وان  
 طالب البايع وعذر عن المشتري بطلت شفعته ١٨٥ قال ابو العباس في رد ح ١٨٦  
 اذا ادعى المشتري ان البايع قد سلمه البايع اليه والشفعة ما  
 وركب اذا ادعى الطور وثبت عنه قد سلمها وكان قد طلبها واذا سلمت  
 التمر او وليه شفعته ولم يطلها فان كان نوبها كخط الصبر وعطيه او عدم  
 فلو قاله بطلت شفعته ولا يخل ان يطلب بها اذا بلغ فان طالب الصبر بعد  
 بلوغه بالشفعة واذا لم يشتري في اياه او وصيه سلمها لم يقضه او لعدم  
 التمر فعليه التبر ١٨٦ ان يرضى له بينه وطلب يبيع الطالب بالشفعة انه  
 اعلم ذلك فوايه السير ولو قال التفع شمرت شفعتي قبل ان يخل  
 لم يخل ان ذلك اخل به ومن لا يجوز للشفعة بيع الشفعة ولا يملكها ولا يخل  
 الموعول عليه مائة ١٨٧ فان ذلك بطلت شفعته على اقل قول له  
 سلم ولو ان جديا من رجل اذا اوداه للعير فيها شفعه تراشك  
 البايع المشتري فيها فاقاله لم يخل ذلك من ثبوت الشفعة للشفعة وكلف  
 الحاضر بما قال في الاجرام يجوز لصاحب الدار وقد علم بطلت الشفعة  
 الشفعة ان يبيع المشتري فيها ولا للمشتري ان يسلها ولو ان جديا  
 في شعبة للعير فيه شفعه من استغلا الشفعة فترك شفعته ثم ط  
 البايع عن المشتري بعض ذلك كان لك فيه ارباخرة ذلك التمر بعد  
 المظ فان جابطوا شفعته منه شيئا فسلم الشفع الشفعة ثماع  
 الطل كان على شفعته وان باع البعض فسلم الشفعة ثماع الطل  
 الشفعة

قال في شفعته وعلى هذا ان الخبز باه باع النصف فملي ما خسر  
 به باع النصف على شفعته ومن باع شيئا جعل لشفته فيه الخيار  
 للشفع ان يطلب بالنصفه حتى يفي هذه الخاذا او خارا امضا اليه وتلك  
 اركان الخيار للبايع والمشتري جميعا فان كان الخيار للمشتري لم يسمع ذلك  
 من حق الشفعه وكان للشفع ان يطلب بها وارادت المشتري قبل ان يعلم  
 الشفع بالمبيع كانت الشفعه واجبه له والمبيع مواركان وزنه المشتري  
 قرا فتموه واذا قال الشفع المشتري مع من هذا الذي استيفقت فيه  
 الشفعه او هبه لي بطلت الشفعه على قاش قول الذي عليه رايك وانما  
 تلاف من يخلين قناع احدهما نصه من اجني من كل شيء يشرى وان  
 شريكه باع ايضا نصه من خذره على ان يشرى به قد كان عا لرضاه  
 على المشتري من شريكه ولا مانع منه ما باع اياه للاف الشفع والمشتري  
 فلا يوالعنا بل وان جلا اشترى شيئا للشفع فيه شفعه واق بالثمن  
 انه عند مال الشفع لحق الشفعه قال هو لفلان الجا من صدقه عليه  
 يدفعه فلا كان عليه تسليم المبيع بالشفعه م والذبح لله لوان جلا  
 اشترى ما فاعلم الشفع ذلك فلم يطلب الشفعه حينما طلبها فقال  
 المشتري هو الذي اشترى اشترى بها ما اوهى ان الكبير وكذا الشفع  
 وقال الشفعه لنفسك ثبت له الشفعه على الحق له الكبير وعلى  
 الابن الصغير له او يطلب به باق فاقامت عليه على انه كان اشترى اهل اقل  
 له او صدقه الشفع عليه بطلت الشفعه واذا قال المشتري للشفع الابن  
 طلب الشفعه بها ليست تدوا ما انت ساكن فيها فالبينه على الشفع  
 على اصله عليه لانهم قال محمد بن حري رضي الله اذا ادعى الشفع  
 على المشتري انه راد في الحق فعليه اثبته وان لم يخل به استغلب  
 له المشتري واذا قال المشتري شترت بعشرين دينارا وقال الشفع  
 اشترت بخمسه عشر دينارا قال قول قول لا طبع في البيت

على الشفع مالم ينص عليه محمد بن حري في على قاش قول حري عليها اذ  
 قال محمد بن حري فان قال المشتري اشترت بعشرين ودفعت خمسة  
 عشر ووهب لي البايع خمسة دينارا شترت افطر اما الشفع  
 فان قامت البيه ان المشتري اشترى بعشرين من خط البايع منها خمسة  
 دنانير حقه فلتضع ان اخذ خمسة عشر وان شهد الشهود بان المشتري قد  
 العشر من و هبه له البايع بعد المبيع خمسة وحسب على الشفع بغير  
 العشر من هذا السيد ابو طالب رحمه الله قوله قوله خط البايع  
 منها خمسة دنانير حقه محمول على ان الثمن استقر على خمسة عشر لا الخط  
 بل على العقد عندنا كما ذكره وقوله فان شهد الشهود بان المشتري يقد العشر  
 محمول على الخط من الميزان يقع والى العقد يوزن على العشر وقد ورد  
 عن هذا المعنا كتاب المجازات ه ما ذكر  
 انواع الاحاديات ه ما ذكر او يفسد الاجارات كلها عقود على  
 انواع حقيقه وان علف بالايعان لم يخل فيها فبها ما يكون في ما فقه  
 البور والعقار والا فحين خوار من اجرة اذا التمسكا وحانوا للمع والجاره  
 وزج للمع واذا التزاعه والى العمل بما هو له القاضيه والجاره  
 الضاع ومنها ما يكون على ما فقه الحيوان خوار فاستاجر بدينار لثمنه  
 والجاره وما استه او جلا او كانه لزوم او تملك عليها واجاره جميعا  
 على شتره او الشتر في اجاره البور وبخوار لثمنه اجاره  
 الامره معلومه وتكون المناقحه الى ما هو له الاجاره معلومه على الجمله دون  
 الفصل لحوار علم الارض اختوجرت نوع نوع مما هو له او لثمنه والا  
 شمسكا والجاره المبيع فما مقداره ما يزره او يساوي من الارض وعقد يسكن في  
 الارض وقد ما يبيع في الرجا فلا حجب ان يكون معلوما وان جلت الجاهه

فهو الشروط لخوان يخل الاجاره او المدة التي تقضي بها الاجاره فسد  
الاجاره فساد ابوالقاسم رحمه الله واري ان المكتور اذا اراد اوجانوتها قبل  
بلزومه استواء ما سطر فيه وتبطل في البعد من اجاره لان العرض المقصود  
فيها السكنى وهو لا يخلت غير انه لم يزل له ان يملك فيه او يملك باخره فيجوز  
ولا قضاء ولا جردا وقد قالوا ان الال يوزن في ذلك وان كان له ان يجره لم يملك  
لان يجره اهاضه الصلح عان الال يوزن في ذلك فاذا كانت الاجاره الى  
شهرين او سنة كان ايضا ذلك الشهر او تلك السنة اخر مدتها  
فتكون المدة معلومه وتكون اجاره الحيوان كاجاره معلومه من حمل عليها او تركه  
معلوم وفي الدواب خصوصاً حلب اربوا لمنفعه معلومه من حمل عليها او تركه  
يؤاخذ به الربيح فيها معلومه فان استاجرها مدة نحو شهر او سنة كانت المدة  
معلومه والى المدة ان كرجاء وان سكت عنه كان من حين يقع العقد بالاجاره  
واما اجرة المدة فلا مد في ذكره فاذا استاجر من حمل من دابة معلومه في  
شهر او سنة لم يملك له ان يفسد الاجاره ومرد ذلك على وجهه ثم اعذر سواء كان  
او لم يوفد واري ان له عذر فيه جاز في الاجاره وليس يملك له ان يفسد ما  
استاجر قبل انقضاء مدة الاجاره ولو ان جرد استاجر دابة فانهدفت  
قبل انقضاء مدة الاجاره وجب على صاحبها عارة بنائها ليمسكها السنة  
مدة الاجاره واري ان يبيعها سقطت من اجاره وانما انقضت مدة الاجاره فلم  
يسلمها من مكان جيبها مع التكرار جبت عليه من اجرة المدة الزايدة التي سلكها  
فيها وتكون من اجرة المدة فان يفسد ما يملكه من اجرة المدة سلكها في اجرة المدة  
تجيبه او جودت وجب عليه ان يرفعها ويستهد على ذلك فاذا قلنا  
هذا بلزومه الاجزء في قال القسمة في اجرة المدة  
لما كان من استاجر الارض طعام معلوم من خطبه او شحم او غيره مما يوزن  
وجلا اكثر من من جل حمالا بغير عا احوال ما عا لما كان عليها فلابت  
الاجار وجب على المطاوى حملها الى الموضع الذي ذكرى الله على

[illegible]

فإذا انقضت مدة الاجازة وحيث على المستاجر دفعها الى صاحبه  
ان يكون شرط على صاحبها ارجائها فان كثر هذه الالات على  
يكون ما يملأ فيها بينه وبين صاحبها على نصف او ثلث كانت الاجازة  
سنة فان شغلها كان لصاحبها اجرة المثل ولو ان جلد فيه ان جلد  
حيث على ان عمله له سكاكين نصفه وثلاثة او ربعه او جزء منه جاز  
قال ابو العباس رحمه الله لابد ان يدفع عدد السكاكين مضمونها حتى  
لراجازة وخطرت لو استاجر على جلد طعام ربعه او ثلثه او جزء  
معلوم كان ذلك فبالابو العباس لو استاجر جلد طعام لم يشترط  
فيها كانت الاجازة فاشهد قال محمد بن حنفية رضي الله عنه فمن استاجر  
ارضا بطعام ولم يعمل الارض ذلك الفرض فالاجرة واجبه قال ابو العباس  
رحمه الله ان استاجر سكاكين على ان يقد فيه قضاء ففقد جلد اذا خذ  
ان كانت مصرها واجه او كانت مضمون الجلد دون قضاء فكانت  
مضمون الجلد اكثر من اجرة قال محمد بن حنفية رضي الله عنه لو استاجر  
جلدا ليعمل اجرة معلومة الى مدة معلومة وشروط عليه ان يدفع الى العاقد  
الربح ان عليها قدما كانت الاجازة فاشهد قال ابو العباس رحمه الله  
اجازة الاغنياء ولو استاجر جلد صا وفيها الشباز لم يشترط فسد  
الاجازة قال محمد بن حنفية رضي الله عنه لو استاجر جلد اجرة اربعة  
او مملوكا لانه من معلومه فقلع الابن قبل انقضاء مدة لراجازة فان اخذ  
انعام المملوك الى انقضاء مدة الاجازة ففسد وان لم يخذ ذلك كان على المبرور  
الاجرة ما لم يرض المالك فاما المملوك فليزعم ان العاقد انقضاء مدة لراجازة  
قال ابو العباس رحمه الله يجوز اجازة اجرة اجرة على علم  
العاقد ان يجوز استئجار سكاكين لكتيب شوا المصاحف للقرآن قال  
ابو العباس لو استاجر جلد به ولو سرق ما سرق جرهاله من جلد عليها  
دكوب ففسدت الاجازة وان استاجر جلد على

على مدة صحت الاجازة وقال رحمه الله يجوز اجازة المشاع على  
المالك على غلبه العلم ما لم يحد من اجازة فاجازة جازة وما لا يجوز  
يجوز ففتح الاجازة لعقد ولا يجوز لغير عقد واذا اجاز جلد جلد  
ما له او دارا لم يباعها فان كان جلدها عن ضروره نحو در بصره او امل  
له شوا او العجز عن دفعه اهله او نفقه نفسه انقضت الاجازة  
وان اعطى الاخر ضروره لم يفسخ ومن العجز ايضا ان كانت ثوبا لم يفسخ  
الفرقة التي احتاج اليها لاجلها او عن التجاره التي ان كان يجرى فيها عقد  
من افلاس او غيره او شيئا جودا به لم يفسخ عليها بغيره عن الشراء عند  
وذلك لو احتج من خدمه في بيده ثم خرج منها قال رحمه الله ذلك عذر في  
فتح الاجازة ولو ان جلد استاجر من جلد به من موضع الى موضع ثم بان  
لها ان الطريق محوف او موقوفه على الفسوق والمالك كان لجل واحد منها  
ان يفسخ لراجازة وان كان حملها الى بعض الطريق كان على المساجر ففسد  
من الاجرة ولو ان جلد استاجر طيرا على ارضه لم يفسخ من معلومه ففسدت  
الفسوق شرط ذلك المدة لمن السامية كان له ان يفسخ الاجازة وللصبي  
البر وان مضمون الصبي كان لجل واحد من المستاجر والضرر فتح لراجازة  
واذا اشترط المستاجر والمساخر موت المستاجر والمساخر مضمون  
الفتح ولا تفسخ الاجازة بموت المستاجر والمساخر مضمون  
قال محمد بن حنفية رضي الله عنه لو ان جلد استاجر من جلد به  
سائر اجرة معلومه ولم يسم الموضع فكلما ملأ وانما سائر طالبه  
فالعاقد امنه من شيئا ورثه كان عليه كذا المثل له قال ابو العباس  
ان فسد المستاجر قبل توفيق الاجرة كان صاحب الدابة ملحقا بفسخ  
الاجازة وبين امضاها على ما تقي عليه العلم واذا جردت عن



حاز الفتى وله الخياض من فتح الاجارة ومن امضا بها على اصل خمر على  
لا علم به باب اسحق والاجاره سلاخه استحق على الساخر  
شعبا به للمنافع دون عقد الاجارة خرجا على رضخى عليه السلام  
وكذا لا جبر فالصانع مستحق لاجاره بتسليم العمل الارضية ط  
التعريف سوا كانت لاجاره عينة او فاسك واستحقاق الاجاره عند  
استيفائها فهو تسليم العمل اذا سلم رجل الى صانع شيئا  
عقلا وعقد عليه عقد فاسدا فعلمه استحقاق اجاره المثل كخلافه  
بشروطه على الاجاره فعمل المتناجزه سلم اليه العمل استحقاق اجاره المثل  
وتسليم العمل يكون من له العقد الفاسد وفي هذا الباب واذا اجاز رجل  
شيئا اجاره فاسدة وشما لاجاره كان المستحق بعد تسليم العمل او شيئا  
امنا فهو من المعنود عليه اجاره المثل على ما ذكر عليه السلام على  
ولوان جاز في ذلك شيئا وقيل بعه فاراد على شيئا وقد فهو ملحق بشيء  
كان هذا عقلا فاسدا فباعه استحقاق اجاره المثل ولوان جاز استناجزا  
عقد معلومه جاز شيئا او شيئا وسكنها شيئا جازا شيئا وجب عليه اجاره  
الشهر الرايد على المثل وكذلك ان لم يسكنها في الشهر الرايد واذا كان  
بها ولم يسكنها الا صاحبها الا بعد تسليمها لبعده صاحبها وقد  
ان كثر جازا يوما او من قسمه شيئا او جاز عليه كذا الشهر  
الا ان يكون بعد حسمه لغيره الدوم من عمل لاجاره او جازا شيئا جازا  
الى مكان كان له ان يسلمه الى صاحبها حتى يسلمه الاجاره ولوان جاز  
من رجل جازا على ان يكون الخرافا يكون اثر الناس في خلافه في ذلك  
واختلفت الخرافا كان له ان يسلم منه والاجاره الصحيحة اذا انفق  
لغيره انفسا سلم منها وجب الاجاره للمدة التي مضت لحسابا ولوان جاز  
استناجز جازا من المدة على راسي الى مئة وخلافها الى المدة جازا  
فلما اتفق الى ملكه بدالة في ذلك فاشترى من رجل العقد حكم غلامه لاجاره

وكذا ان امنه الجاز من الجاز عند حكم عليه بالاجاره فتلا احمد بن  
خزي بن الله عنه من استاجر مائة فترص شهر او حيت على الساخر  
ان يوجز جميع اجزائه لئلا واجده ان يستمرط المهر ولوان جاز استنا  
جز جازا على ان يسلمه كذا الى شيئا فجاز جوابه اليه في الكتاب الى الوض  
ولما صدق ذلك ما سلك فسلمه الى صاحب له او سلمه فانه لاجاره  
ولوان كان استناجزه على اصل الكتاب فقط استحق الاجاره وان لم يجل  
الجواب ولوان جاز استناجزه من جاز حمله على ان يسلمه حمله الى الوض  
معلوم ما جاز معلوم فلما انفق الى بعض الطريق كالحمار ومجمله وجب  
له على الجاز حمله الى الوض الذي حمله اليه وان كان المستحق هو المهر  
وجب عليه الجزا الى الوض ولوان جاز استناجز حمله والمهر  
المهر على راسه مئة او سبعة فجازا مئة عشر او مئة  
اجاره مثله دون المدة دوما فان رادت اجاره مثله على المشور والمخرج  
الشروط وكذلك ان يوافي في راجية والمهر ولوان جاز دفعه الى رجل  
جاءه فخره على ان يسلمه له عشرة اذ عني انما عشر  
دوما عني ان يسلمه اجاره مثله عشره ولم يبق للمدعي ان يرد شيئا  
ولو دفعه رجل الى صانع ثوبا على ان يصبغه بدمه فصبغه لوان اسع  
منه طاب الصانع شمر غايه ولم يستحق الزيادة شيئا فان اختلفا ففاز  
الصانع امرت في صبغ ثاوي عشره وفتلا صاحب الثوب امرت  
بهي ثاوي خمسة كانت اليه على الصانع واليمين على صاحب  
الثوب وازدفعه الى جاز فخره ان يسلمه له انما عشره دوما ففاز  
عشره اذ عني فعليه ان يسلمه له دوما من ذلك صاحب الثوب  
وان لم يرض به فله ان يرضه قيمه الغرامة وازدفعه الى صانع ثوبا لصبغه  
له هو اخر فصبغه امود كان له ان يرضه قيمه الثوب ويشتمه منه

وانما اخذ الثوب - او ولوان في جلا دفعه الى خياط ثوبا ليقطعه و  
يخيطه ويقطعه في خاطه فما شق الثوب كانت اجزءه الخياط على من  
امره بقطعه وخباطه ولست لزامه فلا يجوز دفعه على صاحب الثوب  
عماد دفعه الى الخياط من اجزءه - قال القسمة عليه السلام  
ونكوه اجزءه النسيان الا استاجر اجزءه معلومه على من معلوم قال القس  
عليه السلام - ولوان في جلا كفي في حاجة فاعده اليه شيئا جلا  
ولا ياتيكس الحمام فلا يمتنع حتى في جلا طرح شبكه في البحر وامر جلا  
اربط الحمار منكه على ان ياتي من الجوب يكون بينهما نصفين فانه يكون  
فانما قوله اجزءه المتكافؤ والعهد على من نكس لوان في جلا استاجر جلا  
تتوكل على معلوم فقال ادب المتوكل وملك هذا المتوكل يعني سلبت هذه  
الملك ولو بقي الباب ولما كان عند اسر الشبه طلب لراجز انك المتاجر  
قدا على فتحه فالاجزء واجبه وان لم تقدر على ذلك ولا اجزء له قال  
العباس لوان جلا استاجر من جلا صا او دار او غيرهما فقصت  
عاضب وغلبه عليه لم يمت على المشتاجر اجزءه الا ان يكون قد اشترى  
به فلو لم يمتها من اجزءه ما تاذر الله وكسرك لوان  
وكا نونا فهم ويطول لتفاته او اي ضالوش في الترحا له الا ان يظن  
فانما التمدد ابوطالب وكسرك لوان استاجر في الما فاقطع الما  
م الا ان تشار على الحكر حرام واجزء البيع والكاهن حرم وكروا جلا  
الذي لا يخرج الا اجزءه فان اعطى من غوشة جاز له اخذه على قاتل  
عليه السلام وانما اختلف المكوي وانما هو في الجا فاقطع الما  
وقد اختلف في كسرك لوان في التبة على المخور والبيع  
المكوي في كسرك لوان في التبة على المخور والبيع  
كافا كاجا فانه لا يضمن ما ياتي عيبه الا يكون قطعه جلا فيه  
ما اجزء المتشرك فانه لا يضمن ما ياتي عيبه سواء كان لغيره

منه او غير جنبه وسواء كانت الاجزء مجزئة او فاسدة وكانت لراجز  
شاه او غيرهما الا ان يملك غالب الامكن لراجز منه في الحق  
او الاخر من جهة السلف الجا او اللصو من مغفله وقول القس عليه السلام في  
الثوب ان لا يضمن ما يمتد منه الثوب من الغنم مول على ان يكون لوان اجزا  
حما ولا يجوز على اذنه سواء واذا ادعى المشتاجر على الاجزء الحرام الجا  
والعدي فانما هو الاجزء الحرام كانت التبة على المشتاجر والعدي على  
الاجزء - ولوان في جلا استاجر من جلا صا او دار او غيرهما فقصت  
ضمنه المكوي في ان يكون اجزءه باع غالب والمزاد به ان يكون  
في الجلا - وكذا ان استاجر على من له دهن فاقزوه  
فانه سلبت الفداء ورواخر في قد ذهب ما كان فيهما من  
الا ان يكون في الوقت يعيب فيه او لوصه فانه لا يضمن على قياس قول  
الاسلم - واسم في الاجزء الى الموضع الذي حمله البيو واذا تلف او ذهب  
المكوي او الجلا قبل تسليمه اياه الى صاحبه ضمنه سواء تلف ومنه  
في اذا جيبته بغيره في اجزءه تلف عنه ضمنه الا ان يكون ذهب  
وكسرك لوان ما سلبه الى المكوي والجماع له حمله بغيره  
فمن اشترا او الحال التفتان الا ان يكون التفتان في الجلا والمور  
ما في فلا يضمن ذلك قال ابو العباس اذا قال القاض صاحب الثوب  
فقد قصته في حله حتى سوف او ما شابهه اقصته القضاء ولوان  
المكوي جلا فدفعه هذا المكوي الى مكان آخر ورغب او ذهب  
في المكوي في الاو والواجب الحرام ضمن المشتاجر والمكوي  
في المكوي في الثاني في التبة فكل المكوي في الاول التبة في التبة  
في حرة المكوي في الاو وعلى صاحب التبة في التبة وعلى المور في التبة  
الثاني - ولوان في جلا دفعه الى رجل مكوي طفا ما على ان حله نصفه  
اوله فمترى والطر بقضه المكوي الى هذا جفته من كونه

في الموضع الذي سلم ولوان رجلاً دفع إلى حايك غزاة ليعينه ثوباً فأمره  
بالتوجه إلى علي حايك انه امك ليعزى ان القول قول اناسهم يستهوا  
دفعه فطربوا الخياط فقطعه فباقيته على حايك الثوب امر ان يقطع  
ثوباً وقال ان خياطاً مؤثراً قطع فباقيته على حايك الثوب فباقيته على  
الخياط ولوان رجلاً دفعه ثوباً الى انادي ليعينه ثوباً فامسك حايك اريكه  
في يمينه وجوب الضمان على الصانع وغيرهم من سوا حايك امسك حايك اريكه  
الا حيه مسماه او غير مسماه ومن ان يكون الاجازة بحجه او فاسده ونصن الف  
ما يقيدوه بغيره ليجازي على الباطل الا بدوا على الحيل والجدد او سوا ذلك  
الحسب وان كان لا فساد ذهب ما كتم من قيمه النصف كما يجب الشرع  
من ان يأخذ قيمته من اثنائه يعيما وسلم ذلك الترابه ومن اخذه وبأخذه  
اثنائه قيمه النصف وان كان ذهب باق من ثوب قيمته فليس له الا حيه  
واحد قيمه النصف وان كان فساده حيث ائتمه له اخذه قيمه النصف وان  
التعانه افسده بعد ما عمله واختار كما يجب ان يشرى اخذه والرام الثاء الغدار  
فالاحقر عمله وان اختلفا في قيمته فالسبه على حايك الشر والمهر على اثنائه  
والحمى لضم فيه ما ذهب له شره حايكه وان اختلفا في قيمته فالسبه  
على حايك الشر والمهر على اثنائه وان اختلفا في قيمته فالسبه على حايك الشر  
ولوان رجلاً سنا جوفيرا على اثنائه دفعه فبقته ما قبله فان عدت  
ذبة فعلها التود وان كانت اذنته فانه يدفعه على ثوبها والحاد  
قطع حقيقته النصف فيما ف منه ذاجار والمطبخ فالحمى اذا عمل  
ضموا الا ان يكونوا استرهبوا البزاه فان كانوا سواهم ضمو الا ان يكونوا فاسده  
النصف ما عاوه وما لم يهرم عرجايمه الوافقه خطا فانه لم يهرم عاوه  
فان كان الثايبه عبد ما دون ناله والعمل ضمن سبه ما لم يهرم او سبه وما ي  
بذبحاينه فان لم يكن ما دون ناله كان ذما في فيه العبد لطالبه اذا عني  
قال انوال العباس رحمه الله ان دفعه رجل لجداد جد بليل لانه

مستحقين قضاء فانه ان دفع بعد العي كان صا حبه بالخيار من نصيبه موقرا  
 وعليه اجزاء العي من نصيبه حديدا ولا اجزاء عليه على قايير قول  
 يعني عليه السلام فان سوي جوع على شرايع ما يجوز فيه مخالف واشترى  
 غيره بخران بمر شرايعهم فان شترى موقرا فانه نصيبه اذ لم يجزه من سائر  
 حقه وقول يحيى والمغيب فان رقة وثق فيه كان المبيع له ما يجب المالك  
 ليجوز له على ما ذكره ابو العباس على ان صاحب المال احاز الشرايع وقول  
 الشيخ له ولا حياجره مثله ولا حاور بها الذي المشروط به ما ب  
 مما بالنسبة حتى لو ان جلا اشتراجز من جلا حمله لعل عليه اذ لم يعلو  
 منه في عليه اكثر من السوطه من عواد الزمان فالف الجواز عند اشتراجه  
 جزا كانت الزيادة مما لو شترى منها في الجلا وان كان ما لو شترى منها لا يفتن  
 وان كان اكثر منه حمله على ان ربحه الموضع في وزنه ذلك الموضع فالف  
 الموضع فتمت فلو ربحه الكرا الى الموضع الذي اشتراجه على ما شترى وعليه  
 قول المثل الى الموضع الذي شترى اليه ولا حاور فيه المشرط على قايير قول  
 يعني عليه السلام وهو مضافا لوجه وما ذكره في المغيب من انه اذا اشتراجه  
 ربحه الموضع فربحته الى الموضع سواء ابعده منه فذلك الجلا فانه يفتن  
 فتمت دون الكرا فالف هو عند عملها بما على في الكرا المسمى الى الموضع  
 الذي اشتراجه جزا اليه دون جزا المثل او كان ابو العباس سلك في هذه  
 المسألة طريقه اخرون بينهم في شرح هذا الكتاب فان اكثرهم على ان  
 حمله وحده فان ربح معه رد بها بوتر ربحه معه في مثل ذلك  
 الجلا فالف نصه وعليه الاجزاء فان اكثرهم على ان تحمل عليه اذ لم يعلو  
 هذه المقتضى تحمل عليه وزنه حديدا او قطنا فالف الجلا فتمت الا يكون  
 الجلا فيما لا حمل على مثله الحديث فان ذلك كلفه من وزنه الاجزاء  
 في الشرايع وهو ان ابو العباس الذي خرج على ما ذكره في عليه  
 السلام انه اذا اشتراجه على ان حمل عليه حيثما شترى عليه

بوزنه حلسا خرد حلسه و الشعير و ما اشد بهما ثلث لم يمتز و ان اخرج  
 بوزنه في طرقة و ثلث به من ريش اخضر و ان لم يمتز الطرقة و سلك  
 بقا لسلحه الناس لم يمتز و اذا اكثر جلد جلد على ان يركبه ارم  
 لا معلومه فزاد طلا او طين فلف الجرد لضمته المستوي و ان زاد ما يوزن  
 مثله من قش الجرد ان اكثر يوما و حلسه ابا ما او شهورا فثقل في ثقل  
 الجرد بجمته الاربعين منعه من زده عذ و لو ان جلد اشتا جرد من جرد لا يفرق  
 ابونا او اكثر و يركبوا فشرق او شرب ما عليه و شرب او قتب اربعه و ان  
 الاربعون منه بعد في ذلك و ان شق من اللد المستاجر ملاءا لمسا جرد من  
 صاحب اللد و لو ان جلد اشتا جلد من اللد انما غدا او الحداد او الحادي  
 او غير ذلك فاشترط صاحبها ان يصنع منها او يشرط في ذلك  
 و ضمن ما المشا جرد ما شرب في ثقله فان شرط صاحبها ان يتخذه بالشرط  
 او موزن بمكان المشا جرد باطلا و انما ان عليه و لو ان اشتا جرد ما كان عليه  
 على صاحب الاربعين المستاجر شرط ان يخلطه بكون عليه و لو ان جلد  
 اشتا جرد جلد او حاد او غيرهما لركبه ان يضره بضع بضع فوق و في اللد  
 فخره المستاجر و مضى فثقل ثمنه الاربعين في الطرقة و هو فالأربعة  
 الماهم فيه و لو ان جلد اشتا جرد شيئا و اجز يتغير من غير ان صاحب  
 فاني اجز به باكثر مما اشتا جرد ثمنه و ان اجد من ثقل اشتا جرد و رخصه  
 اجز باذن صاحبها يرضوا جرد مثل ما اشتا جرد او اكثر منه  
 قال ابو العباس و ان تعدل المستاجر الباقي انما عليه لرضه اللد و  
 قال في الخشب فيمن اشتا جرد من جرد عذ عذ منه و معاهم اذ  
 خدم في بعض المنه في ارض عليه البند فيما ادم من اياق و موق فان لخله  
 و يلبه فمن يعني ان الشتر طار لا يكون صاحبها ان يبيع او ما تب يدع شقوله عذ منه

باب في المزارع و المساقاة و بشر الوجوه التي يمكن عليه  
 لا يبيع المزارع على شرط ما يخرج من الارض من ثمن او ثلث اذ يبيع

بدقه و جلد منه الرجل على ان يزرعها و يكون ما يخرج منها بينهما  
 ففيل و يكون له اسلخا في اللد او اللد او ما يصفان عليه فاذا اراد البيع  
 المزارع و الخلد فيه ان يزرعها جرد او يزرعها ارضه مساعا من الرضا ما جرد  
 معلومه بصفار عليها و سقا جرد مثل ذلك المزارع على ان يزرعها نصف ارض  
 منه مساعا و يكون لبدقه بينهما فما يخرج في الارض يكون بينهما فما يخرج في  
 و من يكون بينهما نصفين و سقا صان ارضه فاذا اراد ان يكون المزارع على اللد  
 او اللد او اقل او اكثر فعد له بعلان و اما المساقاة فانها هي ما  
 ساجد من يقوم الشرا و الالة او سقيها و عما زنتها في حلاله من ارضه  
 مما اشتا جرد به و ما كان انضه و المزارع الفاشله و مما زنتها في الارض  
 فاذا كانت المزارع فاشله و انما زنتها كحاشا و في حاشاها ما يبيعها فان  
 كان اللد لصاحب الارض في الزرع له و يكون المزارع كحاشا في اللد الزرع  
 كان الزرع له و يكون صاحب الارض عليه كذا الارض و ان كان لبدقه بينهما  
 فالزرع بينهما و يشتر انما يجب الارض على الزرع نصف كذا الارض  
 و لزرع على صاحب الارض نصف المزارع على و يان قول الخلد عليه  
 اللد فانما سقا بينهما على شيء فتراد بينهما كان ذلك جازا على فاش  
 قول الخلد و ان دفعه ارضه ان جرد مزارعه فقترت فيها فوات صاحب  
 الارض كان للزراعة ان يطالبوه بقرع ارضه يعني ايا كان فاسد او الاصل  
 فانما المزارع و زرعها و انما طالبهم بقرع غرضه و سلمها مع الارض الميم  
 باب اختلاف المزارع و المساقاة و صاحب الارض

و لو ان جرد عذ في ارض عذ عذ و سقا و سقاها و عذها و ارضها  
 فقال صاحب الارض اذ لك فيها عذله فان كان المساقاة يبيعها  
 على انه عذ منها او انفق عليها ما يذو فله على صاحب الارض ارضه عذله  
 و ان العذ من و ان طرقت له يذو و لو ان صاحب الارض الميم فاذا جلد



انه راد ان لم في ذلك فالحسنة التي يرفع الغزو وشيخا حازه له ولولا ذلك  
 دفع الزجل فانه مراد على الوجه الذي يصح فيه فانه لا يصح فيها او في  
 لان فيها فانه لا يجوز ان يدفع صاحب الارض فيه مائة وعشرة وعشرة  
 عليه بان يتم ما شرطه لاجلها الا ان يكون مقدورا ولو اختلف المران  
 وصاحب الارض بعد خروج الزرع فقال صاحب الارض شريطة ان لا يزرع  
 المران شريطة ان لا يزرع كالمقول قول صاحب الارض مع مائة والية  
 على المران على قائل قول آخر عليه السلام **في المصارف**  
 باب يفسد المصارف المصارف الضحية هي ان يدفع الاجل ان يجل فانه  
 او فدية على ان يخرجه فدية فدية من صاحب المار الغد ومن المار الحرف  
 والهدية وكون التي سبها على ما شرطان من ثمن اولئك اوزع والوسيلة  
 راس المال ولا يجوز ان يدفع الى المصارف الغزو من يد من القدر فادفع  
 من الغزو ولا يجوز ان يدفع الى المصارف الضحية فدية اليه الغزو  
 ايها فكون الغزو من راس المال كما ذكرنا في باب المصارف فدية  
 يفسد اذا اشترى صاحب المار او المصارف لنفسه قد اذاعوا من المار  
 من ذلك هو ان يشار فاقوه فقام يفسد المار من الذي يبيعهم على ما شرط عليه  
 المصارف فاسد فاذ انصرف المصارف في المار في كان الذي لم يفسد المار  
 حشر كانت الوضعة عليه فاسد الذي هو المار على المار فاسد  
 اشترى صاحب المار على المصارف ان يخرجه ويبيعها وان سافر فخرجه  
 به ان يخرج باله من ذلك البلد وان اخرجته ولفضه وان علم كان  
 على ان دفع المصارف ويكون الزرع بينهما على ما شرط عليه وادفع المار  
 الى المصارف خيرة او بعد فدية زانية حار ان تصرف فيه على شرط  
 العاقل الا ان يزرع ولا يجوز ان يخرجه ماله ولا يخرجه ماله ولا يجوز  
 ان يدفع الى غيره مصارف ماله ولا يجوز ان يخرجه ماله ولا يجوز  
 ادفع المصارف عليه ان سافر في ذلك المار في المار

المضارب صاحب المال في بيع او شراء فاعانه في تلك حارة وكانت المضاربة  
به فحججه بينهما انه عليه ما كانت والادوية المضارب تلك المال وادوية  
به كان القول قوله مع منبه على قياس قول الجني عليه التام ولو ان المضارب  
ضمحل المال كان ضارته بالخلا وادامات المضارب فقد هزم مال المضارب  
وصاحب المال او ابوه وان لم يضر فوجه واقربه الورثة استحق صاحب المال  
قد ماله من حمله الترخص وان محمد الورثة فعليه البينة فان لم يضر  
ببينة استجلب الورثة هم فان لم يضر فوجه الله يستحقهم على علمهم فان  
كان عليه دين ولم يضر فوجه مال المضاربة عن صاحب تركانه كارب المال  
اشوه الغرماء فيه له ولو ان جلد فقه ماله مضاربه الى عبد ماذون له  
الحجارة وكانت المضاربة فحججه فان تلك المال اخذ ماله ببيعة وبهم  
ما في يده من عار ماله حتى تستوفي حقه وان دفعه الى عبد غير ماذون له فالحجارة  
كانت المضاربة فاشبهه ويكون للعبد اجرة مثله فان بعد العبد وان  
المالك كان ذميا عليه مطالب به اذا علق وان دفعه الى المال الرضا حتى ماذون له  
في التجارة من ابيه او من ابيه او ولي له يحمي المضاربة وان تلك الضمان  
و حجب عليه الغرم وقمالة فان لم يكن له مال كان ذميا في مقيد مطالب به  
اذا البشهر وان دفعه الى من ليس ماذون له في التجارة من جهة وليه وبه  
اذا كانت المضاربة فاشبهه في المضاربة اجز مثله **قال ابو القاسم**  
**ولو باع ذمب المال سلعة المضاربة بغير ادنى مضارب لم يجوز له ان يبيع**  
**المضارب من بيعها لم يبيع ولو غزله عن المضاربة فيها لم يجره وليس له**  
**المال ان يوطئ فيها وان اراد حجه الله فاذا مات وقد نزل مال المضاربة**  
**عينا كان او عرضا فابشر صاحب المال ان حمله الورثة على بيع العرض ان**  
**ذمبه قد تقيت وان اراد الورثة ان يبيع ما دفع من المال**  
**يكون ذلك لهم اقرار شاه الا ان يكون العرض فضلا على ان المال قد**  
**هو فروا عليه راس المال ونصبه من الذم وما قد وانضم**

او مات ذمب المال **و قال** ذمجه الله ولو دفع مالا الى غيره  
مضاربة فاد فيها المضارب ذميا يلو وذا هم من عرضه كانت امضا  
ذميا ماطلة **وقاذا** كان لرجل على رجل مال فاعانه لرجله مضارب بغير علم  
له وكانت المضاربة فاشبهه على قياس قول الجني عليه التام **وقاذا** اشترى  
المضارب حيا يباي بال المضاربة مع الى جنبه حيا يباي حيا وان كان الجاني الذي  
اشتراه المضارب لشاوي اشترى ما اشتراه وفيه ربح كانت السلعة  
لصاحب المال والمضارب جميعا وان لم يضر فيه ربح فان السلعة تكون  
لصاحب المال ذميا مضاربة وان اشترى المضارب مال المضاربة اياه  
او اذا حو حوتم وكان في مال المضاربة ربح عوق عليه وان لم يضر فيه  
ربح لم يعوق على قياس قول الجني عليه التام **هم** ما حكم ارباح المضاربة  
المضاربة اذا كانت بيع حجة فالذم يكون برب المال وبين المضارب  
على ما اشترط فان كانت المضاربة فاشترى فالذم لصاحب المال والمضارب  
اجرة القتل فان بعد المضارب في شرا سلعة وان يكون صاحب المال ذميا  
له في التجارة في جنس من السلع فاشترى حيا يباي حيا ولم يضر صاحب  
المال ذلك الشرا فالذم لصاحب المال ان اذانه فالذم له والمضارب اجرة  
مثله **وقاذا** وز بها المشعور وان لم يضر ربح فلا يضر المضارب وان  
اشترط صاحب المال او المضارب لنفسه شي معاوضا من الربح فالذم  
لصاحب المال والمضارب اجرة مثله **هو** ان ذمب المال المضارب  
الرجل في طاصر فاشترى فيه ربح كان الربح بينهما على ما اشترطه **واذا دفع**  
**الى المصدق غير ماذون له والتمار كان الربح لصاحب المال وللعبد اجرة مثله**  
**وكونك القوت والمضاربة اذا عرفت على عرض او ضم المضارب**  
**الربح للمضاربة شيئا من عده وان اشترى المضارب في المال فقه**  
**فربح ربحه فوجهه** **وعدا** حو محض لم يضر فاشترى الربح الاول نظر  
عنه النعمه ان ذمب المال كان فضلا شرا والذم بينهما وان لم يضر فيه



والذي بينهما نصان والخوران ينفان في الوضحة وواشراطال مختلف وفي  
 ان يكون احدهما او لكل واحد منهما نفان دخله في الشركة ولا يصح ان ينفده  
 الشركة الا على القود ولا يجوز ان يشتركا في العزوضو اشتراط في الزم  
 ما اتفقا عليه ولو ينفصل اخوان يكون لكل واحد منهما نصف الزم او ك  
 احدهما ثلثه ولا يجوز ثلثه على ان يعلما جميعا فان اشتركا ان يكون للذي يعمل  
 ثلث الثلث وللذي يعمل ثلثاه في الشركة وكان الذي على قدر وان اختلف  
 وان عقد اصل الشركة على ان يكون احدهما هو الذي يعمل دون الآخر ويكون  
 الذي على قدر من المال خاذا واشترط ان يعمل جميعا ولا حد هي ثلث الثلث وللآخر  
 ثلثه وفي احدهما ولم يعل الاخر كان الشوط ينجح على قياس قوله عليه  
 السلام قال القسم عليه السلام ان لم يشتركا في الثلث شيك ان  
 بينهما على قدر رؤس أموالهما وان اشتركا ان يكون احدهما من الثلث ورا  
 في معنهما كانت الشركة قائدة قال ابو العباس مال الزم اجر الشركة  
 في الشركة التي تكون على غير المفاوضة عن سواها خير للطالب به سبل  
 على الاجز فيه ولا في الذي باع منهما او اشترى به عدا جنة في حصه  
 باب شركة الوجوه في القارة هذه الشركة هي اشتراك الذخائر  
 وان سعى واشترى بالعزوض وعيونها وجوهها ولا يعقدان الشركة  
 على مال وفي جائزه وان لم يكن لهما رأس مال فاذا عقدت الشركة على هذا  
 جه كان احدهما من الثلث بينهما نصفين وما بق من ربحه فكلهما نصان  
 ايضا ولا يجوز ان يعمل احدهما من الثلث اكثر من النصف وان اختلفا في  
 البيع من صاحبه واكثر سعيها في ذلك قال ابو العباس ان لم يعلما  
 سورا في فيه وان لم يعلما كانت الشركة باطله وان ابا ان يعقد الشركة  
 على وجه يكون لاحدهما من الثلث اكثرهما للآخر وجب النصف صاحب  
 الزيادة ما اشترى وان استديان مما يابله يابله الزم قال الشيخ

وجه (الله جميل هذا) من قوله الثاني من الثلث ما جبهه وان يكونوا مشتر  
 بينهما على الثلثين نصف الثلث له الشان وللآخر ثلث الثلث وكلهما  
 حصة ان يكون له الثلث من اثنين ولا يجوز للثان في حق من الثلث ان يعلما  
 حب الشان وثلثه لصاحب الثلث وثلثه الفول في السند

**باب الشركة في العمل**

هذه الشركة هي اشتراك الذخائر على عمل مخصوص او على العمل بدم  
 كالحياطين او الحياطين او اوجازين او ساعدا على ان يكون مالهما في العمل او  
 على من كتب ضامنا بينهما نصفين وما يلزم من ربحها كانت كونهما  
 نصفين وان اشترط لايدهما ان لا يكونا مشتركا في الشركة في بند  
 والزم يكون بينهما نصفين في الثمان فان زاد او اقل الشركة على نصفين  
 بالزم على كل واحد منهما على ان يكون الشريك بمقدار حصته وان لم يعمل  
 الثمان فما زاد الاتفاق ذلك على الشان والثلث العمل فادم صاحب الثلث ثلثه  
 ثلثا من العمل والآخر وكيله بثلث الثلث والعمل بثلث الثلث  
 الثمان وصاحب الثلث ثلثه وثمانان بعد محققين ومحققين ان عمل اجد  
 فادم يعمل الاخر وان شريكها للآخر في ربحه وان اختلفا في الثلث ثلثين  
 ثلثا عقد عليه الشركة وفي الثلث في الثمان الذي اشتركا فيه بثلث الثلث  
 ثلثا فادم العمل بالزم اجدهما من ثلث العمل الذي اشتركا فيه  
 الزم الآخر

**باب ما يوجب**

في الاصول العباد ووجه الله اذا مات اجر الشريك بثلث  
 الشركة قال في ربح الشركة من مالها او ربحها على  
 ان لا يعل عليه الثلث وان لم يعل العبد ولا مالها في الصخر على الثلث  
 فدم للثمن في شامل جهتها ما يربح على ان لا يعل في الثلث  
 ما يعل على الثمان في ربحها يكون المثلث ربحه على الثلث في ربحها



[illegible][illegible]



منه فله بين حاحه وكان جويعهم وقامه منها يسير لا يشقه  
كان له ان يعاقب شركاءه ان يعوانه حقه عند انفسه في موضع واحد  
حكم له عليهم بذلك اذا بين الصلاح فيه **باب ما روي في** **باب ما روي في**  
عنه بينه شركاءه في اياه او عبد **باب ما روي في** **باب ما روي في**  
لا يشترط في هذا احد على شركائه بابتداء نصيبه منه او سعي جسمه فله  
الشيء ابو طالب رجه الله ليعبد اربكون معناه قوله حتى يعلم انهم  
مؤمنون وعلى وجهه لا سبحانه **باب ما روي في** **باب ما روي في**  
وجه القنبح **باب ما روي في** **باب ما روي في**  
كل شيء لا تافيه انفسه او كانت انفسه نصيبا من حياض او اجرة  
او اجرة او كانت نصيبا من بيت صغير لا يتفقه اذا قسروا اجزاء  
واحد او اجزاء فانه لا يقسم فان طلب بعض الشركاء ان يقسم الحاقه  
على منقضا فحق عليه وقد ذكر ابو العباس رحمه الله قال ابو  
العباس رحمه الله نعم الخيارات في انفسه **باب ما روي في** **باب ما روي في**  
الارض التي فيها ثمرها فاما كانت الارض مبدرة فقسما لربها  
بانت انفسه حياضه ولا حق فيه استوفى ماله على قايرو  
لحقه وانما يقع على القوم من نصيبه اربعة وسائر الحيوان وما كان  
صك الجيوب والكتاب والاركان فحقه على من وجب جف حتى يعب  
لحقه وقد ذكر ابو العباس رحمه الله حوا على نصيبه عليه  
ويعقبه الما في لقيه **باب ما روي في** **باب ما روي في**  
اسها واحده القسامة انفسه **باب ما روي في** **باب ما روي في**  
استحق عليه ان يملك اموال يكون رزقها يستوفى ويخبره من غير قومه  
ذلك فان يكون المقتوم ارضا مستوفى الاجزاء في القسمة واما القوم  
كانت خزانة الاجزاء في القسمة وكذلك البرورة العنقا وما في

تكون بالمهايا والخواص **باب ما روي في** **باب ما روي في**  
الشركاء انفسهم بالقيمة دون الخدي فله ذلك اذا كان في القسمة بالجد  
ووضروا اذا كانت الاصل في نصيبه طلبا من الحاقه ونصيبه فتمها  
حق عليه السلم على الاصل بها فان كان في حاقه انفسها لغيره من الارض  
في ارضه فاحده اضلاعها حاقها من الحاقه فله ذلك وارايه اجدتها وان كان الاصل  
لغيره بغيره من كذا او عيب كل ارضه من على جره فحق عليه الوجه عمو  
حق فحق عليه السلم **باب ما روي في** **باب ما روي في**  
الانفيا **باب ما روي في** **باب ما روي في**  
الحيوان **باب ما روي في** **باب ما روي في**  
حيوان البهائم عليه خمسين ذراعا وحقه في البهائم عليه اربعة ذراعا  
وجه الله حياض ارضه في المهر **باب ما روي في** **باب ما روي في**  
فان ارضه عليه السلم واذا استأجر الميراث عرض الشواك في المختار  
والعارف ان التوراة عشرة ذراعا وان يكون عرض الارض ومنه فاحش  
الذين في غير السلم انهم في وقت شبعه اذرع وان يكون عرض الارض  
افضل لغيره او شبع باب فيها وبينه في الميراث **باب ما روي في**  
والشواك ومنع من نصيبها الماله والمختار ومنع من نصف البها  
وانما يورثهم الماله الصوامع المستوفى على ذلك المثل من الميراث  
ربها البها يورثه جثثهم **باب ما روي في** **باب ما روي في**  
الاعطى القرضان عطية وانفسهما بها ارضه وتلا ابو  
انفسه وما ذلك انما اذنا فقال في حقهم وطلب انفسهم لغيرها  
من استحق من يقسم بينهما وانما حق في حق انفسه فاما القسامة  
لزمه حياض ماله ارضه وما حوله باخره فكله في اجزاء البها وانما  
من يقسم باخره او بغيره ارضه فاما قسامة الامام فاحده يكون  
سيف المال وقال اخره القسامة تكون على قدر الانصاف اعلى

الذئب على الذئب حتى لا يضره ان اجده انصالح فالوزن  
على الباع لا عليه انما المستوي كذا وزنا وانصب من الجبال والهم  
ن الى اموالهم الذي يدره المستوي على المستوي لي عليه ان يضره

**في الذهب** باب حكم الذهب ونوابعه وما يبع ان يكون زهنا ولا  
يبيع الزهنا ان فيه المؤثر من الذهب فان لم يكن فهو بياض وبيع  
في له حوب اخفى فان فيه على ما يستخرج من ارضه من صخر الذهب ان  
يقف المال على منتهى لا يخرج ولا يجوز ذهابه وقال في الذهب  
ذهب المساعو النقي على ما نقر عليه في الاجسام وما ذكره في النخب من اوزن  
والوزن على ملك من الزهنا ان يوزنه بحقه وليس له ان يتبعه ولا ان  
اربعه ان كان من حوب الا ما ذكرنا عليه وليس له ان يعيره ولا يواجر  
ولا ان يوزنه ان كان ارضا فان كان من ارضه انا فعله واجزه من يقوم عليه  
وزنه وبعه ان يملكه لئلا يضره وان كان فلو كان كانت بنفسه  
وكذا ان كان الزهنا خيلا او ارضا كانت اجزه من يقوم بشي من  
عليها ويجوز ان يوزنها وجزء ما زنها عليه وان كان الزهنا غايبا او  
المزهر منه انه غاب فمنها له الزهنا في الجيوب مما له لئلا يضره  
من يكون زهنا فان حبله المؤثر من نوابعه على من زهنا عليه وان  
ما بارقه من قيمته والذهب من الزهنا فان كان في شجر الحيوان  
وتكون اجزه من حبله على الزهنا والمزهر وليس له ان يبيع  
مكاتبه ولا يبع او لا صدقه ولا يهبة ولا يسيل ولا انصا او  
ولا ارستع منه ذوب ولا غيره من شوب المان الا بان الزهنا  
في الابواب العياش فلو تعا فلا يبيع من لم يبيع كان  
الزهنا في باضه لم يبيع على شوبه ولا لو كانت اجزاء  
استعان الذهب من الزهنا الزهنا فاعاده حتى غرضه

ينسخ الزهنا ولو ادخله في حبله حتى رجل حتى قد ابله بالزهنا فترى  
في حبله من الزهنا ليه لا يضره ان يضره في حبله ولو كان في حبله  
عطاءه زهنا عليه لا يضره ان يواخذ المودع من المودع زهنا على ما  
دعه اياه لا يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره  
جزءه لا يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره  
بما لا يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره  
لعلك فلا يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره  
لعل الزهنا لا يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره  
ن ايا فليس كان المودع من ارضه ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره  
كان الفضل الذي كان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره  
وعلى في الزهنا على الزهنا ولو كان الزهنا او شوبه من حبله ان يضره  
اياه انا فانه او يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره  
قد او يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره  
الاضل ولم يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره  
وان كان حبله استعان به في الزهنا او غيره وزنه عليه حاما او شوبه  
الزهنا حبله او ان اخذ المودع من الزهنا لئلا يضره ان يضره ان يضره  
من ان يكون الزهنا يضره بالزهنا وطلبه المؤثر فادنى الزهنا والمزهر  
من بيع الزهنا لئلا يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره  
الزهنا فكل في الضمة المؤثر من الزهنا ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره  
به في الزهنا وادخل الزهنا في الزهنا ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره  
ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره  
الزهنا استعط على الزهنا ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره  
صارت لئلا يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره  
الزهنا لئلا يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره ان يضره



[illegible]

فقلب عليها القعدة وأخرجوا الهدى المبدلة فلم يبد الزاهر من المزمرة  
الأمراض ببلل أو غصن أو من دماء المزمرة من باع على الزاهر في ورع  
حرب العاد لذلك فلا ضمان على المزمرة من دماء الزاهر العباد من  
تونه أن حرب العاد بذلك أن في بلدهم يكما الدلائل في ورع  
لا يخرج عن الزاهر على المزمرة عليه لا يعلم هو وأداء في المزمرة  
ببطلانهم من ذهب أو فضة أو غير ذلك في دماء المزمرة أو خروجه  
وشوا إلى المزمرة من دماء العباد أو زهر من دماء الزاهر من دماء الزاهر  
وأجره كذا ذلك وكان كله دماء عينة من دماء المزمرة على المزمرة  
عليه العلم فإن زهر على المزمرة يضعفه في المزمرة أو يضعفه في المزمرة  
تسبباً وأجابه من تشرحين في زهره جميعاً معاً جاء ولو زهر من دماء  
سبباً أو سبباً وبين سبباً في المزمرة ما في التسبب على الزاهر  
وأداء زهر من دماء المزمرة على دماء الزاهر في سبباً على دماء  
بعضه إذا جاء وقت كذا دفعه الزاهر في ذلك الوقت جاء بعضه  
في سبباً في دماء الزاهر في دماء الزاهر في دماء الزاهر في دماء  
المزمرة يعرف دماءه كان في التسبب الزاهر إذا نوى ضمه المزمرة  
شوا كان ذلك بفعله أو بغيره أو كان في حلفه في دماء التسبب  
أو طالب زهره والله في هذا كله على أنه إمارة بعضه في دماء  
لغير جميعاً فإن عاد المزمرة بعد ذلك وعلم الزاهر ببيعها له في  
لم يبيعه كان ذلك رضاً ببيعهم من دماء العباد جميعاً  
أن عوله الزاهر بعد فوبله كان معزوه لراعي ببيعها على المزمرة  
النام وإن قال الزاهر إن كان ذلك للمزمرة في حلف ببيعها في دماء  
شوا وإلا فالزاهر في ذلك التسبب ما طلوا وأداء المزمرة في  
النام كان للمزمرة في ذلك التسبب ببيعها له في دماء المزمرة

ما بنا عليه وان فاده كان له ذلك قال ابو العباس وكذا  
الغيد قد قتل فسلحه الذهب وكذا قتل حبس عدا وحل  
الغيد على الغيد بكت وكان من الموتى فبا على روحه فان الراهب الزنديق  
كانت له جنايه منه او بغير جنايه على الاصل الذي اعتنقناه وهو ان  
حرمه ٢٤ ولوان من هذه من ذبحنا ففوضه انفا او لحقه الف  
من اشر النقطا كان مثله فتمت بعد النقطا وان كان مما اقبله اعدا  
من فقه التوراة كمنه وكتب في ذلك ان افندي فمت اوسوف ابواها  
منها الموتى في بيت الموتى الذي هو منه شرف من الذي قد راجه سكره  
قال استغوت الراهب الذي شغل الدين وشملت الاثر الى الراهب وان استغنا  
الدين في استغناها ولم يستطعت غلبها كانت القلة وهذا مع الاصل  
لنوع جميع جند وان قوت العلم استهلا او بغير استهلا كان  
من ضامنا انها فان كان الزنديق من حوبا ورحمة الموتى منقط قد راجه  
من التوراة لغير الراهب ان يزوج الارض فهو منه بغير اذن الموتى فان  
الزنديق كان الزنديق وهذا مع الاصل والراي الذي لم يرضه الموتى  
قال السيد اوسوف رحمه الله والمواد ان يكون الزنديق في يد الراهب

باب تلف الذهب وانقاصه وما حدث الزنديق فيه  
اذا كان عقد الزنديق على قتل غدا الزنديق وتلف بعضه منه المدة  
والراي والموتى من اذن القتل وان تلف من الزنديق بعضه او جند فيه  
لنفسه منه على الجاني ما بين من الراهب او الموتى من اذن القتل ستم  
قدرة ولا فرق بين ان يكون تلف الزنديق او تلف بعضه بجنايه من الزنديق  
غير جنايه منه فيه وان كان الزنديق فاشد قتل كان تلفه من  
الزنديق فلم يرضه الموتى وهو ان يد الزنديق النقصات وهذا مع الاصل  
كالولد ومرة الارض جميعها اذا تلفت جند في انما يكون مضمونا  
الموتى ولوان جلا زنديق من على دينه في موفقه وفيه الموتى دون  
ك قتل قبل حلول الاجل لا من بين ان يعاب به والراهب فضل الدين  
حلول الاجل ولوان جلا زنديق احب من ذهب فاشد الاصل  
جنايه من جلا بخوار ستم عليه شي فشد حد لم يرضه الموتى  
في امكن فيه جوهه فان تشترط فيه الموتى فان يرضه من شرا  
في اجه هو فان تشترط الموتى في تشترط في تشترط وان كان جوهه  
في قال السيد والراي... د حرمه المصلحة جوهه على ان يكون الزنديق  
في هو الاكل من هو باخشه فان كان اسد خ جنايه من الموتى  
انتم المفسر من قيمته ان كان ذلك بجنايه من خ الموتى

الغيد نقضانه وتكون يوا من مضايقه الموتى به وتكون من معانه الخاف  
فان كان الاكل من هو باخشه جلا زنديق من الذهب وهو من  
ما فيه او من غده وهو مؤهوب بالذهب فان الموتى من قيمه انقاص  
كانت له جنايه منه او بغير جنايه على الاصل الذي اعتنقناه وهو ان  
حرمه ٢٤ ولوان من هذه من ذبحنا ففوضه انفا او لحقه الف  
من اشر النقطا كان مثله فتمت بعد النقطا وان كان مما اقبله اعدا  
من فقه التوراة كمنه وكتب في ذلك ان افندي فمت اوسوف ابواها  
منها الموتى في بيت الموتى الذي هو منه شرف من الذي قد راجه سكره  
قال استغوت الراهب الذي شغل الدين وشملت الاثر الى الراهب وان استغنا  
الدين في استغناها ولم يستطعت غلبها كانت القلة وهذا مع الاصل  
لنوع جميع جند وان قوت العلم استهلا او بغير استهلا كان  
من ضامنا انها فان كان الزنديق من حوبا ورحمة الموتى منقط قد راجه  
من التوراة لغير الراهب ان يزوج الارض فهو منه بغير اذن الموتى فان  
الزنديق كان الزنديق وهذا مع الاصل والراي الذي لم يرضه الموتى  
قال السيد اوسوف رحمه الله والمواد ان يكون الزنديق في يد الراهب  
ولم يرضه الموتى فان كان يوا من مضايقه الموتى به وتكون من معانه الخاف  
فان كان الاكل من هو باخشه جلا زنديق من الذهب وهو من  
ما فيه او من غده وهو مؤهوب بالذهب فان الموتى من قيمه انقاص  
كانت له جنايه منه او بغير جنايه على الاصل الذي اعتنقناه وهو ان  
حرمه ٢٤ ولوان من هذه من ذبحنا ففوضه انفا او لحقه الف  
من اشر النقطا كان مثله فتمت بعد النقطا وان كان مما اقبله اعدا  
من فقه التوراة كمنه وكتب في ذلك ان افندي فمت اوسوف ابواها  
منها الموتى في بيت الموتى الذي هو منه شرف من الذي قد راجه سكره  
قال استغوت الراهب الذي شغل الدين وشملت الاثر الى الراهب وان استغنا  
الدين في استغناها ولم يستطعت غلبها كانت القلة وهذا مع الاصل  
لنوع جميع جند وان قوت العلم استهلا او بغير استهلا كان  
من ضامنا انها فان كان الزنديق من حوبا ورحمة الموتى منقط قد راجه  
من التوراة لغير الراهب ان يزوج الارض فهو منه بغير اذن الموتى فان  
الزنديق كان الزنديق وهذا مع الاصل والراي الذي لم يرضه الموتى  
قال السيد اوسوف رحمه الله والمواد ان يكون الزنديق في يد الراهب

[illegible][illegible]





[illegible]



عليه السلام الذي نص عليه في الاحكام لحداد كون القدوة والذوق فيه  
له اذا فعله في حال الفجوة على اعتناء اجزاء اصل البيت عليهم  
السلام على وقت اشياء جارية قدسيا في الشرح ما عمننا في هذه اليد  
التي تفقد به الوقت لحداد كون متضا معناه القربة لحداد الوقت  
ما حيلت في سبيل الله او للمعالي في ارقوا القسم عليه السلام

[illegible]

على الأثر وقفه عليم وأمر خيرة ما استوت وقفا على الذي  
 المذكور من الآثار وأما ما يكون دينا على جامعهم من الكور  
 على فوايد الله سبحانه قال السيد أبو القاسم هروزي  
 وأستوص عليه في لهجكم غرضي خيرة الوقت على ما فيه عليه وقد  
 انتهى في رجل وقف كانه على خلاف ما تقتضيه المراتب خوفا من  
 على بناته دون عيشته الله الله وقف وقسم الوقت على ما  
 على بناته دون عيشته الله الله الوقاد على المشقة

[illegible]

فمنسوب اماز يكون مما سهل ونحو كالتياب والحيوان في نحو  
ول مما سهل ونحو كالضلع والعقار وانما اعطى الله ما لم يكن  
قاعده وبه القاصب بعينه من غير زياده ولا نقصان ولكنه قد جرت  
في ياده او نقصان في اماز يكون مستهلكا ما لم يحل المعسوب  
واوجد المعسوب بعينه و قد جرت فيه القاصب شيئا او لم يصيب  
واوجد المعسوب بعينه اسمعه ما جده ووجب ثبده عليه وفي  
الغيب عطف الحذف في الاموال في انما عطف في انما عطف

من ثوبه فاسيا به ليحفظها في منزله المودع الذي يسكنه ثم دبت لمضيقها  
واندفع بها الى الجوف ليحفظها وفيها سكر الذي يسكنه ضيقا كما في الجوف  
من اذن المودع ضيقا في كل اذن سكر على الوجه الذي اراه في النص واذا و  
رجله ففقد ما او اخذ منها شيئا تلفت الضرر في بعضها وانما يضره  
انذ فانما كان المستودع تلف الوديعه من غير منعه فالتلف فقه في  
قوله في رد المحتار عليه السلام في المختار ان الضرر  
فيه في  
في الوديعه رضاعة فقه في رد المحتار في صاحب الوديعه والمستور  
اجزأ منه في قال السيد ابو طالب رحمه الله في المسئلة لها ان ثبت عند  
تجارت وقد ذكرنا في الشرح هو ان عاب ثوب الوديعه ولم يعلم المودع او  
هوام من فاته عقابا بل عكل فياثر قوله في حرم عليه السلام ولو ارجأ الوديعه  
خلا ما في المودع الوديعه التي يغربها فان لم يغربها بعينها لم يضر  
خلها خطأ لا يضر عن غيرها من غير غلب في قوله في حرم عليه السلام في باب  
القبائل لو ديعه  
في الوديعه كل واحد منهما لنفسه والتمسك جانبا عليه فلم يردا ايما  
عينا وفقت الزموا البيت بها فاما انا يا شيبه عاينها له فله البيت  
اما جميعا فالتفت بينهما لضعفوا في بيت لها بيت من ذلك من غير  
لبيت اليه وان خلا جميعا فثبت بينهما فقه في رد المحتار في باب  
وديعه نقدا وما في رد المحتار في الوديعه لم يضرها وان كان  
انتم يعرفونها فله عليهم الممنوع في بيان خلاصة في باب الوديعه فانه  
فلا ضمان عليه على فباش قوله في رد المحتار في باب اخلاف المودع وان  
واد الودع رجلا خلا الف درهم في دية في الف درهم وفيه الى الله  
الف درهم واخلافه فقال صاحب رد المحتار في الوديعه ما اخرجته منك في  
ديعه التي كانت عليه وقال المستودع الوديعه قد ماتت وما حدث  
الرجل له عكر فاقول قول المستودع مع مبيته على فباش في حرم  
الرجل في الوديعه دية المستودع الوديعه التي احبتي فقلت في



صَارَ سَاحِبَ إِيَّانِ بْنِ مَرْثَدٍ وَهُوَ عَلَيْهِ فَحَرٌّ عَلَى الْعَالَمِ بِمَقَرِّهِ  
فَقَامَ عَنْهُ سِتَّةَ دَعَائِمٍ جَدَّ عَصَبِ أَزْوَاجِهِ وَأَزْوَاجُهَا كَانُوا فِي  
لِصَابِ الْأَنْحَالِ عَلَى الْعَالَمِ سَوَاءً فَتَلَحَّى عَلَى مَجْلِسِ عَلَيْهِ أَسْمَاءُ وَفِي  
عَلَيْهِ شِدَّةٌ عَلَى الْعَالَمِ فَكَمَا الْقَوْرَةُ فِي الْأَنْحَالِ مِنْ أَرْثَرٍ لَهَا جَمْعُ الْأَرْثَرِ  
وَالْعَالَمِ مَا عَزَمَ فِي الْأَنْحَالِ فَكَمَا الْعَالَمِ كَرَّانَ بَنَاهُ لَهُ وَحَلَّهُ عَلَى مَوَاقِفِهِ مَا  
لِقَبِيلِهِ عَدُوٌّ خَيْرٌ عَلَيْهِ الْعِلْمُ وَهُوَ الْقَبِيلُ وَالْعَالَمِ خَيْرٌ عَلَيْهِ كَرَّانَ  
مِنْ مَنْ فِيهِ مَقْصُوبٌ عَلَى مَجْلِسِ عَلَيْهِ الْعَالَمِ وَلَوْ أَنَّ خَلَعَ عَصَبُ خَيْبِ  
وَيْتِ عَلَيْهِمَا كَيْفَ عَلَيْهِ بِمَقَرِّهِ وَهُوَ الْخَيْبُ عَلَيْهِ جَبَّتُهَا وَأَنَّ الْخَيْبُ  
عَلَيْهَا وَكَوْنُهَا فِيهَا عَلَى الْعَالَمِ وَفِي الْعَالَمِ عَلَيْهِ جَبَّتُهَا وَكَوْنُهَا  
شَوْءٌ أَعْلَمَ أَنَّهَا مَقْصُوبَةٌ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ وَهُوَ أَرْثَرٌ عَلَى أَنَّهَا مَقْصُوبَةٌ كَنْ لَهَا  
بِطُولِ لِقَبِيلِهِ مَا قَدْ مَزَّيْنَا فِيهِ فَنَظَرْنَا فِيهِ عَلَى الْعَالَمِ وَفِيهِ بَنَاهُ  
السَّيِّدُ ابْنُ بِلَالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ الْخَيْبُ الْأَوْجَعُ عَلَى الْأُولَى مَا قَدْ مَزَّيْنَا فِيهِ  
لَوْ أَنَّ مَرْثَدًا عَلَى الْأُولَى فَعَلَتْ إِلَيْهِ بَعْضُ أَرْثَرٍ صَدَقَ لَوْ أَنَّ مَرْثَدًا  
بَنَاهُ أَوْ شَاءَ أَوْ غَيْرُهَا لَوْ أَنَّ مَرْثَدًا بَنَاهُ أَوْ شَاءَ أَوْ غَيْرُهَا  
الْخَيْبُ أَزْوَاجُهَا أَجْمَعُ مَا فِيهَا مِنْهَا مَرْثَدٌ وَأَنَّ مَرْثَدًا فِيهِ جَبَّتُهَا وَأَنَّ  
لَهَا فِقْطَةً مَبْصُورَةً غَيْرَ فَيَحْزَنُ أَنَّ مَرْثَدًا فِيهَا أَزْوَاجُهَا أَجْمَعُ  
بِحَبْرَةٍ مَقْصُورَةً عَلَى مَرْثَدٍ أَزْوَاجُهَا أَجْمَعُ أَزْوَاجُهَا أَجْمَعُ  
وَالْأُولَى الْعَالَمِ وَفِيهِ فَارْحَبُ فِي تَوْبَتِ مَرْثَدٍ عَلَى الْعَالَمِ  
بَنَاهُ عَلَى مَرْثَدٍ تَقْتَضِي الْعَالَمِ وَفِيهِ عَلَى مَرْثَدٍ عَلَى الْعَالَمِ  
وَلَوْ أَنَّ مَرْثَدًا عَلَى مَرْثَدٍ تَقْتَضِي الْعَالَمِ وَفِيهِ عَلَى مَرْثَدٍ عَلَى الْعَالَمِ  
أَخُوهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى مَرْثَدٍ تَقْتَضِي الْعَالَمِ وَفِيهِ عَلَى مَرْثَدٍ عَلَى الْعَالَمِ  
الْقَوْدُوسُ فَإِنَّ مَرْثَدًا عَلَى مَرْثَدٍ تَقْتَضِي الْعَالَمِ وَفِيهِ عَلَى مَرْثَدٍ عَلَى الْعَالَمِ  
مَا قَدْ مَزَّيْنَا فِيهِ مَا قَدْ مَزَّيْنَا فِيهِ مَا قَدْ مَزَّيْنَا فِيهِ مَا قَدْ مَزَّيْنَا فِيهِ

تلقى رفقها وبه نصيبه بالوصية له القى عليه ولد ولها موهبة اعني فان  
 ماتت الموصية ميتة فاستولوا لها كمال اولاد ميتة كمالا لمصاحب الحياة  
 والوصية له بالوصية له القى عليه ولد ولها موهبة اعني فان  
 ماتت الموصية ميتة فاستولوا لها كمال اولاد ميتة كمالا لمصاحب الحياة  
 موفوفت وحكمهم بغير الام فمعتقون رفقها وزاد على سيد لها فان كان  
 المصطفى علم انما معصوبه فانه عاصب كمال اولاد فان لم يكن ذلك المصطفى  
 على سيد لها وزوج المصطفى على العاصب بشئها ولا زوج سيد ما شئها  
 الاولاد على احد بل على جميع المصطفى وان كانت الموصية عاصبه او لم  
 تكن ام ولد وباعها فاستولوا لها المصطفى فان كان على انما معصوبه او لم  
 يملك لمصاحب الحياة يزداد وعليه مع الام وان لم يكن علم انما معصوبه  
 فالاولاد اجزاء لغيرهم المصطفى والمصطفى فيهم وزوج هو بما شئها  
 بن فيهم على العاصب وزوج عليه بشئ الحياة سواء علم انما معصوبه  
 او لم يعلم ولو عصب جلت دائما فدفعه اخذ صاحبه مدبوعا وان  
 عليه واذا راع العاصب في معصوب ما يكون يستهلكا فله ومن قبله  
 به جواز على الشفيع او الخادم او الولد او غيره او فقه كان للعاصب فله  
 فانه فان لم يعصب ميتة شئ من اخذه ضمنه العاصب ان كان عاصبا  
 له وان كان عاصبا كان حجة اهل حقه واخذ الفاضل فيمن تملكه وان  
 حذفته شيئا على اهل حقه عليه العاصب ولو ان جلا اعتصب ما فقه او  
 شئ له جازيه او غيره من العاصب فيقتل عيره ان فقه او غيره  
 الاولاد فله جازيه اخذها ما جازيه اولادها فان هلكت الام وبقيت  
 الاولاد فله جازيه الام يوم تضره لوله لم ولد وان هلكت لاولاد ف  
 بقيت امها من اخذها ولم يستحق قيمه اولاد وان هلكت الام مع الاولاد  
 استحق قيمه الام وقيمته لاولاد الام يكون هلاك لاولادها جازيه من  
 العاصب فله قيمته من هلاكه ولو ان جلا اعتصب شيئا اصغاها فغيرها  
 وشئها حتى شئها فان صاحب الجوز لشيئها باعها وشئها



هاته بعضه فيمد الولاد لصاحبها من حرج ما عتقه من قبيحهم على لغاض  
و نرجع بالحق الذي خذ منه شوا علم انها معصية اول بعلم والاولاد احزان  
كل جو لسميم بالمشقة ولزمه العفو لما تب اثاره من قبيح الاولاد و نرجع  
ما لزمه من العفو على الباع الفاعل و قيمه الا لا بد ان يكون فيهم عبيدا  
لنه فان كانت الولد فله المطالبة المستحق وضرر المستحق فيمنه على المستحق  
عليه السلام

**كتاب العتق والتبذير والحيات والولايات**  
**العتق المطلق المشروط وذو النطاق التي توجبه وما لا توجبه**  
العتق اما ان يكون مطلقا او مشروطا فالملوك الجاهل يقول المملوك اعفك و ان  
حز و المشروط بخلافه ان اقدم غايبي و شئ ان يرد في فانت حياه بعد  
ايتا بالحوادث من فعله له فعلا المملوك او غير ذلك وقرن مطلقا  
لعتق تعقب اللغز وقرن مشبه ما فاداه في الشرط و في العتق بالمال  
خوفا لقيم الشتر و في عتق المملوك و في الشرط و في عتق فواء الشتر و  
و معن الشتر من تقديم اللغز وناخذ الشرط و في عتق فواء الشتر و  
الشرط و ان تقدم الشرط وناخذ الشرط و في عتق فواء الشتر و  
نقول ان شئ الله من يرض فانت جز و قد كان المذنب مشروعا حقه و يولد  
شئ الله من يرض فانت جز و قد كان المذنب مشروعا حقه و يولد  
من من عبيدي فهو جز و قد كان المذنب مشروعا حقه و يولد  
من المذنب و لا يرض احد لو نزل في ما نزل و لا فهو جز و قد كان المذنب مشروعا حقه و يولد  
**والاولو العمان حقه الله** فان قال و عتق دخل على فهو جز و قد كان المذنب مشروعا حقه و يولد  
مع عتق جميعا و لو ان حلا قار من بشير من عبيد يخذ فهو جز و قد كان المذنب مشروعا حقه و يولد  
واجز و عتقه فحياه بعد ذلك عتقه اخذ فعتقه كان الا و اجز و لو قال  
اورد و قد ذوجه امه ان ولدت اموات علاما فانت جز و ان ولدت جلد في  
جزه فله لنت علاما عتق العبد و ولدت الجانيه و ولدت المملوك و ان

ولدت حياه عتقه الا امه كان العبد و الجانيه مملوك و ان ولدت عتق  
و اجازيه ثم يرض فان ولدت الغلام فله و ولدت الجانيه عتق الاب و امه  
والولد مملوك جز و ان ولدت الجانيه فله لنت الغلام عتق الاب و امه  
الغلام عتق امه لم يولد الجزه حقه و لنت الجانيه مملوك  
**والاولو القباشر** فان قال ان كان اول ولد له اموات علاما فانت  
جز و ان كانت حياه فانت جز و ولدت علاما و اجازيه لم يولد و ان كانت  
و ان ولدت علاما من عتق الاب و ان ولدت حياه من عتق الا امه عتق ابنت  
قوله عتق عليه السلام و لو ان ولدت حياه فله لنت العبد و ان ولدت حياه فله لنت العبد  
كان مملوكا لما عتق و عتقه فله ان العبد و ان كان مملوكا لما عتق و عتقه  
ان قال ان شئ الله فانت جز و ان شئ الله عتق امه و ان كان مملوكا لما عتق و عتقه  
كان فانت مملوكا لعنونه و لو ان ولدت حياه فله لنت العبد و ان كانت حياه فله لنت العبد  
القول شئ الله لعنونه و لو ان ولدت حياه فله لنت العبد و ان كانت حياه فله لنت العبد  
و ان قال العبد عتقه ان شئ الله فله لنت العبد و ان كانت حياه فله لنت العبد  
و جب عليه ان يرضه و ان قال العبد ان عتقك فانت جز فبانه عتق  
عبدان يستقل ضا حيه فان قاله و لم يرضه بما عتق او قاره بعقده فان اشبه  
المشتر من يرضه اشترى حمله فتمت و عتقه فان عتق على امه و الجانيه و اما  
معلومه و اختار في السع قبل وقت مصر الجاهل و بعث العبد و ان امه  
بيع كالحكم ما كونه و ان قال الخياط المشترى خط بعث حتى مصر البيع و عتق  
ان قال ان بعث ثوب هذا فهو مملوكه عتق القول فيه كالحكم و العبد  
قال العبد انوما ان حمله له ما كونه عليه السلام من الاستفاله  
او نوا عتق اسعدا بيه في شتر اعلى في شتر اعلى و ان كان ابو العتق حله  
على طاهره او لو ان حله فانت مملوك في فهو جز و له مدينه  
و نكاتب و ام ولد و عتق عتق حله و مكن للمكاتب ان يرضه عليه  
ما كونه و لو قال ان حله فله و اذا جاولان من شتره او اذا عتقت

[illegible][illegible]













وقيل خلف ابن ابي اطلح لما فاضل حيداه كوشاه لم يفتد لم يفتد  
ان كانت عينه مبهمة وان كان نوا في بعد ان لا ياكلها حيث و فرجه  
ال ابا اطلح ادم فاضل حيداه و اود هن ام خاله مر قال و حين او فصل او ما  
منه كليه الخ حيث وان اكله بالما او لم يفتد و من خلف ابن ابا اطلح  
من هذا النسب ابا عبيد الله او ابا فاضل او حيداه كليه حيث و كذا  
خلف ابا اطلح من هذا النسب او من هذا النسب فاضل او حيداه فاضل  
واذ خلف ابا اطلح لما فاضل حيداه او ابا اطلح حيداه فاضل او حيداه  
لكن الفوا اذا خلف ابا اطلح حيداه فاضل او حيداه فاضل او حيداه  
دعا به و من خلف ابا اطلح حيداه فاضل او حيداه فاضل او حيداه  
يكون نوى و عينه المراه اليه فانه لا يفتد و من خلف ابا اطلح  
الي فاضل السبع حيث ان كانت عينه مبهمة وان كان اسقى اللحم عبيد  
الي الحاد لم يفتد و من خلف ابا اطلح حيداه فاضل او حيداه فاضل  
اسمهم لم يفتد و من خلف ابا اطلح حيداه فاضل او حيداه فاضل  
منسوب سويها او سفي د فاضل او حيداه فاضل او حيداه فاضل  
خلف ابا اطلح الطوام فاضل او حيداه فاضل او حيداه فاضل  
من باب الخلف او السكبر او فاضل او حيداه فاضل او حيداه فاضل  
واما فاضل من فاضل حيداه فاضل او حيداه فاضل او حيداه فاضل  
ال ابا اطلح في قايده بعد اتم و من خلف ابا اطلح حيداه فاضل  
او حيداه فاضل او حيداه فاضل او حيداه فاضل او حيداه فاضل  
حيداه او حيداه فاضل او حيداه فاضل او حيداه فاضل او حيداه فاضل  
طلب او حيداه فاضل او حيداه فاضل او حيداه فاضل او حيداه فاضل  
فاضل و من طرفها الناس و يفتد بها فان اكل السبع او حيداه  
والبا ولا يفتد و اذا اكل السبع او حيداه فاضل او حيداه فاضل  
الم حيث فاضل حيداه فاضل او حيداه فاضل او حيداه فاضل

حيا فليست الحاتم لم تحب وارسلت الداء والله لو ان تزجرو  
 النافق وما اشبه ذلك حيث وارسلت الجرب وما عمل من الفاي  
 والمجاهد وما اشبه ذلك لم تحب ان ارجل الخلف من اجل المرد ارجل  
 اهل الدابة والقواد حيث لا يتبعون ذلك من الخيل وهو ارجل  
 حيث الجرب من دواها فاشبهوه بها الخرج فخرجت وجلست  
 ساعة ثم خرجت فارتأت عاده الازل معهما معهما من الخرج من  
 الا فاجاد خرجت حيث وارسلت عاده منها من ذلك فاذا الخ  
 من حال المين فخرجت من بعد ما جئت وهو ان حلا فتال المارة  
 في ناصبه انت طاقوا انك هذه الارب فتركت في الحال واخذت في  
 ايام البرول فخرجت لثمة وتركت لم تحب وكذبت ان قال لها وهما  
 ليه ثوبان طالق ارسلت هذا الثوب وهو لا يندى ولا يكتس  
 ان قال ليكت هذا الداء وهو ساكنه لها وقال لها فخرجت وهو  
 عا وان فتد وهو خايع وهو من خلف لم يدخل هذه الارب فدخلها بعد  
 ما قدرت وحببت حمرا اوستانا ومحمدا وحمرا فان كانت يمينه  
 لمجد لم تحب واركان ثوب العرصه حنت وارجلت الاساخا اهل فهد الداء  
 وقد دلهما لئلا لها واولا فيها وشرب وجامع وعمل عود ذلك  
 مما جعله الداء فخرجت لم تحب وان افام فيها ليل والتهل حيث  
 وارجلت الاساخ هذا الثوب لها عده اشترى ثمنه ثوبا اخوا  
 في الخ من ثوبا ولبس لم تحب ان يكون قد نوى في  
 من الداء فبع منه ثوبا لم تحب ان لا يلبس ثيابه وكانت له انواب  
 عا وكنت بعضها حنت وكذبت ان كانت اعشروا الخلف الا فاهن  
 تعافوا في اوجاه منهن حنت وانك انك الالبغله انه هذا الخاين  
 فليست اجمعها حيث فان كان ثوب في يمينه الالبغله الشاب باجمعها





واما له من الذوق وغيرها ومن لم يجد عشوه مسا كين لم يخز ان يردوا  
طعام على من وجد منهم بل ينظروا الى تخيد وان تعبت بالاناء الى مسا كين  
اخر خارج ذلك وكذلك القوام فكفاه الظهار اذا لم يجد ما من سنين  
من كين واذا اجتمعت كفادات عنه فالمستحب ان يدفع كفارة من  
مسا كين من المساكين وعشوه دفعه حتى يعاها العشرة منه فان لم يجد  
ظاهرا من المساكين او دفعه اليهم وان كانت الشفاز تان فيخلق كمالا طعام  
او عشوه ليدفعه او يدفعه اليهم وان كانت الشفاز تان فيخلق كمالا طعام  
لديهم خادرا يدفعه كمالا او دفعه من الشفاز تان في عشوه معينه ولم  
ذلك واما العشرة فانه يكسوه عشوره مسا كين عشوه ضابغة منه  
فيكون له او دفعه من الشفاز تان في عشوه معينه ولم  
بل وجوه هو ان الدوا العباس من جهة الله لو كسا مسكينا ثم لمعه عليه  
عشوه ثم ملحه حتى يكسوه عشوره مسا كين ذلك الثوب الواحد  
جاء ذلك واما الاطعام فلا يجوز فيه الا ان يطعم هو من الالف  
عليه الثلج لحيه فكفارة اليمين اخراج قيمة الطعام بدلا عن الطعام وان  
ج فيه العشرة بدلا عن العشرة واما العتق فهو يعقوبه ليست  
بما فيه شفعة كانت او كين وخو ان يكون ملهم فاما او عرج لوانا  
او اخره عمنوبوا ومن كونا بالاعانة من سلبا فهو افضل فان  
مغير او ج ان يكون اجل بويه مستلما على قنار قول الحق عليه السلام في  
لحوز عتق ولد الزنا والكفارة مكاتبها ولا يجوز عتق الولد والفا  
ولا المكاتب ولا ولها ولا يجوز عتق المذنب في كفارة اليمين والكفارة  
لشوه في كفارة القتل ولو اراد جلا اعتق نصف عبد من كفارة اليمين  
واطعم خمسة من المساكين او كساهم اربعة على قنار قول الحق عليه  
السلام ولو كان عبد من جليل لعلوا اجرهما نصفه فاعتقوا اجرهما نصفه  
عن كفارة اليمين اجزاء ان كان مؤمرا ولا جزبه ان كان معسرا لعلوا  
نصف عليه السلام من لمة الصيام في كفارة اليمين لعلوا الكفارات الثلاثة  
عليه فصام يوما امة يومين وخدما وجب عليه ان يلقاها

او الكسوة او العتق او لا بعد الصيام او وجد ذنبت بعد فباعه  
من الصيام اجزاء على اقل حتى عليه السلام ومن ذنبت عليه عيان  
وعنه من الطعام قود كفارة واجره فان لم يجد طعام اجزاء وان  
كان امة فاطعمه حتى يرضى على اقل حتى عليه السلام ومن لم يفته كفارة  
فاوصا ببقاء حب اخوانها من لمة على قنار قول الحق عليه السلام  
جزء الكفارة قبل الحنت على الصلوة ولا يجوز ان يخرج عن كفارة من اليمين  
بائمة نقتنه على قنار قول الحق عليه السلام ما ب كفارة القتل  
من قتل مؤمنا خطأ او ذميا فعليه الجفارة ومن قتل مؤمنا عدوا  
فعل ظاهره الا ان يخرج من الاقسام ليرفعه الا العتق او الدية دون العتق  
وقال في المختار يجب على امة الكفارة مكاتب على الجاني ولو  
اجع جماعه على قتل رجل خطأ وجب على كل واحد منهم كفارة  
الكفارة عتق فيه سلمة عومنه فان لم يجد فصام شهر من مساكين  
ثابت التذوي التذوي هو ان وجب الموجب على نفسه  
فهو امة من الامة ما يقول ان يعمله او يكف عنه ولا يفعل ويكف  
نه فان نواة لم يكف به لرض نذر او لم يتلق به حكمه انما ان يوب  
مطلقا او معا فاستدله اخوان يقول الله عز وجل او ان تصدق بعتات  
العتق فاعطوا ما اوطا فاعطوا او اوجرت كذا او ان لم يجد كذا  
والنذر على من يخرج امة او العتق منه الله ما اوطا الفتي عليه السلام  
والعتق عليه السلام اما ان يكون مما فيه قرينه او يكون مما اقره فيه حكماء  
والعتق فيه فاذا كان مما فيه قرينه فانه واجب على جيب  
الامكان فان لم يفت به فعليه صدقة من ان كان مما اقره فيه حكماء  
فلان لا يفعل فان كان معه فيه فعليه ان لا يفعل واما فعله ولم يفته  
من ان كان مما اقره فيه حكماء او فعله ولا كفارة عليه وكذا ان  
اركان التذوي متفيدا استكره فان كان نذر قرينه حيب



[illegible]

به و قد تم بحمد الله تعالى بالصدق والاصيام فتركنا الله وفي ذلك الوقت  
 فقام ابو عبد الله عليه السلام فانه جرد نفسه وصامه حيث يكون فقال  
 احمد بن محمد بن ابي الله عنه فمضى خاف فقال اربط فعدت عني فمضى ما به  
 من اخوته خذ فيه لاسا من الخبز بعد ان ورث منهم فانه يارمه دث  
**كتاب الصوالات والفتوح واللفظه باب جهم**  
 الصوالات وما ينشأ من سببها الى ما وافق من قبل الصوالات المشتمل على  
 من خذ صالة واخذها وصبرها اليه وتعلم من ثلث مالا المشتمل  
 على ارباب العباد من جهم الله فاذا جاء بها جهم فان ادى الامام ان  
 ليه ما افق عليها البت الاما في وارث او خشب عليه من خشم فست  
 المال فكل هذا ان كان خيرا وان كان فخر الخوف منه ما بعلى القدر  
 والصوالات الحب اخذها في الفها واذا طهر الانسان بها وان شاخا هذا  
 فان شئت ان كان عاقتا كل علم وحمل بعينها ان يكون اخذها اول  
 من توكلها على ما به في ابيها ابو ابيها قال ابو العباس رحمه الله  
 وقدره القزيف سنة في الاسواق محال في التثاق اواب المشا جرد  
 قال ابو عبد الله عليه السلام في سنة لا جهم لا جهم التثاق فيها اواف  
 الجرد فاذ الشاد بدورها هناك اما بقية او على لسان من شئت  
 له كان احدا في يعرفها وكانت السنة ابيه مرة القزيف لهذا  
 القزيف والله اعلمه من ادى صالة وافا لم يبيعه على يد فقت اليه  
 واذا جاء بها جهم من كل من في ما يفتق عليها ما به توالي الله  
 والنما ادى من اخذ ضلة من الصوالات انقط لفظه فقلت  
 عذرا في عيب جبابه فيه لم يفتها شيوا الشهد عبد الاخذ اول فشهد  
 فقلت لجبابه منه ضمتا وان لفت جبابه من غير ضمتها العز  
 وكان عزوما اعند من لفظه ومن اخذ ضلته او انقط لفظه

كتاب امانه فيه لا يجوز له ملكها ولا استئجارها ولا اطلاقها ومن  
 ساقها او لقطه من ذبحها الى مكانها فتمتعها على بقاياها فتمتع على ما  
 ومن اخذ ضالها او لقطه لنفسه لا يذبحها على ما جازها غير حيا به ضيقه  
 على ما اصله في غيره **باب الفقه والفتنة** **باب الفقه والفتنة**  
 انه كان ملوكا لمصر **باب الفقه والفتنة**  
 اللفظ واللفظ جاز ان يسئل للفتنة علمها ببيع ولا هبه ولا  
 الملقط وفي القبط فان يطيها جاهد بلحرم لزمه مهرها واوله عليه  
 له ان يزوجها فاحاج حديد واولاها بانه الا يوجد الفقه  
 الحرج يكون عواقبها في الملقط لفظا او غيره حكمه المستري قد ائتم  
 على الباع وان كان المستري وفي القبط جاز عليه عتقها ولا يجزئ عليه ان  
 كان ومبها جازها بلحرم له وما انفق الملقط علمها بفتنه فهو مستري  
 المسترح علمها بذلك واذا ادعى الملقط وجاز له او جاز من ان الله قد  
 ايتاها جميعا فان كان جازها مستما والاخر منها كان اما  
 الذي وان كان اجدها جاز او الاخر عتقها فانها لا يجوز القيد على اقل  
 عليه الاكثر **كتاب الصيد والذبح** **باب الفقه والفتنة**  
 فيما فيه من الاضطرار **باب الفقه والفتنة**  
 البزقانه مباح للحلال لا يحرم على الفقيه الا صيد الجوز من مكة والمدينة  
 يجوز على كذا جاز او اما صيد النمل فانه مباح للحلال والمجزم والصيد  
 والنهائش واولاها الاضطرار والالطوب واولاها فان اصابها من  
 ما منها من غير فاما صيد النمل فلا بأس به لئلا يهاجم على اقله  
 حجة عليه الا انه وما به بصاد الصيد اما ان يكون جوازا واما ان يكون من  
 الذي والخوان هو الجوارح والجوارح اما ان يكون من ذوات الارباع  
 او ان يكون من ذوات الارباع وما عداها من الارباع

كتاب الفقه

وهو وسعها واما فيكون حكمه واما ان يكون من غير جنته كما  
 الحب المجزأه جوده **باب صيد الجوارح** **باب صيد الجوارح**  
 الجوارح التي هي ذوات الارباع اذا كانت شبيهاة جاز اكلها مضافا  
 دية وان قلته اذا كان من سائر ما سئلها من سائر ما سئلها او جاز  
 كان الفقه واولاها التعليم كما فعله الكلب هو جوارح الطير وهو  
 ذوات الارباع اذا اصطادت فاذرى صاحبها القيد وهو حي  
 فكله حاز اكله واما ما قلته جزم اكله واذا اكل من الطير فكله  
 على صيد قسما جاز له فاحذ الكلب الصيد وقتله قد ان  
 لم يمسح به جاز اكله وكذلك القول في الفهد ان من اكل الكلب  
 والبانة واقباله وادبائه في حاله وعه وشبهه هو ان اكله  
 النمل واما فاحذ الكلب الصيد واكله حاز اكله **باب صيد الجوارح**  
 الفقه عليه السلام **باب صيد الجوارح**  
 فكله فان لم يدعه لم يجر اكله فان اكله فاحذ الكلب الصيد وقتله  
 الكلب وان شققت منه صا حيه قبل ان يلقه جاز اكله به ويجوز  
 ان يذبحه وان اكله واذا اكله وقد فله لم يجر اكله وكان حكمه حية  
 الكلب واذا اشتبك كلبان معاناه كلاب معلمه في قتل صيد حل  
 اكله اذا كان حلوا او جاز منها من سائر ما سئلها من سائر ما سئلها او  
 غير معلم او كانت كلاب بعضها معلم وبعضها غير معلم فقتله ط  
 جاز اكله وسائر اكلها جازها قد اكله مسلم وعازره  
 طلب قتل سله جوشي فاشترى في قلبه فان سئلها معلم  
 وعازره كلب غير معلم فاعسكه حتى يلقه المعلم اكله  
 قبل الذي عليه المعلم اكله كلب المسلم فاحذ الكلب وقتله  
 لم يجر اكله ولو اكل من اكله كلبه على صيد ثم اكله قبل

ان اخذه الكلب لم يخرأكله ولو اشد مسلم ثم اذا تد فلان اخذ  
 الكلب جلا عليه على ارض حتى عليه العلم هو اذا ارسله على كلب  
 فرجوه الذي واغائه بالاغرا فاخذ الكلب الصيد وقتله جاز  
 وان اشد في فاعزاه المسلم فاخذ الكلب وقتله لم يخرأكله على  
 قياس قول اخي عليه السلام هو اذا ارسل المسلم كلبه على الصيد  
 فقبض فاقطع من فوره وقتله واحدا بعد اخر من قبلا وكثيرا  
 قسم فاقطع من فوره وقتله واحدا بعد اخر من قبلا وكثيرا  
 اكله فان اخذوا جدا وحمل عليه واستعاضوا الاطباء بغيره او مر  
 عنه او بسره فاقطع وقتله لم يخرأكله وان كان كلف جرحه  
 عن الصيد جزئه صاحبه وشما فاقطع جلا عليه على ارض حتى  
 عليه السلام واذا اشتهى شل الكلب على الصيد فاخذ وقتله  
 عند اكله على ارض حتى عليه السلام ولو ارسل الكلب على  
 فقبض عليه الكلب وان فيه او ماء بسهم واشبهه وفات الصيد  
 وغاب عنه الكلب والصيد لم يخرأكله وقتله وقتله وقتله  
 وان الحرج فلا صاب الفلح جلا اكله فان كان الصيد غاب وقتله  
 ولم يعلم ان كلبه عضه او شهقه لم يخرأكله وقتله وقتله وقتله  
 الكلب او الغنم لم يخرأكله على قياس قول اخي عليه السلام  
 وما قتله الكلب ما يصدمه او ينافع عليه سفله او ينافع سفله  
 لم يخرأكله على قياس قول اخي عليه السلام هو ما اصطاده الجوارح دون  
 الخنايب كالباري والاشترى النافعين ونحوها من جوارح البهائم  
 جده صاحبه جيا اشقه به وما قتله هذه الجوارح لم يخرأكله ولا  
 عض الكلب على الصيد وجب ان يعلم من الموضع الذي اصاب  
 عضته او سنده على ارض حتى عليه السلام باب قتل الصيد ما  
 من في صيدها ما يعرف فيه وخرجه ودميه فتم قتله جلا

ما كان وغيره مما يجعله على الشهم فان مات من وقع الشهم  
 به فلا يجوز اكله وكذلك اذا دامه من عمران جرحه على ارض  
 حتى عليه السلام ولا يجوز اكله ما قتله بالبادق او بالعمى او اذا  
 حيد وهو على ارض فاقطع داميته وسقط لم يخرأكله وان مات فمكا  
 بدمه لم يخرأكله وكذلك اذا دامه فوقع في الماء لم يخرأكله  
 وقال الفقيه عليه السلام ان وقع في الماء بعد الخ ووقع في الماء  
 جلا عليه على ارض حتى عليه السلام حكم الشهم عند الذي يحكمها  
 عند ان ساد الكلب ولو لم يصب الشهم او شيف او مزا ف  
 لم يخرأكله فان لم يخرأكله فان لم يخرأكله فان لم يخرأكله فان لم يخرأكله  
 جلا عليه على ارض حتى عليه السلام ولو ارسله مستلما ومثاقا  
 فاعلى نزع قوته ومثاقا صابا الصيد وقتله لم يخرأكله على قياس  
 قول اخي عليه السلام ولو لم يصبه او قفا فمكا او جلا او ارض  
 او على شجرة او ارضه او جلا بدائه او كان قد فرغ من موقعه  
 كان الصيد للزاد من مالك الموضع الا ان يكون قد حضر الموضع الذي فرغ  
 فيه وجهه لانه من اصطاده فيه وانما يمكن من  
 اخذ ما يلد وكذلك لو صيد شبيه في ارض الغير فاقطع اكله  
 الصيد طان اذا داه على ارض حتى عليه السلام  
 وما جلا صيد الشهم وما اخذ حجره وقتله جلا عليه على ارض حتى  
 فان مباح جميعا بشهم وقتله كان الصيد بينهما على ارض حتى  
 عند السلم فان دامه جلاها الا ان كان لا ولا فان لم يقتله  
 الا ان دامه التراب فاحميه بشميه على وجهه فقتله شق طه لا  
 جلا وما طاه طه انا ضعيفا كما تحب المخرجه وما لا اخذ  
 كان لا ولا فان لم يقتله الا ان دامه الثاني فحيد اكله

قوله في قوله عليه السلام ان يخرأكله على ارض حتى عليه السلام  
 قوله في قوله عليه السلام ان يخرأكله على ارض حتى عليه السلام  
 قوله في قوله عليه السلام ان يخرأكله على ارض حتى عليه السلام

[illegible][illegible]



ولوندي بجل ما ينزح كالآجله وقد آسا على قنار فوار  
 بجي عليه السلام قال قد نزل على جديته بالله ولم ينز  
 رسك انت دعيته وكذلك لو قاربا ثم الخالق الذي هو ما أشبهه ولحي  
 أسما الله تعالى باب **الاصحاب** هـ  
 الأصحاب ليشبوا به في  
 استخف لم يقدّر عليها ولا شوكها وأفضل الأصحاب الذين في القدر والبر  
 واسمها أفضلها وأحرى الخصا ومن شرب لبنها ولا جرى من البراءة  
 والمعزة التي جرى من أصل الجعد ولا جرى فيها عذرا ولا عيا واجده  
 ولم يشك له الفرح عذرا وذوي الذين على عرابيه عن جده عن علي بن  
 أبي حمزة انه قال في الأصحاب خبر ان يكون في ليلة **الخميس** والاذين واليوم  
 قاروا حتى قاروا مقابلته ولم يدره هـ **والأبو العباس**  
 الرجل الطاهر والأصحاب شواق يشب المسافر انهم كما يشب  
 للمقيم وقد مر ان اذ نزل في او حقه فليد السفره من غير ان يسافر اليها  
 يرشد من البقاء والغنى ثلاث قوائم وثلاث قايمة وتكفي بها وان  
 الله اذا فرغ من النزهة فليكن بالمباهة فيها السنة وليدخ او يخرج من  
 فيها المتخف وهندي عده وانما حوا **الأصحاب** الذين في  
 البنية عن عتقوا والبقة عن شيعه والشاه عن ظنه اذا ماوا من  
 جد ما اولى الشاه ان يكون عن واحد من ذلك قبل ان يفرق الامام  
 او من منوب منابه لم يجران في هذا الموضع الزمان بالمشي  
 خلقه العبد وأجده حتى تعد قراته التي لله هـ وقال ابو العباس  
 الأصحاب انما هي العبد بوقتها من قبل على العلم واذا لم تصل فوقه  
 من طوع الفخريوم العبد والمخبر بالحق من اخيه ما شاء ويطعم ما شاء ويعد  
 ما شاء ويدخره ما شاء له اذ قال ابو العباس فان  
 ثلثها وتصدق ثلثها ما ادحو ثلثها جازي وقبيل الله

انه عن سنده وسنده دل كلام القتم عليه السلام في مسألة  
 وقال رحمه الله اعلم ان الجواز على جوده جله لها وامرهما وان  
 افواها او غيرها انما يقع المضي لوصفها بعد البصحة جازوا انهم من  
 جازوا ان الاعيان جازوا وان طعنوا بها شجارتا على قياس قول اخيه عليه  
 السلام هـ ووقت الاصحاح يوم الجوز يومان بعدة وان يد بالليل  
 فانه جاز على قياس قول اخيه عليه السلام والجوز لله اليوم الا  
 وليلة الجوز وليلة اليوم الرابع في الجوز في الأصحاب لقول الجوز  
 البصر الوعد وذلك ان انا شئت فافكت اعطيه والاحل  
 واستوجبت اجرت على قياس قول اخيه عليه السلام وان كانت الام  
 جبهه والاعيان لم يجر وان كانت الام اعطيه والاحل وجرت جاز على  
 المام عليه السلام هـ ولو ان رجلا اشترى عبده فانت عنه او شئت  
 فباعه عليه السلام على اصل اخيه عليه السلام القسومي عليها السلام  
 وانها جازت عليه ان تشتري مثلها على اصل اخيه او اذا ولنا الأصحاب  
 فليما جازها ان يبيعها على اصل اخيه عليه السلام باب **العقد**  
 بقبضه سنة هـ من شاء فليد عن الصبي او الصبية في اليوم الثاني  
 من اوجهه ويطرح فيا على البعض منها اعلموا وطعموا بعض من شاولي  
 في البصر ويشب ان جازوا المولود في الثاني ويتصدق بوزنه هـ  
**باب** **الاصحاب** **الاصحاب** **باب** **الاصحاب** **باب** **الاصحاب**  
 هـ واستوعب من ارب عند الامام قال القسومي عليه السلام  
 من اكل العراب والجراد وقال اناسنا اعلم ان بيت على العذرة  
 انعت منها واقع الاختري اذا وقع في الملاحه وتقطعت احواله  
 وسحاب المطامح استماله تامه ولم يول الجوز او جازا

ذلك الملع وسعد تلك القول الهية اذا ما ثبت كثره عاف  
ش قول القس عليه السلام وان وقعت في الطعام فافره فما خرجت منه  
فيه فلا تأكلوا احد الطعام بعد خراجها منه وان مات قدامه  
وقعت فيه وهو ميتة اخذت والقي ما حولها ولو طرأ اليه اذا لم يطر  
قد اصابه من قدرها شي قال السيد ابو طالب رحمه الله الكاظم عليه  
السلام هو الطعام الجامد دون المائع اما المائع فانه يصب اذا علم  
المنه فيها وما اجازوه والشعر والزيت اذا ه وقعت فيه فافره فان وقع  
جامدا القيت والتي ما حولها واكل الباقي وان كان مائعا وجب ان يصار  
لغيره اثرها قال القس عليه السلام اذا وقع في الطعام ما لا يد له وما  
فيه ولم يسن فيه تنزه ولا قدر فلا تأكله وقال الكليني وما سئل  
عن رجل اطبل بآبارته ومكث اكل الجوى واما ما في وسائر ما يكون  
اليوم من الحيوان غير السمك على قباير فيقول يحس عليه السلام المائع من اكله  
المنه عند الضرورة قدر ما تمسك الزموق ولم يمسك السمك وقدر المنه  
ولا تأكل من شتر قد فيها اذا خشي على نفسه اذا لم يجدها ولم يخرجه  
منه وان لم يطرأ شي اولسه الشتر الذي شفا ومن اطبل على اكله  
عليه السلام ولا تأكلوا احد لحوم الخلاله من البشر والغير والطير او اكله  
لعلف من الاعلاف والمرأى اكله مما حله يستحب لمن اراد اكله  
مخسها اياها حتى يطيب احدا منها وان كانت لا تعلف الا من العذرة  
اكلها والبيضه اذا خرجت من حروف منبهه غسلت جانبا اكله  
على اكله وعليه السلام قال حتى تلوات الله عليه والميتار لا  
سم السمك المستروق والمستحب لمن اراد اكله ان يعطيه قبل  
وعنه وان لم يسم الله اذا ابتداه ونجده اذا فزع منه واستحب  
ماكل من بين يديه الا التمر فانه لجوز له تناوله على شبل

فيلتصق له ازاكل بيمينه واذا لا ياكل بشماله الا عذرة  
وكثيرا ياكل مسبقا او مبطنا فان مات ما كره اكله من  
المنه اكلها ميتة الا عند الضرورة وكذا كرم الخنزير وكل  
ما حب من الشاة ويحلب من الطير اكله هجوم هذا القس عليه السلام  
الغلب فتسأل القس عليه السلام لا يوطأ ود الخنزير الما في الارض  
لا يوطأ ولا يوطأ شاة ذلك لا يجوز اكل لحوم الخيل والبعال على ما سئل  
عن العبد والمهيأ شاة الفرس ثم وكذا ذلك النجس من الخنزير والاهل  
شاة الميتة ولا يجوز اكل الفوا الفرس الذي كثر السباع ولا يجوز  
اكل لحم اليهود والنصارى ولا يجوز اكل الجن الذي لا يد له ولا يجوز  
اكل الجوز اكله انهم مات ما كره اكله وما لم يستحب  
نحوه اكل الاذن وليس يجوز وكذا اكل الطائر وكذا كثره اكل  
الف ومكثه على غير من رسول الارض كالقنفذ وقبضه  
اكل النور طير ما صور المساعد للجناح والجره ذلك اذا لم يدر  
جهها ولا يبيد الا اذا اكل من الطير ما ضره والقس عليه  
سلمه نكوه مواكله النجس ومنه يستحب جنود مويد النجس  
على الله عليه وآله وسلم وتستحب ايجاد الويام ومنه مكث  
الافرا وتستحب اجابه المسلم وله الرفقه باب الاشرار  
على سواك يستكرهه فقليله حرام نكاحه او مطبوخا او  
طحاها او القمل ما قسمه بالسحر ولا يجوز الا شاة بالجر على وجه  
الافرا ولا يجوز شاة لها واذا حلال الخيل حلت شاة فاما الخيل  
من عظم الغنم والى لها حل حرم فانه حلال الخيل فاقول شي  
من الخيل على شبل الداء ويحذر كذا لا يجوز ان يخرجهما او يعثر



ذقنا في الباب والشيء عن جبهه اذ اوله جواز ان يشتمل الجوز  
 بالنوب الواحد على احد شقيه وان خشي النوب اذ الموضع على عونه  
 فما يفتحها باب الشك في الجوز الجوز واحد في النوب  
 لجذ الا عن ضرره الا لو جبهه او مغلقت ميمنه ولا يجوز ان يشتمل  
 شيئا من عونه الا ان يوجها ولا يندى المواد الخواص الا ما لا يجوز ان  
 يندى به للجوز جواز للقبلة ان ينظر الى قوارج المواد هل النوب عب  
 يد به للجوز جواز للقبلة ان ينظر الى قوارج المواد هل النوب عب  
 يد به للجوز جواز للقبلة ان ينظر الى قوارج المواد هل النوب عب

[illegible]



واذا ادعى رجل على رجل مالا جازا فاقب المدة اعليه تلك المدة  
 غير حال ثلث المار عليه جازا وعلى المقدم اليه فيما ادعاه من  
 التاجيل وعلى المدعي للمال اليمن فانه غير موجد ولو ان خلا اذ  
 على زوجته انه خالفها على عهد وانكزب الماء دليكه وهو اقل  
 من الزوج بالطلاق عليه اليه فيما ادعاه من العقد ولو خالفه  
 بينه فعلى الماء اليمن فاجلعت الماء في شئ الطلاق على المدعي عليه  
 الخ ولو ان رجلا ادعى على عبده انه اعتقه على مال معلوم وفد منه  
 العبد وانكر العبد المالك استحقاقه عليه اليه فيما ادعاه من  
 المال وعلى العبد اليمن على اصل الحق عليه اليه وان ادعى العبد عليه  
 انما اعتقه وانكره موافق على العبد اليه وعلى الماء اليمن وحده  
 القول ان ادعاه عليه انه دبروا وصاحبه فان ادعى رجل على آخر ان يراه  
 معه وهو غير معروف الشك فانكر المدعى عليه الوقوف وكذا  
 جري في الاموال لم يختر عليه الرضا في صحيح الفادى عليه اليه  
 ان المدعي عليه اليه وعلى المدعي اليه في المال فادعاه  
 على المدعي اليه ولا يمن على ائتمرو وهذا هو عندنا ما اعقله  
 قد دفعه في الشك او على الزاوي لا ان قوله عليه السلام من ادعى  
 ادعى على غيره بقا من حق الزاوي من ما اوجزاه او طاعه  
 المدعي عليه اليه وان ادعى الله ربه عنه او وفاه ذلك او ضلحه  
 بين البقعة المقربة عليه اليه فيما ادعاه وعلى المدعي اليه  
 على اصله عليه اليه ولو ان رجلا ادعى على رجل انه جازا له  
 ليس في له شيئا وقال المدعى عليه دفعها اليه فادعاه  
 لان وقد دفعها اليه فاليه على من اخذ الدنانير وفيما ادعاه  
 من الجاهل اعلى ذلك الوجه اليه على صاحب الدنانير

وان اخذ العتق دفعه الدنانير اليه فعلى اخذ الدنانير اليه انما  
 وعلى المدعي عليه انه قضها اليه وانما ادعى رجل على رجل  
 مالا فاقترأ مدعى عليه ببعضه لانه ما فقهه وعلى المدعي اليه في انما  
 وعلى المدعي عليه اليه من ادعاه على غيره مالا فقال المدعى  
 عليه ماله على ولا اعترف ما فقهه فان المدعي عليه على غيره  
 فينبذ ما في المدعى عليه باليه انه قد دفعه ذلك المال واذا منه قلت  
 اليه فادفع فتمها انكزبه الا انه لو ان رجلا مات وادعت زوجه  
 ختمه على وثيقه صدقا جعل له اليه المهر مثلها الا ان المؤنة باليه  
 على ذهابها من ثمنها فاعلم عليها اليه انما لم يرد منه بوجه من  
 الزوج ولا شئ من المهر الا بعد هذه التبريد اطلبوا فان ادعت الزاوي قد  
 مهر املا اياه حشر او اقل فقبل لا يتحول وان شئت بالشهيد من  
 الزوج فعليها اليه في عتق المؤنة اذا انكزب واليه على العلم وانكزب  
 في الماء بعد التحويل كمن من مهر مثلها فقبلها اليه فيما ادعى  
 مهر املا وعلى المؤنة اليه على علم على اصله على اليه  
 والافضل ان يكون شاه قد طابقت صدقا في حال حيوة زوجها او لم  
 حاب به فيما ادعى بها فان مات الزوج كان ادعى في المؤنة  
 عاونه في الزوج مدافعا فعلى زوجته الزوج اليه فان ادعاه  
 جازا لوجه الزاوي حشر له عليه ان تخلف وانه الزوج على علم قوله  
 جازا لغيره في ذلك القول ان ادعى عليهم سائر اهل الزوج عتق  
 من الزاوي اختلاف الزوج والزوجة وقد نصف المهر بعد الطلاق  
 في الحول في القول في الزوج على قياس قول المدعي عليه الخ وانما  
 ان رجلا ادعى على غيره شيئا وشهد له بما ادعاه من حمله المؤنة

أَوْعِدَ ذَلِكَ فِيهِ قَبْضُهُ إِذْ بَلَغَ أَنْ يُعْطَاهُ أَكْثَرُ مَا أَقْرَأَ لِيَسْرِي  
بِقَبْضِهِ مَا تَمَنَّى عَلَيْهِ عَلَى الْبَابِ وَالْمُهَيِّجُ عَلَى الْمُسْتَعِينِ هُوَ لَوْ أَنَّ كَانَ  
لَهُ عِنْدَ عَمْرِو مَالٌ قَبِضَتْ لَهُ دَعْوَةُ عِنْدَ الْمَالِ الْإِنْفَاقِ وَأَدْعَى رَبُّ  
الْمَالِ الْإِنْفَاقِ سُدَّ لَهَا عَيْنُ الْبَيْتِ عَلَى قُرْآنِ عَالِ الْمَالِ كَانَ بَصَائِغُهُ وَ  
عَدَّ أَتَبَ الْمَالِ الْبَيْتِ هَلَا أَتَبَ رَبُّ عَيْنِهِ الْمَالِ كَانَ وَدَعِيَ عَيْنَهُ  
كَانَ الْقَوْلُ وَتَوَلَّى عَيْنَهُ عَلَى أَصْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَوْ أَنَّ كَانَ تَمَنَّى  
وَأَذْوَاقَ مَا عَمِلَ خَيْرٌ فَقَدْ تَمَنَّى الْمَالُ فِيهِ لَسْتُ لِمَصْحَاؤِهَا فِي  
مَنْ قَدْ الْغَايِبِ وَقَدْ وَكَلَى لِعَمَلِهَا وَأَعَارَ أَوْ سَكَنَ أَوْ كَانَتْ  
لِيُطْلَبَ بِهَا لَيْتَهُ عَلَى ذَلِكَ فَانْزِلَ الْقَامُ الْبَيْتِ عَلَى مَا أَذْوَاقَهُ لِيُطْلَبَ  
الَّذِي يَدْعَى الْأَرْضَ عَلَيْهِ دَعَاؤُهُ أَمَّا تَوَلَّى الْحَصَوَّةَ مِنْهُ وَبِهَا الْعَايِبِ وَأَمَّا  
أَوَّلُ الْبَيْتِ الْخَيْرُ مِنَ النَّارِ وَأَمَّا تَوَلَّى حَتَّى تَوَقَّفَ إِلَى أَنْ يَخْطُرَ الْغَايِبِ  
أَوْ يَكُونَ جِلْدًا هَذَا أَوَّلُ الْعَمَلِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا دَعَى جِلْدًا عَلَى جِلْدٍ  
كَأَنَّهُ أَوْ جَانَهُ لَهَا عَقْدٌ خُصُّوهُ وَخُصُّوهُمَا تَمَنَّى الْقَبْضُ لَهُ  
بَيْتَهُ عَلَى ذَلِكَ فَسَأَلَ الْجَانَةَ أَنْ تَأْمُرَهُ بِأَجْزَائِهِ هَالِكِي  
الْبَيْتِ وَرَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى الْجَانَةِ أَنْ تَأْمُرَهُ بِأَجْزَائِهِ هَالِكِي  
لِيُطْلَبَ بَيْتَهُ وَأَمَّا حَتَّى يَطْلُبَ بَيْتَهُ لَوْ تَمَنَّى أَنْ تَأْمُرَهُ بِأَجْزَائِهِ  
هَالِكِي الْجَانَةِ فِي الْقَبْرِ لَوْ أَنَّ دَعَى جِلْدًا عَلَى جِلْدٍ تَوَلَّى أَوْ حَمَلًا  
أَمَّا وَبِهِ فَاسْتَدْرَجَهُ الشُّهُودُ لَهُ عَلَى أَفْوَاخِهِ وَارْتَدَّ فِي يَدِهِ  
بَيْتَهُ لَوْ تَوَلَّى لِمَا جَعَلَ عَلَيْهِ بِالْمَقْصُودِ بَيْتَهُ بِأَيْدِيهِ أَوْ بَيْتَهُ ج  
مَنْ فَارَقَ قَدْ مَارَ لَمْ يَدْعُ عَيْنَهُ لَا كَيْفَ مَاتَ لَمْ يَلْقَ  
لِيُطْلَبَ جِهَهُ فَإِنْ جَابَيْتَهُ كَشَفَ الْحَاجَةَ عَنِ الشَّيْبِ الدُّنْيَا  
وَمَا فِيكُمْ مَا يَجْعَلُ فِي الْأَسْمَاءِ أَوْ طَالِبَ رَحِمَهُ اللَّهُ  
فِي الْمَسْئَلَةِ أَمَّا لِيُطْلَبَ وَرَكَرَ أَمَّا السُّنَّةُ جِهَهُ إِذَا دَعَى جِلْدًا  
عَيْنَهُ حَتَّى تَوَلَّى فَانْزِلَ الْجَانَةَ تَشْهَدُ لِي بِهِ فَلَا فَقَالَ الْمَدْعَايَةُ

وَجاءوا به دُجاءاً من أناسٍ سبَّ الله دَعَوَاهُ وَحَمَلوهُ بوقاً، شهد له  
بِسُوءَاتِهِ رجل واحد وامرأه واجرهم أو امرأتان وحب على مشهدهم  
فأقوله بَخْفَةٍ أَخْرَجَ مِنْ خِصْمِهِ مِنَ الْأَذَى إِلَى الْمَدَى الْفِدَى الَّذِي خَصَّمَهُ وَلَمْ  
يَهْجُزْ أَجْرَهُ مِنْ نَيْسَبِ لَوْ بَتِ الْجَوْعُ عَلَى أَجْرِهِ هُوَ لَوَادَعٌ تَجَلَّى عَلَى حُلُمَاتِهِ  
وَيَدْعُو أَنَّهُ كَانَتْ يَدُ يَدِهِ وَفَوْقَهُ أَرْثَا فَعَلِيهِ الْبَيْتُ فَأَقَامَ فِي الْفَقْرِ وَبَدَأَ  
الْمَدْعَا عَلَيْهِ أَنْ يَخْلِفَ الْمَدْعَى مَعَ بَيْتِهِ وَأَنْ يَشْهَدَ الشَّهَادَةَ بَدَأَهُ وَالْبَيْتُ وَالْأَرْضُ  
مَاتَ حَتَّى الشَّهَادَةُ وَأَنْ لَوْ سَوَّلُوا لَوَضَعُوا أَرْثَا فَأَنْ يَشْهَدَ وَأَبَانُكَ عَلَى  
لَيْبِهِ لَوْ لَقُوا إِلَى الظَّفَرِ مَبْصَحُ الشَّهَادَةِ وَلَمْ يَجْزِ عَلَى أَمْرٍ عَلَى  
الْبَيْتِ فَأَقَامَ الْأَرْضُ فِيهِ الشَّيْءَ بَالَهُ مَلَحَهُ مِنْ جِهَةِ أَيْهِ أَوْ تَقْلَبَتْ  
الْبَيْتُ فَأَقَامَ الْأَرْضُ فِيهِ الشَّيْءَ بَالَهُ مَلَحَهُ مِنْ جِهَةِ أَيْهِ أَوْ تَقْلَبَتْ  
الْبَيْتُ فَأَقَامَ الْأَرْضُ فِيهِ الشَّيْءَ بَالَهُ مَلَحَهُ مِنْ جِهَةِ أَيْهِ أَوْ تَقْلَبَتْ  
الْبَيْتُ فَأَقَامَ الْأَرْضُ فِيهِ الشَّيْءَ بَالَهُ مَلَحَهُ مِنْ جِهَةِ أَيْهِ أَوْ تَقْلَبَتْ



عليه لئلا يولدكم له به المذبح حتى يثبت ان الشئ في يد المدعى عليه  
له ان المذبح عليه ما ادعاه لم يحكم له باقواه حتى يثبت ان يديه  
واذا كان شهودا من اكثر عدد من شهود الاخرين يتردد  
في الحكم فاذا اقام احدهما اذ به من الشهود و اقام الاخر شاهدين  
كافا في الحكم سواء قسر التي بينهما تصقين مما لفتما اذا كان لهما وجه  
منها شاهدين واذ كان جدي من اذ به في اقامه جميعا اليه كان الجواب اليه  
اليه على دعواه حكم له بالجدا وان اقام جميعا اليه حكم له وان كان  
وان كان لهما بيعة وكان وجه الجدا الى احدهما حكم له وان كان  
ما حث من حيث فيه حكم له به وان كان احدا منهما حث عليه  
فيه كان بينهما تصقين وان لو يثبت من ذلك كان بينهما ما وجد ان  
طلب على واحد منهما من الاخره لو ان جلا اشتري من رجل شيئا فادعاه  
بجمل اخذوا فقام اليه عليه و اقام الذي بيده الشئ اليه انه اشتري  
فلازم اقام البايع اليه انه باعه وهو يملكه فاليه بيته من ادعاه  
ويخرج المشتري على من ادعاه بانفسه واذ انما في الرجل والمراة وادعاه  
في الله البيت حكم للرجل واحتقر الرجل ولو ادعاه ما حكم النساء وقد  
اليه القسر عليه العلم في بعض مسائله وهو الصمد عندنا له واذ ادعاه  
رجلا شيئا في يده هي فاقام على واحد منها اليه علم ادعاه  
لها به تصقين فان ادعى رجلا في يده جلا فاقام احدهما من يده  
استدما باه دعائه و اقام الاخر اليه انه له وانه احدهما من يده  
كانت المراد بينهما تصقين على ان يثبت عليه العلم فان اقام احدهما  
انها له وان يثبت في يده عصبه عليها و اقام الاخر اليه ان يثبت  
اقرباها دعائه في يده حكم بها من اقام اليه انها غصبه

واذا ادعى رجل على رجل ان يثبت ان الشئ في يد المدعى عليه  
وهو في البايع بعد العدة بعث اليه باليد في يده وفيها في البايع  
فيها ما اليه في ما فاليه بيته المشتري على ما حث عليه العلم  
قال خلت بيته الشئ و بيته الاذ في بيت بيته الشئ او امر بيته  
في علمه على بيته في علمه و اذ ادعى رجل على رجل ان يثبت ان الشئ في يد المدعى عليه  
انه اشتري ذلك من ابيه بمكاف ومكاف له و اقام اليه عليه  
واقام المدعى عليه اليه اذ اقامه دعاه لم يثبت ومات وتبرعه ميراثا  
كان بيته اطمئن ولا وعلم بذلك لم اقام اليه على الشئ او  
واقامت رجل على رجل في بيت احدهما من علمه وان اخذوا فادعاه  
خافا احدهما اياها فقام على يده وانه وادعاه دون الاخر و اقام  
على واحد منهما اليه على يد دعواه في اليه بيته من شهد بالا  
سلك الالب و لو ما بال البيت المشتري منها على ان يثبت عليه  
العلم و اذ اقام في رجل ادعاه دعائه فادعت الحاضرة انها حرة  
في البيت وانها زوجة وادعاه زوجته الرجل ان يثبت على مملوكه وادعاه  
فدعت فالقول قولها اذ به في الجوزة وعلمك الوتره اليه على  
ان يثبت عليه العلم في قولوا شيئا ادعاه جرة وعبد الله ولا جرة  
في الجوزة العبد و عندك له او دعاه مشتري ومكاف حكمه  
انتمجه في النافق فان ادعاه مستأما فاقام جميعا اليه على يد  
حكمه لهما تصقين على اصلح عليه السلام وان ادعاه رجل حرة  
فوقلت قال من شئته اشهر وادعاه اليه المولدة انظر الترتيب  
فيكون الجمل صرحه فالقول قول البايع و ثبت شئ منه على  
المشتري عليه السلام في بيان حلاله على اذ في يد رجل انها اشتري  
في ما حثها و اقام اليه على يد و اقام الذي في يده الا اليه  
ان ذلك المالك اقر له بها قبل بيعه من هذا المثل كانت اليه  
بيته في الدار في يده حكم له بها على اصلح عليه السلام







[illegible]

ما لم يره سدا فمدحوا لوجهه وان اقر خلق لوجهه فمدحتهم اقره و  
به اذا عرفوا ان قر بنى مع فبه انه غضبه او سرفه لم يقر اقره علم  
قيا بن فو لحي عليه السلام ف  
في دميمه وطالبون به اذا عتقوا بيع ان يبع عليهم وحيار الزفر خافوا  
انكروا اما ان محمد بن يحيى رضي الله عنه اذا اقر رجل لصغير فقه  
عنه ابوه بن اقره وان لو نقله عنه القم اذا بلغ حيزا من الثوب لم  
الرد في كذا رحمه الله اذا اقر رجل ان لحي عليه الف ودينار من عنده  
الدار التي فيه تسلمها اليه ثبت المار باقره وله صدق فيما جاءه من اقر  
فمن اذا كان المقر تسلمها اليه  
رحم الله الاول ان يكون المسله بموله على ان الاقر ومسوط من اقره تسلم  
اليه من غير بعض الدار با توجه الدار بيقينه في الشرح وفيه اقره الاخر اذا  
فهم عنه باشارته مع الاقر فيها تعرفه على اصله حتى عليه السلام  
فلا رجل فمولده اقره لم يكره فيه يعرفه فذكرت اذا سكت حتى يولد  
اقر يولد من امه الحق الولد به و ثبت تسلمه منه ومن قال فلا على  
ساقه وان فقال قد ثبت او قال انما الطراوان دخلت الاقره كان  
قوان باطلا على اصله حتى عليه السلام اذا اقر الرجل على محقق اقره  
له باننا جد ثبت المار حاله على امر السبي فمنا ندعيه من الناحية  
فلو يكره اليه كان له ان يتخلف المقر له فيما ادعاه عليه قال  
العباس اذا اقر رجل رجلين فقل هو يوف و لم يوف وجب صدق  
فان قال غضبه ان يوف فاهو دعيه عنده وهو يوف فالفوف فله وال  
اقره وحله او سنان لغيره و لم يحد وعرف المقر له اذا اقر رجلا من رجل  
او البستان صح الاقره الى اصله حتى عليه السلام اذا اقر رجلا من رجل  
فيها النجا دخلت الاشجار والاشجار





فان شهد به كانت الشهادة باطلة واذا اذاع الشاهد  
بعض الاقرباء الحق من الحق ولا شأن فانه يجوز ان يشهد عليه بغير  
فان شهد كانت الشهادة باطلة ولا يجوز للحاكم ان يخط حكمه بالخطا  
يجوز ان يشهد الرجل على المذاهب بغيرها حتى يعرفها معروفة عينية  
جهها وما ذكره من غير عليه لئلا يخطى في المطبق من ان يشهد على من يراه  
جهها او يسمعها جازت شهادة وانما يجوز على الغير كانه  
فان كان حاصله العلم بها عند سماع شهادتها ان يشهد عليها او اذا  
عرف الشاهد بخلاف من اهل العدالة امره انها فلا نه بنت فزوج  
لها ان يشهد عليها باب اعتبار القوي عند الشهود وجوب الش  
والاستطاعة عظيم وما يجب ان يقرب السوال عن قسمة الشهود  
على الحاكم اذا اذاع حكمه يشهدون على ما حوجه ابو العباس  
كلامه حتى عليه الشك فاذا انما الحاكم جليل الشهود احباط الا  
عازض من نهمة وغيرها وجب استبعاد الاجناب في شهادتهم  
وحاز ان حكمهم وكذلك اذا اذاع لهم عندا فامه الشهادة على  
وجه الاجناب اذا كان يفعلي لك فان اختلفوا في الشهادة بطلت شهادتهم  
دعوى قال ابو العباس الشهادة هي ان يلفظ الشاهدات لفظها  
لان لشهد ان فلانا ان اقرب بكذا كذا فان قال عند الحاكم  
عندنا فان لم يلق عليه كذا او بكذا بغير شهادته فان شهد ابواب الج  
عليه لعل وجهه ان فلان بكذا من ان يقول لشهد ان فلان عليه كذا قال  
رحمة الله وايد في الشهادة على الشاهد من ان يقول الشاهد ان  
ان فلانا شهدنا على شهادته انه شهد بكذا وكذا قال وكذا  
ان انه عدل حازر الشهادة فان لم يذع كذا ذلك وقرب على ادله  
عليه الشك ان الشهادة صحيحة وسئل الحاكم عن عدل

فان قال شاهد الفري شهد ان فلانا قال شهد ان فلانا  
على اقرباء فلان بكذا وكذا فصح هذه الشهادة حتى يقول لشهد ان  
فلانا شهدنا على شهادته انه شهد على فرائ فلان بكذا او فرائ  
ان شهدنا على شهادته على ما ذكره ابو العباس رحمه الله  
بمن هو شاهد ادته ومن هو له يجوز شهادة المشرك على  
اقل الذمة وجوز شهادة العبد اذا كانا عدولا قال الش  
عليه الشك فيما جازت ابوالعباس يجوز شهادة العبد ولا  
يجوز شهادة الابن لابي والاب لابنه والاخ لاخته وكل ذي حر  
چه اذا كانا عدولا ويجوز شهادة الزوج لزوجته واما شهد  
الابن ما شهد عليه قبل بلوغه جازت شهادته وكذلك النافق  
اذا شهد بما عرف قبل اسلامه جائت شهادته وشك شهادته  
لنفاق اذا نكح ثم عليه القسم عليه الشك ولا يجوز شهادة  
ابن سابع واما ما ذكره في الاحكام من ان شهادة الشهاب  
يستمع على بعضهما كونه من الخراج والخراج كايده مالم ينفقوا  
فان ابوالعباس كان يخله على الخراج المذاهب الزجوة الى قوله  
فان ادب والافواج كايضا الحكم لقوله من اصابها من حمله  
على اهله وهو صحيح عندنا والقسم ما جليته عن ابوالعباس ولا يجوز  
شهادة الفاسق ولا يجوز شهادة الشريك لشريكه وما هو شريكه  
فيه فان شهد لشريكه في شيء يتعلق به جازت شهادته ولا يجوز  
شهادة الجاهل او النسيء في حقه والله اعلم بالصواب  
يجوز شهادة الحر على صمد وعلى هذا المعنى جملتهم  
شهادة عدل الطن قال فز عن فم بهذا الحال لا قبل

شهادته ولا يقل شهادته الذي يميز على المسلمين ولا يجوز  
اليهود على النصارى ولا شهادة النصارى على اليهود خلافاً لما عليه  
شهادته اليهود على اليهود جايده وكذلك شهادة النصارى على  
النصارى جايده **في** الحمد لله الذي رضي الله عنه يجوز شهادة  
المسلمين فيما اتفقوا عليه بغير يمينه فيما لم يوافقوا فيه بيمينه  
ولا بالمصر لا يجوز شهادته فيه وإليه ذهب أبو العباس وجوز  
فيه أمراء فاجده فيما لا يجوز أن ينطق به الرجال من خواصه وأما  
الزوج **في** ما لا يجوز أن ينطق به الزوجان الا شهادته رجلان أو رجل  
وأمرأتين وما قال يحيى من أن ما له لو قالت لرجل أنها وضعت ذرة  
جته لكان له انكاح على شهادتها فإنه يكون الزنا كما ذكرنا  
فيه او لا على أنه قال ذلك على سبيل الاستحباب **في** ما لا يجوز  
اليمين **في** ما لا يجوز شهادة النصارى مع الرجال في الأموال ما لا  
في النكاح وغيره ولا يجوز في الجور والقصاص ولا  
محمد بن يحيى رضي الله عنه من ترك الاختيار خوفاً على نفسه جازت  
شهادته وجوز شهادته الوصي للبيت وعلى البيت على الصلح على  
النكاح وجوز شهادته ولد الزنا على ما لا يخفى عليه النكاح  
على الشهادة الشهادة على الشهادة جايده في الحقوق وأما  
ولا يجوز في الجور ولا في الزجر وفي الأحكام أكثر الشهادة  
على الشهادة في الجور والقطع ولا يجوز في الزجر لمن لا يدينه  
أنها جايده في الجور مع التوبة وأما عند يمينها والراجح قوله  
جوز في الزجر جلافة على يغلب أمي الزجر ولا تقل في الشهادة  
على قيار قول يحيى عليه السلام ولا يجوز والشهادة على الشهادة  
اشهد رجلان على شهادته رجلان شهادة شهداها على

النا هذين الناب على الشاهد الآخر فان شهدا جميعاً على  
كل واحد منهما جازت الشهادة وجوز شهادة رجل واحد  
على شهادة رجلين وجوز أيضاً أن يشهد رجلان على شهادة رجل  
أخرين على ما لا يخفى عليه النكاح ولا يجوز الشهادة على الشهادة  
الا إذا كان في أمته دية شهادته منها أو غائباً أو عذراً أو خائفاً أو  
مكته خصوصاً في مثل هذه باب اختلاف الشهادة **في** ما لا  
إذا شهد رجلان على رجل أو رجل واحد على رجلين عليه واختلاف  
في الوضع الذي وقعوا فيه من المشهد عليه جازت الشهادة  
ولا يختلف شهره الذي في الموضع الذي وقع فيه مات الشهادة  
طه فان شهد أحد الشاهدين على إقراره أو زعمه أن له ذرة  
وشهد الآخر عليه ما قد أقروا به من ذرة كانت الشهادة باطلة ولا  
بشهادتهما على رجلان طلق امرأته ثلاثاً وشهد الآخر بما طلقها  
كانت الشهادة باطلة **في** ما لا يجوز شهادة رجلين  
شهادتهما باف وحسميه وشهد الآخر باف وضممت الالف  
لها دية إذا كان المني قد أداها أو حسميه وإذا شهد رجلان على  
رجل حالاً أو شهدا جميعاً ما به فقد قضاة ذلك المالك المالان  
من شهره معه غيره على أنه قد قضا فان شهد معه آخر حلفت  
شهادته إذا دعا رجل على رجل عشرين ديناراً وأتى شاهدان  
من إقراره بعشرة دنانير وبشاهد آخر بشهرين على إقراره  
عشرة دنانير في مثل هذه المكان الذي قد فيه أو ثبت للمدعي  
مرد ديناراً هكذا في رواية المصنف وقال في القبول تكون دية  
مالاً أو جلاً الا في المدعي البينة أو إذا جازها مع غيره الآخران نصف  
لإقراره إذا كان واحد من العشرة إلى خمسة عشر غير الجمة

التي حاف إليها الأخب لحول لقوله عليه عشره عن رضى لقوله عاز  
 عن من سلعه فهما ما لا فوا جدا وقد فاكه القول اذا فاكه  
 عشره وفنا له بعد ذلك على حشده يحتمل انه يكون قصده وعنه  
 اذ ابو العباس اذا شهد الحق بالما لا المشهور في صحت  
 دعا بالحق به ما لم يعل على حشده عليه السلام في  
 العباس لو ادعا اليه على المشتري انه اشترى منه هذه الدراهم فلو  
 وابتدأ بها على الله اشترى ما بال وجماعه وشا هذا خبر على الله  
 ما لم يعل في هذه الشهادة وكذلك في البيع اذا ادعى على المشتري  
 النكاح فوقع على حشده ما به وحشده فاقام شاهد اخر على ما به  
 وشهاده اخو عا ما به بلع هذه الشهادة له وكذلك ان شهد اطماع  
 هذين ما به اشترى هذه الدراهم فلا يخلو شهد الاخر انه وهما  
 او شهد اطماعه ان شهد له عن ثوب وشهد له عن رضى وشهد له  
 اخوها بشيائه عن ثوب وشهد له عن ثوب وشهد له عن ثوب  
 هما ما به اشترى ما بال ما لا يعل وشهد له عن ثوب وشهد له  
 الشهادة على ما لا يعل عليه السلام  
 من زجلنا دعيا اذا في يد رجل اذا ما جيعا اليه على المدة في  
 بالفت ان قصت شهادة احد البينين وقتلوا لشوا قبل الوقت الذي  
 البينة الاخرى حكموا بالبينة التي قصت الوقت المتقدم وان قصت  
 منها الوقت كانت الاخرى بينهما تصفون وان قصت احدهما كانت  
 وان قصت الاخرى قتابة حكموا بالبينة التي قصت الباقية في وقت  
 احمد حتى دعى الله عند فوجلين بينهما فقلعه ارض فقصها عا نص  
 فشهد احد لشريكه لشريكه الاخر على الغائب والبرر فشهد  
 شهدا دعه وكذلك له شهد شريكه الاخر بعد اخذ جفان  
 هذا حازت شهدا دعه ما بال البينين من الشهداء

ما بطل من الشهادة وما لا يبطل

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

استحق من قبل جانا ثم انكثت الارض تحت الشهادة والبرهان  
جدها فاذا شهد رجلان يا ايها وفلا على رجل اخر قد قال الحق  
فقد الشهاده وكذا لو شهد بانه ابرافا فلان من حوله مع  
اي على في نفسه ان عليه السلام **كامل الوكيل**  
فان ما يصح فدانوا له وما لا يصح وما انصرف به الى اهل بيت الموكل وما  
الوكاله جازيه في كل ما يقع من الوكيل اي ثولا بنفسه من خضومات  
رئيس او شر او غير او نكاح او ملاقاة وكفاله وتالا اوال عقار  
والبيع والحدود والعقار على اهل بيته عليه السلام وجوز وكا  
له ان يملك المملوك والمسلم للزمن وكذا في العاقبة التي تستوي اوال النفا  
ح وجوز وكفاله انما يتوقد وكاله المراه الا ان النكاح غير اهل بيته  
عليه السلام وجوز ان يبيع من غير اهل بيته نفسه على اهل بيته عليه  
السلام وجوز وكفاله الجاني وان كان الموكل نفسه على اهل بيته  
عليه السلام فاذا استوى رجل من رجل شيئا جازا او طالع الباع لبعض  
المشتري من نفسه له وقضه له ان كان مكيلا او مؤزنا او ربحه  
او بونه وتغرله المشتري ان كان مكيلا او مؤزنا او اقتضه له ان يعز  
له ان كان المشتري مالا يملك او احوالا فبشره الدور المبيع والعقار  
فبشره ذلك ان يصف فيه او يشتري من بامر النصف على قياس  
فوالحق عليه السلام وجوز توكيل المراه جلا بان في وجهها من  
نصفه او من غيره وليس للوكيل ان يوطا الا ان يعز الموكل فلا يملك  
ذلك وتالا اوال العقار فان قوض الى الوكيل ان يعز اياه جازا او طالع  
غير اهل بيته عليه السلام في الجوز للوكيل ان يشتري لنفسه ما يملك  
منه ولا يجوز التوكيل بلاث على اهل بيته قال الوكيل في جملته  
فان الوكيل على الموكل ان ياتي فيما هو وكيل فيه فاذا



لقد بائنا جوفه فلما دعى عليه لزمه ترك الخصومه وسار  
دعائه عليه وه الزم الوكيل لزم الموكل قال رحمه الله واذا عد  
الوكيل بنية الختم لم يلزم الحكم بها على الموكل لوجه عليه بلزوم  
وجبه لتقديره اياها فتادجه الله ولو حط الوكيل بالبيع من البيع  
شبا بعد فقهه فخر وان حطه قبل البيع لزم الوكيل وسنة عاصم  
ما حطه وليس للوكيل ان يضاهيه كما ليس له ذلك ورجع الوكيل  
على الوكيل وبعرمه هو ان كان في حال الوكيل الخصم على غيره  
على الوكيل قالوا اذا كان جازي جلا بيع او شرا فالقيام بالخصوم  
الموكل قالوا اذا كان جازي جلا بيع او شرا فالقيام بالخصوم  
فيه وفيما بعد من ظهور ذلك او ظهوره على الوكيل او على غيره  
ول يجوز للموكل ان يملك شيئا من ذلك او يملك فيه وكلاهما  
اصل حتى عليه التمس قالوا وان كان الوكيل بالشرا بالقبيل  
المبيع قبل قبضه لزم الموكل وان كان في يده لم يملكه على اصله  
السلم والوكاله والخصومه فحق يرد عليه الموكل ليعمل الوكيل باله  
الار يستنه الموكل فاذا خالف الموكل الموكل يكون شرا من غيره  
فروا شتره غيره فان جازاه الموكل ساء وكان المشتري له قالوا  
شتره الله ولو عدله لشرا شرا فاستراه الوكيل لنفسه  
كان للموكل وبه على اصله عليه السلم قالوا وكله مباح امراه فيه  
بها الوكيل ثم يباح الوكيل لنفسه فان عدله لشرا شرا شيئا بغير  
مقصود لغيره لو عدله بان يشره بربا يبيع فاستراه بغيره او يشره  
ومن فاستراه بالذات يشره فانه لزم الموكل على قاض فواضح عليه  
مقدد كونه ابو العباس في الفقيه استراه بالتم الذي قاله البيهقي  
فهم وجدنا بنية كان للموكل به قال رحمه الله واذا ادعى الوكيل  
جفتا على المدعى عليه دعواه مطلقه ولم يصر في دعواه الله عليه  
من يصر عليه

ذلك تاووا منه ان الحق عليه للموكل دون الوكيل اذا علم انه  
يصدق دعواه ان عليه بنيه اياه لقيامه مقام الوكيل فيه والحق  
جفتا من ذلك قال رحمه الله ليس للموكل ان يصر في الوكيل  
فان عليه اذا كان مضمنا في وجه الخصم والوكيل ان يصر في ان كان  
وكله ان وجه الخصم مطلقه وانما لزمه اياه بذلك قلنا عزك  
والوكيل ان يصر في ان يصر في وجه الخصم وانما لزمه اياه بذلك قلنا عزك  
على بيعه باقيا من ماله فله فله ان يصر في وجهه وانه يصر في  
دون ماله فله ان يصر في وجهه فله ان يصر في وجهه فله ان يصر في  
السلم واذا عدله ماله مطلقا لم يجز ان يصر فيه عليه على ان يصر  
في عليه فله ان يصر في وجهه فله ان يصر في وجهه فله ان يصر في  
كل ما يصر قبل ان يصر في وجهه او وادته يقوم مقامه فله ان يصر  
به ليس للموكل ان يقوم بامتناعه وان كان المزم له بان يصر  
دون الوكيل او وادته واذا عدله جازي جلا يصر في وجهه او غيره فان  
لغيره ولا يصر في وجهه فله ان يصر في وجهه فله ان يصر في وجهه  
فله ان يصر في وجهه فله ان يصر في وجهه فله ان يصر في وجهه  
حاله الموكل ان يصر في وجهه فله ان يصر في وجهه فله ان يصر في وجهه  
جزا خلاصة طبق امارة بعينها اذا نزل جهل به ذلك على اصله  
وان عكس ما ذكرناه في الخلاصة وكذا خلاصا يشره من موته  
سناه واعتمده جفتا بعد وكان منه على الوكيل ورجع عليه  
فقد فان اذا من كان في يد القيد قبل التوقيع له فله ان يصر  
في القيد على سنده ان يصر في وجهه عليه السلم فله ان يصر  
في وجهه واذا عدله جلا يصر في وجهه فله ان يصر في وجهه  
ول يصر في وجهه فله ان يصر في وجهه فله ان يصر في وجهه  
الاد من ان يصر في وجهه فله ان يصر في وجهه فله ان يصر في وجهه  
من وادته

الوكالة وقال اذا وكلت رجلا بشراشي فانتزعه وراودني  
به لم يكن الموكل خيرا الذي فيه علي اصل حتى عليه السلم قالوا  
شتر شيئا وكل احد يقضه او بالزوجه قالوا فيه الموكل  
اصل حتى عليه السلم وقال رحمه الله اذا قال رجل غيره وكلته  
في مالي كان وكله في جفظة ولم يملك به البيع والشرا وسائر النضر  
وقد في باب حرم الموكل ان اذ وكله في شيء واحد  
اذا وكل رجل رجلا في شيء واحد او اجد منها انصرف فيه وجزة الا ان  
يقول الموكل قد وكلتكما علي انيتهما جميعا علي التصرف فيه  
فان لم يفعل ذلك وكان التوكيل منهما جائزا تصرف كل واحد منهما في  
دعالة فيه من بيع او شرا او نحوهما من الطلاق فما اطلاق فله  
في كل واحد منهما والوكالة منهما ان تصرف فيه من دون صاحبه  
في حكم العناق بغير ان يكون جكر الطلاق وفيه علي اصل حتى عليه السلم  
باب عزل الوكيل في شيء الموكل ان يعزل وكيله الا في  
التي ذكرناه من الخصومة واذا انصرف الوكيل فاما وكله من بيع  
شئ او قبضه دين او غيره الموكل بعد ما امضاه وانصرف فيه فان  
بالطلاق فطلق بعوا عوا وقبل ان يبلغه خبر العزل لم يقع الطلاق واما  
للموكل بالنكاح والخلع والصلح عن دم العبد علي قيار قول حتى عليه السلم  
ما يترقن ببلغ الوكيل خبر العوا من جهة رجلين او رجل واحد فلا انصرف  
فيها وقد اتى فامضاه لم يقبل الخبر لو مضى ما فعله وكان مردودا  
ما في الموكل بطلت الوكالة علي اصل حتى عليه السلم في باب  
الوكيل اسوة بآله في شيء واحد لو ان رجلا استأجر  
في عمله ويصرف فيه عند عزله وقدم في بعضه استأجر  
علي القدر الذي علف لو استأجر رجلا في عمل

قته باجره معلومه من غمران سر المدة لم يردك فاذا حل الوكيل  
انقضى جزمه المثل علي اصل حتى عليه السلم فانما كانت الاجازة  
وقد انقضى في ماله عوا كانت اليه علي الوكيل اليه علي الموكل  
علي اصل حتى عليه السلم **كتاب الوكالة والموالة والتمان**  
باب الوكالة في شيء واحد **باب الوكالة بالوجه عا** ومعاذك  
ان يقول رجل لرجل تفعلت لك نفق هذا الرجل الذي عليه جفا فف  
قال لبيد بركة اليك اذ دته شوا تفعل فيه كفاة مطلقه او اذ  
معلوم في وجهه الوكالة في اذ اذ مات الموقوف بطلت الوكالة واما  
في الموقوف به جزم الموقوف ان سلمه فان يبيع بالمال الذي  
في الموقوف به سقط عنه البيع ومن ادعى علي غيره جفا وادعى  
في الموقوف به كان له بطلته بالحق كجرك عليه باقامه مرة او  
امارة الشبهة وانما سقطت لرجل سبب كفاة مطلقه او اذ  
الموقوف له ان يملكه بتسليمه اذا لم يرد اذ الموقوف بغير المدة  
تسليمه عند القضاء بما لم اذ عليه كلام حتى واذا سقطت لرجل  
الاجرة بطلت الوكالة وبطل الشرط علي اصل حتى عليه السلم  
باب ما اذا مضى من المدة في شيء من شياطين الطوبى من  
رجل لرجل في اجل مجهول او انطرا السما او نصف المدة فان  
امور حتى يفضي لآخه فان كان اذ به الشرط بطلت  
في اذ اذ هو الموقوف له باه لا قوله قبل متفعله وما دعوت  
الحيل من الوكالة علي اصل حتى عليه السلم ومترس الموقوف  
في المزايا في حقه فنه يرى في بعض مكان محض في قبه علي  
اذا خسر ومن سقطت في رجل غنى او سلمه اليه بعد شهر  
شهرين في اذ اذ المدة في من الوكالة وان لم يملكه ان  
عليه في ما خسرجه ابو العباس من مضمون حتى واذا السلم

المكفولة نفسه الى المكفول له بذكر الكفيل اذ قال الله  
نفسه عنه على اصله ولو كفلا لانه انشيد بذكره وكفلا واوجده  
لاخر ارجل كفاله فاعلم ان المكفول الاقرب بيت الجماعة من الكفيل  
والمطالب ان يطلب ايم شأنته على اصله على ايمه ولا يسمي الى  
له في الحيد فاقض والعبد المادون له في الحيزه جائز ولا فرق بين ان  
الكفيل كفلت به او كفله وكذلك لا فرق بين ان يقول كفلت به  
او بوجهه او يدينه في الحيزه او بنفسه في الحيزه او قدس لوجهه على احد  
او بوجهه او يدينه في الحيزه او بنفسه في الحيزه او قدس لوجهه على احد

اشتهر وطلبوا منه فخله المير و عليه السند فيما ادعوا علمه  
 ثم حتى عليه السلام باج ح كذا في قوله السلعة من المشتري  
 اذا اشتري دخل سلعة ثم ليس قبله فخر منها والسلعة فانه يبيع  
 كذا لبايع او باها خذها بئادها و نقضها فان شاور شاورها و  
 انشور الغرما فيها و لفرقة ذلك من ان يكون حيا او ميتا فلو  
 اضحى فان كان بايع قد قبض بعض من المبيع فان المشتري كان البايع  
 الغرما يكون له السلعة مطلقا فقبض من ماله والبايع يكون له هو الذي  
 شيئا ثم فليس قبل تسليمه كذا لمبيع المشتري و في الغرما على المشتري  
 الشئ ما يبيع من السلعة او اذا كان له السلعة او يبيع منه او اذا  
 لو ان حلا اشتري او ضار او غيرهما فليس كان ضاحبا او لا  
 بائنه و يزرعه ان يصير على الغرما حتى يصد و زرعتها و او الخاد  
 من اشترى من رجل خيلا فيه ثم طلع فلما يره فاستهلكه المشتري  
 ما يوجب النكاح او لا يخله و كان شوه الغرما فيها استهلكه المشتري  
 من المير و كذلك لو اشترى رذنا وفيها شجر من شجر الفواكه و قد  
 فيه الفواكه فاستهلكها المشتري فان كان المشتري هو الذي اراد  
 لخر الفواكه قد جئت و خال اشترى ثم جئت من بعد فالارض للبايع  
 عليه ان يصير الى احد الثمر و يقطعت الفواكه و اشترى رذنا قد  
 فيها غرسا او با فيها اذا اشترى او احمدها فاشترى رذنا باجها  
 تحصيل الذهب و قد كان على الصلح الذي ينادي و انشيطه من حقه و ما  
 في الاحكام ان البايع يكون له ان يرضى و البايع و البايع و البايع  
 فيه ما جئت فيه المشتري من الغرسة و البايع و البايع و البايع  
 و ان لم يجزئ شئ الارض و الغرسة و البايع و البايع و البايع  
 و ان لم يجزئ شئ الارض و الغرسة و البايع و البايع و البايع

الغرسة و البايع الى الغرما و احسوا بقلعه الغرسة و البايع و البايع  
 فانما قاله على شيل ان يبيعهم اذا ارضى الجميع به و ان الجهر عليهم  
 و اذا اشترى رجل من رجل حيا به فلو ان المار به عند المشتري او لا  
 من غيره فالباع او الجاه به و لا الا و يفضي به للغرما فان كان  
 الا بغيره قد و لزم من المشتري كانت ام ولده و يكون البايع او شوه الغرما  
 و المشتري يملكها و هو له ما امر فليس كان القيد البايع او لا بعد دون  
 المال و يضا با مال للغرما و ان اشترى مع المال كان البايع او لا و البايع  
 كان المشتري قد اشتهر له المال كان البايع او لا بعد و يكون في المال  
 هو الغرما و كذلك ان اشترى بكذا و يضا فثقت بعضها و يرضى باخذ  
 البايع ما يصير ثم و يكون الشوه الغرما فيما تلف هو ان اشترى هذا و غيره  
 ما با و زاد فيه كان البايع او لا بالذات و يرضى بها ان حب و يرضى للغرما  
 فانه ان يرضى و ان يرضى ذلك و كان شوه الغرما فان كان جئت  
 و بعض منه كان البايع او لا بالذات و يكون فيما نقصه المشتري شوه  
 الغرما و ما اشترى بائنا فيها شجر ثم فليس قد تلف الشجر في البايع  
 ان اخذ البايع فيها و يرضى مع الغرما بالذات و تلف فاشترى حيا  
 و يرضى فيها المراهمة فليس قد سأت حيا او لا او عورت او ممت  
 خيرا فثقت بها حيا خذها او يرضى فان اشترى حيا و يرضى مع ولدها  
 او ارضى مع فثقتا بمات الولد و اقلر المشتري فان البايع يخذل  
 و يكون شوه الغرما فيها كمال الولد من الشجر على اضحى عليه السلام فان  
 ذهب المير مال لم يحب عليه ارقله فان قبله كان البايع او لا  
 يحب عليه السلم و لو ان رجل اصدق امرأته عملا بعيته فقبضه او لم  
 يصدق او اصدق بصدق او اقوى اشترى من رجل او اقر بان عمه ذلك  
 و اقلر و لم يثبت ان ذاك قومه فلو اقلر المشتري للغرما عليه سئل على اضحى



باب الحج على المشرك وما سئل عنه

إذا قلنا الرجل يحرم عليه الحائض وللعزما سبعة هو المتصرف فيه له  
 ح عليه ماله وبيع الحائض على المقلد من أملاحه ما سعيه فيه وهو من الغر  
 ما وان حائض عليه ثوبان فتمتعا عشرة جنايبه معا فاقترع من فتمتعا  
 بسبعة وبدفع الباقي للعزما وان له داء مختار فباع ويشترى بأقل من  
 مسكره بعت ونسرت ما قلص عن الممنوعين من الغزما وساء عليه  
 ت وبيع من أذه ما قلص عن الفرد الذي بسئره ومعا له وهذا محمول على أن  
 جد موصوا بحتة على قيا شرفون عليه السكوت فمعا ماله لفقته لما  
 له وبيع عليه الحائض من الغزما بغير عذر محرم فخاله على الغزما رقيقه  
 لفتن ما لم عليه فهو الجوار الجوار فما أضحى عليه السلام

كتاب الطه والابتناء الطه على بن الحسين عليه السلام

يُنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ جُزْأً لِبَعْضِ الْخَيْرِ فَجَزْأٌ أَوْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى الْخَيْرِ  
يَكُونُ جُزْأً لِبَعْضِ الْخَيْرِ وَمَا يَكُونُ عَلَى وَجْهِ الْعَوْرِ نَفْسُهُمْ قِسْمُهُمْ فَتَمَّ مَا يَكُونُ  
عَقْدًا عَلَى الْمُنَا فِيهِ وَمَنْعُهُ مَا يَكُونُ عَقْدًا عَلَى الْقَبْلِ وَالْأُولَى وَالْخَوَارِجُ  
عَلَى إِمَّا أَوْ هُوَ مَقْرَبُهُ قِصَالُهُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ تَلَهُ أَوْ أَوَّلًا أَوْ  
قِسْمًا عَلَى عَيْنِ وَجْهِ الْخَطِّ هَذَا الْعَوْرُ وَالْمُنَا مَا يَكُونُ مَقْرَبُهُ  
قِسْمًا عَلَى عَيْنِ وَجْهِ الْخَطِّ هَذَا الْعَوْرُ وَالْمُنَا مَا يَكُونُ مَقْرَبُهُ  
عَلَى إِمَّا أَوْ هُوَ مَقْرَبُهُ قِصَالُهُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ تَلَهُ أَوْ أَوَّلًا أَوْ  
عَبْدًا أَوْ مَا حَزَرَ حَزَرَ أَوْ مَا يَكُونُ عَقْدًا عَلَى الْقَبْلِ وَالْأُولَى وَالْخَوَارِجُ  
قِصَالُهُ عَلَى إِمَّا أَوْ هُوَ مَقْرَبُهُ قِصَالُهُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ تَلَهُ أَوْ أَوَّلًا أَوْ  
الْخَوَارِجُ وَالْمُنَا مَا يَكُونُ مَقْرَبُهُ قِصَالُهُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ تَلَهُ أَوْ أَوَّلًا أَوْ  
بَيْنَ الْبَعْضِ وَالْخَوَارِجِ وَالْمُنَا مَا يَكُونُ مَقْرَبُهُ قِصَالُهُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ تَلَهُ أَوْ أَوَّلًا أَوْ  
الْخَوَارِجُ وَالْمُنَا مَا يَكُونُ مَقْرَبُهُ قِصَالُهُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ تَلَهُ أَوْ أَوَّلًا أَوْ

وعدت له على ما يستحق حبه فما لج على قطعه فانه يقول  
والجبال اساده والحدود القطر عن نقد بدين ومن ادري شيافضه اعل  
ما به انه صيحه وان يكون غا اكرمته من لم يعاقب وفيه العلي بن القاسم  
عاشي ميم بعينه او حوافر ليعرف ان الله بكل ولا وزن جاز ذلك  
بينما ولو انزل حلاله ان و عليه في حال بصره انما صاحب الدين عن  
تقد وعبر باقي المائه يعني انهم صيحه الطي في حبه ولم يصح بعض باقي  
اذا مضوا في الصلحه عنهم فكل حين صيحه عنهم من الما عن ضمهم بغيره  
انهم لمه الما في ذلك من عظيم بما ضمه واذا جاز من عليه انما صاحبه  
علاجله و صا له الما عليه من اجله الما على بعضه صيحه الطي و انش  
لصاحب الما ان في صيحه الما حظه عن الما عليه في ولو ان رجل اراد  
ان ينفذ رجل اقرنه بعاه و صا له عليه على عبد فاستقر العبدان في  
الادراج والدار و اخذها على صيحه عليه السلام و كذلك ان  
الماله عن دماهم دنا في صيحه دنا في صيحه قنن و لو ان رجلين  
كان احدا و صا له الما اعنه صاحبها في صا له على الما فاعند  
كل واحد منهما له جاز الصيحه اذا كان الطعام نوعين مختلفين على  
صليحه عليه السلام ما كان ارباب الما

إذا من أجرك المحمدي على الصلح عليه السلام  
 إذا قالوا جلدوا هو في حلف من مالي خافوا أن يأتوا على الصلح  
 على عليه السلام فان قال ليبي في فلان لم يكن أمرا من الدين  
 يكون أمرا لو دبر على الصلح عليه السلام وإذا قالوا  
 في فلان وما علمه نكاحا فان قام بيننا ما  
 بينه على الصلح عليه السلام ولو قال أعلم الله على فلان

كان اذا عا اذ خرج ومرا قربانه ليركبه على اقل زحوق الف  
 من لم يرض ذلك اذالة من لوم وكم جمل الخطا او وجوب جرمه  
 اذ في عليه جنايه خطا او ما يوجب خذلت د عواة وفلت  
 بليته على اذ خرج عليه السلم ومرا العير من حق لفتى التلبد  
 وقد ذكرك الابن بطرا لرد على اذ خرج عليه السلم في  
 كما اخرجوه عليه الانسان من اقوا اذ بشوا وطلاقا و كاح او عقد من  
 العقود جو بيعا وهبه او عفوع جنايه على الفسخ او ماله في اذالة  
 لم ولا لوم الانسان ولا يتعقد عليه قتال محمد بن علي عليه السلام من اذ  
 على قتال العير حق او على الزنا لم خاله ان بعد ذلك وان اذالة على الافار  
 في شهر رمضان جازله ان لفظه ولقيت ما لفظه والاضاء التي لفظه  
 حكم اللفظ والسووع ومن ما لا يجوز فمعه مع فقهه ان سوعا اذ اذ عليه  
 متعلق بقتل او ضرب او جرح فيكون الموت من كتمان  
 لفعله في نائب المشق والزمي  
 السبق والزمي مما جان اذا عوفى عن شرط جعله محصورا في القيد  
 في الشق وان كان اذ جهاد او اذ خرج وان يقول ان سبق فرسك فقول  
 فاميت العدي اعطيتك هذا خازنك واستعيت له ان يشي بالشتم  
 وان كان الشوط منهما ان يقول ان سبق فرسك اذ ميت فاصبت الهدي  
 اعطيتك هذا وان سبق فرسك او لم تصب الهدي اخذت منك خطا لاله  
 ط وهو محصور وسوى حكم الامام وغيره في انه يجوز ان يجعل الهدي  
 شيئا على الشوط **كتاب ادب القاض**  
 باب صفات القاض  
 يجب ان يكون القاض عاليا بطرقه الحكم في كل ما يقدر به

عينا عن افعال المسلمين وحب ان يكون حبه التميز صليا وامر الله  
 تعالى وقال ابو العباس من كل يكون عالما بما يقضى حتى يكون عالما  
 بحاجب الله في شئ من شئ الله على الله عليه وما وى على  
 به وخيار القربا به وما اجمع عليه الشلف العالم ومثله لا يجوز  
 فليد الشلف القضا وقال الجوز قضا القضا على اذ خرج عليه السلم  
 من اذ وكل من لا يجوز شهادته وامامته والمثله لا يجوز قضاؤه  
 لوان يكون قاضا اى فسق كان او خيرا لمانه او صاحب دينه  
 او اذل جوام او جايوا في حكمه او شاهدا وراه قال في شوه او عاق  
 لوالديه ومن جازت شهادته جاز قضاؤه على اذ خرج عليه السلم  
 من جوا او عبدا ومعتب ارمي في الاجام البغاة تقى  
 من احكامهم ما اقول الحق وما جاز يقض ما كان باطلا ومن احكامها من  
 حتى يقضى على مسلم اخرى قد ذكرها في الطهارة لجهنم القضا من ربه  
 الظلمه في هذا حتى غير صحيح عندنا وقد بنا الكلام فيه في المشرح  
 والصحيح ما كان يقوله ابو العباس من ان يقول القضا من جرحتم غير جاز  
 وقال ابو العباس من كل يجوز قضا الا عا وهذا الجوز قضا المحرور وفيه  
 او جوا وراه اذا تاب على اذ خرج عليه السلم وقال الجوز القاض ان  
 غير لولاه ولا يسه ولا حلاله ولا وجهه على اذ خرج عليه السلم قال الجوز  
 يقاض من اقول القضا عا الا ان يكون الامام الذي يراه قضاؤه في ذلك  
 على اذ خرج عليه السلم قال فان اختلف القاض الماذول في الاختلاف  
 رجهه الامام عطف ليعزل الثاني الذي يراه واجب ذكره على  
 القاض ان يكون عالما بطرقه الحكم في كل ما يقدر به  
 القاض ان يكون عالما بطرقه الحكم في كل ما يقدر به  
 القاض ان يكون عالما بطرقه الحكم في كل ما يقدر به



[illegible]

فان كان جرحه شهادته اقل من ثلثيها فالجرح جائز وان لم يصرح  
بوجهه انما لم يثبت ان جرحه بها فانما والشاهد ان قد اشهدا على شهادته  
نعم انما اذا كان الجمع فيه ما دون اياه وان جرحه جرحه فانه ان  
الجمع جائز وان ثبت القاضي القاضي كذا في حكمه فانه القاضي الاول فان  
كان القاضي المكتوب اليه جرحه به قبل ان يداه بما والجمع وان لم يصر  
بوجهه ان جرحه بها

ربيع الحج على الباء العوا قبل الموضع ماله وله ان تصروف وماله كيف  
 تأو اجتمع على المعلى للدول التي عليه ومنع من التصرف فيما فيه والنجور  
 فيه والدين ربيع افراعه بما فيه للعير على اصله على السلام وبيع  
 الخاص عليه جميع ما يملكه الا القدر الذي استغنى عنه لنفسه ولعاليه  
 من الثمن والسخام وان كان الحج عليه ومنه ما يبيع عليه خارجا على  
 ان يبيع عليه السهم ويبيع عليه دون القوم ما يملك الخيس

خنز الحمار فثبت عليه جوق أخيه وامته منه اذا طلب ما حجب  
 عنه والجله الا بعد ان يوديه او ينما حجب الجوق بغلته او يبيعها  
 وعند ثوب الجوق عليه ويكون حكمه حكم امه وبناتها من  
 طهر النساء الا ان ثبت اعتسافه فحكم النساء والرجال سواء  
 حب حبسه منهم الا ان حبس النساء حبسهن احرار  
 على ارضي عليه السلم فان ابوا البتة من الحبس الا بالان الذي  
 انفقته الولد حقه اذ لم ي

في الزمان ١٤٥٠

أولى ما يكون ما عاقلا أو يكون غير ذلك فان كان غير ذلك أو بالغا  
غير عاقل فلا حد عليه وإن كان عاقل فلا وعليه الحد سواء كان  
مستلما أو ذميا أو حرا أو مستبدا أو غيبا وشوا كان



الموت بها بالغه او غير بالغه اذا كانت اصل الحيا عاقله او غير  
جده او غير جده ولا فرق في وجوب الجدة على الزانية الباعه العاقله سر  
تكون الزانية باعاً او غير باع اذا اوج وعاقلاً او غير عاقل قبل جواز الوصل  
على اصل الحق عليه السلام والزانية التي تب عليه الحرامان يكون سواد  
يتخير فان كان جواً فاما يكون بكراً او حفساً فان كان حواضراً لم يملكه  
جلده فقط واما العترة وان كان حفساً فجلده والزوج عليه  
وذلك في القول في الزانية اذا كانت بمحضته والامام المعين في  
الجلدة شرابط منها ان يكون الزانية باعاً فلا جواز فيها ان يكون قدوة  
بامراء عاقله ولما في مثلها في الفرج نزوحاً جيماً ومنها ان يكون قد  
جامعها او حلالها خلوة وجب المهر شو كانت المراه جرة او مملوكة  
كانت المراه التي تزوج بها حرة او لاصح مثلها او بوجه او يكون قد  
بيعها نكاحاً فاملا لم يملكها ولا يوطئ حصة ملك المهر ليس من  
شرعه الاسلام وجب على الزانية في شرابط الاصل جواز الزانية فان ازال  
عبد او مملوك جده نصف جده او اكثر كذا في قوله في جده وجب عليه  
وامه وامه وبناته وام الولد وبناته فان كان قد اقرضها مالاً  
به فحده على حساب ماله في جده او بناته او في جده عبد العبد وطالب  
العتاة فحده حظه وبناته او طرقت قد اقرضها فحده عبد العبد وطالب  
القول في المكاتبة وان كان الزاني مريضاً فان كان مريضاً حله وزوج  
كان نكاحاً انتحراً مرفوعاً وان اى الامام ان جمع له عشرة اشياء وبيع  
بها في حال نفقه عشر ضربات بعتان جهل ماله ذلك وكرت الفدية  
في الزانية ولا يقام الحد على المراه الكافرة ان تعدد الحد فباعت  
الزوج اذا حلف عليها اذا جهلته فبعت على اصل الحق عليه السلام  
فان زنت امراه وجب على الامام ان يسير في ذلك جهلاً

الامام في ام غير حامل فان لم تكن حاملاً حدها وان كانت  
حامله انتظرها حتى تضع وان ادعت بغيرها كانت بغير حدها وان كانت  
بغيرها انتظرها حتى تضعها وان لم تكن حاملاً حدها وان كانت  
من اهلها وان كان لا يحب به الجده او الاباح في قول ادم وحوكر تيات  
الذكر في الذكر جكر انما المراه والذرية في الفسح في رواية البكر  
وبني قنم من انما بهم في حله حكر انما جاز من زوج امراه او  
فيها جهاد وطبها لما باع لم يملكه الجدة ان زابت وحر حرم او زنا  
في سبيله فالجدة لا يبيعها ولا يملكها ان يزوجها بما رواه نادى زيد فان زنا  
فيها بغيره مذهبونه وادعى جهل انهم لم يملكه الجدة وانما قد به  
الزنا وادعى جهل انهم لم يملكه الجدة الجدة لم يملكها انما حلفت على  
حلفه التمس ولا يجب حلف الزانية على رجل وبيع امراه او اعد امراه  
ومهاذو شهود عليه بفعله ولا يجب الحلف الا في حق نكاح او مهر  
او اقرض في ذلك بل في العبد ولا يجب الا بعد ان يسأل لغير الزانية  
ففسره بالاباح لا لجلده وطبها واذا كان يبيعونه قبل الشهادة  
ويضان يكون المهر اربعة ولا يصح الشهادة حتى تشهدوا بانه راوا به  
في وضاهوا الاباح في وقت واحد في مكان واحد فان شهدوا بانه  
حاملها او با صنعها لم يمسوا والزنا لم يفسد ما ذكرنا ثم تشهد شاهد  
او بغيره في جز الشهود اذا اخطأوا في المكان تشهد سواء الزانية  
جوزوا الشهادة بغيره او بغيره في مكان شهد بهم على اصل الحق عليه  
سواء ولا فرق بين ان يكون طهره او عليه جرة او عترة او يكون الشهادة  
في عترة البكر او في اثنان امراه في قولها او يدعيها على رجل  
جوز عليه كانه وادعى ان من الشهادة في عترة او يدعيها على  
انما ان يسأل عن اسلام الشهود وعن عترة المهر وعن حلفه او لا

جوز

وان يشهدوا باليهود وبنو اليهود عليه عز وجل فاعلموا انهم قد اتوا بالحق  
عليه قبل هوجوا وعبدوا معه فاذابوا له جمع ذلك فاعلموا  
خبره قبله وثبت الاجزاء والجزء يشهد به رجلين وكذلك ثبت له  
جه فاحلوا ما بين على اصل حتى عليه السلام وشهد الامام شاهدين  
من عمنها الاجزاء ولو شهد رجلان على حاليته ولو شهد عليه  
ما نه ان يقر بان كانت هذه الشهادة مظهلة على اصل حتى عليه السلام ومن  
نفسه بالزنا مع مترادف فزوجه عز وجل فزوجه ودرجته  
كان او امره وشهود الزنا اذا شهد منهم واحد وبطل الثاني ولو  
ونكل اثالث او شهد الثالث وشهد الرابع اقيم على من شهد حتى  
ولم يزلوا الساكنين ولا المشهود عليه شيء واذا شهدوا به على الزنا  
واجر منهم قبل اقامه الحد وجب على الواجب حد الفذف ولو  
على اباقر اليهود ولا على اليهود عليه شيء وان زوجه بعد اقامه الحد  
عترف بانه تعذر ان يشهد عليه بالباطل في الجليل فقط انفسه  
الشرب الذي وان كان جليلا ورجا فقلبه بالانصاح اوليا المشهود عليه  
الذي وان ادعى الخطا فيما يشهد به لزمه فيه الذي ويرى ان الضرب وقد  
ذلك على عاقلته والذين العباس وجه الله ولا يجد الواجب على  
بعد اقامه الحد وعلى هذا ان زوجهوا كلم قال اعترفوا بالحد فلو  
ادعوا الخطا كان الواجب فيه الذي ولم يزلوا واحد منهم في الذي ولو  
شاهد شهد على الزاني بالاجزاء فزوجه اجدها قبل امضا الخبث في  
الحيرة والامام ان يودب الزاني في نفسه فاعلم في السمع الى الشهادة او  
الى اصل الحد ولا يلزم المفسر على الشهادة في وان زوجه بعد اقامه الحد  
حيث شهد الزنا اذا رجع بعضهم في زوجه الذي او القتل على الزنا  
عليه السلام واذا قامت الشبهة على امراه بالزنا فاعلم

استعداه ولم تقم اليه بالمطالبة فاعلموا انهم قد اتوا بالحق  
يهد عليها اذ بعه بالزنا فاقم عليها الحد فاعلموا انهم قد اتوا بالحق  
عليه فاحلوا ما بين على اصل حتى عليه السلام وشهد الامام شاهدين  
من عمنها الاجزاء ولو شهد رجلان على حاليته ولو شهد عليه  
ما نه ان يقر بان كانت هذه الشهادة مظهلة على اصل حتى عليه السلام ومن  
نفسه بالزنا مع مترادف فزوجه عز وجل فزوجه ودرجته  
كان او امره وشهود الزنا اذا شهد منهم واحد وبطل الثاني ولو  
ونكل اثالث او شهد الثالث وشهد الرابع اقيم على من شهد حتى  
ولم يزلوا الساكنين ولا المشهود عليه شيء واذا شهدوا به على الزنا  
واجر منهم قبل اقامه الحد وجب على الواجب حد الفذف ولو  
على اباقر اليهود ولا على اليهود عليه شيء وان زوجه بعد اقامه الحد  
عترف بانه تعذر ان يشهد عليه بالباطل في الجليل فقط انفسه  
الشرب الذي وان كان جليلا ورجا فقلبه بالانصاح اوليا المشهود عليه  
الذي وان ادعى الخطا فيما يشهد به لزمه فيه الذي ويرى ان الضرب وقد  
ذلك على عاقلته والذين العباس وجه الله ولا يجد الواجب على  
بعد اقامه الحد وعلى هذا ان زوجهوا كلم قال اعترفوا بالحد فلو  
ادعوا الخطا كان الواجب فيه الذي ولم يزلوا واحد منهم في الذي ولو  
شاهد شهد على الزاني بالاجزاء فزوجه اجدها قبل امضا الخبث في  
الحيرة والامام ان يودب الزاني في نفسه فاعلم في السمع الى الشهادة او  
الى اصل الحد ولا يلزم المفسر على الشهادة في وان زوجه بعد اقامه الحد  
حيث شهد الزنا اذا رجع بعضهم في زوجه الذي او القتل على الزنا  
عليه السلام واذا قامت الشبهة على امراه بالزنا فاعلم

اذا دعي القاذف بيمينه عينا على يمينه ما قدف به الملقف انظر







الشديد ان نقيم عليه الحد واذا دفع الى الامام من وجب عليه الجور  
شهد به الشهود اقامه قاضي العهد نقاد بقوه على استوجب به الحد  
اذا كانت الجنايه قد وقعت في ولاية الامام وفي مكان سيده فله ان  
كانت الجنايه قد وقعت في ولاية الامام لم يجد ادول في ذلك  
اذا وقعت في مكان ولاية الامام الا القضاء فانه لم يتو ولا في  
ما يستوجب به ذلك في غير المكان الذي عليه الامام والحد واجب  
ها بالاشبهات وكل من فعل فعلا لوجب الحد لشبهه دخلت عليه  
لعم انه محرم ونكاشته لهما مشاع في نفي العلم بغيره جازي عنه المذنب  
اضلحي عليه السلم وهو اقام عليه الامام الحد والتعزير فقلت  
فيه من اقم عليه ذلك فلا جبه له تركه اذ لم يكن الامام اخطا فاما  
فيه الحد والتعزير فلهون فيه عاييت مال المثلين انما اوله ان  
ومما انك في ذل الحد ما يجب فيه الحد من الجور ولا قيام عليه  
**قال القس عليه السلم** فمن سرق قتل وسرق الجور  
عليه حد السارق وحد السارق وبقته لا حرد المجزوم من جرح  
وشرك عليه ثوب واجره شديده الى عنقه ومثله عند الله  
وتكون السوط الى سرق به من الدقيق والغلة والضرب الاعلى  
كلها الا الوجه ولا يدمر الاجماع البليغ عما قد ارجى او جرح الجور  
الى سوته والمجزومه التي او شرك لهما ايما شوقان بها واذا كان  
الزجر قد ثبت بشهادة الشهود وحيد ان يكون اول من يجر الشهود  
الامام ثم شايد المتعلمين هو اذا ثبت بالقرائن فالجور الامام شايد  
المعلمين ويذكر المجزوم جماعة اهل البيت الاول والاخى فله عوامه وحيد  
عليه ان العاشر اجماع اهل البيت على ان من وجب عليه حد من الجور  
بقدر او غيره فالجور الى الحد لم نقيم عليه فيه الحد الى الحد

فاما خروج اقيم عليه وان نكح ما يستوجب به الحد والجور اقيم  
عليه الحد خارج من حد الابو العباس رحمه الله الامام لقي الحد على  
اذا كان منه ما يستوجب به الحد على اضلحي عليه السلم وهو جازي  
والسرقه والشرب لا يسقط ما لو به عاظا هذا اطلاقه عليه الشك  
**باب جراح السرقه** وجرح من السارق وما يفضل من  
حد السرقه القطع عند حصول السرايط في السارق والمسرور في الثاني  
السرقه منه فاما ما اخبر السارق فهو ان يكون اقاما قالا والسوا لم يكن  
كالحال الاجزاء في القطع سوا وما خسر المسروق فهو ان يكون عسره  
في ثاها او ما يتو في ثمنه عشرة دراهم من جميع ما عتق ثوبا ماسه مما لا يقل  
فيه وقد اخرج عليه السلف في تقدير عسره على انها عشرة وركل درهم  
ثاها واذ بعون حبه من الشعر ولا فضل لعل يكون العسره مضروبه او غير  
مضروبه على اطلاقه عليه السلف وما خسر المكان المسروق منه في ثوب  
جرا ان السارق من غير حوز لا قطع عليه الجور اما ان يكون الثوب او جرح  
او لرد المحل عليه نحو الجوار من الحد والقص والحريه ما شئت  
ما معلق عليه الابواب ومنع الانسان من الدخول مع الدخول والحد  
الواحد جرحا واذا كان جرحا على العبد العبد على الارض وفريقه او اخرج  
من المتاع فلا قطع عليه واذا سرق من بيت من الابواب له او كان عليه  
من جرحا واخرج منه ما سرق وجب عليه القطع والحد على الخائن  
والخائن المتسلل والحد لظرا والحد لظرا واقتل عا حرا بغيره  
ان سرق منه شيئا واذا سرق ثوب دار فلا قطع عليه ولا سرق  
خوفه فعله التبع ومراحات الابو الغنم حوزا سرق في  
حيوانه عشرة دراهم فعليه القطع والحد والمخرج

لا يكون حوزا ولا حيا على مسوق منها قطع والباقي اذا شق الفتح  
اخرج من حوز الميت ما بلغ قيمته عشرة دراهم فعملية القطع والشهادة  
لا تثبت الا لشهادته وحليته او اقاربه من موقوفه واذا اقر بالسوق فمرو  
اجرة لم يقطع واذا وجب القطع على سارق او لمارسوق فقطع به اليه  
من مفضل الخشب من الساعد فان عاود السرقه قاما فطعت رجليه البكر  
من قبل القدمين من الساق فاقترعا ود الثالثة جبر واذا كان السارق قد قطع  
بعض اصابعه او ذهب بعضها فطعت يده **قال محمد بن حازم** كانت  
يده المزمعة لم يقطع يده الاخرى التحية ويقطع رجليه اليسرى فان قطعت  
يده اليسرى عطلت لم يقطع يده اليمنى وكذا ان قطعت رجليه اليمنى بطل  
رجله اليسرى واليسرى من مفضل والشهوه عليه اربعون عن السارق او زوجه  
الى الاقام فاداء فعلا ذلك فليس للامام ان يبيع ذلك وان دفعه اليه فغدا  
عنه المسرق وقضيه ووجه له ما سرق لم يسقط عنه القطع ولوان جماع  
على سرقه عشرة دراهم او ما قيمته عشرة دراهم واخرجه من الحوز وجب  
على كل واحد منهم القطع ولوان جماعه من السارق دخلوا اذ لا يكون  
ع بعضهم حمل الى الباب بعضهم واخرجه من الحوز بعضهم وحبس القطع  
من اخرجه من الحوز دون كونه وجملة وادب هاوا ولوان سارق  
دخل اخذها الدار وقف الا بخارج الباب فاخذ المتاع وحبس الى الباب  
فمناولة الخارج فان كان الداخل اخرجه منه الى خارج الباب فمناولة الداخل  
فانقطع على الداخل دون الخارج فان كان الخارج ادخل يده الى داخل الدار فاداه  
واخرجه الى خارج الباب فانقطع على الخارج ويؤدب بالاجرة ولا  
الداخل حد المتاع وكونه وجملة الى الباب وسأول كتابا منه اخرجه وجاز  
حتى اخوجه من الباب وجب عليهما القطع وان تقب البيت واظلمت  
فاخذ المتاع او دخل فزما بالمتاع من فوق الجدار وجب عليه القطع

على اصله على عليه السليم صا اذا دخل واخرجه من الباب او البت  
قلوان سارقا قد دخل اذا ومعه صبر او حيون فاخذ المتاع ودفق  
اليه فاخرجه من الباب ثم خرج السارق واخرجه وجملة فلا قطع على واحد  
منهما وما اذا دخل السارق قد اذرا فاخذ المتاع ولم يخرج منها واحد قبل  
اخرجه منها فلا قطع عليه فان خرج السارق المتاع من الحوز فزوجه اليه  
فقطعه القطع هو ولو اقرضا كانت هذه حوزا منفرقة لا قوام فزوجه  
فقطعه من اقامتها بعض تلك الحوزا اخرجه الى وسط القصر وجب عليه  
القطع فان كانت المجرع القصر عيالا واحد من بعض تلك الحوزا واخرجه  
الى وسط القصر لم يدرمه القطع وان اخرجه من القصر وجب عليه القطع  
ولان جلا كان له على اخذ دراهم فسرق منه مقدرا لا عليه اودونه و  
حبس عليه القطع اذا كان ذلك القدر ما يكب القطع فمثله ولوان مملوك سرق  
في مال سيده ما يكب في مثله القطع لم يزمه القطع ولوانته سرق في مال  
شاه بيته ومن عيجه ما لسيد فيه اودونه ثم حبس فيه القطع فان سرق  
منه اكتوبر ما لسيد فيه وقد سرق ما يكب القطع في مثله فعملية القطع من  
سرق مملوكا صغر لا يعقل فاخرجه من الحوز فعملية القطع وان سرق  
صبرا يعقل فخرج مطاوعا من الحوز فلا قطع عليه وان اخرجه مكرها  
فقطعه القطع ولا كراه حبس ان ثبت فيها ده شاهدين او اقرار السارق  
من مكرها فان سرق حراما حبس عليه قطع عينا فزوجه اليه ولا نجسام وهو  
الاخرجه به **قال محمد بن حازم** العياش وسوا كان عليه جلد او غير مشروط  
الزنج عن السارق وقال في زوايه الميت اذا سرق حراما صغير فعليه  
القطع ولوان مثله سرق من ذي حراما سلع قيمتها عشرة دراهم  
فالبالد الذي يجوز للذمي ان يشكته وجب عليه القطع فان سرقها قبل

لا يجوز له ان يشك في فلا قطع عليه وكذلك القول في غير هذه الخبرين  
 حتى عليه السلام ومن سرق طيوراً من حوزة فاعليه القطع اذا كانت من  
 عشيرة ذراهم سواء كانت موصولة او طياره ومن قطع الطريق لغيره  
 لم يقطع حكمه حكم المحدث فان اخذ ما حقه من الخزانة حكمه حكم المحدث  
 وان اخذ من غير الخزانة حكمه حكم مريض العبد مال في عبيد ماله  
 على قتله على اصله حتى عليه السلام ولا قطع على الاب اذا سرق من مال  
 القطع فيما سرق من مال الاب وحلف حكم الام بما اصله حتى عليه السلام  
 سرق من مال امه من الرضا عنه فعليه القطع فان سرق من مال من يخطب  
 القطع على اصله حتى عليه السلام ومن سرق من مال او من مال الفواخيه  
 دنانير او ماله من البعير او زرع او قطع شجرة او عصابة او غيرها او  
 شيئا من الخضوات من القنأ او البطيخ او البصل او الخبز وهو قائم فلا قطع  
 عليه وان كانت في حوزة فسرق منها بعد الحزاد والقطع وكذا مال الخرد  
 فعليه القطع ووجب القطع في الحطب والخمر وكما يجوز للشيخ عليه السلام  
 كان او نوره او زرع او طياره وفي التابع فيه الاماكن من القنأ  
 من البعير والفواخيه قبل ان يطف ويجمع ولو ان يذوق فسرق منها فاعليه  
 عشيرة ذراهم فسرق منه سارق فان كان القطع على القول دون الثاني  
 قال محمد بن يحيى رحمه الله فمن سرق مسك او طيور او غيرها  
 فما قيمته عشيرة ذراهم فما خرج من الخزانة قطع عليه وقال محمد بن  
 يوسف رحمه الله لا قطع على من سرق من الغنم وقال محمد بن علي  
 رحمه الله لا مال الا على من سرق من ثيابه وقال من الله سنة ليس على  
 و الشهود ان يقطعوا يد السارق قبل تركه من الاول والامام او غيره  
 السرقه لا يقطع يد السارق فامسعو منه لم يقطعوا منه ووجب القطع  
 من سرقه في ما وحب عليه القطع على اصله حتى عليه السلام

فقال ابو العباس اذا كانت الصدقة قائمه بعينها رد السوف  
عاصها جبهه وجب الذبح فان كان لها فان قطع لا يضرب ما رقد ولا  
يختم قطع ونهان في حاشيته تحت عني عليه السلام وضرب الختم جد  
فهو ونض ماشوقا لقرار مده واحده ومن وجبت عنه الصدقة  
لا يقطعه وذبح عديها جبهه فان استهلكتها نهيها فان جرح  
في اقله عازر في المشايخ والطلاب باب دسوس  
في القتل من ادعى الاسلام فعليه القتل بعد الاستتابة ثم كان  
واما في ثياب حلى شبهه وان قام على لوده قتل الا استتاب  
توب له ايام فاما من نزل من بعض هذه القوي بعينها كاليهود  
يقتولوا النصارى فيؤخذ او يخشى فانه لا يهلك بقتلها اليه وتؤخذ  
من اخره وان اراد ان يعزله عزله والقتل الرقيق والاحرار وال  
الملك المذبذب لم يقتلوا بعد الاستتابة ومن شرب من النبي صلى الله عليه  
عليه واله اغتيل شرب الخمر او كل من الخمر فعليه القتل بعد الاستتابة  
باب الحمارين  
باب هو الذي ينف السبل وحمل السلاح ونقض الميثاق والمعاهد  
القطع النظر الطريق واخذ الاموال من السبل واخاف المنيخ في قف  
من وحاول قطع السبل فاخذه الامام عزله وادبه كما امره اهل بيته  
وقال خذ المال وضع يده اليها ورجله اليها اذا احببت خذ الف الف  
في سبله انقطع قد روي عن النبي صلى الله عليه واله ان قتل من  
روى سبل ولا سبل جبا لا يقطع يده ولا تجله مع القلب بكماني  
بجرحي قد احببني بعض شجر نمانا وقال انه ان جمع بين القتل  
حمانا لقطع من قال في كتاب وهذا على منعه وماله  
عليه وسلم ان كان قتل في حمار يكون ذنب الزعيم فان

بعضهم قتله بعضهم اخذ المال كان القتل على من قتل منهم دونه واخذ اير  
والقطع عما اخذ المال على المذبح عليه السلام بان ايجاز بقتل اير  
به الامام اشتهارنا بيا وقد كان خاف الطزيق واخذ المال وقتل وجعل  
الامام اير القتل بنيه وسقط عنه جميع ما يستحقه من التز والقطع فانه  
ولم يكن اير انما ينفذ ما كان منه قتل بنيه من قضا من اوصافه فانه  
فانك على قتل من قتل الامام فانه ولو ان اجاز بقتل الامام وكان  
بنيه وقسمه الامام وجب على الامام ان يقبل بنيه ويومنه ان  
صلاحيه المقتل فاقاب بعد ما قتل به الامام اقيم عليه جراسية من  
المزود

باب مقتول

العز ودر حد ما حبه بسوط او سوطين فان كان عبد عز او ذوا  
بسوط او سوطين والامام ان يحبس من حب عليه التعزير بعد ما عزه  
ما ذلك وانما جزا اهل الهوة في غير قبليها اوديرا او وجد مع اهل  
قواسم واحد فعليهما جميعا التعزير بحد من دونه عليه بسوط او سوطين  
حسب ما كان عليه من فروق خمسين جلدة وثلث حكم الهوة اذا وقعت على  
واي سارق قد سته اجد تشبهه فانه يعز على ما رواه الامام وكذلك  
القول في الزاني والقاذف اذا وجد من عته اجد عتبا تشبهه ويجوز  
بالسطر في والامام ان يعز من طعنه به ويجوز كسر الطيور والاسماك  
وخرق رقعته وكذلك انه سائر افلام على امته حتى عليه السلام

كتاب الجنائيات والفضائل

القتل من حب في النفس دينا دونه انفس اذا قتل الخلد به عمدا او اذ كانت  
دنه ان النفس والقتل انما يجب بينهما اذا امكن ان يوفى على قدره  
وامن تعدى ذلك الى تلف النفس من طريق العادة واذا قتل من

بعضه جزا مثلها بدين من غير امتياز وجب عليه اتمه سوا كان  
المقتول مائعا او غير مائعه واذا قتل ذل الهوة وجب عليه القصاص  
بسط الهوام او لم مقتوله بسف ودية الرجل او لم القاتل وجب القود جتا  
به الجناح اير قتله او اير من سائر الاطراف فحقن بقتل بنيه عز  
فان ايراه حتى فان شات فقات عين الرجل وقتت اليه نصف دية  
العين وان شات اخنت منه دية عينا فان قتل امراه رجل علة فقتل امراه  
ولا تسوق على ورثتها في عا اصل حتى فان قاتل امراه غير رجل صار الرجل  
المقتول من زلفي عتبا ومن انما اخذ منها دية عتبه هو اذا اتمت جماعة  
يركض الى او الى اجاز فاشيا قتل ذل عبد فقتلوا كلهم الا ان خذوا  
الدم الدية قتله ان اخذ من عتبا حد منهم دية كامله ولو ان اخذ خنوقه  
يركض ويترك مات وجب عليه القود عتبا او خطا قتل  
القتل وفي الخطا انية ولا معنا شبه العمود اذا اجتمع جماعة عا قمع  
يركض واحد فقطعوا ما حال واحد وجب ان يقطع اير على اهل جنس  
عليه المشي في الدنيا فاعه شهد واعند الامام عز ذل انما وجب  
قتله فقتله الا ان يركض من اير شهدا عتبه وانما وانما يركض فانه قتله  
وجب القتل على كل واحد منهم وكذلك ان اخذ واحد منهم دونه  
عوا الخطا فعليه انية هو ولو ان رجلا قتل رجلا ماله اجني قتله  
مزدور او اقتلوا وجب عليه القود الا ان خذوا او لم مقتول الدية  
فلا اخذوها وجب عليهم دية ماله دية القتل الا ان اخذوا ولو ان رجلا  
قتله ولما قتل فانه اخذ من اهل القاتل قتله الا ان كان قتلته ودفن  
ولم الاخر عفا عنه وجب عليه القود وان لم يعلم بقتله فلا فدية  
عليه ولو لم يدره ان قتلته لم يقطعه الذي يستحقه ولو كان يقتلها  
لما وجب الاخر من قتل عتبا وجب قود الدية بالحياد ان شاست





وحلًا ضرب رجلًا بالشيف فمروا عنه المصروب قبل زمرته  
ثم قامت شقطة القود عن الجانب فمروا عنه وصية فأركانها  
خرج دية من يديه فلا شئ على الجانب الآخر مبلغ ثلث مائة من المال  
فقط من دية قبل التثنية ما كان حقيقته استيلاء الدنيا  
لوان حلًا فقتل رجلًا بغيره مائة مائة أو خمسة أجزاء أو ثوبه لم  
يكن لأوليا المقتول ان يفعلوا به مائة مائة أو ثوبه لم يكن لأوليا  
ما لم يكن انتظروا بلوغهم فإذا بلغوا أو ثوبه لم يكن لأوليا  
على شئ دون الدية جاز فأن كان في الورثة صغار وكان وصيهم لم يكن  
للباقين منهم ان يقسموا المال حتى يبلغ الصغار فماتوا القود والدية  
على أصل حتى عليه السلام فان غلبه البالغ فلا قود عليه على أصله  
بلزومه الدية ثوبًا قسطه منها ولو أن حلًا فقتل رجلًا محمد وعيسى  
أوليا الدية سقطت عنه الدية وعليه الدية فان كان من عفته من المند  
اسقط نصيبه من الدية سقطت ذلك عنه وكان الباقي ان يطالبوه بخمسة  
من الدية وهو موقوف على القضاء ولو جد قبل ان يجرى عليه حكم  
المام ومالك هو موصعه فوقع في الامام فانه يستوجب عليه نصف  
ش ولا يغير الجدة ولو أن حلًا حتى على رجل جبانة لو جبت القضاء  
والنفس أو دية بها ثم مات الجانب قال شيخنا القضاء أو قود وجبت  
الدية ويؤخذ من ورثته على أصل حتى عليه السلام ولو أن حلًا شاهد  
وحلًا قتل من مائة مائة والاب أو غيره ولا وارث له غيره فقتل من  
شئ عليه وحديث اذا قتلنا به فله فانه شهد شاهدان به فقتل  
لم يجوز ان يقتله حتى يحكم به الحاكم فأصل حتى عليه السلام وقال ابو العباس  
من اصاب من جوارح الغير جراحة فيها قصاص فله الجواز يقتل  
ما حالها جرح من قطع من لغيره رجله اليمنى أو يده اليمنى فانه

ان يجوز ان يقطع عند اليسار وكذلك لا يجوز ان يقطع اليمنى باليسار  
اليسار باليمن فان وقع جرح في يمين رجل فقتل من يمينه  
من الاخوان اليمنى من المرفوع واجتمعوا على طلب ان يقطع اليمنى من قطع  
المقتل لاوله وخير الثاني ان يقطع ما يقع في المرفوع من يمينه ياخذ الدية ويؤخذ  
لكن لو قطع اصبع رجله يمينه من قطع غير الآخر فقتل اصبعه وخير ما يجب  
الدية من قطع يمينه من يمينه يمينه على أصل حتى عليه السلام قال محمد بن  
خير رضي الله عنه انه ان حلًا فقتل من مائة مائة أو ثوبه لم يكن لأوليا  
فان كان أوليا المقتول يولدوا جرحهم واقدحهم لقتله فان عفا جرحون  
فان عفاهم وماله عليهم حال الجراح وان كانوا عفا كبت الجماعة ولم  
يقتل من الاصل اليه فيستطع ذلك فان كان من المرفوع من يمينه جرحه على  
الاخوان فانه قتل عفا ان ينادوا انوا امتنهدوا عليه ذلك سقطت الدية من  
القاتل والناس عفا واستشهد عليه الدية عفا ان ينادوا جرحه من المرفوع  
اذا قتل عفا استشهد عفا وجبت تسليمه اوليا المقتول فان شاء اقلوه  
وان شاء امتهن فان شاء اباعه او وهبوه وان شاء عفا عفا فان  
قتله خطأ كان سفيه من غير تسليمه وان يفتديه بنيه فليترحم  
او يترك اجابته وان سلمه الى الدية قاله اسير في جميع جرحه ان يترك  
التي كونها فامسكها من الاصل فانه قتل عليه واذا قتل  
ام الولد عفا وجبت تسليمها للقاتل والاستمارة والاستمارة وان  
قتل خطأ فعلم ستمها قيمتها اركان القيمة مثل الدية أو دية  
ما فان اذنت عليها لم يترمه احقر من القيمة الدية فان كان مولاها عفا  
فهنا ان يسعاب الدية في قدر قيمتها واذا قتل المرفوع من الاسلام للقتل  
جوز الاستمارة فان قتل خطأ من ماله قيمته لولا الدية وان كان  
معتقرا سلمه بغيره مملوكا وان قتل المقاتل خطأ وجبت



وفي العاقبة يخرج اذا قطع الدية وفي الشرح اذا ذهب كذا الدية والاد  
بين اذا اشترى كذا قطع الدية وفي احواله ان ينفق الدية وفي الان  
اذا قطع من ارضه الدية هو في البؤلة ان يترك الانسان يسلط له ولو  
يستمسك الدية وكذلك القدر في الغايط اذا لم يترك الدية وفي  
الشفتين اذا قطعت الدية وفي كل من القرب وفضل اشفا  
على العبد ليس على ماله احواله وفي الانسان كلها اذا قطعت دية  
نصف دية وعشرون دية وفي كل من نصف عشر الدية وهو من  
من الابل ولا يملك من الانسان في الدية وفي المظنة اذا خسر فلم يجر الدية  
وفي البين اذا قطعت الدية وفي كل واحد من نصف الدية وكذلك  
في الذليل والرجل الواجد هو وفي كل صبي عشر الدية ولا يملك من  
يع في الدية واصابع اليد في الذليل يسوا في الدية وفي كل مفضل من المص  
تلت دية المصراع الا الالبام فان في كل مفضل منها نصف دية الاله  
وفي الذليل اذا قطع من ارضه الدية وفي الاثنين اذا قطعت الدية وفي كل واحد  
منهما نصف الدية وكذلك القوي البين من احداهما دية واجبه  
في احواله نصف الدية واليمين واليمين سواء فتنق ايماناه اذا وصل القوي  
في جانيه وفيه ثلث دية ولو ان جلا من جرحه خطا قطع ارضه  
فمنه دية وذهب عيناه فان مات من ذلك لم يمس دية واجبه ولا يملك  
منه ثلث دية ولا يحكم عليه بشي حتى يسير في الجن عليه وثبت  
القوي في سائر الجراحات واذا استمر جماعه فقتل جرحا وجب  
دية واجبه عليهم فان استمر في قتله جرحا واحدا او بالدم الدية وجب  
على كل واحد دية ولو ان جرحا في قتله جرحا واحدا او بالدم الدية وجب  
فاذا جرح الفاتل من اطقوا لثوبت ان ذهبت عينه وقطعت ارضه  
بد به كان ورثته المقتول الحيوان ان ساءوا فلهما القاتل والتموا

لو دنته دية عيسى دالة فدية وان ساءوا فلهما القاتل والتموا  
شبهه في الشرح الدية في الاله منها ثلث الدية وفي المظنة  
خمس عشرة من الابل ولها ثمة عشر من الابل في لوجها خمس من  
الابل وفي السبخا في الابل الجانيه في سائر البين جنتها جمل الامور  
في الانس فيها ثلث الدية وفي القوي اذا جرحه جرحا واحدا  
حسب جرحه وفي كل من سوا اذا جرحه جرحا واحدا  
جانيه خطا من جرحه او غيرهما فانها حسب جرحه وفي كل من جرحه  
خمس من المفضل عليه جانيه فكل ما ينفق دية المراه نصف دية  
ايجل دية اعضا النساء جانيه جانيه جانيه جانيه جانيه جانيه  
الرجل جانيه جانيه جانيه جانيه جانيه جانيه جانيه جانيه  
واحد دية الفجر جانيه جانيه جانيه جانيه جانيه جانيه جانيه  
جانيه جانيه جانيه جانيه جانيه جانيه جانيه جانيه جانيه  
وان قتل امراه في دية واحدة ولو فصل الولد منها فلا شيء في ذلك سواء  
ديه المراه وان كان ابوا افضل جانيه جانيه جانيه جانيه جانيه  
انفلا ميا وجبت فيه العزة مع دية المراه واذ اذعت المراه نصفها  
فلا يسقط الجاني من شرب دوا يسقط او غير ذلك لثمة الفجر جانيه  
وغيرها اذا حث عليه بذلك باب الحيات على المالك وما لم يمس  
اذا قتل جرحا جرحا خطا جانيه جانيه جانيه جانيه جانيه جانيه  
بقت على طاهرهما اطاعة في الجرحام وكذلك ان اذت الفهم لصا  
عديت بها الا ان يكون الزيادة على قيمته حصلت لصاعه حسنها  
حالت ستمها جانيه جانيه جانيه جانيه جانيه جانيه جانيه جانيه  
راحت على دية الجرح لا يلزم القاتل احسن من دية الجرح وهذا القول  
لهما الذي يذهب اليه ابيه القاتل الجاني رحمه الله ومقتاذه وهو  
لا عندنا وجرحا حات ابيد اذرو سها معتبره لثمة الفجر جانيه



الصدق قيمته وكذلك فديته وجاهه وفي جايته تلك قيمته  
وفي كونه قيمته وفي جيل الامه اذ اخرج من سيد هاهنا عشر قيمته  
ويعتبر في ذلك الذكر والاشاء وانا طرحت الجين حيا زما وفيه  
فيه مثله على اصل يحيى عليه السلام وكذلك خير الهيمه اذ الفيه  
فهيه نصف عشر قيمته فان طرخته حيا زما ففديه قيمته مثله  
ومن حيا فقطع مذابحه لزمته قيمته ففديه لزمته وفيه اثني عشر  
باب الحمايات الى اصغر بها النفس وغيرها وما لا ينضم

وَلَوْ أَنَّ جِلْدَ نَحْمٍ طَوَّلَهُ جُوهُ أَوْ أَشْبَانًا فَأَصَابَ أَشْبَانًا أَخُوهُ عَنَ الْفَصْطَةِ  
 فَقَتَلَهُ مِثْلَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ لَوْ دُمِيَ فِدَاؤُ جِلْدٍ فَقَتَلَ ذَلِكَ الْجِرَارُ وَالْأَخُو  
 رَدَّهَا الرَّابِي فَأَجِثَ جِرَارًا كَتَّى عَقْدَ ذَلِكَ الْحَبِّ عَلَى الزَّوَامِ وَلَوْ أَنَّ جِلْدَ  
 بَعْلَقَا بَطَرٍ فَحِيلَ تَحْتَهُ بَاهُ فَاقْتَطَعَ الْحَبُّ نَقَطَ الزَّلِيلِ فِيْنَا فَبَدَّ بِط  
 وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى تَحْتِهِ عَاقِلُهُ مَصَاحِبُهُ وَلَوْ حَوَّلْنَا قُلُوبَهُمَا أَيْضًا فَصَاحِبُ  
 فَأَيُّ الْحَبْلِ أَحَدُهُمَا وَجَذْبَةُ الْآخَرِ لَيْسَ لَهُ الْإِخْبَرَةُ دَاتٍ وَبِهِ صَاحِبُ  
 الْحَبْلِ عَلَى تَحْتِهِ وَبَطَلَتْ بِهِ الْمَجَادِبُ وَإِذَا وَقَعَ الْجِرَارُ عَلَى طَرَفٍ مِنْ قُلُوبِ  
 الْمُسْلِمِينَ فَعَنَّتْ عَنْهُ غَائِتٌ أَمْ تَفْتَحُ مِنْ صَاحِبِ الْجِدَارِ إِذَا سَمِعَ مِنْهُ أَوْ  
 ذُو نَهَا أَنْ كَانَ عَلَى مَلَأَهُ دَوَا حِمَالَهُ وَتَرَحُّصَهُ عَلَى جَالِهِ قُلْمٌ وَسِلْهُمُ وَارِ  
 دُخْرٌ عَلَى ذَلِكَ وَلَا تَضْمَانُ عَلَيْهِ وَالطَّبِيبُ إِذَا عَقَرَ مِنْهُمْ أَمْلَهُ عَقْرَهُ إِذَا طَا  
 عَلَيْهِ الْعَقْرُ وَتَرَكُوهُ فَإِنْ لَمْ يَتَوَلَّ عِلْمُهُ أَيْ ذَلِكَ فَلَا تَضْمَانُ عَلَيْهِمُ إِلَّا أَنْ يَتَوَلَّوْهُ  
 جُوهُ إِلَى شَارِعٍ مِنْ شُعُونِ الْمُسْلِمِينَ فَقَتَلَ هُنَاكَ وَمِنْ قَفْدِ دَائِهِ فَيَسْأَلُ  
 أَوْ طَرَفٍ مِنْ طَرَفٍ قَتَلَهَا جِهًا مِمَّا نَزَّاجَتْ بِيَدِهَا وَأَوْبَجَلَهَا فَأَتَتْ  
 الدَّابَّةَ عَنْ مَكَانِهَا الْإِنِّي وَتَقَفَا فَبَدَّ صَاحِبُهَا فَلَا تَضْمَانُ عَلَيْهِ فَمَا خَدَّثَ  
 وَكَذَلِكَ أَنْ خَرَجْتَ مِنْ مَرِيضًا حَتَّى تَفْطِنَ فَلَا تَضْمَانُ وَكَذَلِكَ أَنْ وَقَفَ  
 حَتْلَانَاوُ شِعْبًا أَوْ وَضَعَ حَبَّهُ أَوْ عَقَرْنَا عَطْرًا لِمُسْلِمٍ فَكَانَ الْقَتْلُ

[illegible]



والقرماني بن خرمز احباها والستافان لم يختم احباها الذهب  
انف دينار بوخر من احابه واقضه عشرة الاف درهم بوخر من احباها والرب  
و القسوما دونها اذما و فرج جند و ربه جفاق و ربه بات لبون و  
به بات بخان و ربه الدجل و امراه و ذنت سوا و خذ لو خذ ربه  
الموخره و المخر من الاب خذ ربه و حقه و ابنه لو ربه ابنه خذ ربه و ابن  
خدا من هو و في لشمع عشر من الاب خذ ربه و حقه و ابنه لو ربه ابنه خذ ربه  
بنا خذ ربه هو الفيل محمد و حقه و ابنه لو ربه ابنه خذ ربه و ابنه  
والديه الحاديه بوخر في ثلاث سنين و حقه و ابنه لو ربه ابنه خذ ربه  
نسبت و بنت الدية و نسبت و خذ ربه و حقه و ابنه لو ربه ابنه خذ ربه  
حده و خذ ما بقى عن ثلث الدية بوخر في سنة و احد و هو من ربه  
ذات عنه اخذ كلها في ثلاث سنين و سوا كانت الدية ما خذ من الفاقه  
او من مال الجاني فانها حب اذ لو خذ و قلت سنين ما بال القسامه  
اذا قتل قتل قبله او قريه و لم يذبحه او ليا القتل قتله عازل بعينه  
وجبت القسامه منه قيد و ليس هو هال جمع خسوزي حله من ليا القتل  
القريه عن ربه او ليا المقول ليعتصموا لله و ما قلناه و عرفناه و قلنا  
دا حلفا خذ سبيلهم و كانت دية على عوا قلنا ثلث البلده او القريه فان  
كولو اعز اليمين او نزل بعضهم جسد الناجل ان حلف او نزل فان اخذ عزمه  
وان حلف خذ سبيله و لم يذبحه عوا قلنا حلف و من حلفه و قال ابو  
العباس و ان نزل بعض الحسين عازل في ليا القتل فخذوا عنه و ان  
لم يذبحه خمس سنين حذرت اليمين على من وجد منهم حتى تكامل اليمين حتى  
كلوا خمسة و عشر حلف من وجد منهم مينو و ان كانوا ثلثين حلف  
واحد منهم فبما اخذوا ليا القتل منهم عشر سنين حذرت عليهم الامان و لو  
كثروا الايمان عليهم على هذا القياس على كل حي عليه السلام و

القسامه على حاضر من من احد ثلث البلده او القريه حده و ان ليا  
و القياس في العبد من كان من اهله و مستوطنها عدا حلفا و اصل  
سكنها فيها لياها و بليت قائم شوا في حلفك و حوله في القسامه و  
جوب اليمين عليهم و من كان غايما من اهله في الوقت الذي وجد فيه القتل  
فلا قسامه عليه و ادركه و من كان غايما من اهله في الوقت الذي وجد فيه القتل  
في قبل لو جد في قبيله او محله او ليا به حتى ياتوا له يدعوه او ياتي فيها  
دعا من ارايت له منذ كان الامام و لو الامام مع الاخوة و بن الاخوة و اخذ  
مع الايدي و بن اليمين مع اليمين و دعوا جميع من ربه من الرجال و النساء  
و الارواح و انزه حذرت و من رضى له و اراد ما شاء فاسلم و ليه و لفتا  
منه و ان اذ حلف الله و من خالف حلفه مله القتل من عشرين و فلا ربه  
علاه و اطليه و القسامه فان كان كان القتل لثلاث او نحوها او ذميا و  
عنايه من خذ او عوف منه ليه و عده او ان رضى له و على القتل  
الذي وجد القتل من دعوا و اطليه في القسامه و لم يذبحه و هو عازل الجاني  
انما منه على اصول حتى عليه السلام و هكذا في النواحي و هو عازل  
بالقسامه و القسامه عا امد عن قاذ و وجد القتل من اليمين كانت القسامه  
عليهم و الدية على من اعلمهم فان لم يذبحه عوا فلا حية الدية و طلب اموالهم  
فان وجد القتل من المشرك و الذم من القسامه عليهم و لاله و لاله و لاله عوا  
فان المشرك و الذم من هو اذا وجد قتل من قريته و لم يذبحه و قاله من اهل  
اليماني قيس بن القريظين فاما كان اقرب الى القتل فاقسامه تلزم اهله  
فان وجد قتل على باب و ربه او فاسجتها كانت القسامه على اهله  
فان اباها و عباس بن ربه و هكذا اذا وجد و ذم من الذم و  
عنه فان يكون الدية على اذ باب الذم التي تسرع اليه او انما قاذ و  
سد القتل بين قوم و ادعا اولياؤه قله عا فاجد بعينه

طلبت القسامة فقامت اليه على اولى القتل واليمين على الدنيا عنه  
فاذا وجد قيل وقربه وادع اولى القتل فله على قوم من اهل تلك القرية  
به من غير دين حاضره لوقت القسامة جمع اهلها في امام خلد بان  
اهل القرية ولمزم الذين جميع عواقل اهل تلك القرية ولوا زوايا القتل  
ابوا الذين وجد القتل فيما بينهم فادعوا قتلهم على قوم طلعت القسامة  
ولا قسامة على الذين ادع القتل عليهم فان عفا بعض الاولياء عنهم وطلب  
الباقون القسامة وجبت القسامة والدم سقوها من عفا ومن لم يوف اذا  
لمرض العفو قد وقع على الذية على اصل حرم عليه السلام ولوا من  
وجد فيما بين قوم وليس عليه اثر القتل والجراحة ولا قسامة عليهم وادع  
ومن مات وازدحام من الناصر في محله او اذا وطئ بقات دية ميت مال  
المسكين ولا قسامة فيه هو والهميمه اذا وجدت مقتوله فلا قسامة فيها  
وبالاولى ما لم يوف العواقل فلا قسامة فيه وادعوا وجد عه قتل في محله وجبت  
فيه القسامة على اصل حرم عليه السلام قال ابو العباس لو اخطأ  
الم وليا الذين يطلبون القسامة في ادعوا قاتلت طائفة فماتوا وقالوا  
فماتوا خطأ فلا قسامة لهم ثابته ولم يسمو لهم حتى نزل حلا من توجب القتل  
فماتوا بالله ما فماتوا عمدا ولا خطأ لا العذر في القسامة كالخلافها ولا  
وجه الله فان ادعوا على جماعة معينين فماتوا فماتوا بطلت القسامة  
وعليه البيعة وعلى الذين ادع عليهم قتلهم لا يذكروا الا فان شهد عليهم  
بذ القسامة بانهم قتلوه لم يقبل شهادتهم وادعوا وجد القتل فله من  
موبنة كانت القسامة على اهل تلك القبله والدم على عواقلهم وان وجد  
القتل في داه كانت القسامة على رب الداه وعواقله اركانها وادعوا  
على العواقل فان كانت الداه من اهل القرية او جماعة قاتله على عواقلهم عامدا  
على قتلهم السلام قال ابو العباس في من شهد بقتله وان كان القتل في محله  
فقد موته دم عند ولا ن وشهد به عاقله له عدان من غير القسامة

التي وجد فيها القتل طلعت القسامة لاديه عليهم ولوا الحضر  
قد كان الحضر في الجنايات فان طلب ورثته من بعد القسامة  
من بطلت القبله لم يرض لهم ذلك ولا حرم عليهم فان شهد بذلك وحال  
من لم يقبل لشهادتهم فان شهد من غيرهم ايضا فحلف من قرب او بعد  
من يندوبه عليهم عداوه فلا شهاده له ايضا وان ادع الله  
وكادوا ايضا شهادتهم في هذا الموضع فحلفهم كما مضى اذا انهم  
وساير الحقوق وقال لو قتل قال القتل دم عند ولا ن  
بما بها فشهد له في قتلهم شاهدان بعد موته وجب عليهما  
النفاس لهما ان شهد لهما بالقتل عمدا او بالرد على قتلتهما ان كان حقا  
ولاشهاد احد افتاد بهن عليهما بما شيا بهما واعيا بهما وشهدا اخر على  
جدا والدم الفصل في الردية من اجتماع عليه وكذلك قال احمد في القتل  
العمدا وهذا قتله ما عيا بهما وقالوا اخر اشهد ان هذا قتله وحلوه  
اعلمه جازت شهادتهما على الجمع عليه قال رحمه الله وادع  
وجد خلاف وقربه او قبيله فطلب اولياءها القسامة من اهلها ولا  
يخلف الا زوايا كل واحد منهم حتى يمسوا او ان يقتصروا على حتمين منها  
في ذلك ولا يبرأوا من القسامة وكان لكل طائفة من اولياء القتل  
الاشاقوا عليهم حتمين منها على جوف فان اولياء القتل طائفة واحدة  
فلا لهم حتمين منها جاز ذلك ومنهم من القسامة وقال اذا كان يوجب باوى  
ادع فيه القتل حتمين فحلا او اخر وامض اشهدا الايمان منهم من  
نزل يرضو عليهم فان اشتر بعض الحتمين يمينه اشتر لبقوا الحلف  
في ايمان الجنايات لم يخذلوا ولم يبرأوا وكانت الايمان عليهم باقية حتى  
يقتلوا على عدد الزوايا فان اخطأ الاولياء حلف بعض الحتمين  
منهم لكونوا الايمان عليهم لرضي ذلك لهم قالوا فمات بعض  
حتمين قبل اشكال اليمين وامض القسامة كان زوايا القتل



منهم

ان خنثاء وامنهم قومًا بعدد من مات ليكملوا عددهم فجاءوا  
 فقامت الاعداد عن خمسين فمات بعضهم من خنثاء و منهم ليشربوا الاراض  
 فليهم ان يسعدوا ما حاتم من لم يتسوا اختا و منهم ليشربوا الاراض عليهم  
 وارادوا الذين حبت القضاة عليهم ان اوليا القضاة فخلعوه و افادوا  
 لبيته على ذلك بشرا فان اشدوا اوليا القضاة القضاة ذلك فليد  
 ه طلبوا عليهم على انهم ليجعلوه كان لهم ذلك ونا القضاة عليهم  
 و اجتمع من عيني فيما حتى على من العباد من وجه الله ان وجد قتل  
 البنت او نصف البنت مع الارش في قومه او قبله فبني القضاة و ان  
 وجد جنين في بطن الام تكون ما وبه او الجراح و قال ابو العباس  
 ووجه الله ان كان اخواه ثلث القبيل اختلاف من وجد القضاة فيها  
 مما دلت الايام كان لهم ان يستقلوه فان ادعا القوم انهم قد قتلوه  
 لم يباليت على ذلك او تصدقوا اوليا لهم وان اقام البينة لم يثبت  
 فيهم فان طلبوا تخلف الا ولبا على انهم ما قسموا و لا يروا من الجن  
 لم يثبت وان تكلموا عن المن لم يثبت عليهم حق القضاة فان  
 القضاة فيها نارجة عن البلان و الله او القضاة حيث اسلم  
 عليهم ارجا قوم على سائر اهل البلان البعيدة فلا قضاة و دينه عاين  
 المان على هذا ان وجد في ما واحد او نهج جاء عظم بعين من  
 واكثر يقوم دور قوم فلا قضاة و ان وجد القضاة فليد مسلوب  
 قبله فالفقضاة و اوجه وان وجد قتل ما بين جماعة من اهل  
 فادعاه ليا و قله عليهم لزمهم القضاة و الله على عوا و الله  
 لوا ضيبت رجل نحو اوجه في قبله فمات فيها كانت الدية على عوا  
 قتل القبيلة قال فان وجد قتل ما بين قوم او قبيلة فمات  
 منهم قتل و انتزعت ذلك و ليل لقتل و لم يبد قتل عوا و

كتاب الوصايا

الحث على الوصية  
 من حضرته الوفاة ان يوصي و يشهد على وصيته و به فقها ان  
 لم يوصي لم ينفذ ما بعد وفاته و قال ابو العباس رحمه الله الوصية  
 ان كان على انسان حق لله تعالى من خرج او كره و كان اى اذا كان  
 من حق العباد من يات به من يوصيه الوصية له من دور  
 انما او منى من ما له على الوجه الذى به فوصيته جائزه

منهم بعينه فالفقضاة و اوجه و الله على عوا و الله  
 منى على علمها اسلم انه ان كان في القوم الذين وجد القضاة فيها  
 خنثاء و منهم القضاة نظر الحنا فان ايا من ميل الذكور فموت  
 حور وان ايا من الفروج فالاناث لا يدخلون في القضاة معهم وان  
 خنثى الابوان من الموضوعين جميعا فهم خنثاء لبيته و لا يلزمهم الايام  
 و اذا وجد قتل في نفسه فالفقضاة و الله على من فيها من الرضاع  
 فموت من اهلها الذين هم فيها على اهل على عليه السلام و ان كانت القوية  
 او القبيلة التي وجد فيها القبيل اهلها صفار و لا عيش لهر فيها  
 لثامه و الله على عوا فلم على اهل على عليه السلام و قال ابو العباس  
 ووجه الله وان وجد القضاة فيما بين قوم فيه بالغزو صبار و مجانب في  
 الصل و افاق المجانب بعد و حوب القضاة و لما نصب لخاصة و ان  
 و جب عليهم و كانت العباد اعترفت او ان كان المجنون و المرء يطبق  
 على عقله تارة و نزل ذلك اخرى فهو جد القبيل و لم يمت القضاة و حال  
 فاقم واجب الا و لا يدخلون في القضاة مع سائرهم كان لهم كانت  
 و خرج ذلك في حال الاطباق فلا قضاة عليهم فان و اذا وجد القبيل  
 تابوت او سيرة او غيرها على رؤس الرجال مجموع فلاش الا و لياو عليهم  
 من القضاة و الله

ان خنثاء وامنهم قومًا بعدد من مات ليكملوا عددهم  
 قامت الاعداد عن خمسين فمات بعضهم من خنثاء و منهم ليشربوا الاراض  
 فليهم ان يسعدوا ما حاتم من لم يتسوا اختا و منهم ليشربوا الاراض عليهم  
 وارادوا الذين حبت القضاة عليهم ان اوليا القضاة فخلعوه و افادوا  
 لبيته على ذلك بشرا فان اشدوا اوليا القضاة القضاة ذلك فليد  
 ه طلبوا عليهم على انهم ليجعلوه كان لهم ذلك ونا القضاة عليهم  
 و اجتمع من عيني فيما حتى على من العباد من وجه الله ان وجد قتل  
 البنت او نصف البنت مع الارش في قومه او قبله فبني القضاة و ان  
 وجد جنين في بطن الام تكون ما وبه او الجراح و قال ابو العباس  
 ووجه الله ان كان اخواه ثلث القبيل اختلاف من وجد القضاة فيها  
 مما دلت الايام كان لهم ان يستقلوه فان ادعا القوم انهم قد قتلوه  
 لم يباليت على ذلك او تصدقوا اوليا لهم وان اقام البينة لم يثبت  
 فيهم فان طلبوا تخلف الا ولبا على انهم ما قسموا و لا يروا من الجن  
 لم يثبت وان تكلموا عن المن لم يثبت عليهم حق القضاة فان  
 القضاة فيها نارجة عن البلان و الله او القضاة حيث اسلم  
 عليهم ارجا قوم على سائر اهل البلان البعيدة فلا قضاة و دينه عاين  
 المان على هذا ان وجد في ما واحد او نهج جاء عظم بعين من  
 واكثر يقوم دور قوم فلا قضاة و ان وجد القضاة فليد مسلوب  
 قبله فالفقضاة و اوجه وان وجد قتل ما بين جماعة من اهل  
 فادعاه ليا و قله عليهم لزمهم القضاة و الله على عوا و الله  
 لوا ضيبت رجل نحو اوجه في قبله فمات فيها كانت الدية على عوا  
 قتل القبيلة قال فان وجد قتل ما بين قوم او قبيلة فمات  
 منهم قتل و انتزعت ذلك و ليل لقتل و لم يبد قتل عوا و

ان يكون محباً لا ينفق أو صيا ابن خنثى أو شت أو شبح أو دهر  
ذلك والجنون فهو شبه جايده فلا كالا فاقوه من غير اذ او من  
صيته جايده على طرح بعض اصحابنا من طاهره احيى عليه السلام وعنه  
لعضمه ان الوصيه لا يجوز الا من باله العليل اذا اصبحت وكان عقله ناساً فاق  
وصي سادات يفيهم بها مراده لخوان فقال له اعنق عبدك فلان او اوصيه  
فلان بكلاً وكذا وشيئاً تراسه اشارة لغيره انه اذا دخل كذا بيت وصيه  
حايده وكذلك الاخرى على اصله على عليه السلام ٥ وقال ابو القاسم  
سأب العفو دليلاً كانت الاشياء مفهومة فيما لفهم منها وللعقل  
كلام فقلته فبحث لا يجوز من صيته هو قال ينصرف في ماله مما يشاء من صيته  
او حق واذا صار الموصي موقفاً يجوز ذلك الا المثلث وكذا في ما يراه  
والحامل لهما ينصرف فيما احب في اول الخبر فاذا جاوز حملها سنة لغيره  
لا يجوز من ذلك الا المثلث وكذلك الخائب له ذلك ما لم يبرز عرواً  
بصافه ولم يشر الى اقلتها الزك لا يجوز ما فعله الا المثلث ٥  
و حاشا من العباد شرا جاء اهل البيت عليهم السلام ٥

منه فاقا في وصي خنثى من المثلث فاجاز بعض الورثة وخرجه بعضهم  
خارجاً من ذلك ما خرج حصه من اجازته فان استاذن الوصي وادته فان وصي  
الثلث من المثلث فاذنوا له وذلك واجازة الوصيه بوصي خنثى لم يرض  
الاجماع فيه بعد موته هذا نص عليه في الاجحام وقار في القبول لغير  
وصيه فانه بعد موته ٥ وقال الفقيه عليه السلام ٥ فمن اوصى وصيه  
من الثلث فاجازة الورثة من غير ان يعلموا بانته اكتمر من المثلث فله ان يرضى  
فما زاد عليه واذا ماتت الواجد من وصيته ما يحتاج اليه من نفسه  
ورقبته ودينه ان كان عليه دين من الوصيه ان كان وصي لوان جلا وشر  
من شي فاق الموصي له قبل الموصي بطلت الوصيه وقال ابو القاسم  
والوصي لاجل اولي جليلين فاق بعضهم ابا فبولها بطلت الوصيه ونسب  
اليه والامم جازت في نصيب الباقي والباقي له وقال ابو القاسم  
صيته جايده للحمل وحايده على البطن على اصله على عليه السلام ولوان  
لا اوصى لغيره بثلث ماله صحت الوصيه وعقوبه بها فان كانت  
فمنه رايه على الثلث سعى في زيادته للورثة وان كان الموصي كافراً له  
نواه سعى في ثلثي قيمته وقال ابو القاسم ٥ ولا يشبه هذا الوصي  
من جملة تركته بشي معين من ذلهم اود نأثره عنده لكان الوصيه  
بطلت لوان جلا وشر اوصى بثلث ماله لمساكين معزوفين معزوفين جعل  
نحوه كاجدهم صحت الوصيه في جميعه وعقوبه بعد خصه من الوصيه  
فان اودت قيمته على حصته سعى في زيادته منها فان اوصى لمساكين  
من معزوفين ولا معسر وجعل لغيره كاجدهم بطلت الوصيه للبعد  
منه فاقوه من اوصى بوصيه فله ان يقضها ويطلبها وله ان يشيها  
من يرضيها وينقص منها وقال في المنتخب اذا مات الوصيه  
للممة مثلاً بقول الشهود اشهد وانك مال لفلان

ولو نقلنا زمت ففي حاله لم يجوز له اخا بزي من علته ان يعود اليها  
فيها **وسئل** ابو العباس القصبة التي تعبرها والزوج عنها  
على ارضي هو التي عليها علم مونه خزان يقولوا اعتقوا فلانا من عبيد  
موتوا عتقوا فلانا كذا وكذا من مال فاما لا يخله على ماله فانه يجوز  
ومنه ما عدا فيه ابلت كالتدبير والمجاهد والبيع في المزرع والبيع  
في حال شدة العلة وكذلك ما فعله الجامل اذا اتى عليها من امره ما جاز  
ان يصع عندها هو بعد مضي شتته اشهر فلا يجوز فيه **ولو** ان جد او  
ابن بوضيه او بنت بعدد لك منه طويل او قصير **فحال** حبه او شدة  
في بوضيه اخرى لم تكن في الاول افضل ولا اما كانت الوضيان  
تا بين فان اختلفا في نظر الثاني فافترقا فيها فالتضيي جوعا عن الاخر  
او عن بعضهما بكم بطلان ذلك وان ثبت الثاني ولم ينع الوضيه للقاتل  
او عن بعضهما بكم بطلان ذلك وان ثبت الثاني ولم ينع الوضيه ولو اقر  
بكم العباس عن القمير واجد من عسل ان الوضيه لام الولد جائزه ولو اقر  
بكم العباس عن القمير على قياتر قول الحق عليه السلام

دمي خذوا خذوه صحت الوصي معاً فليفرقوا  
 مات دحماً بكت به الوصية وما يجوز ان يوصى بها وما لا يجوز  
 الوصية تثبت بقول الوصي لفاوا او امر رجل الى رجل اخذ فقيل له  
 كانه ان خرج منها في حال حيوة الوصي وليس له ذلك بعد موته قال في  
 ان جاز غاب وقيل الوصية حين بلغه ان اخذ من ثمنها من بعد ان  
 لم يقبلها لم يبره ولو ان اخذ وصي الى جليل له او له دحماً وعليه دبر  
 عنه وداله فلا يثبت احد الوصيين ان يقوم بكت كله دون الآخر اخصه  
 بالوصية غاب صاحبه ولو ان جلا او حال جليل او ثلاثة وهم غيب فما يقع  
 الوصية قبلها واجد منهم دون الآخر صحت الوصية له وكان وصي  
 في المال قال ابو العباس في الاب هو الذي يوصى به ان يكون له  
 به على الصغار وهو اهلا من الجد الذي هو اب البنت فانما

امر الصغار الى بعض الكبار و جعله وصيا عليهم حاز تصرفه بها  
تصرف الوصي اذ لم ينعنا في ذلك ولم يصفه بتصرفه وجميع ما يقع  
الى من الميث من وجوه الدخايع والصدقه والتصدق فهو الخ الذي يقع له  
الميث الا ان يكون الميث قبله شيء فاما ما لا يرد عليه فانهما واجبه من جميع الاما  
كل ذلك ما به الميث او لم يوص على ماله حتى عليه السلم ولو ان رجلا اوصى  
وجه من الوجوه فتصرف الوصي ما اوصى به الوجه غير ذلك الوجه كان  
صامنا قال السيد المايب رحمه الله فان اوصى بان يخرج عنه فلان  
فتصرفه الوصي الشئ كان صامنا وان اوصى بان يخرج عنه فالف درهم  
في ما دونه كان صامنا وان حجرا على ما عليه جاز وكان الوصي متروعا  
بالزيادة ما به الوصي ما اختلفه ولو ان رجلا اوصى ثلث ماله  
في اجرة وجوه البره حجب صرفه فيه الى الجهاد قايلا وصاه في سيل  
الله وجب صرفها الى الجهاد وبنا المساجد وجوه القبر وقبا السقا  
وما شبه ذلك من الامور التي يكون موهضا ضوعها للمقرب على ثبات  
فما لم يوص عليه السلم هو ان وصاه بالفقير او كان له اب فقير جاز الوصي  
الوصي منه وكان اجرة فان اوصى لفقير اهل بيته ولم يوجد فيهم فقير  
وجب تصرفه الى سائر فقر المسلمين وان وصاه لفاقر صرف الى اقران  
به من قبله واما ما اوصى به من الصدقة او ثلثا او حجب ان يقرب  
اقران الوصي الذين يشبهون الى الاب اثلاث الى اخوانا سلوا الوصي على  
قباشر فلو لم يوصى فان وصى لفاقره وهم لخصون لخصون ولم يشرط الفقير  
اوصيه جاز به على ارضى عليه السلم فاذا اوصى بجمع ماله ولو ان  
له تحت الوصية على ارضى عليه السلم فاذا اوصى بجمع ماله ولو ان  
فما اجدتها قبل موت انه لم يطلب الوصية نصف الثلث ووجهه ان  
قد الموصى به ولو ان رجلا اوصى لرجل ثلث ماله جعله من اوصيه

وعند كمال الموت له شئها للموتة في ذلك نصوب منهم بشئهم  
في جميعه وليس للموتة ان يعطوه عوضا عن شئ منه الا ان ضاه قايلا وصى  
له ما لم يعلم لم يشره لهم في شئ اذ انصاف الاموال انهم ارستوا  
الموتة ما بعده فاما او ضاه و يعطوه ولو ان رجلا اوصى لرجل ثلث  
ماله ولا يخرق نصبه فان اجاز له الموتة حازه ولو ان رجلا اوصى لرجل ثلث  
الثلث بينهما على خمسة اشهر لصاحب النصف ثلثة اشهر ولصاحب  
الثلث شهران قال ابو العباس رحمه الله ان وصى بثلث ماله ونصفه  
ونصفه فان اجازوا الحديث ماله نصف وثلث وذلك شئهم على  
اخذ عشر شهرين على ارضى عليه السلم فتكون لصاحب الثلث ثلثه  
انهم ولصاحب النصف ثلثة اشهر ولصاحب الثلث شهران فان  
اوصى او قال ثلث بينهم على اربعة اشهر شهران حوا وصفا قال رحمه  
الله فان وصى بثلثه وثلثه ونصفه وثلثه فماله ان اجاز له على  
اخذ الهادي عليه السلم على خمسة عشر شهرين لهما حجب الثلث  
ولصاحب الثلث اربعة ولصاحب النصف ثلثة ولصاحب الثلث  
بنيان وان اوصى قال ثلث على هذا قال الوصي نصفه وثلثه وشئهم فان  
خروا كان مال مقسوما بينهم والثلث منه ان اوصى على ثلثه  
عشر شهرين على ارضى عليه السلم و قال ابو العباس رحمه  
الله اذا وصى لرجل مثل نصيب ابنته او له ابن فاخذ قال من الابن ومن  
اه ماله نصف فان كان له ابن او وصى بثلث لصب اجدتها كان ثلث  
لوصي على هذا خبروا الا ان اوصى لرجل ثلثه لوصي لوصي لوصي لوصي  
جميعه و قوله تزيت بنين وبنات و اوصى لرجل مثل نصيب اجدتها  
بما رده شئ او مثل نصيب اجدتها انما كانت الوصية اخو من الثلث  
عشر اشهر فين الى الموتة فان اجازوها جازت وان دونها  
زوت الى الثلث ونقسم على اوصيهم على قدر ما اوصى لهم



في هذا ما لا يحصى من  
 في هذا ما لا يحصى من

قال ابو العباس واولا وضعت في ارضي اصب اجدها وانه  
 فهو من ماضيه مثل نصيبه على اهل بغداد واولا وضعت في ارضي اصب  
 اجدها كان للوصاله تله انه امنا نصيبه فان في الضعاف نصيبه مضاعف  
 فثمة اضعاف فان قال الضعاف ان نصيبا مضاعف كان ما فيه عشر  
 وفان اذ جهه الله اذ كان له بنات وفي مثل نصيب اجدها الواحدة اخر  
 بثلاث المال فان طرجهوا جعلت ثلث بينهم ما على اهل اماره عليه السلام  
 على حتمه اشهر للوصاله على نصيب اجدها اشهر ما في الوصاله ثلث المال  
 لانه اشهر وان زيد ن على عليه السلام في مجموع الفقهاء لو ان خلاوص  
 جعلت ماله واخر ربعه خذ ماله ثلث وربع وهو ما عشر ثلث  
 منه اربعة والاربعة ثلثه فكل ثلثه منه يبين ما على سبعة وقال ابو العباس  
 ان في كل ربع ثلثا ثلثا ثلثه من الغلة على اهل خي عليه السلام  
 فان لم يكن غله لم يخره ما حدث الا ان يقول اياه يقول ما حدث من غله  
 كركب خدمه القدر عليه الدار وكركب ان وضي على خله الامه او هذه  
 الدية فان اذ جهه الله واولا وضعت في ارضي اصب اجدها وانه  
 سينا من ماضيه يعطونه ما شاؤا على اهل خي عليه السلام وقال  
 فان اه ضله مال كثير جعل على مال الزكوة على اهل خي عليه السلام قالوا  
 اوصى نصيب من ماله اشبه مثل نصيب اهلهم نصيبا وكركب ان واولا وضعت  
 من ماله فله نصيب اقل الوثني نصيبا الا ان يزيد على السد ثلث على اهل خي  
 من الخشوع لا يكون له اكثر من السد وفان نصيبه عليه السلام في المسائل  
 انه قد جعل للمساكين ما في رعيته ولم يشر من اهل طعام جعل على الفقراء  
 ما كله وخرجه على عياله وقارب القنوت واولا وضعت في ارضي اصب  
 غز واما في فيها الا عشر شين وهو خروج من طينته كان ذلك للوصاله الى  
 عشر شين في يعود الى وثمانه الموضي اذا اوتى لرجل ثلث ماله واربعة  
 له ما آه كان فبذلك تم التمسك لما كان له ثلث ماله على اهل خي

### كتاب الفرائض

عليه السلام فان قال ثلث ماله لفلان وكمساك من كان  
 ثلثه لفلان في نفسه للمساكين على اهل خي عليه السلام وقالوا  
 جعل الموضي في ارضي اصب اجدها كان للوصاله تله انه امنا نصيبه فان في الضعاف نصيبه مضاعف  
 فثمة اضعاف فان قال الضعاف ان نصيبا مضاعف كان ما فيه عشر  
 وفان اذ جهه الله اذ كان له بنات وفي مثل نصيب اجدها الواحدة اخر  
 بثلاث المال فان طرجهوا جعلت ثلث بينهم ما على اهل اماره عليه السلام  
 على حتمه اشهر للوصاله على نصيب اجدها اشهر ما في الوصاله ثلث المال  
 لانه اشهر وان زيد ن على عليه السلام في مجموع الفقهاء لو ان خلاوص  
 جعلت ماله واخر ربعه خذ ماله ثلث وربع وهو ما عشر ثلث  
 منه اربعة والاربعة ثلثه فكل ثلثه منه يبين ما على سبعة وقال ابو العباس  
 ان في كل ربع ثلثا ثلثا ثلثه من الغلة على اهل خي عليه السلام  
 فان لم يكن غله لم يخره ما حدث الا ان يقول اياه يقول ما حدث من غله  
 كركب خدمه القدر عليه الدار وكركب ان وضي على خله الامه او هذه  
 الدية فان اذ جهه الله واولا وضعت في ارضي اصب اجدها وانه  
 سينا من ماضيه يعطونه ما شاؤا على اهل خي عليه السلام وقال  
 فان اه ضله مال كثير جعل على مال الزكوة على اهل خي عليه السلام قالوا  
 اوصى نصيب من ماله اشبه مثل نصيب اهلهم نصيبا وكركب ان واولا وضعت  
 من ماله فله نصيب اقل الوثني نصيبا الا ان يزيد على السد ثلث على اهل خي  
 من الخشوع لا يكون له اكثر من السد وفان نصيبه عليه السلام في المسائل  
 انه قد جعل للمساكين ما في رعيته ولم يشر من اهل طعام جعل على الفقراء  
 ما كله وخرجه على عياله وقارب القنوت واولا وضعت في ارضي اصب  
 غز واما في فيها الا عشر شين وهو خروج من طينته كان ذلك للوصاله الى  
 عشر شين في يعود الى وثمانه الموضي اذا اوتى لرجل ثلث ماله واربعة  
 له ما آه كان فبذلك تم التمسك لما كان له ثلث ماله على اهل خي

في هذا ما لا يحصى من  
 في هذا ما لا يحصى من



[illegible]

فانما وجد ترك اباً واما فلاب السد ثم ما بقو فلاب ههنا  
كانا بين قالوا في بينهما فغير وان كانا فوا كترك اليا في بينهما بالنسبة  
فان ترك اباً في سنا عا والباقي بينهما للذكر مثل حظ الانثيين في ترك  
ترك اباً فابنه او بنتاً او بنات كل الحصة فيها وفيهم ما ذكرناه  
وان ترك من البنين والبنات بنين او بنات ابن فهم معهم بمنزلة البنين وا  
بنات له ولو اجد من البنين البنات محترقوا ومقتضين والباقي بين بنات ابن  
وبنات الاب للذكر مثل حظ الانثيين فان ترك بنتاً او بنتين او بنتين  
فصاعداً فلبنت النصف وللبنتين فصاعداً الثلثان وللام السد من  
والباقي لالاب فان كان مكان الاب والجد اب وامكان الام السد من  
الام مكان ام الاولاد واما البنات بمنزلة الاولاد فان ترك بنتاً او ابناً  
فلبنت النصف والباقي لالاب فان ترك بنتاً او ابناً فلبنت النصف  
وللام السد والباقي للعصبة فان لم ير عصبة ردت الباقي عليهما على قدر  
انهما فان ترك املاً او بنتين فصاعداً فلام السد للبنين فصاعداً  
على الثلثان والباقي للعصبة وان لم ير عصبة كان الباقي ردة عليهن على  
قدر انهن فان ترك ابناً او بنتاً او ابناً واولاد او اخوة او اخوات كان المال  
كله للبنين وسقط الاخوة والاقوات ههنا فان ترك بنتاً او ابناً او اخوة  
او ام او اب فلبنت النصف والباقي للاخوة والاقوات للذكر  
مثل حظ الانثيين فان ترك بنتين او بنات معهم او معهم للبنين  
للمن والباقي لهم فان كانوا اخوة قسم بينهم بالسوية وان كانوا امه  
واخوات قسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فان ترك بنتاً او ابناً  
فلبنت النصف والباقي للاخت ههنا فان ترك بنتين فصاعداً فاختا  
مثل حظ فصاعداً للثلاث والباقي للاخت ههنا فان ترك اخوات مع ابنت  
فالباب كان للبنت الواحدة النصف والبنات الثلثان والباقي  
لخوات والجد ام الام والجدات بمنزلة الام ام الاولاد

البنوة مات فداين انا واد مع اترو جن ه  
الاولاد واولد البنل للزوج معهم الذبح وللزوجه الثمن

[illegible]

المت ما بقى والباقي للاب والامراه الذيه والام ثلث ما بقى  
 والباقي للاب والمستهل المعرفه بالمشتركه ان يموت امراه  
 وترك الزوج والام والجد والاخته لام او اخته كواب ولام  
 والجد المستر وللزوج النصف وللاخته لام الثلث والام للاخوه  
 ربع والام فان ترك مع الزوج والام اخا او اختا واجده لام  
 واخته لاب وام وللزوج النصف والام النذر وله اولها النذر  
 لئلا تركه منه الاخوه من الاب والام بالاجماع فان ترك مع الام وا  
 لزوج اختا واجده لاب وام واخيه لام وللزوج النصف والام المستر  
 والاخت النصف وللخوثر لام الثلث والفريضة بقول ثلاثة اشهر  
 ان كان معهم اختان اب وام فلهما الثلثان والفريضة بقول اربعة  
 اشهر ما بقى

فقال ابو العباس رحمه الله قياس الاخوة والاخوات لاب وام في  
 رتبة قبائل النبي والنبات اذا لم يتزوج بنات وقبائل الاخوة والا  
 بنات من الاب ويان له النبي والاحفاد والاخوات من الاب قياس  
 بالنبي والاخوة والاخوات لام لانهم اربعة فيسقطون معهم الولد  
 وزيد لام والاب والجد وللواحد منهم السند فصارا في الشاة  
 من قبضات عد السند وكل فضاء كوا انهم على اناسهم وقد ضحكوا هذه  
 له ولم لاخت لاب وام النصف والباقي للعصه فان لم ير عصيه  
 فاعلمها ولاختين فان بقي الثلثان والباقي للعصه فان مات  
 من فترت اخا اب وام فاعلم كلهم فان ترك اخوة واخوة كان  
 بينهما وابنه من التسوية فان ترك اخوة واخوات اب وام فاعلم  
 بينهم للاخت مثل حظ الانثيين فان ترك اخا اب وام واختا اب  
 للاخت لاب وام والنصف ولاخت للاب السند فحله النبي  
 ترك اختين اب وام واختا اب ولاختين اب وام الثلثان



[illegible]

وولد السد والباقين الاخ والاخت للذكر مثل حظ الانثيين فان  
ترك اختا لاب وام واختا لاب وجدا فلاخت للاب والام الثلث و  
لاخت للاب السدس ثم له الثلث في الباقي الجدة فان ترك اختا لاب وام واختا  
لاب وجدا فلاخت للاب وام الثلث والباقي للجدة تسقط الاخت لاب فان  
ترك اخوه واخوات وجدا فالما بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وام بقية  
صبي الجدة السدس فان ترك اختا واخيرا لاب وام واختا لاب وجدا فلا  
حس للاب وام الثلث والباقي للاخ وابن الجدة نصفان فان ترك اختا لاب وام  
واخيرا لاب وجدا فلاخت لاب وام الثلث والباقي لابن الاخ لاب و  
ابن الجدة الا فان ترك اختا لاب وام وثلاثه اخوة لاب وجدا فلاخت للاب  
وام الثلث والجدة السدس والباقي لابن الاخ اثلاثا لابن السدس هاهنا خير من  
بنا اسمه فان ترك اخا لاب وام واختا لاب وجدا فالما للاخ لاب وام  
والجدة نصفان تسقط الاخ لاب في قول علي وعبد الله وفي قول علي  
والجدة وفي قول زيد المالا للاخ لاب وام وابن الاخ لاب وابن الجدة الا فان  
ترك الاخ الذي اب على الاخ الذي لاب وام ما فيه ولا شيء له فان ترك  
موافاة وجدا واخوه واخوات فللام السدس والام الزرع والباقي  
للجد والاخوه والباقي حواشي للذكر مثل حظ الانثيين هـ  
مسألة المعروفة بالعلمانية جلالت ونزك اما واختا لاب  
وام وجدا في قول علي على الله عليه السلام الثلث ولاخت لاب وام  
نصف وللمد السدس وما عدا اهل من اب الجدة مع الاخت عصمه ووعده  
الزوج عتق من الام الملت والباقي للجدة على اهلها ان الجدة له الاب  
في ميعود في الزواجه المشهوده كلام السدس ولاخت الثلث والباقي  
للمد ما عدا اهل من الام لفضل على الجدة وفي قول زيد للام الثلث والباقي  
للجدة والجدة للذكر مثل حظ الانثيين ما على اصله الجدة  
اخت هـ وفي قول عثمان لقسم بينهم اثلاثا من عثمان يكون  
اصل ما عليه ما قاله واما اسمه المدة فه الاخير

[illegible][illegible][illegible]

فانت تخلصت ابني محمد اجدها اسلام فابن العزالي هو احم لام الشق  
والتي بينهما نفسان وقال ابو العباس رحمه الله فان ترك امه اهل احد  
زوج كان للزوج النصف والباقي بينهما نفسان وكذلك لو كان  
ولانته في المسئلة بانها كان الباقي بعد خيبر الزوج بالنصف بينهما الاثاقا  
نصف ابني محمد اجدها زوج والاخوان احم فلزوج النصف ولاخوان  
واحم لام الشدش والباقي بينهما نفسان وقال رحمه الله فان تركت  
ابن اجدها زوج والاخرين فلهذا الاخوان في الاسلام واقع اذا لم يورث  
ان زوج باخته واذا وقع تكون زمان كان مع امه او نكاحا فاشرا  
فقط الا ان سبب الزوجيه فان تركت دخلت ابني اجدها  
لام واخوان اجدها ابني فلا ينفع العلم الذي هو احم لام والاخوان الذين  
اجدها من غير الثلث بينهم الاثاقا والباقي من العلم الذين اجدها احم لام  
الذين هم من العلم الاثاقه ما في الاما احم

باب هذا الباب ما قد ذكره ابو العباس الحسن بن محمد الله فاو  
ما عايناه من غير ان نترك خطه ابن معناه في قوله الله اذا كان  
اب وام او اولاد فان كان لام فلا تله فان كان الميت امراه



[illegible]

بنت بنت وبنت بنت اخوت فلينبت ابنة النصف والنصف في بنت بنت اخ  
 فان ترك بنت بنت فمها اخوها ابن بنت وبنت اخوت ومعهما اخوها ارادت  
 فلينبت البنت واخيها ابن النصف النصف بينهما بالسوية ولا يفضل الذكر منهما  
 فلينبت البنت والباقي بن بنت الاخوت فواخيها بن الاخوت ايضا لا يفضل ذكره  
 البنت والباقي بن بنت الاخوت فان تركت ابنة البنت وبنت الاخوت وترك بنت وابن  
 بنت اخوت فان ترك بنت ابن الاخوت وبنت خاله فلينبت ابن الاخوت النصف وبنت  
 اخ النصف والباقي يد عليهما فنحو ما ارسلتكم معا على خمسة اشتهم قتالوا  
 التماس وجه الله ان مات وترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت فبني فائس فبني  
 جده عليه السلام اما البنتان لم يفرقا سو كان ماله واجده او غيره فان  
 ترك بنت اخ وبنت اخوت فلينبت الاخ الثلثان وبنت الاخ الثلثان قال  
 ابو العباس فان ترك بنت بنت بنت وابن بنت بنت وبنت ابن بنت وابن  
 ابن بنت فالما بينهما بالسوية سو كانوا ماله واجده او غيره فان ترك  
 ابن بنت ترك بنت اخوت متفرقات كان الماله بينهم على خمسة  
 الله فان ترك ثلث بنات اخوت متفرقات وام وحصة لثلاث وحقاؤه  
 ثلاثة اجماعه الذي وام وحصة لثلاث وام وحصة لثلاث متفرقات كانت  
 ترك ثلث بنات اخوة متفرقات وبنت بنت اخوات متفرقات كانت  
 اما ابن بنت الاخ وبنت اخوت لم بالسوية وثلثاه بين بنت الاخ وبنت الاخ  
 بنت وام على ثلاثة لبنت الاخ ثلثاه ولبنت الاخ ثلثه فان ترك  
 فواخيها الزوج والزوجة جالسا في الميراث اما النصف واما الزوجة فادام  
 ولد ولا ولدان فله النصف فاذا كان معه واحد منهم فله الثلث والامراء  
 خالين اما الثلث واما الميراث معهما لزوج ولا بنت فله الثلث والامراء  
 معهما واحد منهم فله الثلث وان كان الميراث مع الام والبنات والامراء  
 الثلث او الزوجة في الثلث او الميراث او الميراث على ذلك ولا يرث الزوج  
 وحده الزوج لو كان نواصيلا لم يرث وان مات امرأه وترك زوجا  
 فله النصف والباقي لعصبة فان لم يرث له عصبة فله والامراء لو كان  
 له عصبة ولا دور رحم كان الباقي لغيره فان تركت معه ولدا وله  
 فله الثلث وما يفضل عنه فالقول فيه سائيا فان مات



[illegible]

عشر شهما م وكذا لو ترك امراه واماً وثلاث اخوات متفرقات  
واختاً لام وكذا لو ترك امراه وحده وثلاث اخوات متفرقات واما  
يعزى له انهم خوان ترك امراه ورجلاً واخيراً وام واختاً لام فالزوج  
المتوفى ينفق عليهم ولا خير من الاب والام الثلثان اربعة اشهر ولا خير من امار  
البيت شهما عالت الفرض ثلثه اشهر وصحة ما من ثلثه اشهر ومراك  
لو ترك برة ورجلاً واماً واختاً لام وكذا لو ترك زوجاً واماً وحده واختاً لام  
واماً وثلاث اخوات متفرقات وكذا لو ترك زوجاً واماً وحده واختاً لام  
وام فالزوج النصف ثلثه اشهر ولام البيت شهماً في الميراث ثلثه اشهر ولا خير  
لام وام النصف ثلثه اشهر عالت انفرضه ثلثه اشهر وه العزوقه  
لام كدريه وما يعزى له اشهر خوان تركت امراه ورجلاً واماً واختاً لام وام  
واختاً لام فالزوج النصف ثلثه اشهر ولام البيت شهماً ولا خير من اب وام  
الثلثان اربعة اشهر ولا خير من ام البيت شهما عالت الفرض باربعة اشهر  
خنها من عشرة اشهر وكذا لو تركت زوجاً وحده وثلاث اخوات متفرقات  
واختاً لام وكذا لو تركت زوجاً وحده وثلاث اخوات متفرقات  
ما قبل الا انك على الولاء اذا مات الموقوف ترك موقوفته وميراثه وفرضه  
معقده من عصبه او ذي شههم او من رحم فاما الموقوفه دون ذلك معقده الا ان  
يكون موقوفته عصبه موقوفته معقده التي هو موها عصبه ففصل المال عصبه  
الذي هو دوا لشههم تكون له عصبه المعقود على من عصبه عليه فاما ما  
المعقود ترك كانه وان موها فاما لا يشترط دون بقوله وكذا لو ترك ابنه وامه  
ابن المال بينهم فان ترك بنه وان موها واخاه او كنه او غيره او غيره من عصبه  
البيت النصف والباقي لان موها او كنه من عصبه فان ترك دون ذلك  
ودون ذلك ماله فاما الميراث او كنهه دون ذلك او كنهه ماله من عصبه  
ولو ان تخيل ان عاقبة ماله كانت قائمات المالكات فان الميراث من عصبه  
كان الميراث عصبها فليكن فان كان احد من عصبه ولا عصبه الاخر فان  
نصف الميراث لعصبه احدى النصف الباقي لو تركه الاخر من ذوي

[illegible]



المال في حال وهو ان يكون اثباتا في يدك في حال وهو ان يكون المقتدر  
والفرض من شئ وله منها في النصف وفي حال استبرأ ذلك اذ هو في  
له نصف ذلك وهو انما في شئته فتكون له اما في النصف او في حال  
خمس اثنى عشر من ثلثه وان كانا فله النصف من المال فاذا جمع بينهما يكون  
فيه فلها نصفها وذلك اذ هو في ثلث المال وان ترك ثلثا فجمع بينهما يكون  
خمس فثلث النصف والباقي لخمس ارباع وام لا في هذا فهو في ثلثي  
الثلث والباقي في النصف هو وحده لكان ترك ارباعا له حليا من  
فلنصف من ثلثه الا في حال في هذا الموضع يستوي النصف والثلثان فان مات اثنان وتر  
كت زوجا وام او ولد لا ابيه وامها خاتما وخبر ارباعا فلنصف الثلث والباقي للزوج والباقي  
لغيره ونصف لا في النصف في هذه المسئلة في الميراث وهو الا ربع وام  
فان كان له الميراث كان له نصف نصيب الثلث لو كانت وفي النصف من ارباع  
الميراث وهو نصف المال في ثلثي خاتما في ربع فان مات زوجا وترى  
جاء خاتما في ثلثي ارباع المال لان هذا الموضع سقط الا ربع فله نصف  
نصيب النصف لان الثلث لو كانت في غير سقطت ولو كان معه اربع سبل كان  
له نصف المال في ثلثي النصف نصيبه وهو ربع المال وحكم المفقود في ارباع  
وت عنه وما دلت المفقود لا شروح امراته حتى يبعثونه وانفسهم ميراث  
ولا حكم ميراثه الا بغير زوج العلى او بنتها في شهود قال القسمة فان كان  
وذكر عليهم ما كشف انه كان كذا في ذلك واحد منهم اربعة فان كان  
لواحد منهم في القسمة عبقه فاعقبه ذكره في الوفاة وان مات للمفقود ميراث  
عن غير نصيبه الى ميراثه فان كان خاتما في ثلثه وان كان في ثلثه او اخذ  
له في ميراثه الميت فان في ميراثه ولم يعلم ان ميراثه قدام على ميراثه وانما  
عنه كان في ميراثه في ميراثه فان مات زوجا وترى اننا لمفقود فان  
وان لم يبق في ميراثه وترك ما اوتى في ميراثه وان لم يبق في ميراثه فان  
المال بوقف ولا القسمة وان قال اننا خاتما في ميراثه وقال ولدان في ميراثه  
عالم الجواب كذا وان كان الميت في يد ولد الابن لمفقود

[illegible]



البتة على ما علم على عليه السلام فان قال ابن الملا عنه وتترك امه فلا  
 البتة وما في يد عليها في قول علي رضي الله عنه وعبد الله وفي قوله  
 ما بقي فليست المالك فان ترك اما وبنتا فلام السدس للبنت النصف وما في يد  
 عليها على اربعة في قول علي رضي الله عنه وفي قوله عبد الله بن مسعود المشهور  
 عليها على اربعة في قول علي رضي الله عنه وفي قوله عبد الله بن مسعود المشهور  
 للام السدس في قول علي رضي الله عنه وفي قوله علي بن مخلوف في قوله  
 للام فلامه الخ والباقي للبنت بالاقراض والباقي لآب الأم ولو ان ترك  
 وفي قول بن مسعود للبنت النصف والباقي لآب الأم ولو ان ترك  
 الملا عنه مات وترك شقيقا كان المال للبنت ونسبة الزمان من وموت  
 ذوي الارحام هذا في قول علي بن مخلوف في قوله عبد الله بن مسعود المالك  
 بينهما نصفان فان ترك بنته وخالته وآب الأم ونسبة الخالة فان ترك  
 وفي قول عبد الله للبنت النصف والباقي لآب الأم ونسبة الخالة فان ترك  
 خاله وآب الأم فمال لآب الأم في قولهم كلهم في هذه المتأخرين وان الملا عنه  
 ابوا لغيره فاصول الفرائض فان ترك بنته اخوه متفرقين وان الملا عنه  
 لما خ من آبه ولا اخ من آب الأم والبنت والباقي في قول علي بن مسعود فان  
 وفي قول زيد الباقي لآب الأم والمليط جز وموته لست مال المتكفل فان  
 ادعاء الذي النقطة او غيره ثبت نسبه منه فابهما مات وترك صاحب على  
 اصله على عليه السلام ولو لم يات ثبوته امه من ثم لم يترك اخوه واخواته  
 الميراث عنهم من لهما او قسده على اصله على عليه السلام فان ترك اخاه  
 في الاثر فان مات جاز في حله ولو تركه واستعمل له ثلثه فثمة البنت  
 وجب ان يعمل منه نصف اربعة فيكون ثلثه ما في يد فان ماتت الميراث  
 الجمل نحو القسمة على حسب ما يقع فان ترك ميراث من قوله بعض المؤرخين  
 ولو ان وارثا اقرب جهول للشب بنسبه من تركه لم يثبت الشب باقره وفي  
 عليه انما سهمه ما حصه من الاثر ان كان الميراث لغيره وتنازعه في ذلك  
 وان ضمان لغيره وجب ان يعطيه كل ما في يده وتقسيمه وحالات ذلك

اخوة لآب واما فان ترك احداهما باين الميت فانه يلزمه ان يخرج ما في يده اليه  
 والبنت فليست له نصف الميراث وان مات وترك جاز في حله وان ترك ميراث من قوله بعض المؤرخين  
 ان لو ترك اخوة لآب واما فان ترك احداهما باين الميت فانه يلزمه ان يخرج ما في يده اليه  
 والبنت فليست له نصف الميراث وان مات وترك جاز في حله وان ترك ميراث من قوله بعض المؤرخين  
 وانما الميراث من سهم السهم لآب الأم وللموت سهمها وللموت سهمها  
 واجد ان عمل الفريضة اذا لم يكن اخوات من شقيقين وعدا الاثر في كل من ترك  
 ثلاثة فميراث ابنته ثلاثة فميراث من سهمه فان ترك امرا او امرأة او اخاه اخرى  
 يجب عليهما ان يعطيهما نصف ما في يدهما من اثر الزوج الميت فان ترك رجل  
 ثلاث بنات فاقسمت اموالهن ارباعا ويجب عليهن ان يعطيهما ربع حصةهما فان  
 ترك ابنتين وبنتين فاقسما لهن ارباعا اعطاه ربع ما في يده وهو سبعة ارباع  
 المالك فان ترك ابنا وبنتا فاقسمت البنت باع لهما واثره لآب الأم اعطته  
 خمس ما في يدها وان ترك اخوة فان ترك احداهما باين الميت اعطاه ثلث  
 ما في يده فان ترك ابنتين فان ترك احداهما باين الميت اعطاه ثلث ما في يده  
**باب ميراث المكاتب ومن اعتق بعضه**  
 المكاتب يورث ويورث عنه وقد كان ادى من الخيانة وان مات ترك  
 ما مضى جاز كان نصف الماله قالوا في عصمة امه فان ترك ابنت  
 نصف حواجر منهما جاز كان نصف الماله بينهما نصفين والباقي لغيره  
 فان ترك ابنا جاز ابعاله وابنا نفسه جاز كان الماله سهمها على ثلاثة ارباع  
 له ولو تركه لم ير نصفه جاز لآب الأم من الماله نصفه ومن الماله نصف  
 له نصفه اذ لم ير معه الا خو وكان له جميع ماله الا اخوة عاين حقوق  
 في الماله لم ير معه فلا يستحق معه الا نصف النصف فان ترك ابنا  
 جاز ابعاله وابنا لثمة جاز كان الماله سهمها على ثلثه لغيره  
 بشر الا اخوة فان ترك امرا اذ نصفها جاز كان لهما الثلث والباقي  
 لغيره فان ترك امراه وابنا لثمة نصف كل واحد منهما جاز فلا  
 نصيب الشدش ولا يورث نصف المالك فان ميراثه الميراث













من أهل الشريعة فيه من القوا غفقت تلك الثوبة لأهل المسلمين  
سبيل على الذين حملهم الأمان على أممهم وأولادهم فإن فتح بلادهم  
الغنائم وجيزت في أمانا جماعة من المسلمين فادعوا لهم كانوا قدامهم فقاموا  
كانوا قد حضروا القنار والقيمة وماتوا بشي منه لم يقبل الأمان فقولهم وإن  
كانوا في وقت القنار والقيمة غيبا حضروا وأدعوا ذلك فقال الإمام  
لهم إن أمانا عليه البينة ولا يجوز أن أحد من المسلمين للمركب إلا أن يقر  
به ولا يجوز على التائب ولأن أمانا من المسلمين من بعض أهل الشرك وهو أمان  
أخبرنا أنه ولا يجوز أمانا الذي على أصله على المسلمين قال القسري عليه السلام  
جوز أمانا المسلم وجوز أمانا البراء وأمانا على مثل القسري وحسن  
عليهما السلام وكتب على الإمام أن يعلم هذا من دخل بلاد المسلمين من أهل الحرب  
أنه إن أقام فيها أكثر من سنة منع من الخروج عنها وإذا الحرب وضرب  
عليه الجزية فإن وجه بعد السنة حكم عليه كذلك وقال أبو العباس إن من  
أحكم بذلك وجب بعد سنة فأنه يقبضه إلا إذا الصلاح وإن يضرب له سنة  
سنة أخرى يعلمه ذلك إذا كان رجوا فيه الإسلام قبل القسري عليه السلام  
فيما رواه عنه علي العباسي إذا قال القليل للمسلمك لما نزلت أخرجك  
ذلك أمانا وكتب على العباسي عن زيد بن علي عليه السلام أن الأمان إذا قال  
وهو يفت عن أن يوصل هذا الجذب فأنه يفت وأمانا بالملق أن من جازم فيه  
ذلك لا يفتي كفته وأمانا منه قال الخليلي يمان وأمنه الله محمد عليه السلام  
لا يجوز لأحد أن يفت أمانا خدي يبعه لقلبه ما أنه ولو أن قوما من أهل  
الحرب دخلوا في الإسلام بأمان لا يجوز أن يستولوا من أتباع سلاحهم أو  
فإن أرادوا أن يبيعوا جلا من ذلك يردى مقتوا منه وكتب أن منعوا من حواج البلاد  
والخراج إلى أن الحرب من أن لا الإسلام الأمان دخلوا به بعينه وكذلك كان  
المسلمين حسان منعوا من حمل السلاح والخراج إلى أن الحرب على أصله عليه  
السلام قال محمد بن عبد الله في سيرة لوان مشتا ممانا فأنه إذا

إسلام وثوبك ما لا وثبة في دار الحرب لو قف الإمام حين قدم  
وثبه وسلم اليهم قلن قالوا مستأمنون في عولهم وثبتوا وحاضرا  
من ملحقهم لم يقاتلوا حتى أتوا إليه تقام في دار الإسلام وأمانه اليهم  
أن قالوا استأمن في دار الإسلام ومن قال عليه السلام ولو كنت  
أحد أرباب الحرب عداله تأجر أن أدا الإسلام فخلها أمانا قالوا لم يعد  
ذلك الإسلام فإن العبد باع وثبة منه وما فيه عليه قال دخل عبد الله  
أهل الشرك ما من من غير أن مولاه ثم استأمن به قال فذكر مولاه أنه  
خرج ما دونه لم يقبل قوله وكان العبد جزءا لاسلم مولاه عليه وما فيه  
فهو قال عليه السلام فإن ظهر جمل أهل الشرك في دار الإسلام وقال  
دخلته بأمان لم يصدق هو فيه وما معه فإن ادعاه أنه رسول فإن كان معه  
كتاب مدحهم كتحية وغرور له رسول فلا يسلم عليه حتى يبلغه سالته  
وغيره إلا بحاجته وأخبر به إذا سلمت ولحقت بذلك الإسلام فلا يسلم  
لزوجها عليه وأمانا تنزوج بعد استبشرك جها منه مثلا كحقيق  
وإذا استأمن رجل من أهل الحرب ومعه أم ولده فأنزلت فقلها  
أن تسلموا لها في قيمتها على أصله عليه السلام  
**باب حكم أهل دار الحرب إذا أسلموا أو أسلم بعضهم أو**  
**قبولوا الذمة** فإذا أسلموا أو أسلم بعضهم أو قبولوا الذمة وإن أسلم أحد  
في يده أم ولد مسلم وكان مسلم أو سراجة عليه أن يفت بها من  
الحرب الذي أسلم لقيمتهما وإن كان معسرا وكتب على الإمام أن يفت بها من  
بيت مال المسلمين بهذا حكم المداينة وأما ما لا يجوز من أسلم عليها أن  
يطأها فلا يفت بها وإن كان الخمر وطها في دار الحرب وأصلها  
وهي حامل منه فتولدت كالأوليات بالنسب منه ولا أفدأ  
مولاهما المسلم الأولوا فديت له وهي حامل فليس له أن يطأها حتى

حتى فية ولها من الثاني تطهر ثيابها ولها من مكرات طهارة  
سعالن هو في ذلك ما حوت عليه فاذ اذا غرق كان له ثوب من ثوبه وهو  
المسلم فان اشبه المكات من سعالن هو كما كان هو كما كان سعالن عليه فان سعالن هو  
حاذ الجوب على ان في منامته فان يكون نولة فان لم يكن كما كانوا وملحها  
عليهم وان سبى بعض اهلها او احب مملوكا مسلما فلما حذر به اذ تدن  
اسلم من شياء مخرج به الى اذا الاسلام عرض عليه الاسلام فان قيل كان عبد  
شاه وانما قتل كذا لو كان مكانا فان اذ عرض عليه الاسلام فان سعالن  
على كتابته وانما قتل كذا الفوق فام الولد اذا اذنت عند مناساتها  
واسلم عليها عرض عليها الاسلام فان سعالن اقتدت وان اذنت فقلت وان كانت  
حما لا اشترقا وضعها ما في طهرها فربما كانت اقافت على الزدة وهو  
قوما من اهل الجوب دخلوا في الزمة والترمو الجند وفي ايديهم اذ اذنت  
اهل الاسلام فالحكم في ذلك ان قالوا لهم من المسلمين اذنت  
تستقيم فان هو كانوا عبيدا لهم وان اشبعوا من الذين هم في ايديهم سلم  
له لا جوارا ملك دم مسلما وان كان في ايديهم مديون مسلم قبله اذ كانت  
فان اذها غرق وله ما عطف الكتابة وان اشبع امرؤا يبيعه وان كانت  
مع بعضهم امه مسلمة وقد حملت مند امرؤا غرقا وامها مملوكا مند حرم  
باسلامها وان اسلموا الزم في بيعه منه كانت امه ولد له وان لم يكن حرم  
عنه فهاضت جنة وعليها تسعالة في منامته على قنار في قنار عليه السلام  
فان اسلم بعد ذلك حاز من ثوبه جها برضاها وثوب عنه ثلاث تطلقات  
فان لم يكن عبد حرم في اذ اذا الاسلام وهو على كفرة كان مملوكا من اخيه من  
المسلمين ولا شيل طوله عليه ان جها مسلما الى اذا الاسلام على اصل حرم  
المسلم ولو ان جها تزوج صبي صغير وحمل بها فاسلم وحرم عليه  
حاذ الاسلام فان اسلم اجدانها قبل فضا عطفها ان الصبي مسلمة  
ما سلام من اسلم من ابوها وبناتها وبناتها على ان جها واولادها

او بها بعد انقضاء عطفها كانت مسلمة وانفق الناح  
سها ومن ذو جها باجم ما لو خضر اهل الذمة ما تزا  
عطف اهل الذمة اظها ان الذي يمتد به من المسلمين على جمال الذمة والفقار  
رشد الثاني لم يلبس العياذ وبواخذوا بذلك وبذلك سغا ان خضر حذو  
سها وان حاذ ذلك في حنايتهم فحنايتهم بها معهم وبوحي وجب ان  
معا من احداث بنا السبع والشيء في ما سفلوا من حاذ ما خرب منها فماتوا  
فيها ولا مكنوا من اهل الذمة الا في خطهم التي اخبرها فاذوا حاذها اسلم  
باب المواجه عطف وعقد الهدية ولا مام ان يعقد الهدية مع الذمة والولاء  
فيها اذا اذنت صلاح المسلمين وانما فقلت ان وجب العوا لغيرها  
قلت فقلت لهم لا انقضاء الذمة ما لم يكن منهم بقصة فان اذ العوا لغيرها  
فمن بعض اهل الذمة عطفهم من لم يقضه فانه يكون معنا فان اذ اذنا  
نوبك حياذهم واطهارها فمنا بغيره وكل على ان اهل البيت على ان اهل  
فالمواج اهل الجوب الى موه معلومه وان مني فقلت ان لا يظن شيئا من  
جروهم حتى يقضى المدة فاذ انقضى حاذ ان لم يزل لها حقه الفوم وعظم  
المواج قد انقضت ومعت ولا يحارهم قبلا ذلك ولا يغد بها الجوب  
ما يغاه وكل اهل البيت على ان لا يروى من المسلمين ومن اهل الجوب  
ظان ان من خرج البنا منهم فانا تروا لغيرها ان ذلك جائز اذا اذنا  
فوقه ذلك ان وفيه الصلح على ان يظن الصلح ما لا على ان يظن الصلح  
من المسلمين جاز ذلك وقال محمد بن عبد الله عليه السلام اذا اخذ  
الاداهم زهاين في بشرط لهم العوا فليمنعهم من المسلمين فليمنعهم من المسلمين  
بغيره زهاين من الما بعد واصلهم ذلك وكنتم ذوى القربى عليه  
سلم قال فاذ حروا او اذوا في بشرط الما واولادهم ان بعض  
سرقناهم ولا من سرقناهم وقال محمد بن عبد الله عليه السلام



المجاهدين من الكفار وولد من مشاهير الجن وان شئت به وانما علمهم بنحو  
من الكفار فنبههم فخرج المشركين ان شئت وان منهم ذلك الشيء وان هذا المشرك  
على من اغار عليهم وشبههم وذكروا عليهم من اخذ منهم ومن دخل منهم اذا الامام  
م تاجز الجوارح ان فهو امن بالموادعة المتقدمة وحيث على العباد ان اجراء اهل  
البيت عليهم السلام على ان اغاروا على المشركين عليهم بعد الموادعة فعليه ان يما  
اخذ منهم ان كان قاصدا بغيره او قيمته ان كان مستهلكا سواء كان على مالوا  
ذخرا او لم يعلم وان قبل منهم واحد فعليه دية وهذا مقتضى نفي حق عليه الثام  
**باب قتال اهل البغى** لو ان قومًا من المسلمين بغوا على امام جواد فقتلوه  
و لم يلزم موافقته وحلف على الامام وعلى سائر المسلمين قتالهم بعد ان خرج عليهم  
و حلف على الامام اذا اذبحوا بينهم ان يبين لهم الحق ويمنعهم بالباطل ويد  
عوهم الى ما جعه الحق **كتاب بئس الله بهم** اورشوا شمسك فاني جاء  
لوالديك ورجعوا الى الحق حرم قتالهم و قتلهم ولا تلج اهل القبلة في  
مذبذب ولا موضع عليهم المحيقات ولا تقو عليهم ما يعرفهم ولا تطرموا  
بالنار ولا تسعوا من فيه او شراب وكذلك الحق والعساكر التي لا يوص  
ان يكون فيهما احد من لا يؤمن بقله من اهل السبيل والبر والنساء والولاد  
وان امن ذلك فلا يبار بان يستأوى بصحب عليهم المجرى او يغزو او يغزو  
فتال محمد بن عبد الله ان لغز حلف من اهل العدك اياه وهو من الغاة فاحب  
الى الله لقله ولا كن شركه حتى يمل قتل عبيده فان سلبك وخاف من  
ذلك قتله فليقله ولا يؤ عليه ومثله اذا قتله **قال القسمة** عليه السلام  
حب القتال اذا كانت جماعة اهل الحق قتلها بغيب ومقتضى واد اضعفت  
وقلت في ذلك عنها **فتا ابو العباس** رحمه الله في كونه في بيت  
عليه السلام في مجموع الفقه من ان الامام اذا كان في قله من القدر فحب  
عليه قتال اهل البغى فان كان اصحابه ثلاث مائة وبضعة عشر عددا

فان لهم هذا على قدر الاستقلال بالمعونة دون التوقف  
**باب السنة واهل البغى اذا طغروا** ه اذا اهرم اهل البيت وكون لهم فيه  
يرجعون اليها لم يقتل مدبرهم ولا يجوز على جرحهم وان طردوا ونفرت  
عن سبب شملهم وان كانت لهم فيه يرجعون اليها فله مدبرهم وجاز على  
جرحهم وبعمى ما احلوا الله على المؤمنين عن عاصيهم من قتال وسلاح او غيره فانه  
يغزو ولا جاز والنساء والمساكين في عاصيهم على المؤمنين من سلاح وكذا فان  
واملاك الثغاة الذين حصلوا في عاصيهم ولا يسب عليهم ولا يسب على امام  
يوهم ولا جاز يشبهون واذا طغروا امام جواد فامام جواد كما اخذوا فيهم  
من قبله وكثير وحليد فيقوم من الصياع والعقار وغير ذلك ان يكون جاز  
فيه فلا يشعروا بها جرحه **قال القسمة** عليه السلام من وطئ يؤخذ ما  
الذي عاين من الظلمه وان قام انسان بينه عاين بعينه انه غيب عليه وجب  
قتله اليه فان وجد بعينه مدبر وكان الممال الذي يره يفر عن الحق الذي  
عليه فلا يها من اخذه وسببه وان كان ماله يولى عليه فلا يجوز البغى عليه  
على المثل حتى عليه السلام واما اجرامهم فاما كان منها محفاه به يقدوما  
كان باطلا بعينه واما فاطمهم وجوزهم فانها مباحا واهل قتلها  
سوف فانه نفرو ولا يفر من مكان منها نفروا سترجه ووضع موضع  
واما ما كان منهم من قتل او جرح او استهلك لملل المسلمين فاهل يفر  
وحي على من العاصي لجماع اهل البيت عليهم السلام كان جرحه المقتل  
الباع لا عا ولا مشرك وان ائى منه ان اهل البيت **باب اصاب الغنائم**  
الغنائم ما ان يكون اهل الحرب او اهل البغى قاتلها غنائم اهل الحرب  
فهي انفسهم ودينارهم وعقارهم وضياعهم وسائر اموالهم والامام  
اذا طغر بقية سباهم مفادهم ركبا هو وكونهم من اهلهم





التي هو شريك واحد من شفع سيف او ذراع او فؤاد وله ان يسقط من رأى  
تقبله على ما نواه وان حضر القوقعة النساء والصبان واهل الذمة  
وظلوا او اعانوا اهل الجوع على العدو ورضخ لهم الاقام على ما يراه على وجه  
يقيم ولا يضرب لهم شهما ونفسهم الغنائم كلها بعد ذلك على خمسة اشهر  
وخرج سهم منها فصرف الى اهل بيته على ما بينه وبين كتاب الجوع ونفس  
الباقي وهو اربعة اشهر بين الرجال **قال محمد بن ابي اسحاق** الباقية الحزاة المشبه بالانحرضوا  
الوقعة وجازوا واعانوا **قال القاسم عليه السلام** من جاء بعد الق  
فقه ولم يقسم الغنيمة فلا سهم له ولم يمت الغنيمة الى ان حضر القوقعة  
هو قول اخي عليه السلام يسمى بعبه اخا شريفا من حضر يوم الاحد في المعركة  
درا عليه ايضا وقت اهل البعا نزل في الله الغنيمة تقسم في ذاك الحرب على اهل  
القسم عليه السلام وقال من خلا في ذاك الحرب فاستألف في نفسه فله  
حصة الوقعة كان له سهم الرجال ولو حضر الوقعة فارسا وقائلا في  
حضور الوقعة كان له سهم العدو واما جلاغا شريفا لم يمت او استغنى  
كان له سهم الفارس ومن وطأ ارض العدو واما جلاغا شريفا لم يمت او استغنى  
او وهب له كان له سهم الفارس ولل فارس سهمان ولل رجل السهم واحد  
ول سهم اكثر من فارس واحد ويقيم للبراديين كل سهم للجد العذاب وكل  
للسهم للجرم والبغاة اهل الجاهل ولو ان شفعما عرف في الغنيمة شيئا كان السهم  
المشرك غلبه عليه كان ولا به ان وجه قبل القسمة وان وجه بعد القسمة كان  
به اذا وقع قيمته المروقة وقسمه وان عرف فيما يقسم من اهل البغاة  
اولا به قبل القسمة وبعد ما ولا يلزمه ان يدفع الى مروقة في سهمه قيمته  
**قال محمد بن عبد الله** لو ان من عبد المسلمين عبد وعلق ذرا الحرب فله  
اشهر منهم وطرفه صاحبه فانه ياخذ بغيره قيمته قبل القسمة وبعد  
ها ولا يلزمه ان يدفع الى مروقة في قيمته قيمته وكذلك لو وجه في يد رجل  
اشتره من اهل الجوب قال فان كانوا اسروا اخذه حيث ما وجد

و قال عليه السلام لو ان رجلا من الجند قرض قال يقول اذا الحرب وانه ل  
مرا لينا حتى اخذت الغنائم ضرب له لشهم وقال السهم المعنوي ولا يغني  
عن عقله ومن مات من المعركة قبل ان يقاتل قبل اخراج الغنيمة كان له نفسه لو شفع  
فما من قول اخي عليه السلام **قال محمد بن عبد الله** لو ان رجلا قرض من اهل البيت  
ان يقسم الغنيمة فقلت منه وادى الولد ذرا عينا احد ويؤخذ منه الغنيمة  
ولا تسب سب الولد منه والغنيمة الجارية والوليد ذرا عينا احد ويؤخذ منه الغنيمة  
المشرك خلوا اذا الحرب فوجهوا به فاصاب غنائم وها هو المشرك فاما  
لو اعاناه جمع كلها فخرجت ونفس ما بق من جانيهم وان اسروا رجلا من المسلمين  
عند دخول ذرا الحرب فقلت هذا اخراج الغنيمة فان كان اسروا بعد حضور  
الوقعة كان له سهم منها وان اسروا اخذوا الوقعة فلا سهم له على قول قاض  
قول القاسم عليه السلام فان علم رجلا من المسلمين في حق بالمشرك فلا حذر الغنيمة  
فان كان حتى يمت عند الوقعة وحضرها فله وان لم يمت بعد الوقعة فلا سهم  
له وكذلك القول في المؤمن اذا جرح في ذرا الحرب ورجع الى الاسلام وحق المسلم  
عليه ان يقول اخي عليه السلام **قال محمد بن عبد الله** عليه السلام  
ان يبعث الامام مسريه والمسحة مديته فليكن اهل المدينة فاما مات تلك السنة  
به شي وقال عليه السلام ان وجه الامام رجلا واحدا من العسكر طبعه فما  
امامه محرم وتكون الا في بيته ومن العسكر وقال ان اصاب المسلم الغنيمة وفيها  
صاع ويقترو غنم ودواب وشي ومثل حبلها الا اذا اسلام فما كان  
محتاج فانه يخرج ويبلغ الغنيمة يخرج ويقترو الدواب فان ذلك مثله وان  
اشرك في ذرا الحرب ولا سيما يستعين به اهل الحرب واما المشرك في الذمال  
منهم يقتلون ويشرك النساء والصبان قال لا يغني المشركون واهل الجوب ان يبيع  
المشركين فاصابوا غنيمة اشركوا في الغنيمة واحضر اهل بيته منها  
قال زاد ما خذته منعوا منه وقولوا عليه وقالوا غني المشركين ولم  
لغني اهل البيت كان يصيهم من الغنيمة ثابا وان ضاب المشركون غنيمة

